

جامعة النجاح الوطنيـــة

كلية الدراسات العليا

قسم الجغرافيا

الهجرة الداخلية إلى مدينتي رام الله والبيرة

إعــــداد الطالب

ياسر محمد سرحان كساب

إشــــراف

الــدكـــتور: وائـــل عـــناب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبـات درجـة الماجستير في الجغرافيا بكليـة الدراسات العليـا فـي جامعة النجاح الـوطنيـة

نابلس ــ فلسطين ٢٠٠٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

قسم الجغرافيا

رسالة ماجستير

الهجرة الداخلية إلى مدينتي رام الله والبيرة

إعداد

ياسر محمد سرحان كساب

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٠م وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١. د. وائل عناب	مشرفاً	....
٢. د. كمال عبد الفتاح	ممتحنا خارجياً	....
٣. د. أحمد رأفت غضية	ممتحنا داخلياً	....

نابلس – فلسطين

٢٠٠٢م

شكر وتقدير

بادئاً ذي بدء الحمد لله رب العالمين الذي ألهمني ووفقني في دراستي وقدرني على إنجاز هذه الأطروحة.

و إنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاح هذا البحث ليخرج بصورته هذه، وعلى رأسهم أستاذي الفاضل الدكتور وائل عناب، الذي لم يأل جهداً في المتابعة الحثيثة والجادة والمتواصلة لكل خطوة من خطوات الدراسة مبدياً أعلى درجات الموضوعية في النقد البناء والنصيحة التي كانت لي بمثابة المرشد للصواب من السبل

كما أتقدم بشكري وتقديري إلى كافة المؤسسات والهيئات التي اتسع صدر مسئوليها لتقديم المعلومة الصحيحة، والمساعدة البناءة، وأخص بالذكر بلديتي رام الله والبيرة، وسلطة مياه محافظة القدس، ومكتبة بلدية رام الله، وجمعية إنعاش الأسرة، ومكتبة الجامعة الأردنية، ووزارة الإسكان، ووزارة الحكم المحلي، وشرطة محافظة رام الله والبيرة، وكذلك أتقدم بالشكر للعائلات في رام الله والبيرة التي فتحت بيوتها، وأدلت بكافة البيانات اللازمة والصحيحة لهذه الدراسة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالتقدير والعرفان إلى الأخوة الذين كان لهم اليد البيضاء في التحليل والمراجعة وإبداء النصح وفي مقدمتهم بشار كساب ومأمون كساب وجمال طارق وحسن سلاوده و فراس حاج محمد ومعن موسى ومحمد موسى ومحمد المصري.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

فهرس الجداول

قائمة الخرائط والأشكال

الملخص باللغة العربية

الهجرة الداخلية إلى مدينتي رام الله والبيرة

تبحث هذه الدراسة في ظاهرة الهجرة الداخلية إلى مدينتي رام الله والبيرة على اعتبار أن هاتين المدينتين تتمتعان بموقع جغرافي متوسط من ناحية، وبأهمية إدارية وسياسية بين مدن الضفة الغربية من ناحية أخرى، وقد اشتملت الدراسة على خمسة فصول يتناول كل منها جانب من جوانب تلك الظاهرة في محاولة لإحاطتها من كافة الجوانب .

وقد بحث الفصل الأول منها في الخلفية النظرية متضمنا مشكلة الدراسة وأسباب اختيارها وأهدافها وفرضياتها ومصادر البيانات إضافة إلى كل من استمارة الدراسة وحدود المنطقة المدروسة ومعوقات الدراسة وأسلوب التحليل المتبع والدراسات السابقة لنفس الموضوع قيد البحث .

أما الفصل الثاني فقد جاء ممهدا للموضوع من خلال إعطاء فكرة حول المدينتين من نواحي متعددة شملت الموقع والمناخ والتضاريس والعمران والتعليم والسكان وغيرها مما يتعلق بظروف المدينتين في سياق تاريخي يتفق وموضوع الرسالة .

وفي الفصل الثالث تم تناول الأسباب والدوافع التي تقف وراء الهجرة كظاهرة اجتماعية سواء كانت دوافع اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

أما الفصل الرابع فقد تعرض للخصائص الديموغرافية المختلفة للمهاجرين والاجتماعية والاقتصادية والسكنية ومقارنتها بخصائص المواطنين المختلفة في المدينتين.

وأخيرا ناقش الفصل الخامس أبرز النتائج والآثار المترتبة على الهجرة الداخلية الى رام الله والبيرة وعلى مختلف الاتجاهات (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية --- وغيرها)مع ربط هذه النتائج ببعض خصائص المهاجرين كما يشتمل هذا الفصل على أهم نتائج الدراسة وتوصياتها .

اتبعت الدراسة أسلوب جمع المعلومات بواسطة توزيع الاستمارات على مجتمع الدراسة في مدينتي رام الله والبيرة والذي يشمل عينة عشوائية طبقية بلغت نسبتها من جملة مساكن المدينتين ٥% وقد شملت بذلك كل من المهاجرين والمواطنين في رام الله والبيرة، ومثلت ٦١٢ أسرة، منها ٥٠٧ أسر مهاجرة، و ١٠٥ أسر مواطنة.

أما المنهج العلمي المتبع في الدراسة فقد تم اعتماد كل من المنهج الوصفي والسلوكي والكمي والتحليلي نظرا لكون الدراسة قد تناولت أكثر من اتجاه في تناولها لظاهرة الهجرة، غير أنها تصب جميعها في إطار واحد .

هذا وقد عملت الدراسة إلى التعرف إلى مجموعة من الأهداف ومنها التعرف إلى الموقع الجغرافي والاقتصادي والإداري للمدينتين والدوافع الكامنة وراء الهجرة إليهما، والتعرف إلى خصائص المهاجرين ونتائج الهجرة في كل من مناطق الأصل (المغادرة) ومناطق الوصول .

وتعرضت الدراسة إلى مشكلة كون الهجرة إلى رام الله والبيرة هي هجرة عشوائية غير مسبوقة بتخطيط قادر على استيعاب المهاجرين، وبالتالي تقليل النتائج السلبية لهجرتهم سواء على المدينتين أو على المناطق التي هاجروا منها .

وتكمن أهمية الدراسة في كون الهجرة تلعب دوراً رئيساً في التأثير المباشر على خصائص السكان بالاتجاهين إضافة إلى أن الدراسة هي الأولى من نوعها في هذا المضمار ، خاصة وأنها تركزت في رام الله والبيرة باعتبارهما تحتلان موقعاً جغرافياً وسطاً في الضفة الغربية .

وقد واجهت الباحث أثناء إجراء الدراسة مجموعة من المشاكل كان على رأسها رفض بعض السكان تعبئة الاستمارة إما بشكل قاطع أو بشكل جزئي من خلال عدم الإجابة على سؤال الدخل أو العمل قبل الهجرة. ومن جانب آخر فقد واجهت الباحث مشاكل تتعلق بالحصول على المعلومات والخرائط من الجهات الرسمية .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المترتبة على الهجرة الداخلية إلى مدينتي رام الله والبيرة، وهذه النتائج جاءت متوافقة إلى حد كبير مع نتائج الدراسات التي قام بها الدارسون في مجتمعات أخرى مماثلة، هذه النتائج جاءت متسلسلة بتسلسل فصول الدراسة وقد كانت على النحو التالي:

أكدت الدراسة على أن النمو السكاني الحاصل في رام الله والبيرة لم يكن نتيجة للزيادة الطبيعية بل لعبت فيه الهجرة الدور الأكبر عبر سنوات مختلفة، كما توصلت الدراسة إلى أن للدوافع الاقتصادية الدور الأبرز في جذب المهاجرين (أرباب الأسر) نحو رام الله والبيرة تلاها الدوافع الاجتماعية الديموغرافية كما أن لعامل المسافة أثر في زيادة المهاجرين إذ أنه كلما قلت المسافة زاد عدد المهاجرين في الغالب، وكان للدوافع السياسية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للمدن الفلسطينية عام ١٩٤٨ ومدينة القدس عام ١٩٦٧ أثر في زيادة المهاجرين نحو رام الله والبيرة وهذا ما ظهر من خلال ارتفاع نسبة اللاجئين في المدينتين، أما الدوافع الأخرى، فقد كان لها مساهمة متواضعة نسبياً.

وقد بينت الدراسة أن ما نسبة ٥٣,٤% من المهاجرين الوافدين إلى رام الله والبيرة هم من أصل ريفي يليهم كل من المهاجرين من أصل حضري وأخيراً المهاجرين من المخيمات .

وبخصوص التوزيع الزمني للهجرة فقد تركزت الهجرة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٩ وبنسبة ٣٦,١% يليها الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٩ وبنسبة ٢٩,٥%.

أما النتائج الخاصة بخصائص المهاجرين فقد أظهرت بيانات الدراسة إلى أن نسبة الجنس لدى المهاجرين بلغت ٩٧ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وأن مجتمع رام الله والبيرة هو مجتمع فتي إذ بلغت فيه نسبة صغار السن (٠-١٤) سنه ٣٥% و٦١,٤% للفئة العمرية الثانية (١٥-٦٤) سنة، أما الفئة الثالثة (٦٥ سنة فأكثر) فقد بلغت نسبتها ٣,٨%، أما العمر الوسيط فقد بلغ ٢٠ عاماً للسكان المهاجرين، وبلغت نسبة كبار السن إلى صغار السن ١٠,٧% للمهاجرين و٢٧,٠% للمواطنين، في حين أشارت الدراسة إلى أن نسبة الأطفال إلى النساء بلغت ٨٤,٨ % للمهاجرين و ٧٤,٥ % للمواطنين. كما دلت الدراسة على أن الحالة الزواجية (أعزب) هي أعلى النسب من بين الحالات الأخرى وبلغت ٣٦.٦% تلتها كل من المتزوجين بنسبة ٣٥,٤% ثم المطلقين بنسبة ٠,٥% والأرامل بنسبة ١,٨%.

أما المستوى التعليمي فقد بينت الدراسة أن نسبة الأمية لدى المواطنين بلغت ١١,١% وهي أعلى مما هو عليه الحال لدى المهاجرين والبالغة ٦,٢%، وهذه النسبة أعلى عند الإناث من الذكور.

وفيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية تبين أن ٧٢,٢% من المهاجرين يعملون ١٥ ساعة فأكثر أسبوعياً، وأن نسبة ربات البيوت المهاجرات العاملات بلغت ١٧%،وهي أعلى مما هو لدى النساء المواطنات والتي بلغت نسبة العاملات منهن ١٠,٢%، وأن ٢٧% من أرباب الأسر المهاجرين يعملون في القطاع الخاص، إضافة إلى ٤٠% يعملون في نفس القطاع من أفراد الأسر المهاجرة، وقد توزع المهاجرون على تسع مجموعات من المهن الرئيسة،احتلت المجموعة الثانية منها المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين العاملين فيها، وتشمل المتخصصون، وكانت نسبتها ٢٧,٦% قبل الهجرة ٢٤,٧% بعد الهجرة، تلتها المجموعة الخامسة وبنسبة ١٦,٧% قبل الهجرة و ٢٠,٧% بعد الهجرة، وتشمل هذه المجموعة العاملين في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق، أما المواطنون فيعمل منهم ١٦,٨%في نفس المجموعة (الخامسة)، في حين تلتها المجموعة الثانية من حيث الترتيب.

أما بشأن معدل الدخل الشهري فقد احتلت الفئة من ٢٠٠- ٣٩٩ دينار المرتبة الأولى لدى المهاجرين وبنسبة ٤٣,١% وللمواطنين ٤٧,٢%، وهي من أعلى النسب تلتها الفئة الثانية ٤٠٠-٥٩٩ لكل من المهاجرين بنسبة ٢٨,٣% والمواطنين بنسبة ٢٥,٦%، وتبين من خلال الربط بين المهنة والدخل أن الأشخاص العاملين في مهن المجموعة الأولى (الوظائف العليا) يتقاضون أعلى الرواتب، وأن العاملين في مهن المجموعة التاسعة (المهن الأولية) يتقاضون رواتب تراوحت ما بين أقل من ٢٠٠دينار وما بين ٢٠٠-٣٩٩ دينار، أما جهة العمل التي تركزت فيها نسبة العاملين سواء من المواطنين أو المهاجرين فهي خاص وطني وبنسبة ٧٩.٥% للمواطنين ٧٣.٨% للمهاجرين، كما أن ٦٩,٣% من المواطنين يعملون بأجر وأن ٦٨,٢% من المهاجرين لهم نفس الحالة العملية الرئيسة،

ويعمل ٨١,٨% ٧٢,٧% من المواطنين والمهاجرين على التوالي في المدينة من حيث مكان العمل لكل منهما.

وعودةً إلى الخصائص الديموغرافية لسكان، فقد أظهرت الدراسة أن معدل الخصوبة الكلي بلغ ٥,٧ شخص للنساء المواطنات ٥,٩ شخص للنساء المهاجرات، وبلغ معدل الوفيات الخام في رام الله والبيرة ٩,٠ بالألف للمهاجرين ٨,٧ بالألف للمواطنين.

أما الخصائص السكنية فقد انتهت الدراسة بمجموعة من النتائج كان منها أن ٦٨,٥% من المساكن كانت ملكاً خاصاً للعائلة قبل الهجرة، وأن ٧٧,٩% من المنازل احتوت على ٣-٦ غرف، وأن معدل عدد الغرف كان ٣,٨ غرفة، أما بعد الهجرة فقد مثلت المنازل المحتوية على خمس غرف ٣٠,٧% تلتها المنازل المحتوية على ست غرف وبنسبة ٢٦,٠% للمهاجرين و ٣١,٣% للمواطنين، وبلغ عدد الغرف من مساكن المدينتين ٥,٢ غرفة للمهاجرين، ٥.٧ غرفة للمواطنين .

أما مادة البناء لمنازل المهاجرين قبل الهجرة فقد مثل الحجر ما نسبته ٦١% قياساً بالمواد الأخرى، وأن المساحة المتراوحة ما بين ١٠٠-١٩٩م٢ بلغت نسبتها ٦١,١% للمنازل المذكورة، ووصل معدل الازدحام إلى ١.١ شخص لكل غرفة للمهاجرين و٠,٨ شخص لكل غرفة للمواطنين.أما الملكية بعد الهجرة فقد مثلت المنازل المستأجرة بشقيها المفروش وغير المفروش أعلى النسب بحيث بلغت ٥٤,٢% تلتها المنازل المملوكة لتصل نسبتها ٤٤,٦%، أما المتوسط العام للأجرة الشهرية فقد بلغ ١٠٥ دينار.

واستكمالاً لخصائص المساكن فقد بينت الدراسة أن ٩٩,٥% من المهاجرين و٩٩,٧% من المواطنين يستخدمون الغاز كمصدر للطاقة في عملية الطبخ، وأن ٥٩% من المهاجرين و٤٩,١% من المواطنين يستخدمون الغاز في عملية التدفئة، وقد توفرت كافة الوسائل في منازل كل من المواطنين والمهاجرين بنسب مختلفة تراوحت ما بين ١٠٠% لطباخ الغاز و١٥,٥% للتدفئة المركزية. كما أن ٥٨,٦% من المهاجرين يعيشون في شقق سكنية، أما المواطنين فإن ٥٦% منهم يعيشون في منازل مستقلة (دار) حسب نوع المسكن، ويعود سبب اختيار المسكن إلى قربه من العمل في المرتبة الأولى بنسبة ٤٤,٨% لدى المهاجرين، وبسبب الميراث للمواطنين وبنسبة تصل إلى ٦٤%.

ومن خصائص المساكن أيضاً أن ٩٩,٨% منها موصولة بشبكة عامة للمياه والكهرباء للمواطنين والمهاجرين على حد سواء، إلا أنها تدنت إلى ٦٤,٨% للمهاجرين و ٧٥% للمواطنين من حيث الاتصال بشبكة عامة للصرف الصحي. إضافة إلى أن ٩٩% من منازل المدينة يتوفر فيها

مطابخ متصلة بالمياه و٩٧,٦% من منازل المهاجرين تحتوي على حمام متصل بالمياه، في حين ترتفع إلى ١٠٠% من منازل المواطنين المحتوية على حمام متصل بالمياه، وأن ٩٧,٩% من منازل المهاجرين و١٠٠% من منازل المواطنين تضم مرحاضاً متصلاً بالمياه .

هذا وقد أظهرت الدراسة أن كافة المهاجرين واجهوا مشاكل مختلفة من هجرتهم إلى رام الله والبيرة ومازال بعضهم يعاني منها ولكن بنسب مختلفة، إلا أن هناك إجماعاً بينهم أن مشكلة غلاء الأسعار هي الأكثر وضوحاً وبالتالي تأثيراً على قطاع عريض من المهاجرين، وفي إطار علاقة المهاجر بأسرته، أظهرت الدراسة أن ٣٠% من المهاجرين يزورون أسرهم كل شهر تقريباً، أما نمط الهجرة فإن ٧٤,٥% من المهاجرين هاجروا هجرة جماعية مع أفراد أسرهم، هذا بخصوص المشاكل التي واجهت المهاجرين، أما تلك التي واجهت وما زالت تواجه المدينتين فتتمثل في قطاع الإسكان من حيث الضغط على المساكن، وزيادة الطلب عليها، وارتفاع أجورها، والمشكلة الديموغرافية الناجمة عن زيادة النمو السكاني الناتج عن النمو الطبيعي الموجود أصلاً، والزيادة الناتجة عن الهجرة.

أضف إلى ذلك زيادة نسبة الجرائم بمختلف أشكالها، بحيث بلغت نسبة الجرائم في رام الله والبيرة لعام ٢٠٠٠ ما نسبته ٣٢% من نسبة الجرائم في كافة أنحاء المحافظة. كما أن الهجرة قد أدت إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة، مثل المياه، وطرق المواصلات، وشبكة الصرف الصحي، والخدمات الترفيهية، وظهور نسبة من سكان المدينتين يعانون من مشكلة البطالة.

وأخيراً فإن للهجرة وجه آخر يظهر من خلال كل من زيادة التحضر في المدينتين، وتبرز آثاره بالتغير والتنوع في استعمالات الأراضي في رام الله والبيرة كما بينت الخرائط المرفقة بالدراسة. والآثار العامة التي تخلفها الهجرة على منطقة الأصل كالآثار الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الأول

المقدمة

خطة الدراسة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة ومبرراتها

أهداف الدراسة

فرضية الدراسة

منهجية الدراسة

مصادر البيانات

مجالات الدراسة

آلية تنفيذ الدراسة

اختيار عينة الدراسة

الدراسات السابقة

المقدمـــة

احتلت الهجرة الداخلية دورا بارزا في العديد من الدراسات السكانية، وخصوصا هجرة الريفيين إلى المدن والمراكز الحضرية الكبرى داخل حدود القطر الواحد، واستقطبت اهتمام الباحثين لفترة طويلة من الزمن، وأصبحت الشغل الشاغل للقائمين على أمور التخطيط والمهتمين، وتعددت مجالات العلوم التي درست هذه الظاهرة دراسة متعمقة لاستيضاح أسبابها ونتائجها، ومن العلوم التي اهتمت بالهجرة ودرستها باستفاضة وتعمق علم الجغرافيا والاجتماع والسكان والاقتصاد والتخطيط الإقليمي وتخطيط المدن وغيرها، وتبرز هذه الأهمية لدراسة الهجرة في أنها عملية مستمرة وغير مرتبطة بزمان أو بمكان معين ومن الأدلة على ذلك النمو المضطرد للمدن والمراكز الحضرية على حساب الريف الذي خسر وما زال يخسر موجات من المهاجرين الذين تجتذبهم الإغراءات الوظيفية في المدن ، إضافة إلى ذلك، فإن الهجرة تشكل تحديا لرجال التخطيط الذين يعملون على وضع خطط تشمل مجالات متعددة، مثل المواصلات والإسكان والتعليم والإدارة والمستويات الصحية والخدمات الترويحية وغيرها من الخدمات والمتطلبات الواجب توفرها لهؤلاء المهاجرين ،كل ذلك يشكل خطرا لا يمكن التغاضي عنه على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن التي سيكون التوسع الحالي والمستقبلي على حسابها لمواجهة التدفقات البشرية إلى هذه المدن، إضافة إلى الزيادات السكانية الناجمة عن الزيادة الطبيعية في المدن نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور البيئة الطبيعية فيها.

وبناءً على ما تقدم، تأتي هذه الدراسة كمساهمة في هذا المضمار في محاولة جادة من أجل رسم صورة واضحة المعالم لظاهرة الهجرة الداخلية إلى رام الله والبيرة # تبين الأسباب والدوافع الكامنة وراء اتخاذ المهاجرين قرار الهجرة إلى هاتين المدينتين، و تظهر الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لهم . بالإضافة إلى إظهار الآثار الناجمة عن هذه الهجرة على مختلف الأصعدة في المدينتين وفي المناطق المرسلة أيضاً . كل ذلك في إطار جغرافي يبحث في موقع المدينتين، وأهميته ومكانته السابقة والحالية ضمن الإقليم الذي تقع فيه وهو الضفة الغربية .

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، يتناول الأول منها الخلفية النظرية للدراسة، و تشمل أهمية الدراسة ومبرراتها وفرضياتها، ومنهجية البحث، ومصادر البيانات، وعينة الدراسة، والمشاكل التي واجهت الباحث، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت الهجرة الداخلية.

أما الفصل الثاني فقد تناول مدينتي رام الله والبيره من حيث التاريخ والموقع وظروف المناخ السائدة، وتطور أعداد السكان فيهما، وكذلك طبيعة الحياة الاجتماعية والظروف الاقتصادية، ثم الأهمية الإدارية للمدينتين، بالإضافة إلى التطور العمراني والتعليم فيهما.

تمت هذه الدراسة لمدينتي رام الله والبيرة كوحدة واحدة لمجموعة أسباب منها على سبيل المثال لا الحصر، التقارب الجغرافي بين المدينتين وصعوبة الفصل بينهما، إذ لا يفصل بينهما سوى شارع، إضافة إلى التمازج والاختلاط السكاني ناهيك عن اشتراك المدينتين بمصدر واحد لمصادر الطاقة والمياه

وقد تناول الفصل الثالث أهم الدوافع والأسباب التي تقف وراء الهجرة الداخلية من مختلف مناطق الوطن (فلسطين بحدودها المعروفة قبل عام ١٩٤٨) إلى المدينتين و تشمل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل من المناطق المرسلة للمهاجرين والمنطقة المستقبلة لهم (رام الله والبيرة).

بينما استعرض الفصل الرابع خصائص المهاجرين العمرية والنوعية إضافة إلى الخصوبة وقوة العمل الفعلية والنظرية، والتركيب المهني، والمستوى التعليمي للمهاجر (صاحب القرار) وحالته الزواجية.

أما الفصل الخامس فقد تناول أهم النتائج والآثار المترتبة على الهجرة في كل من المناطق المرسلة والمستقبلة، سواء الاجتماعية منها والاقتصادية، وما يتعلق باستخدامات الأرض في المدينتين وتوزيع السكان فيهما، واختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في مختلف المجالات.

خطة الدراسة

مشكلة الدراسة

نظراً للخلل الذي أصاب العلاقة القائمة بين الإنسان وبيئته الطبيعية في الفترة التي ترافقت مع الثورة الصناعية، وكان من أبرز صورها الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، وما نتج عنها من عمليات تفريغ الريف من القوى البشرية العاملة، واتساع الهوة بينهما، وتزايد التخلف الاقتصادي في العديد من المناطق الريفية. وتزامن ذلك كله مع زيادة الضغط على الخدمات والمرافق العامة في المدن بشكل عام ومدن الدول النامية بشكل خاص نتيجة لاضطراب التوازن الاقتصادي بين مناطقها الجغرافية. الأمر الذي أدى إلى نمو نويات حضرية محدودة على حساب مناطق ريفية واسعة. أصبحت هذه الظاهرة محلاً للدراسة والاهتمام لما لها من تأثير واضح في منطقة الأصل ومنطقة الوصول.

ومدينتا رام الله والبيرة في فلسطين كغيرهما من مدن الدول النامية التي تزايد حجم الهجرة إليها سواء أكان ذلك في الفترة السابقة لقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أم في الفترة اللاحقة لها حيث شهدت المدينتان قدوم أعداد كبيرة من السكان إليهما من معظم أنحاء فلسطين بعد حرب عام ١٩٤٨، لقربها الجغرافي من المناطق المحتلة في ذلك العام ومن مناطق الضفة الغربية في سنوات مختلفة نظرا لتزايد أهميتها من النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وبسبب عدم وجود تخطيط مسبق لاستقبال هذه الأعداد من النواحي العمرانية والخدماتية والبنية التحتية، والضغط الناتج عن هذه الأعداد على المرافق العامة المتوفرة أصلا في المدينة. و تبلورت مشكلة البحث في دراسة الهجرة من نواح عديدة شملت الأسباب وخصائص المهاجرين، وما تتركه من آثار على المدينة وسكانها من جهة، وعلى المناطق الطاردة للمهاجرين من جهة أخرى، علماً بأن هذه الدراسة جاءت لسد النقص القائم في هذا المجال.

أهمية الدراسة ومبرراتها

تنبع أهمية دراسة الهجرة الداخلية في مدينتي رام الله والبيرة من عدة أسباب:-

١- أن للهجرة دورا أساسيا في التأثير في مختلف الخصائص السكانية سواء في المكان المهاجر منه أو المهاجر إليه.

٢- ندرة الأبحاث والدراسات وقلة البيانات الإحصائية التي تتعلق بالهجرة الداخلية على مستوى الضفة الغربية، وعدم اهتمام الباحثين الفلسطينيين بهذه الظاهرة بشكل خاص، وعليه فأن هذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها في هذا المضمار على مستوى الضفة الغربية، وجل ما كتب في هذا الموضوع لا يتعدى ملاحظات أولية قدمت من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية التي أشارت بدورها إلى أنه لا تتوفر أية دراسة حول موضوع الهجرة الداخلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة [1]، إضافة إلى أن المعلومات حول

---

[1] مركز الإحصاء الفلسطيني.١٩٩٤. ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم١) رام الله – الضفة الغربية

الهجرة الداخلية في الضفة الغربية بشكل عام نادرة، ولا يمكن الركون إليها، وذلك لاستنادها إلى السجل المدني في وزارة الداخلية الإسرائيلية [1]

٣- الموقع المتميز لكل من مدينتي رام الله والبيرة باعتبارهما يحتلان موقعا جغرافيا وسطا في الضفة الغربية وحلقة وصل بين شمال الضفة وجنوبها، الأمر الذي يجعل من هذه الدراسة مرآة تعكس واقع الهجرة الداخلية في باقي أنحاء الضفة الغربية.

أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي يمكن إجمالها بما يلي:-

١- التعرف إلى الواقع الجغرافي والإقتصادي والإجتماعي والإداري في مدينتي رام الله والبيرة

٢- التعرف إلى الدوافع والأسباب الكامنة وراء الهجرة الداخلية إلى هاتين المدينتين من مختلف مناطق الضفة الغربية.

٣- التعرف إلى خصائص المهاجرين من النواحي الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقة ذلك كله في اتخاذ قرار الهجرة من جهة، وأثر ذلك في التركيب السكاني للمدينتين من جهة أخرى.

٤- التعرف إلى الآثار والنتائج السلبية و الإيجابية المترتبة على الهجرة الداخلية إلى مدينتي رام الله والبيرة ومحاولة وضع حلول تتناسب وطبيعتها

٥- محاولة وضع تصورات ورؤى للحد من الهجرة الداخلية أو التقليل من تأثيراتها السلبية سواء على منطقة الأصل أو منطقة الوصول.

فرضيات الدراسة

وضع الباحث مجموعة من الفرضيات القابلة للقياس ومن هذه الفرضيات:

١- لا يوجد هناك علاقة بين المسافة المقطوعة (بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول) وبين عدد المهاجرين .

٢- لا يوجد هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين سبب الهجرة وكل من المستوى التعليمي والعمر والجنس والحالة الاجتماعية والديانة والمهنة

٣-لا يوجد هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين المستوى التعليمي للمهاجر والمهنة.

٤- لا يوجد هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين المستوى التعليمي وبين كل من طبيعة العمل قبل الهجرة والعلاقة بقوة العمل قبل الهجرة والعمر عند الزواج.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والسلوكي والكمي التحليلي وذلك بتقديم وصف عام عن مدينتي رام الله والبيرة من ناحية الموقع والسكان من حيث تطور أعدادهم وما لها من انعكاسات على

---

[1] بنفينستي، ميرون، ترجمة ياسين جابر، ١٩٨٧، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، ص٣٠.

المساكن والمساحة العمرانية، وما يتعلق بهما من نواح اجتماعية واقتصادية وسياسية محللا هذه الظواهر جميعها ومدى ارتباطها مع بعضها، وبالتالي تأثيرها على عملية الهجرة إلى هاتين المدينتين.

وتم الحصول على المعلومات والبيانات من خلال الدراسة الميدانية وتعبئة الاستمارات مباشرة من المهاجرين في كلا المدينتين، إضافة إلى الدراسة المكتبية والمعتمدة أساسا على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٧، ومقارنة كل من مكان الولادة ومكان الإقامة السابقة مع مكان الإقامة الحالية، من حيث توفر فرص العمل والخدمات بشتى فروعها وخصائص المسكن في كل منهما.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على العديد من مصادر البيانات،وذلك بسبب التنوع والتشعب للمواضيع التي تم مناقشتها، ومن أبرز هذه المصادر:

١- النتائج المنشورة من قبل المراكز الإحصائية مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي سيتم من خلالها الحصول على نتائج التعداد المتعلقة بالهجرة، ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ومركز الإحصاء الإسرائيلي.

٢- الدراسة الميدانية وتمثلت بتوزيع صحيفة الاستبانة باعتبارها الأداة الرئيسة لجمع المعلومات والبيانات وتعبئتها من المبحوثين من خلال عينة ممثلة، وتحليل النتائج التي يتم الحصول عليها بواسطة البرنامج الإحصائي (الرزم الإحصائية) SPSS

٣- التحقيقات الميدانية والمقابلة المباشرة مع القائمين على الأمور من مختلف المؤسسات الفاعلة في المدينتين، لتزويد الباحث بمعلومات وبيانات ليس بمقدوره الحصول عليها من الاستبانة، ومن هذه المؤسسات البلديات، ووزارة الإسكان، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الحكم المحلي، وغيرها.

٤ - المراجع المكتبية والدراسات الأدبية وتشمل المصادر والمراجع والدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة إضافة إلى الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع، و الوثائق والسجلات الرسمية.

٥-وزارة التخطيط وذلك للتعرف على الخطط والتشريعات التي تبنتها للحد من أو تشجيع الهجرة إلى المدينتين من جهة ومحاولة إيجاد نوع من التوازن ما بين مناطق الطرد ومناطق الجذب.

٦- استخدام الخرائط، ومنها الخرائط الدالة على موقع المدينة بالنسبة لفلسطين والضفة الغربية والخرائط المتعلقة بالهيكل التنظيمي واستعمالات الأرض في المدينة.

مجالات الدراسة

١- المجال الجغرافي مدينتا رام الله والبيرة

٢- المجال البشري / الأسر المهاجرة هجرة داخلية دون اعتبار للمكان المهاجر منه

٣- المجال الزمني / الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٩/١٢/٣١ إلى ٢٠٠٠/٣/١، وهي الفترة التي تم فيها جمع المعلومات

آلية تنفيذ الدراسة

مرت الدراسة قبل خروجها إلى صورتها النهائية بمجموعة من المراحل وهي:

١- عمل الباحث على اختبار أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال توزيعها على ٣٠ أسرة من مجتمع الدراسة تم اختيارها بطريقة عشوائية على أساس توزيع ثلاث استمارات على كل منطقة من المناطق المرتبطة بشبكة المياه الواردة في الخارطة رقم (١-١) وبطريقة عشوائية وبغض النظر عن حجم السكان في كل منها، بهدف اختبار مدى ملائمة الاستبانة لموضوع الدراسة.

١- إجراء التعديل على أداة الدراسة من خلال المعلومات المقدمة من المجتمع المدروس، وطباعة العدد المطلوب من الاستمارات بعد اختيار عينة الدراسة.

٢- أرفقت الاستبانة بكتاب موجه من كلية الدراسات العليا إلى الأسر المعنية لتبيان هوية الباحث وأهداف الدراسة مع التأكيد على سرية البيانات التي يدلي بها أفراد تلك الأسر.

٣- تم الحصول على الخرائط من بلدتي رام الله والبيرة، وقسمت إلى مناطق حسب عدد المشتركين في شبكة المياه من قبل سلطة مياه محافظة القدس – فرع رام الله والبيرة.

٤- عمل الباحث على تعبئة الاستمارات بواسطة المقابلة الشخصية مع الأسر المختارة للبحث بشكل مباشر.

٥- بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات تم تصنيف الاستمارات وترميزها لتسهيل عملية إدخالها على جهاز الحاسوب لمعالجتها بواسطة برنامج الرزم الإحصائية spss

الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات ظاهرة الهجرة الداخلية، وبالأخص الهجرة من الريف إلى المدن. وقد ناقشت هذه الدراسات ظاهرة الهجرة من عدة جوانب منها الدراسة النظرية وقد شملت بدورها كلاً من مفهوم الهجرة وأنماطها وأصنافها وقوانينها. في حين نحت الدراسات الأخرى منحىً مغايراً تمثل في الدراسة الميدانية لظاهرة الهجرة.

وتضمنت الدراسة النظرية دراسة الهجرة من حيث مفهومها، ويرى القاموس الجغرافي الصادر عن الأمم المتحدة أن الهجرة الداخلية هي " نوع من الحراك بين وحدة جغرافية وأخرى متضمناً التغير لمكان الإقامة ولو لفترة محددة " [١]. في حين يرى البعض أن الهجرة الداخلية هي انتقال السكان من وحدة إدارية الى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة لغرض تغيير محل الإقامة الدائم، وهي كذلك إعادة التوزيع المكاني للموارد البشرية[١]، ويتفق هذا التعريف مع ما جاء به باحثون آخرون بأن الهجرة الداخلية هي انتقال السكان من منطقة إلى أخرى لغرض تغيير مكان الإقامة الدائم[٢]. ويرى أحد الباحثين أن الهجرة الداخلية هي كل تحرك سكاني من منطقة جغرافية معينة إلى منطقة جغرافية أخرى في داخل حدود القطر الواحد بهدف إشباع

---

[١] القاموس الجغرافي،١٩٧٣، الأمم المتحدة، ، ص١٧٣.

[١] الحديثي، ط.ح. ١٩٨٨،جغرافية السكان، جامعة الموصل، العراق، ص ٤١٧-٤١٨.

[٢] الخفاف، ع.ع. ، الريحاني، ع.م.،١٩٨٦، جغرافية السكان،جامعة البصرة، العراق، ص ٢٧٩.

سكاني من منطقة جغرافية معينة إلى منطقة جغرافية أخرى في داخل حدود القطر الواحد بهدف إشباع الاحتياجات البيولوجية وإشباع الاحتياجات الاجتماعية والثقافية التي لا تتهيأ الظروف الموضوعية في المجتمع الأصلي لإشباعها[٣]

وهناك من يعرف الهجرة الداخلية على أنها انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من مكان أو منطقة اعتادوا على الإقامة بها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد [٤]

وفي المعجم الجغرافي تعرف الهجرة على أنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل في مكان الإقامة، ويعرف الهجرة الداخلية على أنها الانتقال في داخل المنطقة أو الإقليم دون تحديد للفترة الزمنية طالت أم قصرت [٥] .

وفي تعريف آخر للهجرة، وهو تعريف تبنته الأمم المتحدة، ينص على أن الهجرة ما هي إلا شكل من أشكال الانتقال الجغرافي أو المكاني متضمناً تغيراً دائماً لمكان الإقامة المعتاد بين وحدة جغرافية وأخرى[٦]

وقد عرفت الهجرة كذلك على أنها تغيير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة [٧]

ويرى البعض بأنها (أي الهجرة) تغيير مكان الإقامة المعتاد إلى مكان جديد يختلف في محيطه عن سابقه جنباً إلى جنب مع تغيير وحدة السكن [٨]، وعرفت الهجرة الداخلية كذلك على أنها الحركة داخل حدود الدولة، في حين عرف المهاجر على أنه الشخص الذي يتحرك بشكل مؤقت أو دائم من مكان لآخر [٩]، وتناولت هذه الدراسات إضافة إلى ذلك الهجرة من حيث أنماطها وصنفتها إلى مجموعة من الأصناف، مستندة بذلك على معايير مختلفة فمنها الهجرة القسرية الناتجة عن ممارسات الأنظمة الاجتماعية والسياسية ذات الطابع الدكتاتوري، والتي برزت في الدراسة من خلال تهجير الفلسطينيين من المناطق المحتلة عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ نتيجة للممارسات الصهيونية تجاه سكان هذه المناطق والتي تمثلت بالمذابح والطرد والتشريد وكذلك الهجرة الاختيارية التي تتم إرادية وبرغبة من الأفراد الذين يقومون بها. وقد ظهر هذا الصنف أيضاً من خلال الهجرة سواء من القرى أو المخيمات أو المدن الأخرى نحو رام الله والبيرة بدافع شخصي بحت وغير متأثر بمثل تلك الممارسات المسؤولة عن الهجرة في الصنف الأول. وبحسب تصنيف الهجرة تبعاً للزمن فمنها ما هو مؤقت ويتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة ثم ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية

---

[٣] الربابعه، أ، ١٩٨٢، هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية الى مدينة اربد، ،الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٢.، ص ٥.

[٤] حلبي، ع.ع.، ١٩٨٤، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص٢١٨.

[٥] المعجم الجغرافي،

[٦] United Nations, Multilingual Demographic Dictionary, 1958, p 76.

[٧] القطب، إ.ي.، ١٩٧٧، الهجرة السكانية من الريف إلى المدن في الوطن العربي، المعهد العربي لإنماء المدن، المغرب، ، ص٥.

[٨] السعدي، ر. إ.،١٩٧٨، الهجرة من الريف إلى الحضر، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع١٠، بغداد، ص ٣٩٣.

[٩] Statistical Demography , Roland Pressat , Methuen, , p 112

بعد ذلك، وأبرز أمثلتها هجرة الأيدي العاملة، أما الهجرة الدائمة فهي تلك الهجرة التي لا يرغب بعدها المهاجر بالعودة إلى مكانه الأصلي، بمعنى أنه يرغب في الاستقرار الدائم في المكان المهاجر إليه، أو أنه يجبر أحياناً على ذلك، مثل الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وهجرة الأدمغة العربية إلى الدول الغربية. وهناك تصنيف للهجرة من حيث الشكل، فقد تكون فردية على شكل أفراد من أسر يهاجرون لأسباب اقتصادية أو ثقافية أو سياسية وقد تتخذ الهجرة شكلاً جماعياً بصورة جلاء شعب عن وطنه بسبب الحروب والاضطهاد، أو لأسباب بيئية مثل الزلازل [1].

وعرفت الهجرة الداخلية في مصادر أخرى على أنها حركة السكان داخل الدولة الواحدة [2]، دون تحديد للنمط أو الزمن.

ويلاحظ من التعريفات التي تم استعراضها أنها تتفق مع بعضها البعض ولو بشكل نسبي في المفاهيم للهجرة، مع وجود فارق في طبيعة التعبير اللغوي فيما بينها، إضافة إلى أن بعض هذه التعريفات قد نحى مسألة مدة الإقامة جانباً من حيث توقيتها دائمة أم مؤقتة، في حين أن البعض الآخر قد ربط بين الهجرة والإقامة الدائمة في المكان الجديد، مع أن ذلك يعتبر بمثابة الحكم المسبق على الهجرة من حيث الديمومة، وقد لا ينطبق ذلك على كافة حالات الهجرة، كون السكان يتميزون بالدينامية والحركة الدائمة وعدم الاستقرار على وضع واحد، مما يعني أن لديهم القابلية للانتقال حتى من المكان الجديد إن لم يكن ذلك المكان محققاً لطموحاتهم وملبياً لرغباتهم التي هاجروا من أجل تحقيقها.

وبما أن الهجرة إلى رام الله والبيرة، ما هي إلا صورة مشابهة لتلك الهجرة السابق ذكرها ، فقد اعتمد الباحث في دراسته على التعريف الذي ينص على أن الهجرة الداخلية: **هي انتقال وتحرك الأفراد من مناطق سكناهم التي اعتادوا على الإقامة فيها إلى مكان آخر داخل فلسطين بهدف الإقامة فيه، يدفعهم لذلك عوامل متباينة ومتداخلة في آن واحد، تمكنهم من تحقيق أهداف معينة لم تتح لهم الفرصة لتحقيقها في المكان المهاجر منه.**

---

[1] القطب، إ.ي.، الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي، المعهد العربي لانماء المدن، مرجع سابق، ص٦

[2] توني، ي، ١٩٩٤، معجم المصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، ص٥٤٤.

وقد تضمنت الدراسات النظرية أيضاً إشارات لقوانين الهجرة، ومن أبرز من تحدث عنها كل من رافنشتين Ravenstien وايفربت لي Everett Lee الذي وضع مجموعة من القوانين عرفت بقوانين الهجرة [1] ومن أهمها :

١- إن حجم الهجرة داخل منطقة معينة يتباين مع درجات الاختلافات البيئية التي تتميز بها هذه المنطقة .

٢- إن حجم الهجرة يختلف باختلاف السكان وتنوعهم من حيث التركيب العمري والنوعي والتعليمي وقوة العمل .

٣- إن حجم الهجرة يرتبط بالقدرة (قدرة المهاجر) على تخطى العوائق المختلفة فيما بين منطقتي الأصل والوصول .

٤- إن الهجرة تتأثر بالتقلبات الاقتصادية (في كل من منطقة الأصل والوصول) إلى حد كبير.

٥- إنها إذا لم نفرض ضوابط صارمة للحد منها فإن حجمها ومعدلها يتزايد بمضي الزمن.

وهذه القوانين بمجملها جاءت في محاولة للإحاطة بكل تفاصيل الهجرة من حيث الدافع لها وطبيعة الشخص المهاجر وطرق الحد منها بطريقة نظرية بحتة

وهناك مجموعة من الأبحاث التطبيقية حول ظاهرة الهجرة منها:

١- هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية الى مدينة أربد من حيث دوافعها ومشكلاتها وأثارها التنموية، عام ١٩٨٢، لأحمد الربايعة، و هدفت الدراسة إلى الكشف عن القوى والدوافع التي تدفع الناس للتفكير في الهجرة من بيئتهم الريفية إلى المراكز الحضارية.وكان من نتائجها أن المهاجرين الذكور أكثر عدداً من الإناث، وإنهم يتمركزون في الفئتين أقل من ٣٠ إلى ٣٩ سنة، وبينت الدراسة كذلك أن معظم المهاجرين يعملون في الوظائف الحكومية ، وأن الجهود التي بذلتها سلطة وادي الأردن في إنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية لم تكن بمستوى الطموحات المتوقعة، وأن هناك انخفاض في مستوى معيشة الوافدين الذين غالبا ما يعيشون على هامش الحياة الحضرية [2].

٢- دراسة عن الهجرة الداخلية في الأردن للباحث نواف كلاكده سنة ١٩٨٦ ، تناولت بعض الحقائق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين وهدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الهجرة بين محافظات الضفة الشرقية من الأردن، ومعرفة خصائص المهاجرين الأردنيين فوق سن ١٥سنة ، وتوصل البحث إلى أن حركة الهجرة الداخلية ما هي إلا حركة من محافظات الأردن المختلفة إلى عمان بالدرجة الأولى بسبب عوامل الجذب العديدة المتوفرة فيها، وأن نمط الهجرة في الأردن يختلف عن النمط العالمي للهجرة في أن المتزوجين أكثر مهاجرة من العزاب [1].

---

[1] نقلاً عن أبو عيانه، ف. م، ١٩٨٥، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص١٨٥-١٨٨.

[2] الربايعه، أ، ١٩٨٢، هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية الى مدينة اربد، مرجع سابق.

[1] كلاكده، ن، ١٩٨٦ الهجرة الداخلية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

٣- الهجرة الداخلية والتضخم الحضري لمدينة عمان ، بحث قدمه عبد الإله أبو عياش، تناول البحث دوافع الهجرة لمدينة عمان وخصائص المهاجرين ومشاكل الهجرة الحضرية، وأثر ذلك على الحياة في مدينة عمان، وقد هدف الباحث إلى دراسة الهجرة الداخلية في الأردن خصوصا الهجرة من الريف إلى المدن والهجرة ما بين المدن مع اهتمام خاص بمدينة عمان باعتبارها منطقة جذب ونفوذ على معظم مناطق الأردن [٢].

٤- دراسة في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية لأحمد الربايعة سنة ١٩٨٦منشورات دائرة الثقافة والفنون عمان سنة ١٩٨٧، تناول فيها الباحث دوافع وقوانين وأنماط الهجرة بشكل عام ثم تناول بعد ذلك المشكلات الاجتماعية الديموغرافية والثقافية المصاحبة للهجرة حيث أوضح أن المدينة تعاني من مشاكل الجريمة والتفكك الأسري والانحراف وانهيار الروابط التقليدية وضعف الوازع الديني[٣]

٥- الهجرة الداخلية في الأردن طبيعتها واتجاهاتها ودوافعها وأسبابها وبعض النتائج المترتبة عليها لكايد أبو صبحه ونسيم برهم ، عمان ١٩٨٧، شملت جميع المدن في الأردن، وتناولت هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المدن، ومن بعضها إلى المدن الأخرى، وهدفت إلى التعرف على أسباب الهجرة وخصائص المهاجرين وآثار الهجرة على كل من الموطن الأصلي والموطن الجديد، حيث أوضحت أن الهجرة طلبا للعمل من أكثر الأسباب الدافعة للهجرة حيث بلغت في عمان ٦٤,٦% والزرقاء ٣٩,٤% واربد ١٢%[٤].

٦- دراسة بعنوان الهجرة من الريف إلى المدن في جمهورية مصر العربية لميشيل فؤاد جورجي، ناقش فيها الهجرة الداخلية في مصر وتتناول العوامل الطاردة في بعض المحافظات مثل محافظة المنوفية وسوهاج، وشملت ضيق الرقعة الزراعية، وقلة فرص العمل، وتدني مستويات المعيشة ودخول الأفراد، وانخفاض المستوى الحضاري والخدمات الصحية والترفيهية، إضافة الى التعرض للعوامل الجاذبة في محافظات أخرى مثل مدينة القاهرة الكبرى والجيزة والإسكندرية والسويس وغيرها، وعزى ذلك إلى توفر عوامل جاذبة في هذه المحافظات مثل وجود الجامعات والمدارس، وتركز الجهاز الحكومي والمصالح الاقتصادية فيها، وتوفر فرص العمل وارتفاع أجور العمال، وجودة الخدمات الصحية والترفيهية وارتفاع المستوى الحضاري، وتعرض كذلك إلى المشكلات التي تنجم عن الهجرة، ومن أبرزها التحضر المبكر والبطالة وترييف المدن، واستقطاب المدن الكبرى وما ينتج عن ذلك من ضغط على الخدمات بأنواعها ، وقد تضمنت الدراسة بعض الاقتراحات والحلول للحد من ظاهرة الهجرة منها ما يذكر على مناطق الجذب ومنها ما يذكر على مناطق الطرد السكاني [١]

٧- يذكر محمد فهمي الكردي في دراسته " الهجرة من الريف الى الحضر مفهومها ودوافعها واتجاهاتها في مصر " أن الدافع الرئيسي للهجرة الداخلية يكمن في العامل الاقتصادي، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى والمتمثلة في الوضع الاجتماعي للأسرة التقليدية والانتماء الطبقي بمختلف معاييرها (الدخل، المهنة،

---

[٢] أبو عياش، ع، الهجرة الداخلية والتضخم الحضري لمدينة عمان، مرجع سابق، ص ٣٥.

[٣] الربايعه، أ، ١٩٨٧، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان.

[٤] أبو صبحه، ك ، و برهم، ن ، ١٩٨٧، الهجرة الداخلية في الأردن طبيعتها واتجاهاتها ودوافعها وأسبابها، الجامعة الأردنية، عمان.

[١] ميشيل، ف. ج.، ١٩٨٦، الهجرة من الريف الى المدن في جمهورية مصر العربية، المعهد العربي لانماء المدن، الهجرة من الريف الى المدن في الوطن العربي، الرياض، ص١٩٥ .

التعليم، أسلوب الحياة) ومستوى الطموح والظروف الشخصية ودرجة التعليم ونوعية المهنة. ويتفق كل من الكردي وجورجي في كون وجود محافظات مصرية طاردة للسكان وأخرى جاذبة من خلال استعراض الأول لاتجاهات الهجرة وتياراتها في مصر، وتخلص الدراسة إلى أن هناك محورين لا بد من التركيز عليهما لإيجاد نوع من التخطيط لظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر المصري

الأول: زيادة الاهتمام بالريف من خلال رفع مستوى الخدمات فيه.

الثاني :زيادة امتداد المناطق الحضرية حتى تكون مؤهله لاستقبال المهاجرين إليها[٢].

٨- وفي البحث الذي قدمه عبده علي عثمان فإنه يبحث فيه مشكلات الهجرة وتخطيط المدينة اليمنية والأسباب التي دفعت الحكومة اليمنية نحو اتجاه تخطيط المدن وكان من أبرزها الزيادة في أعداد السكان الناتج عن الهجرة من الريف إلى الحضر، واستعرض الأسباب التي تدعو السكان إلى الهجرة سواء أكانت أسباباً طاردة من الريف تتعلق بالظروف الطبيعية، واحتمالات حدوث الجفاف، وتدني إنتاجية الأرض الزراعية بصورة لا تفي احتياجات الأسرة، أم نقص الملكية الزراعية، وانخفاض أجور العمال في الريف مقارنة مع مثيلها في المدينة، ووجود البطالة الموسمية بين القوى العاملة في الريف، كل هذه الأسباب إضافة إلى ما يقابلها من عوامل جذب في المدينة تتمثل في ارتفاع أجور العمال، وتطور المشروعات التجارية والمقاولات والحرف والصناعات التي تتطلب المزيد من اليد العاملة، وتركز المؤسسات الإدارية والخدمات التعليمية والصحية في المدينة كل ذلك جعل المدينة اليمنية كغيرها من المدن تعاني من مشكلات كثيرة منها انتشار الأحياء المتخلفة وغير الصحية التي تفتقد إلى الخدمات الأساسية للسكان .

وقد انبثق عن هذا الوضع قيام وتعاون مجموعة من الأجهزة لتأخذ على عاتقها القيام بعملية التخطيط من خلال مجموعة من الإجراءات من بينها العمل على تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر توزيع المشروعات في الريف والحضر تحاشياً للثنائية الإقليمية وتخلف الريف عن الحضر[١] .

٩- أما البحث المقدم من أحمد عبد الرحمن والموسوم " بمشكلة الهجرة الداخلية والحكم المحلي في مصر " وتناول فيه ظاهرة الهجرة باعتبارها أحد النتائج الحتمية لنظام الإدارة المركزية في الحكم ، واعتبر أن مواجهة هذه المشكلة تكمن في تطبيق النظام الإداري اللامركزي الذي يسعى إلى إيجاد التوازن الحضاري بين المدن والريف، وأشار البحث إلى أن الحكم المحلي والإدارات الإقليمية في المحافظات والمدن والقرى تعمل على مواجهة هذه المشكلة من خلال مسارين، يتمثل الأول في تطبيق مجموعة من الإجراءات في المناطق التي تعتبر مناطق طرد للسكان في مختلف القطاعات التعليمية والصحية والسكانية والمرافق العامة والتموين والصناعة والرعاية الاجتماعية، يكون من شأنها تقليص الفجوة بين هذه المناطق (الطاردة) وبين العاصمة ومركز المحافظات التي اعتبرها الباحث مناطق جاذبة للهجرة إليها ، لما لها من بريق وإغراء يكمن في أنها مركز إداري يضم كل المؤسسات التعليمية والصحية والترفيهية وغيرها والتي هي بمثابة العامل الجاذب للمهاجر.

---

[٢] الكردي،م.ف.، الهجرة من الريف إلى الحضر مفهومها ودوافعها واتجاهاتها في مصر، ص١٩٧-٢٠٨، مرجع سابق

[١] عبده،ع.ع.،مشكلات الهجرة وتخطيط المدينة اليمنية، المعهد العربي، مرجع سابق، ص٤٠٣.

وأما المسار الثاني فيرتبط بالمناطق المقابلة (الجاذبة) التي يقع عليها أيضاً جزء من المسؤولية في الحد من الهجرة إليها من خلال إجراءات تشكل أسلوباً لمواجهة مشكلة الهجرة ومنها نقل المصانع إلى مناطق الطرد، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للعاملين لنقلهم إلى خارج هذه المناطق، وحظر إقامة الأسر المهاجرة في المقابر والحدائق ونقل أسواق الجملة إلى خارج هذه المناطق وغيرها من الإجراءات التي توجد نوعاً من التوازن بين الريف والحضر، والتقليل من الفوارق والتناقضات في مستويات الحياة المختلفة مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من تيارات الهجرة الداخلية[٢] .

١٠- ومن البحوث التي تناولت مشكلة الهجرة من الريف إلى الحضر البحث المقدم من فوزي سهاونه بعنوان " المشكلات المترتبة على الهجرة من الريف إلى الحضر في الأردن " وقد استعرض فيه الباحث التطور الحضري السريع في المدن الأردنية، وبشكل خاص مدينة عمان التي اعتمدها الباحث نموذجاً واضحاً للتحضر المتسارع الناجم عن الهجرة من الريف من جهة، وعن الهجرات القسرية للشعب الفلسطيني في العامين ١٩٤٨و١٩٦٧ من جهة أخرى وهذا التزايد الكبير في عدد سكان عمان يعود حسب رأي الباحث إلى عوامل الجذب المتوفرة فيها وهي :

أ- تركز النشاطات الاقتصادية والدوائر والخدمات الحكومية .

ب-توافر الخدمات التعليمية والاجتماعية والثقافية والترفيهية.

ج- توافر التجمعات العمالية ومرافق الاتصالات بما في ذلك المطار وسكة الحديد وغيرها من المرافق .

ونتيجة لهذا التمركز الهائل في النشاطات والنمو السريع للسكان أصبح من المفروض على الجهات الحكومية المختصة توفير الخدمات اللازمة والتخطيط الهيكلي للمدينة لما ينتج عن ذلك العديد من المشكلات مثل مشكلة المياه ومشكلات الإسكان والمشكلات التعليمية والصحية وغيرها .

ويرى الباحث أن أهم الإجراءات التي يتوجب على الحكومة اتخاذها هي القيام بتنمية الريف الذي يعد المصدر الأول للسكان للتقليل من معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال التشجيع على إنشاء صناعات جديدة في المناطق الريفية[١] .

١١- وفي البحث المقدم من مختار الغول بعنوان " الهجرة من الريف إلى المدن الليبية "، تناول فيه الهجرة الريفية من حيث مفهومها وأسبابها ومشكلاتها ، وقد عزى أسباب هذه الظاهرة إلى انتفاء عوامل الاستقرار في المناطق الريفية بسبب اعتماد الزراعة على أساليب بدائية ذات إنتاج متدن وانخفاض أجور العمالة الزراعية مقارنة بالعمالة الصناعية في المدينة واهتمام الحكومات بتوفير الخدمات العامة بمختلف أشكالها في المدن أكثر من الريف، وبالمقابل فإن هناك عوامل جذب في المدن حسب رأي الباحث، يمكن إجمالها بأن المدن والمناطق الحضرية تتوفر فيها فرص العمل والخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والاجتماعية والمؤسسات الحكومية والأنشطة السياسية، الأمر الذي جعلها مناطق جاذبة للسكان من المناطق الريفية .

---

[٢] أحمد، ع، مشكلة الهجرة الداخلية والحكم المحلي في مصر، المعهد العربي، مرجع سابق، ص٢١٤.

[١] سهاونه، ف، المشكلات المترتبة على الهجرة من الريف إلى الحضر في الأردن، المعهد العربي، مرجع سابق، ٢٨٥.

وقد أشار الباحث إلى وجود مشكلات عديدة ناجمة عن الهجرة يتمثل أهمها في المشكلات السكنية، وتردي مستوى الخدمات التي تقدمها المدن، وقبول المهاجرين بأجور منخفضة كونهم بلا حرف أو مهن معينة، إضافة إلى عدم تأقلمهم مع المجتمع الحضري مما يؤدي إلى ترييف المدن، أضف إلى ذلك ارتفاع الكثافة السكانية وانتشار الجريمة والبطالة والأوبئة والفقر وغيرها .

وقد اقترح الباحث مجموعة من الحلول التي يراها مناسبة للحد من مشكلة الهجرة الريفية، من ضمنها الاهتمام بالريف، وتوزيع النشاط الصناعي والتجاري في كل أنحاء الدولة، لخلق فرص عمل جديدة، وتحسين ظروف المناطق الطاردة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية[٢] .

١٢- " الانفجار السكاني ومشكلة النزوح من الأرياف إلى المدن في الجمهورية التونسية " هو عنوان بحث يعالج مشكلة الهجرة الداخلية مقدم من حافظ ستهم، يتناول فيه الأسباب التي تقف وراء مشكلة الهجرة الداخلية (من الريف إلى الحضر)، فيشير إلى أن هناك أكثر من نمط واحد للنزوح تمثل الأول في الهجرة من الجنوب إلى الشمال، والعائد إلى طبيعة المناخ الأكثر تطرفا في الجنوب عما هو في الشمال. أما النمط الثاني فهو الهجرة الناتجة عن الاستعمار الأوروبي لتونس وانتشار الميكنة الزراعية، الأمر الذي أدى إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة الزراعية مما دفعها للبحث عن مصادر جديدة للرزق في المدن . إضافة إلى أن الانفجار السكاني والثورة الديموغرافية في الريف، وانتشار البطالة بنوعيها الكلي والجزئي قد أسهمت في عملية النزوح متزامنة مع الوعي المتنامي لدى أهل الريف من خلال الصحف والتلفزة والراديو والتعليم التي عملت على وجود اتصال مستمر بين الريف والمدن، هذا وقد أورد الباحث مجموعة من الإجراءات التي قامت بها السلطات التونسية للحد من ظاهرة الهجرة، ومن هذه الإجراءات قيام الحكومة بطرد النازحين وإجبارهم على العودة إلى ديارهم وهدم أحيائهم الكوخية إلا أن مثل هذا الإجراء لم يسهم في حل المشكلة، مما اضطر الحكومة إلى البحث عن وسائل أخرى مثل عملية الحركة التعاضدية من خلال تنمية الريف واستصلاح أراض زراعية لخلق فرص عمل جديدة، وعملت الحكومة على تشجيع الهجرة الخارجية التي كان لها دور مهم في التخفيف من هذه البطالة في المدن إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية (عربية، أوروبية، أمريكية) لبعث صناعات تشغل أكبر عدد من العمالة التونسية .

وقد توصل الباحث في دراسته إلى نتيجة هامة مفادها أن للنزوح مشكلات كثيرة، تظهر في الريف والمدن على حد سواء، فالريف يفقد اليد العاملة والمنتجة فيه، أما المدن فإنه يظهر فيها البطالة ومظاهر الانحراف ومشكلات التنقل وارتفاع تكاليف الخدمات المقدمة للسكان[١]

١٣- وفيما يخص المملكة المغربية يرجع محمد جسوس في بحثه " المملكة المغربية وهجرة الأرياف " أسباب الهجرة من الأرياف إلى الحضر إلى الاستعمار الفرنسي الذي عمل على انتزاع الأرض من أصحابها، مما أفقد الفلاحين مصدر رزقهم الوحيد واضطرهم إلى الهجرة إلى المدن في الوقت التي كانت هذه المدن أيضاً بحاجة إلى

---

[٢] الغول، م، الهجرة من الريف إلى المدن الليبية، المعهد العربي، مرجع سابق، ٣٩٥.

[١] ستهم، ح، الانفجار السكاني ومشكلة النزوح من الأرياف الى المدن في الجمهورية التونسية، المعهد العربي، مرجع سابق، ص٣٨٥.

يد عاملة لبناء الطرق والمعامل وغيرها، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى الاقتصادية والصحية والتعليمية، وانتشار وسائل المواصلات والإعلام، وقد ترتب على هذه الهجرة نتائج عديدة منها: رفع المستوى المعيشي للعمال، وتزويد المدن باليد العاملة، وتفكك المجتمع الريفي، وتقهقر الإنتاج الزراعي. ومن الناحية الاجتماعية أدت الهجرة إلى سرعة التحضر والامتزاج (التلقيح الثقافي) بين المدينة والريف، وزيادة الضغط على الخدمات العامة مثل المساكن التي ارتفعت أجورها .

وقد اتخذت الحكومة تدابير للحد من آثار الهجرة منها مشاريع استصلاح الأرض، وبناء المساكن ودعم المشاريع الخاصة وغيرها[٢] .

١٤- ويرى صفوح خير في بحثه عن " الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن السورية " أن الهجرة ليست دائماً سلبية الآثار خاصة إذا كانت استجابة لمتطلبات التغيرات الاقتصادية ومواجهة احتياجات التنمية ورفع مستوى الخدمات، فهي، - أي الهجرة - ظاهرة صحية إذا سارت وفق خطة سليمة ومدروسة، وترجع الهجرة من الريف إلى المدن السورية إلى عوامل طاردة في الريف تمثلت في العوامل الطبيعية كالجفاف وتناقص الغلة وما ترتب عليها من بطالة موسمية وضآلة الملكية وتدني مستوى المعيشة، وفي المقابل فإن هناك عوامل جذب في المدن كارتفاع مستوى الأجور والمعيشة وتوفر العمل والخدمات الثقافية والاجتماعية.

ويرى أن الحل الطبيعي لمشكلة الهجرة يتلخص في إقامة علاقة صحيحة بين الريف والمدينة من خلال العدالة في توزيع الاستثمارات والمرافق والخدمات في مختلف أنحاء البلاد، وسن تشريعات لمراقبة التحركات السكانية واعتبار مدينة دمشق مدينة مغلقة لمدة عشر سنوات لتكون قادرة على حل مشاكلها[١] .

١٥- أما في الجمهورية العراقية فقد كانت للهجرة الداخلية أسباب ودوافع ربما لا تختلف كثيراً عن غيرها في البلدان العربية، حيث يعرض رياض إبراهيم السعدي في بحثه " الهجرة من الريف إلى الحضر في العراق " أسباب الهجرة، و تتلخص في أثر الاحتلال البريطاني فيها من خلال تشكيل جيش محلي من أبناء العشائر، ومد طرق المواصلات سهلت عملية الاتصال، كما أن الحكومات الوطنية ساهمت فيها عند تأسيس الجيش والدعوة إلى الخدمة العسكرية، كما أن البطالة الزراعية لعبت دوراً بارزاً في ذلك ، يساندها زيادة عوائد النفط التي أدت إلى زيادة الإعمار والنشاط الزراعي .

إذن فالهجرة العراقية كغيرها كان لها عوامل طرد في الريف من جهة، وعوامل جذب في المدينة من جهة أخرى، وقد تعرض الباحث لخصائص المهاجرين، وتبين أن معظمهم من الأميين وخاصة الإناث، و يتصفون بالتمسك بالعادات والتقاليد الريفية، وخلص الباحث إلى أن للهجرة نتيجة هامة هي زيادة التحضر في القطر العراقي[٢].

---

[٢] حسوس،م، المملكة المغربية وهجرة الأرياف، المعهد العربي، مرجع سابق،ص٣٢٩.

[١] صفوح، خ، الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الهجرة الى المدن السورية، المعهد العربي، مرجع سابق، ص٢٩٩.

[٢] السعدي، ر. إ، الهجرة من الريف إلى الحضر في العراق، المعهد العربي، مرجع سابق، ص٣٠٩

١٦- وعلى المستوى المحلي فقد تناول محمود يزبك ظاهرة الهجرة العربية إلى مدينة حيفا في الفترة بين عامي ١٩٣٣-١٩٤٨ التي بلغت أشدها في بداية القرن العشرين، ويعيد ذلك إلى بناء فرع للسكة الحديدية الحجازية فيها وأصبح ميناؤها رئيسياً لاستقبال الحجاج إلى مكة، إضافة إلى أثر الانتداب البريطاني في عملية تطوير مدينة حيفا وغيرها من المدن الساحلية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى نمو حيفا سكانياً (أول ١٥ سنة من الانتداب) بسبب انتشار وتوفير خدمات مثل محطة توليد الكهرباء ، والميناء ومعامل البترول .

وقد درس الباحث في كتابه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى حيفا، وكان من نتائج هذه الدراسة أن الأغلبية الساحقة من سكان حيفا العرب نزحت إلى المدينة من القرى والمدن الفلسطينية في أواسط البلاد وشمالها، في حين بلغت نسبة الهجرة من خارج البلاد إلى حيفا ٢٥% من جملة المهاجرين إلى المدينة، إضافة إلى أن الباحث ناقش عوامل الجذب في حيفا وعوامل الطرد في القرى والمدن العربية، وأصل المهاجرين وعلاقتهم بمسقط رؤوسهم ومدى تكيفهم واندماجهم في مجتمعهم الجديد، وبحث تأثير الهجرة على الظروف السكنية للسكان المهاجرين في حيفا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

١-إن ازدياد السكان السريع أوجد تنوع اجتماعي وطائفي لم تتح له الفرصة للاندماج .

٢-أن العامل الاقتصادي لعب دوراً رئيساً في الهجرة إلى حيفا.

٣-انتماء المهاجرين لمسقط رؤوسهم .

٤-إن عدم الاندماج في المجتمع الحيفاوي للمهاجرين أدى إلى عدم إرتقاء هؤلاء في مناصب وتوليهم مراكز قيادية مرموقة [1].

١٧- دراسة بعنوان " الهجرة الداخلية إلى مدينة طولكرم " لفاروق عياط في عام ٢٠٠٠، باعتبارها مدينة رئيسة في الضفة الغربية، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن معدلات الهجرة بدأت بالتسارع منذ عام ١٩٤٨ حتى نهاية التسعينات، علماً بأن غالبية المهاجرين قدموا من القرى بنسبة تصل إلى ٤٤,٣%، مع استمرار العلاقة القائمة بين المهاجر وبين مكان سكنه الأصلي من خلال الزيارات، وقد تمثلت العوامل الطاردة بكل من سوء السكن وصعوبة المواصلات وعدم توفر الخدمات، أما عوامل الجذب في مدينة طولكرم فشملت وجود الأقارب والأصدقاء، القرب من مكان العمل،توفر المواصلات في المدينة.

أما النتائج المتعلقة بخصائص المهاجرين فأشارت إلى أن المهاجرين يتركزون في الفئة العمرية المتوسطة (١٥-٦٤)، في حين يتركز السكان غير المهاجرين في الفئة العمرية الصغرى (٠-١٤)، وبلغت نسبة الإعالة٣١,٣% للمهاجرين مقابل ٨١,٧% لغير المهاجرين، إضافة إلى بعض الخصائص المرتبطة بالتركيب النوعي الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

كما ناقشت الدراسة خصائص المسكن التي يقطنها المهاجرون وغير المهاجرين، وتبين أن نسب المنازل المملوكة للمهاجرين بلغت ٤٦,١% مقابل ٧٨,٠% لغير المهاجرين، وبلغت درجة الازدحام ١,٧٠ شخص لكل غرفة للمهاجرين و٢,٢٨% لغير المهاجرين[2].

---

[1] يزبك، م ، ١٩٨٨،الهجرة العربية إلى حيفا، في زمن الانتداب، مكتبة القبس، ط١، الناصرة.

١٨- دراسة بعنوان الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة الصادرة عن معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والتي تعد أول الدراسات التي تتناول ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني معتمدة في بياناتها على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧ وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الزواج والمرافقة هما الدافعان الرئيسيان للهجرة الداخلية ومرد ذلك عدم بروز مراكز استقطاب أو طرد واضحة بين التجمعات الثلاث (الحضر، الريف، المخيمات) كما أفادت أن الهجرة تتجه بين التجمعات السكانية من نفس النوع (حضر إلى حضر ....)، وأرجعت الدراسة ضعف الهجرة الريفية الحضرية إلى أسباب نذكر منها عدم وجود مراكز صناعية أو عاصمة سياسية متميزة واتجاه العمالة الفلسطينية للعمل في السوق الإسرائيلي، تطور وسائل النقل والقرب الجغرافي للتجمعات السكانية ، ارتفاع أسعار العقارات وأجور السكن بسبب زيادة الطلب عليها وخاصة بعد قدوم السلطة الوطنية وغيرها من الأسباب، وكذلك أشارت الدراسة إلى أن محافظة رام الله دون غيرها استثناء نسبي من خلال استقطابها بعض الكوادر المتعلمة من المحافظات الأخرى يليها بيت لحم التي تشكل مركز استقطاب آخر في الضفة الغربية، في حين شكلت مدينة القدس على الرغم من توفر الخدمات فيها مركز طرد أساسي بسبب ظروفها السياسية ، وتعرضت الدراسة إلى خصائص المهاجرين هجرة داخلية حيث تبين أن الهجرة الداخلية هجرة مؤنثة (أي ترتفع فيها نسبة الإناث) إضافة إلى ارتفاع نسبة المهاجرين اللاجئين وارتفاع المستوى التعليمي لدى المهاجرين، واتصاف مجتمع المهاجرين بالشباب إضافة إلى ارتفاع نسبة المتزوجين بينهم وصغر حجم الأسر المهاجرة أما الخصائص المتعلقة بالعمل فقد بينت الدراسة إلى أن نسبة مشاركة المهاجرين حسب النوع الاجتماعي أعلى من غير المهاجرين مما يعني تدني نسبة البطالة بينهم، كما أن نسبة العاملين المهاجرين في مهنة تتطلب مستوى تعليمي عالٍ أكثر من غيرها.

وتناولت الدراسة كذلك الهجرة العائدة من حيث دوافعها (العوامل السياسية) وخصائص المهاجرين التي تتفق في بعضها مع خصائص المهاجرين هجرة داخلية، وتختلف في بعضها الآخر [1].

اختيار عينة الدراسة:

نظراً لعدم توفر بيانات حديثة فيما يتعلق بعدد المساكن في مدينتي رام الله والبيرة، فقد اعتمد الباحث في اختيار العينة على اشتراكات المياه في المدينتين التي تعتبر أحدث البيانات حول عدد المساكن على الرغم من وجود بيانات وفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي جرى عام ١٩٩٧، إلا أن هناك فروقاً واضحة في أعداد المساكن بين المصدرين المذكورين تعود إلى الفارق الزمني بينهما حيث بلغ عدد المساكن في مدينتي رام الله والبيرة ٣٤٥٢ و ٥٢٤٥ مسكناً على

---

[2] عياط، ف، ٢٠٠٠، الهجرة الداخلية إلى مدينة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

[1] المالكي، م، شلبي، ي، ٢٠٠٠، الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، القدس.

التوالي[٢] حسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في حين بلغ عدد المشتركين في شبكة المياه التي تدل في الغالب على عدد المساكن ١٢٢٢٦ [٣] مشتركاً في المدينتين أي بفارق ينوف على الثلاثة آلاف وخمسمائة مشترك (مسكن).وعليه كان من البديهي اعتماد البيانات الأحدث المأخوذة من سلطة مياه القدس (محافظة رام الله والبيرة)، وقد بلغ حجم العينة (٥ %) على هذا الأساس ٦١١ أسرة، غير أنه تم استبعاد ١٩ استمارة (أسرة) لعدم اكتمال البيانات الواردة في الاستمارات الخاصة بكل أسرة من جانب، ووجود أخطاء ومغالطات مقصودة فيها، وذلك في سبيل الحفاظ على البيانات، وبالتالي الوصول إلى نتائج أكثر صحة قدر الإمكان، هذا وقد تم عد عشرين منزلاً واختيار المنزل الحادي والعشرين لتعبئة الاستبيان.

وقد قسمت المدينتان إلى مناطق متعددة من قبل سلطة المياه، وأعطي لكل منطقة رقم خاص بها،وتم تحديدها كما يظهر من الخارطة المرفقة رقم (١-١):

منطقة رقم (١٠)

تقع إلى الغرب من شارع نابلس، ومن حدود متنزه بلدية البيرة ولغاية منطقة فندق CITY IN شمالاً.

منطقة رقم (١١)

تمتد من منطقة متنزه بلدية رام الله وحتى حدود منطقة عين قينيا، وحدود بلدية بتونيا على يمين شارع يافا.

منطقة رقم (١٢)

تمتد من منطقة المنارة في وسط المدينتين وشمال منطقة عين مصباح ولغاية المنطقة المقابلة لكل من موقف الباصات (المجمع) و يمين شارع البردوني حتى متنزه بلدية رام الله، بما فيها شارع البريد وشارع ركب.

منطقة رقم (١٣)

تمتد من شمال منطقة المنارة وشارع المحاكم وشمال شارع مدرسة الفرندز تجاه عين مصباح، ثم شارع مسلخ رام الله وشارع الإرسال حتى حدود قرية سردا.

منطقة رقم (١٤)

تمتد إلى اليمين من شارع نابلس وحتى جبل الطويل، وحدود متنزه بلدية البيرة.

منطقة رقم (١٥)

تمتد من منطقة مسجد جمال عبد الناصر ويسار شارع القدس حتى منطقة كفر عقب، ومن منطقة متنزه بلدية البيرة وحتى منطقة سطح مرحبا.

---

[٢] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت،١٩٩٧.

[٣] سلطة مياه محافظة القدس، منطقة رام الله والبيرة

منطقة رقم (١٦)

تمتد من مصلحة المياه على يمين شارع المعاهد لغاية المنارة، ثم يمين ويسار شارع القدس حتى كفر عقب.

منطقة رقم (١٧)

تمتد من دوار الساعة وعلى يسار شارع يافا حتى نهاية المنطقة الصناعية في رام الله، وعلى يمين شارع المعاهد لغاية حدود قرية رافات.

منطقة رقم (٣٢)

تمتد في منطقة أم الشرايط جنوب شارع المعاهد حتى حدود منطقة سميراميس.

منطقة رقم (٣٥)

تمتد من منطقة فندق CITY IN على يمين شارع الإرسال، حتى مخيم الجلزون

وقد تم سحب عينة الدراسة، وهي عينة طبقية عشوائية منتظمة ممثلة لكل المناطق الموضحة في الجدول المرفق رقم (١-١)، وذلك حسب عدد المشتركين في كل منطقة وقد شكلت هذه العينة ٥% من مجموع المشتركين في شبكة المياه في المدينتين، وبلغ عدد الأسر التي شملتها العينة ٦١٢ أسرة.

جدول (١-١) حجم العينة حسب اشتراكات المياه في رام الله والبيرة

مناطق رام الله	عدد المشتركين	نسبة العينة ٥ %	مناطق البيرة	عدد المشتركين	العينة٥%
١١	١٤٥٢	٧٣	١٠	٦٣٨	٣٢
١٢	١٠٩١	٥٥	١٣	٨٠٠	٤٠
١٣	٨٠١	٤٠	١٤	١٥٧٤	٧٨
١٧	١١١٩	٥٦	١٥	١٢٢٢	٦١
١٦مشتركة			١٦	١٨٥٨	٩٣
٣٢ مشتركة			٣٢	١٤٧١	٧٤
٣٥ مشتركة			٣٥	٢٠٠	١٠
المجموع	٤٤٦٣	٢٢٤		٧٧٦٣	٣٨٨

المصدر: سلطة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة

هذا وقد بلغ عدد المهاجرين ٢٨٣٢ مهاجراً وبنسبة بلغت ٨٥,٢% من جملة السكان في العينة كما يظهر من الجدول المرفق رقم (٢-١)، في حين بلغ عدد المواطنين ٤٩٢ مواطناً، وبنسبة بلغت ١٤,٨% من مجموع السكان في العينة، وتعد هذه النسبة (نسبة المواطنين) نسبة متدنية بشكل واضح بسبب الهجرة المعاكسة التي يقوم بها سكان المدينتين نحو الولايات المتحدة الأمريكية واستقرارهم فيها بشكل شبه دائمي.

جدول رقم (٢-١) التوزيع النسبي للسكان حسب **الأصل**

السكان	العدد	النسبة %
مهاجرون	٢٨٣٢	٨٥,٢
مواطنون	٤٩٢	١٤,٨
المجموع	٣٣٢٤	١٠٠ %

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

ومن الجدير بالذكر أن هذه النسب لم تقارن بغيرها من النتائج، **علماً** أن الجهاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني لم ينشر نتائج التعداد المتعلقة بحجم الهجرة على مستوى المدن، وإنما جل ما صدر عنه كان خاصاً بالهجرة على مستوى المحافظات فقط.

٥٨٠٨٥٠

خريطة رقم (١ - ١) حدود المناطق المرتبطة بشبكة المياه فى رام الله والبيرة (سلطة مياه محافظة القدس)

الفصل الثـــاني

لمحة تاريخية

جغرافية المدينتين

السكان

التعليم في المدينتين

التطور العمراني في المدينتين

لمحة تاريخية

تعد مدينتا رام الله والبيرة من المدن الفلسطينية ذات التاريخ العريق ويعود ذلك إلى قدم المدينتين وتتابع الحضارات والأمم التي عاشت في فلسطين بشكل عام وفي هاتين المدينتين كجزء لا يتجزأ منها بشكل خاص .

وبما أن الماضي هو مفتاح الحاضر أو العكس فإنه لا بد من استعراض موجز لتاريخ هاتين المدينتين للوقوف عن كثب على جميع التطورات التي مرت بها هاتان المدينتان، وكذلك لسهولة فهم التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية والسكانية التي لحقت بهما .

البيرة :

مدينة فلسطينية من المدن الكنعانية القديمة ، حيث كانت تعرف باسم " بئيروت " بمعنى آبار[1] في حين يرى بعض المؤرخين أن مدينة البيرة تعود الى بلدة لبوان أو بيت لباوات ، بمعنى بيت اللبؤة، كانت تقوم على بقعتها. ثم أقيمت على الموقع مدينة بيت برئي بمعنى بيت خليفتي[2] .و لم تكن هذه الأسماء هي الوحيدة التي تسمت بها مدينة البيرة علماً بأنه أطلق عليها اسم بيريا أثناء الحكم الروماني للبلاد، وكانت بيريا تابعة للقدس في تلك الفترة. ولكن هذا الاسم تعرض للتحريف ليصبح في ما بعد " البيرة " . وحسب مصادر دائرة المعارف الإسلامية فإن مسمى البلدة يطلق على الجهات والمناطق التي يتكلم أهلها اللغة الآرامية ، وذلك على اعتبار أن البيرة إنما هي ترجمة للفظ الآرامي بيرتا بمعنى القلعة أو الحصن[3] غير أن هناك رواية أخرى حول مسمى البيرة جاءت في كتاب مدائن فلسطين لنبيل الآغا يقول فيه: أن مدينة البيرة اسم بيرة في العهد الروماني ثم أضيفت لها ال التعريف وأصبحت البيرة[4].

ويبين الدباغ أن الفرنجة قاموا ببناء قلعة صغيرة وكنيسة عام ١١٤٦م، وما تزال بقايا ظاهرة إلى هذا اليوم، إضافة إلى دار ينزل فيها حجاج بيت المقدس. وقد أصبحت المدينة في القرن الثالث عشر مركزاً لفرسان المعبد. وقد ذكرت البيرة أيضاً في معجم البلدان على أنها تقع بين بيت المقدس و نابلس خربت على يد الملك الناصر حين استنقذها من الفرنجة. وفي عام ٦٢٦ هجري كانت البيرة مقراً للوالي الذي عهد إليه متابعة

---

[1] موسوعة المدن الفلسطينية،ص٢٨٦.

[2] بنظر،الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، القسم العام، ط١، دمشق، ١٩٨٤،ص٤٨.

[3] نفسه، ص٤٨.

[4] الآغا، ن. غ.، ١٩٩٣، مدائن فلسطين دراسات ومشاهدات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ص٧١.

[5] موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٨٧

وإدارة شؤون القرى الواقعة خارج مدينة القدس، وذلك عندما سلم الملك الكامل القدس للإمبراطور فريدريك[٥]

ويشير ما تقدم إلى أن البيرة مدينة عربية كنعانية يبوسية وهذا ما يؤكده وجود الكهوف المنحوتة في الصخر والمقابر داخل الكهوف، وقد دخلت في العهد الإسلامي كما ذكرنا وسكنتها قبائل عربية حيث كانت أسر الفاتحين ترافق أربابها وتستقر في الأماكن التي يستقرون فيها.

في البدايات الأولى للقرن السادس عشر الميلادي خضعت مدينة البيرة كغيرها من مدن فلسطين للحكم التركي حيث عبرتها الجيوش العثمانية عام ١٥١٧م أثناء زحفها إلى بيت المقدس، وبقيت البيرة عربية إسلامية في ظل الحكم التركي لها. ومع بداية الإنتداب البريطاني على فلسطين قاومت مدينة البيرة البريطانيين شأنها في ذلك شأن كل مدن وقرى فلسطين واشتركت في ثورات فلسطين المتتابعة وعلى رأسها ثورة عام ١٩٣٦م[١].

رام الله :

هناك العديد من الآراء والتكهنات المتعلقة بنشأة مدينة رام الله. وأصل تسميتها بهذا الاسم، فمنها ما يقول أن رام الله متوضعة في مكان يطلق عليه اسم راحة (هارامه ، روماتيم هاراماتيم تسوفيم) وهذا الاسم لمدينة توراتية يعتقد أنها المكان الذي شهد مولد النبي صموئيل ووفاته [٢] وهذا القول يتعارض مع ما ورد عن مولد النبي صموئيل كما ورد في الإصحاح الحادي عشر الذي يشير إلى أن صموئيل ولد في قرية تقع جنوب مدينة رام الله الحالية ويطلق عليها اسم النبي صموئيل، وتبعد عن مدينة رام الله حوالي ٧ كم[٣] في حين ترى مصادر أخرى أن مدينة رام الله كانت عبارة عن قريتين أقيمتا في الموضع الحالي لمدينة رام الله في العهد الروماني باتجاه شمالي – جنوبي[٤] . ويعتقد أن القريتين المذكورتين اللتان كانتا تقومان على بقعة المدينة هما (Gabaon) وقامت على المرتفعات الشمالية في حين قامت على المرتفعات الجنوبية قرية (Eleasa) علما بأن بعض المصادر التي تم الرجوع إليها أكدت هذه النشأة للمدينة المذكورة. وأضافت إلى أن المدينة تعاقبت عليها العديد من الحضارات التي تركت بصماتها على جدران الكهوف فيها، ومن هذه الحضارات، حضارة الكنعانيين وهم أهل البلاد الأصليين الذين وجدوا فيها قبل نزول سيدنا إبراهيم بها، وكذلك توالت على المدينة أمم أخرى مثل اليونان والرومان والآشوريين و الكلدانيين وخلفوا وراءهم آثارا بارزة ذات قيمة وأهمية تدل عليهم. وكغيرها من المدن دخلت مدينة رام الله في ظل الحكم الإسلامي أثناء الفتوحات الإسلامية وسكنها قبائل وعائلات عربية إسلامية رافقت الجيوش الإسلامية الفاتحة [٥] علما بأن رام الله كانت عبارة عن

---

(١) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٩٣.

(٢) حجاج، ع، ١٩٩٠، كل مكان وأثر في فلسطين، منشورات مركز الدراسات العربية، الجامعة الأردنية، الجزء الثاني،ط١، عمان، ص٦٩١-٦٩٢.

(٣) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٨٨.

(٤) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٥٢.

(٥) الدحان، أ.ح.، ١٩٩٣، المدينتان التوأم رام الله والبيرة وقضاؤهما، مكتبة النجاح الحديثة، نابلس، ص٧٩.

خربة في عهد الفتوحات الإسلامية، وكانت أقل أهمية من شقيقتها مدينة البيرة، إلا أنها أخذت بعد ذلك بالنمو واكتساب الأهمية شيئاً فشيئاً، ومن الجدير ذكره أن موقع المدينة عبارة عن وقف إسلامي في عهد الملك قلاوون للإنفاق على حرم الخليل.

ويقول بعض المؤرخين أمثال يوشيفوش أن مدينة رام الله هي قرية حملت اسم فكولا، إلا أن هذا الاسم لقرية تقع في ضواحي القدس، ويضيف آخرون إلى أن رام الله سميت بجليات ايلوهيم بمعنى بلدة الملك شاؤول حيث وصلها أثناء بحثه عن الابن إلا أن هذا التكهن يتعارض مع مصادر تاريخية تقول أن جليات ايلوهيم تقع بالقرب من قرية شعفاط قضاء القدس. في حين عمد بعض المؤرخين الى القول أن مدينة رام الله خضعت لحكم الفرنجة في القرن الثاني عشر بعد الميلاد، ودليلهم على ذلك وجود البرج الموجود فيها في حارة الشقرة ووجود كنيسة لهم في مدينة البيرة وقد سبق الحديث عنها.وقد أطلق على مدينة رام الله في العصر الوسيط وأثناء الحملات الفرنجية عليها اسم (Ramalia)[1] .

وفيما يتعلق بالاسم (رام الله) يقول البعض أن المقطع الأول من اسم المدينة (رام) يعني المرتفع من الأرض، وهو اسم يطلق على كل تجمع يقع على مرتفع ومن أمثلتها (الرام) و (الرامة) وغيرها، .والمقطع الأول من الاسم (رام) ويعني القصد والإرادة في العربية وبهذا يكون معنى اسم مدينة رام الله إرادة الله[2] .

واستكمالا للحديث عن اسم مدينة رام الله نذكر ما جاء في كتاب " رام الله قديما وحديثا " على أنه لم يرد مثل هذا الاسم في العصور التي سبقت الصليبيين، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الأهمية المتواضعة لرام الله في ذلك الحين، على أن لا يفهم من هذا القول نفي أو إنكار لوجودها، ويضيف مؤلف الكتاب الى أن لفظ رام الله مكونة من شقين، الأول رام ويعني ما ارتفع من الأرض وهو آرامي الأصل وهذا ليس بالأمر الغريب إذا علمنا أن فلسطين مرت بفترة زمنية كانت اللغة الآرامية هي اللغة السائدة فيها. أما المقطع الثاني من الاسم (الله) فهي لفظة عربية أضيفت الى المقطع الأول ليصبح الاسم فيما بعد (رام الله)، وهذا يؤكد أن رام الله عرفت بهذا الاسم في الفترة التي سبقت العهد الصليبي في فلسطين من جهة ، وأنها (أي رام الله) Ramalia ليست هي المكان المذكور في التوراة كما يعتقد بعض علمائها، وهذا ما ثبت بالفعل من الحفريات التي أجريت فيها[3] .

وحديثا فإن كل من رام الله والبيرة خضعتا للانتداب البريطاني الذي شمل جميع أجزاء فلسطين في الفترة الممتدة من عام ١٩١٨ – ١٩٤٨ ، وظلت كذلك حتى الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ وهو التاريخ الذي احتلت فيه القوات الإسرائيلية الضفة الغربية جميعها بما في ذلك رام الله والبيرة[4] .

---

(١) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٨٨.

(٢) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٨٩.

(٣) ابو ربا، خ. أ.، رام الله قديما وحديثا، د.ت.

(٤) شاهين، ع، ١٩٨٢، كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله، منشورات مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت، ص٩.

ويشتمل ذلك على دراسة الموقع الفلكي والجغرافي لمدينتي رام الله والبيرة، وكذلك التضاريس والمناخ بمختلف عناصره (الأمطار – الحرارة – الرياح – وغيرها)، وذلك من أجل معرفة مدى تأثير هذه العناصر على البيئة الطبيعية وانعكاساتها على الهجرة الداخلية إلى هاتين المدينتين من بقية أنحاء فلسطين ومعرفة مدى الترابط القائم بين تلك العناصر الجغرافية والهجرة إلى المدينتين.

الموقع الفلكي والجغرافي:

تقع مدينتي رام الله والبيرة فلكيا، أي بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول وحسب الإحداثيات المحلية على خط طول ١٦٨ غربا – ١٧١ شرقا ودرجة عرض ١٤٤ جنوبا – ١٤٧ شمالا [1] . في حين تقع فلكيا وحسب الإحداثيات العالمية على خط طول ٣٥,١٣ شرقا ودائرة عرض ٣١,٥٤ شمالا [2].

أما موقعهما الجغرافي فتقع مدينتا رام الله والبيرة على ظهر المحدب الالتوائي الذي يمثل خط تقسيم المياه الفاصل بين منطقة السهل الساحلي الفلسطيني غربا ووادي الأردن شرقا .

تحتل المدينة موقعا متوسطا بين المدن والمراكز البشرية (كما تظهره الخريطة المرفقة رقم (١-٢) التي تمتد من الشمال إلى الجنوب مسايرة بذلك المرتفعات الجبلية الفلسطينية التي تشكل العمود الفقري لفلسطين. وهذا ما يؤكده وقوع المدينة على بعد ١٦٤ كم عن أقصى نقطة في شمال فلسطين والمتمثلة في بلدة المطلة وعلى بعد ٢٥٩ كيلو مترا عن أقصى نقطة في جنوب فلسطين والمتمثلة في بلدة أم الرشراش على خليج العقبة بخط مستقيم، هذا بالنسبة للاتجاه الشمالي الجنوبي، أما الموقع بالنسبة للاتجاه الشرقي – الغربي، فقد بلغت المسافة الفاصلة بين رام الله والبيرة وبين مدينة يافا على الساحل الفلسطيني الغربي (البحر المتوسط) حوالي ٦٧ كيلو مترا ونحو ٥٢ كيلو مترا من الشواطئ الغربية للبحر الميت شرقا [3].

كما أن مدينة رام الله تبعد عن مدينة القدس حوالي ١٦ كم إلى الشمال منها، وتعتبر المدخل أو البوابة الشمالية لها، بحيث شكلت معبرا للقوافل التجارية والغزوات الحربية المتجهة نحو القدس، ويتضح ذلك من خلال استغلال الصهاينة لهذا المعبر للتقدم نحو القدس في حرب حزيران ١٩٦٧ .

لقد أعطى هذا الموقع أهمية كبيرة لمدينة رام الله على اعتبار أنها تمثل عقدة للمواصلات البرية ، إضافة إلى أهمية موقعها بالنسبة للنقل الجوي بسبب وقوعها بالقرب من مطار قلندية الذي يربطها بالعالم الخارجي، ويسهل انتقال المسافرين منها وإليها [4].

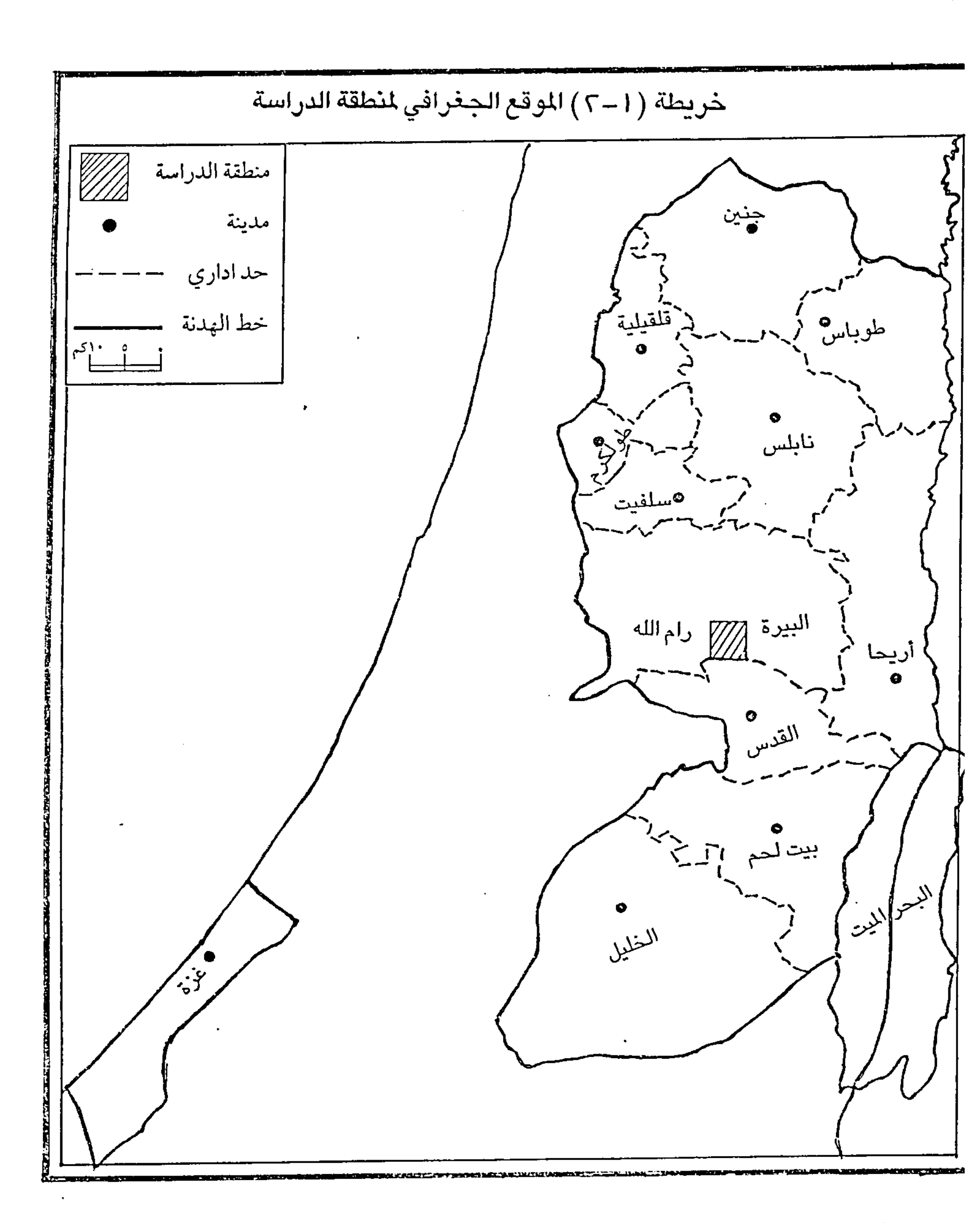
---

(1) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٨٦

(2) حساب الباحث من خريطة مدن الضفة الغربية، إصدار المركز الجغرافي الفلسطيني – رام الله – فلسطين

(3) موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٨٥-٢٨٦.

(4) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٥١-٤٥٢.


خريطة (١-٢) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة
منطقة الدراسة
مدينة
حد اداري
خط الهدنة
١٠كم
٥
٠
جنين
طوباس
قلقيلية
نابلس
طولكرم
سلفيت
البيرة
رام الله
أريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
البحر الميت
غزة

طبيعة الأرض والتضاريس :

تقع رام الله ضمن إقليم المرتفعات الفلسطينية الوسطى كما ذكرنا مما جعلها تتميز بخصائص وصفات هذا الإقليم ، فقد أقيمت المدينة فوق مجموعة من التلال التي تتخللها الأودية المتميزة [1] بقلة انحدارها النسبي ، وتعتبر مرتفعات رام الله جزءاً لا يتجزأ من مرتفعات القدس والخليل ذات الصخور الكلسية التي نشأت بفعل الحركات الأرضية التكتونية الرافعة متصاحبة بذلك مع تكوين وادي الأردن ، ومن خصائص هذه المرتفعات انحدار أوديتها التدريجي نحو الغرب أي باتجاه السهل الساحلي الأوسط ، غير أن الأودية الشرقية المطلة على وادي الأردن الأوسط تتميز بشدة انحدارها نظراً لارتباطها بالغور الانهدامي، وعليه فإن بعض الأودية في رام الله تتخذ اتجاهاً طبيعياً إلى مختلف الجهات إضافة إلى استواء سطح الهضبة النسبي الواقعة عليها مدينة رام الله وامتدادها باتجاه مدينة بيت المقدس [2] .

وبما أن رام الله تقع على الجانب الغربي لحفرة الانهدام الذي يعد البحر الميت جزء منها، فقد نشأت ضمن تضاريسها مجموعة من الصدوع والإنكسارات المستعرضة التي تزامنت والانهدام المذكور أو حدثت في فترات لاحقة له مما جعلها في حالة من عدم الاستقرار، والأخص في جانبها الشرقي المطل على منطقة الغور الفلسطيني، وهذا ما يلاحظ من حدوث هزة أرضية تعرضت لها المنطقة عام ١٩٢٧، كان من نتائجها سقوط مجموعة من المنازل وتصدع بعضها الآخر في مدينة رام الله [3] .

ومن ناحية أخرى فإن نوع التربة التي تسود في مدينة رام الله وما حولها هي التربة الحمراء (التيراروزا) ومن خصائص هذه التربة أنها ذات لون أحمر إلى بني فاتح بسبب احتوائها على الأكاسيد وخاصة أكاسيد الحديد واحتوائها على كميات قليلة من المواد العضوية، إلا أنها غنية بالمواد الطينية، وتتميز بصلاحيتها للزراعة ، ويتراوح سمك تربة التيراروزا بين بضعة سنتمترات في المناطق الجبلية المنحدرة، وحتى متر واحد في المناطق السهلية، وهي تربة تختلف عن الأنواع الأخرى من حيث المستويات المعروفة المكونة لهذه التربة، فهي مكونة من مستويين هما A و C فقط .وتنشأ هذه التربة من صخور جيرية ودولوميتية صلبة ، ولا توجد إلا في المناطق الجبلية في أواسط البلاد وشمالها مثل جبال القدس و نابلس والخليل وبالطبع في رام الله، وتعتبر هذه التربة من أكثر الترب انتشاراً في حوض المتوسط لتناسبها وطبيعة المناخ في حوضه من حيث الأمطار التي تتراوح ما بين ٤٠٠ و ٩٠٠ملم ودرجة حرارة بمعدل ١٥,٢٠ م [4].

---

[1] الخطيب، أ، جغرافية فلسطين الطبيعية والاقتصادية والسياسة والبشرية، ط١، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، ص١٨٨.

[2] الدحاني، المدينتان التوأم، مرجع سابق، ص٧٧.

[3] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٥٢.

[4] نفسه، ص١١٩-١٢١.

المناخ:

يشمل الحديث عن المناخ بعض العناصر التي لها علاقة بتحديد ملامح وشخصية مدينة رام الله ومن هذه العناصر كميات الأمطار الهاطلة ومعدلات درجات الحرارة السائدة فيها، إضافة إلى طبيعة الرياح واتجاهها .

وبصفة عامة، فإن مناخ المدينتين يتبع نموذج مناخ البحر المتوسط الرطب، وبذلك فإنه يتميز باعتداله حيث يكون لطيفاً في فصل الصيف بسبب ارتفاع المدينة البالغ ٨٦٠ م عن سطح البحر ، وهي بذلك أعلى من القدس بنحو ٦٠ م إضافة إلى قربها من البحر، وإشرافها على مناطق ذات منسوب أقل منها كالسهول الداخلية الواقعة إلى الغرب منها مما يزيد من تأثير الرياح الغربية الرطبة عليهما دون وجود عائق يحول دون وصول هذه الرياح، الأمر الذي جعل من المدينتين (رام الله والبيرة) أفضل المصايف الفلسطينية [1].

الأمطار:

يبدأ فصل الشتاء في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني ونيسان وتبلغ مدته حوالي ١٧٥ يوماً . غير أن عدد الأيام الماطرة فيه لا تتجاوز ٩٠ يوماً .وهذه الأمطار في حالة تذبذب وعدم استقرار [2] شأنها في ذلك شأن طبيعة الأمطار في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تنتمي إليها فلسطين. لذلك فإن معدل كمية الأمطار الهاطلة في رام الله يبلغ ٦٠٠ ملم سنوياً، وهي كمية كافية لنمو المحاصيل الزراعية. ولكن نظراً لعدم انتظامها فقد أجبرت السكان منذ القدم على الاهتمام بتخزين المياه في الآبار والخزانات لاستخدامها وقت الحاجة، وبسبب عدم وجود محطة للأرصاد الجوية في مدينتي رام الله والبيرة، فقد تم الاعتماد على الأرقام والبيانات المناخية من محطة الأرصاد الجوية في مدينة القدس التي تشير إلى أن معدل الأمطار السنوي فيها في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٣-١٩٦٥ بلغت ٦٢٧ ملم سنوياً[3]، وفي إحصائية أخرى لكميات الأمطار الهاطلة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٤-٢٠٠١ أظهرت أن متوسط كمية الأمطار بلغت ٦٦٧,٧ملم سنوياً، وقد تراوحت هذه الكمية ما بين ٣٠٦,٧ ملم عام ٩٨-٩٩و ١٥٩٠,٧ملم عام ٩١-٩٢.كما يظهر من الشكل البياني المرفق رقم (٢-٢)، الذي يعد من أحدث الإحصائيات حول كميات الأمطار في المدينتين. وباعتبار قصر المسافة الفاصلة بين مدينة القدس ومدينتي رام الله والبيرة والبالغة ١٦ كم فقط يمكن تعميم هذه البيانات واعتبارها ممثلة لما هو موجود في رام الله والبيرة.

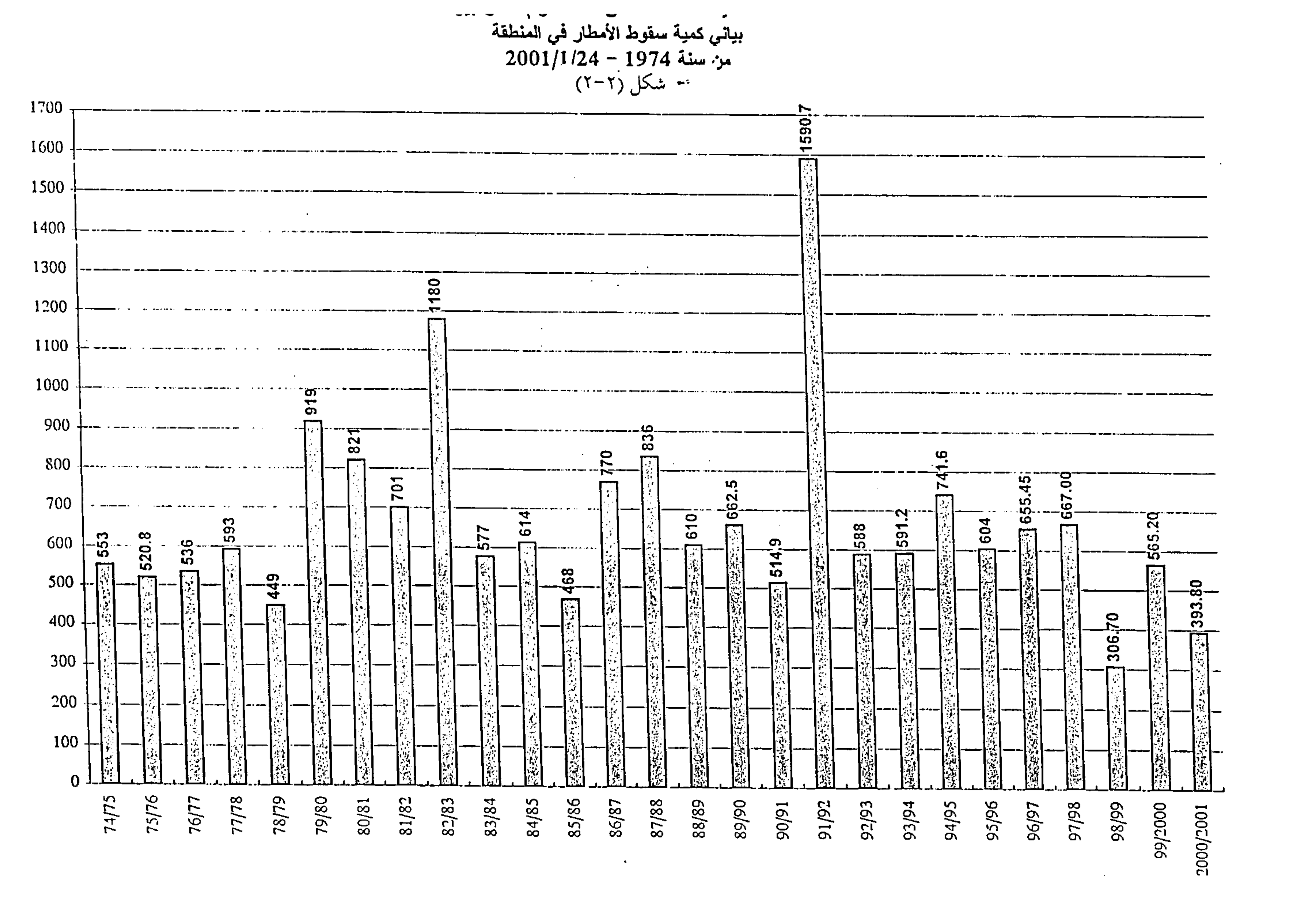
ومن أشكال الهطول الأخرى الثلج والبرد والندى، حيث تتساقط الثلوج سنوياً على رام الله نظراً لارتفاعها الواضح عن سطح البحر. غير أن هذه الثلوج لا تستمر لفترات طويلة. أما البرد فيرتبط سقوطه

---

[1] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٥٢.

[2] الدباغ، م.م.، بلادنا فلسطين، مرجع سابق، ص٢٣٩.

[3] عناب، و ، ١٩٧٩، الجغرافيا الاقتصادية في الضفة الغربية لنهر الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، ص٥٩.



بياني كمية سقوط الأمطار في المنطقة
من سنة 1974 - 2001/1/24
شكل (٢-٢)
1700
1600
1500
1400
1300
1200
1100
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
553
520.8
536
593
449
919
821
701
1180
577
614
468
770
836
610
662.5
514.9
1590.7
588
591.2
741.6
604
655.45
667.00
306.70
565.20
393.80
74/75
75/76
76/77
77/78
78/79
79/80
80/81
81/82
82/83
83/84
84/85
85/86
86/87
87/88
88/89
89/90
90/91
91/92
92/93
93/94
94/95
95/96
96/97
97/98
98/99
99/2000
2000/2001

بالأمطار المصحوبة بكتل هوائية باردة. أما الندى وهو الشكل الثالث من أشكال التساقط فهو قليل بصفة عامة ، وعدد الليالي التي يتكون فيها غير كثيرة [1] .

درجة الحرارة:

تعتبر درجة الحرارة عنصراً مهما من عناصر المناخ التي يمكن من خلال معرفتها تصنيف المنطقة مناخياً على أنها معتدلة أو متطرفة، وفيما يتعلق بمدينة رام الله فقد بلغ المتوسط السنوي لدرجة الحرارة فيها حوالي ١٦ درجة مئوية [2]، تنخفض في فصل الشتاء فيصل متوسطها الى ١٢ درجة مئوية (٥٤ف) بسبب الارتفاع الواضح لها عن مستوى سطح البحر، وقد تنخفض درجة الحرارة في فصل الشتاء إلى ما دون الصفر المئوي أحياناً كما كان الحال في عام ١٩٦٢ حيث وصلت درجة الحرارة الى ٠,٣ درجة مئوية في الأسبوع الثالث من شهر شباط، وهي أدنى معدل لدرجة الحرارة الصغرى في رام الله .أما في فصل الصيف فتبلغ درجة الحرارة ٢٣ درجة مئوية (٩٠ ف) وقد ترتفع الى أعلى من ذلك لتصل إلى ٣٧,٦ درجة مئوية كما حدث في عام ١٩٦٢ في الأسبوع الثاني من شهر آب [3]، وقد أشارت البيانات المسجلة بين عامي ١٩٢٣-١٩٦٥ إلى معدلات قريبة من ذلك، حيث بلغ معدل الحرارة السنوي في محطة القدس حوالي ١٦,٦ درجة مئوية، تنخفض إلى٨,٣ درجة مئوية في شهر كانون الثاني، وترتفع إلى ٢٣,٧ درجة مئوية في شهر آب. وهي بذلك تكون معتدلة فيما لو تم مقارنتها بما هو مسجل لنفس الفترة المذكورة سابقاً في مدينة أريحا والتي تمثل إقليم الأغوار الفلسطينية والبالغة ٢٣,٧ درجة مئوية كمتوسط سنوي لدرجة الحرارة تنخفض شتاءً لتصل ١٤,٢ درجة مئوية في شهر كانون ثاني، وترتفع صيفاً بشكل واضح لتصل إلى ٣١,٣ درجة مئوية في شهر آب [4] .وعلى الرغم من برودة الطقس في رام الله شتاءً إلا أنه من النادر هبوط درجة الحرارة فيها إلى ما دون الصفر المئوي، مع العلم أن أحوال الطقس فيها في حالة اعتدال على مدار الفصول الأخرى من السنة.

الريـــاح:

نظراً لموقع رام الله المرتفع ومواجهتها للبحر وعدم وجود عوائق تحول دون وصول الرياح إليها من جميع الجهات، فإن المدينة تتعرض للرياح الشمالية الشرقية الجافة، ورياح الخماسين الجافة الحارة، غير أن موقع رام الله كما ذكرنا وامتدادها على عدة تلال ووجود الأودية ذات الانحدارات القليلة ووجود الأشجار الحرجية حولها، كل هذا أدى إلى التخفيف من وطأة الرياح الجافة المذكورة، ويجلب ذلك للمدينة أعداداً كبيرة من المصطافين من جميع أنحاء البلاد. الأمر الذي كان عاملاً محفزاً للسكان على زيادة العمران وبناء الفنادق والمتنــزهات والحصول على دخل جديد.

---

[1] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٥٢.

[2] الدجاني، المدينتان التوأم، مرجع سابق، ص٧٨.

[3] دائرة الإحصاءات العامة ، ١٩٦٢، النشرة الاحصائية السنوية، ص٦.

[4] عناب، وائل، ١٩٧٩، الجغرافيا الاقتصادية في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص٥٢.

ولموقع المدينة بين البحر المتوسط غرباً والغور شرقاً نتائج تتمثل في أن الرياح الغربية التي تهب على المدينة تصطدم بتيارات هوائية دافئة وأحياناً أخرى جافة متصاعدة من منطقة الأغوار، وعند التقاء التيارات الهوائية الغربية الرطبة مع تلك التيارات الصاعدة من الأغوار ذات الطبيعة الجافة، فإن ذلك يؤدي الى التقليل من درجات الحرارة وجعله معتدلاً جافاً. إضافة الى أن الارتفاع الذي تتميز به رام الله يعمل على التقليل من كمية الرطوبة التي يحملها الهواء القادم من البحر المتوسط باتجاه رام الله وخصوصاً في فصل الخريف [1] .حيث تتدنى الرطوبة النسبية الى حوالي ٥٥ % [2] .

[1] موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٨٦.

[2] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٥٢.

السكان

أصلهم :

يعود أصل السكان في مدينة رام الله كما أجمعت معظم المصادر إلى قبيلة الحدادين،.حيث أن راشد الحداد وأخاه صبر هما أول من سكن المدينة، دون معرفة للفترة الزمنية التي سكنا فيها، فالبعض يقول: أن القرن السابع عشر هو التاريخ الذي هاجرت إليه قبيلة الحدادين إلى رام الله والبعض الآخر يقول أن الهجرة كانت قبل التاريخ المذكور آنفاً بقرن واحد أي في القرن السادس عشر.

أما أصل الحدادين فهم قبيلة من بقايا المسيحيين العرب المهاجرين من اليمن بعد خراب سد مأرب، سكنت أرض الشراه، ومن الجدير ذكره أن أصل التسمية (الحدادين) يعود إلى الصناعات التي كانوا يتداولونها في ذلك العصر، أقام أبناء الحدادين طاحونة على عين أذرح [1] وشرعوا بمزاولة الزراعة وتربية الماشية فيها ، فامتد سلطانهم إلى الشوبك فأقاموا فيها وسكنوا قلاعها القديمة .

بقيت قبيلة الحدادين في هذه المنطقة إلى أن دب الخلاف بينهم وبين ابن قيصوم وعشيرته، وهي القبيلة التي هاجرت إلى البادية في أوائل القرن الحادي عشر من ديار الحجاز، وامتدت هذه الهجرة حتى القرن الثالث عشر إلى أن شملت ديار الحدادين ، الأمر الذي أجبر الحدادين على استقبالهم، وعقد اتفاق بينهم يقضي على أن يسود الوداد والصفاء بينهم إلى ما شاء الله، وبعدئذ هجرت قبيلة الحدادين تلك الأرض متجهين إلى الكرك، وسكنوا قلعتها المنيعة بسبب المرض الذي حل بهم، إضافة إلى الحروب الصليبية في تلك الفترة أي في مستهل القرن السادس عشر. استقرت قبيلة الحدادين والقياصمة في الكرك، وكانت إلى جوارهم قبيلة (النبوية) الإسلامية التي ارتبطت مع الحدادين بصداقة قوية وثقة متبادلة. ثم تركت قبيلة الحدادين الكرك متجهة إلى فلسطين بسبب الخلاف المذكور مع القياصمة ، وحلوا في قضاء الخليل ثم تركوها متجهين إلى بيت جالا وبيت لحم، وأخيراً استقروا في رام الله .والتجأت قبيلة النبوية إلى البيرة [2]، ويرى خليل ألو ريا أن سبب هجرة الحدادين إلى فلسطين إضافة إلى الخلاف المذكور هو استتباب الأمن في البلاد بعد أن استولى السلطان العثماني سليم عليها عام ١٥١٧ على عكس ما هو موجود في شرقي الأردن حيث تكثر فيها اعتداءات البدو على السكان مما أجبر العديد منهم على هجرة موطنهم إلى فلسطين، وكانت قبيلة الحدادين من المهاجرين إليها [3].

وهناك رواية أخرى حول سكان مدينة رام الله وهي لا تختلف كثيراً في أصل سكان رام الله عما ذكر آنفاً، ولكن الاختلاف يكمن في طبيعة الأحداث التي آلت إلى استقرار الحدادين في مدينة رام الله، ومهما يكن فإن قبيلة الحدادين هي القبيلة الأولى التي سكنت مدينة رام الله[1]، على أن لا يفهم من القول السابق أن رام الله لم تكن مسكونة قبل هجرة الحدادين إليها، فقد تعاقبت على المدينة أمم كثيرة تركت آثاراً متعددة تدل

---

[1] قرية تقع الى الغرب من مدينة معان، جاء ذكرها في التوراة.

[2] عزيز، ش، كشف النقاب عن الحدود والأنساب في مدينة رام الله، مرجع سابق، ص١١-١٢.

[3] ابو ربا، خ، رام الله قديما وحديثا، د.ت،مرجع سابق، ص٢٠.

[1] قدوره، ي. ج.، ١٩٩٩ تاريخ مدينة رام الله، ط٢، مطبعة رفيدي، رام الله، ص١٣.

عليها، يعود بعضها ،إلى القرن الثالث الهجري، حيث سكنها العرب الكنعانيون واليونان والرومان وغيرهم. غير أن المدينة خلت من السكان في الفترة الواقعة بين القرن الثالث عشر وأوائل القرن السابع عشر الميلادي وأعيدت عمارتها على يد عشيرة الحدادين المذكورة سابقاً [٢].

أما مدينة البيرة فقد حلت بها قبيلة النبوية المسلمة في القرن السابع عشر كما سبق وأشرنا وكان أميرها الشيخ حسين طناش الذي يعتبر جد حمولة آل حسين في البيرة، وقد نزلوا بها في الفترة نفسها لنزول الحدادين إلى رام الله، وكانت تسكن البيرة عشائر منها الغزاونة والخبرة واليعاقبة والزعاربة [٣].

السكان وتطور أعدادهم:

عند الحديث عن السكان في مدينتي رام الله والبيرة، فإن ذلك يتطلب الإحاطة بأعدادهم ضمن تسلسل زمني، وعليه فإن ذلك يستلزم من الباحث تتبع تطور أعداد السكان تاريخياً من خلال الحصول على نتائج التعدادات السكانية أو حتى التقديرات التي تمت لهم للوقوف على طبيعة السكان في المدينة وإمكانية التنبؤ المستقبلي بأعدادهم على أسس علمية تستند إلى قاعدة معلوماتية موثقة ومعتمد عليها، وقد ظهر هذا التسلسل الزمني ضمن الجدول المرفق رقم (٤-٢).

نظراً للأوضاع السياسية الخاصة التي مرت بها فلسطين ورام الله بطبيعة الحال جزء منها، فإن الأوضاع الديموغرافية قد تبدلت وتغيرت بشكل لا يخضع بأي حال من الأحوال لقوانين أو أسس ديموغرافية يمكن الاعتماد عليها لوضع صورة واضحة للسكان فيها، وعلى الرغم من ذلك فإن الباحث سوف يعتمد بشكل أساسي على التعدادات السكانية التي تمت في فلسطين، سواء ما تم فيها في زمن الانتداب البريطاني ١٩٢٢ و ١٩٣١، أو ما تم في عهد الحكومة الأردنية ١٩٥٢ و١٩٦١، إضافة إلى الإحصاء الإسرائيلي لعام ١٩٦٧، وإحصاء القرى الفلسطينية عام ١٩٤٥، وأخيراً التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام ١٩٩٧، وذلك بالإضافة إلى التقديرات السكانية التي أجراها بعض الدارسين لسكان رام الله في الفترات السابقة أو اللاحقة للتعدادات المذكورة كما هو الحال في تقدير القرن السادس عشر، وتقدير عام ١٨٣٨، وتقدير عام ١٩٨٧ و عام ١٩١٢، وعام ١٩٤٥، وعام ١٩٨٢ و ١٩٨٥، و ١٩٩٤ بسبب عدم وجود إحصاءات رسمية لهذه الفترة .

لم يتوفر في المصادر التاريخية التي تحدثت عن مدينة رام الله قبل القرن السابع عشر إحصائيات أو حتى تقديرات لأعداد السكان فيها، بل اكتفت بالإشارة إلى أن مدينة رام الله كانت مأهولة بالسكان الكنعانيين والرومان بعدهم، ثم قطنها قبيلتا الحدادين والنبوية المشار إليها سابقاً. إلا أن عدد السكان في رام الله قد تم تقديره لأول مرة في القرن السادس عشر بحوالي ٦٩٠ نسمة بينما بلغ عدد أسرها حوالي ١٢٥ أسرة [١] على اعتبار أن رام الله هنا تشمل مدينة البيرة أيضاً، في حين قدرت بعض المصادر عدد سكانها بِ ٧٠٠-٨٠٠

---

[٢] المدينتان التوأم، مرجع سابق، ص٧٩-٨٠.

[٣] موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٨٧-٢٩١.

[١] موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٠٠.

نسمة و عدد أسرها بحوالي ١٥٠ أسرة [٢]. وتطابق هذا التقدير إلى حد كبير مع ما أورده Edward Robinson عام ١٨٣٨ عند زيارته إلى رام الله حيث قدر عدد سكانها بحوالي ٨٠٠-٩٠٠ نسمة، وهذا العدد لرام الله وحدها بدون مدينة البيرة، وبعد هذا التاريخ بحوالي الثلاثين عاماً قدر عدد سكان رام الله وحدها ب ٢٠٠٠ نسمة عام ١٨٧٠، ويضيف المصدر نفسه أن عدد سكان رام الله بلغ حسب تقدير عام ١٩١٢ (٦٠٠٠) نسمة أقام (٥٠٠٠) نسمة منهم في رام الله بينما أقام الباقون (١٠٠٠ نسمة) في البيرة [٣].

إن التقديرات السكانية المذكورة أعلاه اعتمدت في معظمها على مصدرين، يتمثل الأول منهما بكشوف الضرائب التي كانت تدفع للحكومات القائمة فيها، بينما يتمثل الثاني في تقديرات وتخمينات الرحالة الذين كانوا يزورون المدينة من فترة إلى أخرى، ويشير ذلك إلى أن هذه التقديرات لا تمثل الواقع السكاني في رام الله بدقة، فقد يزيد عدد السكان أو يقل عنها إلا أنها تقدم لنا صورة تقريبية يمكن الإعتماد عليها مع بعض التحفظ والحذر.

وفي أول تعداد سكاني رسمي أجرته سلطات الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢ بلغ عدد سكان رام الله ٤٥٨٢ نسمة منهم ١٤٧٩ نسمة في البيرة و ٣١٠٤ نسمة في رام الله. ومن الملاحظ أن هناك نوعاً من التناقض بين نتائج تعداد عام ١٩٢٢ وبين التقديرات السابقة الذكر ، فإن كان الوضع طبيعياً بالنسبة للبيرة بزيادة عدد سكانها بمقدار ٤٧٩ نسمة خلال عشر السنوات الفاصلة بين تلك التقديرات وتعداد عام ١٩٢٢ فإن هذا الوضع لا يتفق والحال الموجود في رام الله، إذ ليس من المعقول أن يتناقص سكان رام الله من ٥٠٠٠ نسمة إلى ٣١٠٤ حسب تعداد ١٩٢٢ أي بمقدار ١٨٩٦ نسمة في الوقت الذي تزايد فيه عدد سكان البيرة.وهما مدينتان لا يفصل بينهما سوى شارع أو بالأحرى هما مدينة واحدة. وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن التقديرات هي تقديرات مبالغ فيها بالنسبة لرام الله ومقبولة بالنسبة للبيرة. وإن كان هناك سبب في هذا التناقص في عدد السكان فإنه يتمثل في هجرة سكان رام الله بعد الحرب العالمية الأولى [٤] ولكن ذلك ليس بالسبب الكافي لهذا الكم الكبير من التناقص في عدد السكان .

وقد جرى زمن الانتداب البريطاني تعداد ثان للسكان عام ١٩٣١، ووصف هذا التعداد بأنه الأكثر شمولا وتفصيلا ، وقد بلغ عدد سكان رام الله حسب هذا التعداد ٦٥٧٨ نسمة أي بزيادة تبلغ ١٩٩٦ نسمة عما هو الحال في التعداد الذي اجري عام ١٩٢٢ وبزيادة قدرها ٤٣,٥ %.هذا وقد أجري تقدير سكاني للتجمعات السكانية الفلسطينية في عام ١٩٤٥ وبلغ فيه عدد سكان رام الله حوالي ٧٧٢٠ نسمة أي بزيادة قدرها ١١٤٢ نسمة عن تعداد عام ١٩٣١ وقد بلغت الزيادة من خلال هذا التقدير ١٧,٤%[١] وهي بذلك أقل من نصف الزيادة للسكان عام ١٩٣١، التي بلغت ٤٣,٥ % و لم يذكر أي من المصادر التي تم الرجوع

---

[٢] أبو ريا، خ، رام الله قديما وحديثا، مرجع سابق، ص٢٥.

[٣] قدوره، ي.ج.، تاريخ مدينة رام الله، مرجع سابق، ص٨-٩.

[٤] موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٠١.

[١] موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٠١.

إليها سبب هذا الانخفاض في الزيادة السكانية، ولكن ذلك يعزى إما إلى خطأ في التقدير السكاني المذكور من جهة، أو إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في فلسطين بشكل عام خلال هذه الفترة وكان من أهمها الثورات ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية إلى فلسطين إضافة إلى الحرب العالمية الثانية وتجنيد أعداد من الفلسطينيين في صفوف الجيش البريطاني من جهة أخرى.

وفي التعداد الأول الذي أجرته السلطات الأردنية عام ١٩٥٢، تبين أن عدد سكان رام الله بلغ (٢٦٢٢٥) نسمة أي بزيادة قدرها ٢٢٩,٧ % عن التقدير الذي أجري عام ١٩٤٥، وهي بالطبع زيادة غير طبيعية بمعنى أنها لا تمثل الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات في رام الله، وإنما تعزى بشكل رئيسي إلى استقبال مدينة رام الله أعدادا ضخمة من السكان المهجرين قسريا من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل اليهود أثر حرب عام ١٩٤٨، غير أن العدد المذكور في تعداد عام ١٩٥٢ لم يستقر على حاله بسبب انتقال السكان وخاصة اللاجئين إلى العيش في مناطق أخرى، سواء ضمن محافظة رام الله أو خارجها، وهذا ما تؤكده نتائج التعداد الثاني الذي أجرته الأردن عام ١٩٦١، حيث بلغ عدد سكان رام الله في هذا التعداد (٢٩٢٦٩)نسمة، إذ ليس من المنطقي أن يزداد عدد سكان المدينة خلال تسع سنوات وهي الفترة الفاصلة بين تعدادي عام ١٩٥٢ و ١٩٦١ ب ٣٠٤٤ نسمة فقط، وبزيادة مقدارها ١١,٦% وهي لا تعبر تعبيرا صادقا عن طبيعة الزيادة السكانية المرتفعة التي اتصف بها الشعب الفلسطيني، أما الحصر الشامل الذي أجري في عام ١٩٦٧ الذي نفذ من قبل سلطات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي بقي الاعتماد على بياناته ساريا لفترة طويلة لعدم وجود تعداد وطني فقد أظهر أن عدد سكان رام الله بلغ (٢٥١٧١) نسمة بعد الحرب [٢]، في حين بلغ عددهم قبل الحرب (٣٢٧٨١) نسمة حسب تقديرات وزارة الأرض المحتلة، أي أن عدد السكان تناقص بمقدار (٧٦١٠) نسمة أو ما يعادل ٣٠,٢ % من عدد السكان قبل حرب ١٩٦٧. ويعتبر هذا التعداد هو الأخير الذي أجري في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام ١٩٩٧، حيث أجري التعداد السكاني الفلسطيني الأول عام ١٩٩٧ إلا أن ذلك لا يعني خلو أو انعدام الإحصاءات السكانية في الضفة وغزة بشكل عام ومدينة رام الله بشكل خاص، وذلك من خلال وجود دراسات وأبحاث وتقديرات سكانية قامت بها العديد من مراكز الإحصاء والدراسات والبحوث الوطنية أو غيرها .

ومن أمثلة هذه التقديرات ما قدمته وزارة الأرض المحتلة (وزارة مختصة بشؤون الضفة الغربية في الحكومة الأردنية قبل فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية) حول عدد السكان في مدينة رام الله في عام ١٩٨٢ والبالغ (٣٦٠٨٩) نسمة أي بزيادة بلغت (١٠٩٨١) نسمة أو ما نسبته ٤٣,٣% لما هو في تعداد عام ١٩٦٧[١] بعد الحرب، وهي نسبة تشابه الزيادة السكانية في تعداد عام ١٩٣٠ المذكورة سابقا. وقد يعود ذلك إلى حالة الاستقرار النسبي التي سادت في الفترة الفاصلة بين التعداد الذي أجراه الاحتلال عام ١٩٦٧ وبين التقدير الأردني عام ١٩٨٢ .

---

[٢] The west bank data bais, 1988, The Jerusalem post – Jerusalem, p 128, 135.

[١] موسوعة المدن الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٠١.

أما التقدير الآخر للسكان في عام ١٩٨٥، فقدر عدد سكان المدينتين بـ (٤٥٥٠٠) نسمة [٢] أي بزيادة سكانية وصلت إلى ٩٤١١ نسمة أو ما يعادل ٢٦ % من عدد السكان في مدينة رام الله في تقدير عام ١٩٨٢ المشار إليه سابقاً، في حين أظهرت نتائج التقدير المنفذ عام ١٩٨٧ أن عدد السكان في المدينتين بلغ ٤٧٣١٢ نسمة، وبزيادة بلغت ١٨١٢نسمة [٣]

وفي تقدير آخر أجري في عام ١٩٩٤ لمدينتي رام الله والبيرة تبين فيه أن عدد سكانهما لذلك العام بلغ ٤٥٢٥٠ نسمة [٤] و بهذا التقدير لم يأخذ بالحسبان أية زيادة طبيعية للسكان لما كان عليه الحال في عام ١٩٨٥، وهو العام الذي قدر فيه سكان المدينتين بـ ٤٥٥٠٠ أي بزيادة ٢٥٠ نسمة عن التقدير المنفذ في عام ١٩٩٤ .

ومما يثير الشك في الأرقام الواردة في التقديرات السكانية المذكورة ، التناقض الواضح في ما بينها من جهة، وفيما بين هذه التقديرات ونتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام ١٩٩٧، الذي أجراه المركز الفلسطيني للإحصاء في الفترة الواقعة بين ١٩٩٧/١٢/١٠ – ١٩٩٧/١٢/٢٤ من جهة أخرى، حيث تبين فيه أن عدد سكان المدينتين بلغ ٤٥٩٨٩ نسمة [٥]، وهو بالضرورة أدق من التقديرات المذكورة أياً كان مصدرها، سواء من حيث العدد، وإن وجد فيه نوع من التقارب النسبي، أو من حيث فارق الزمن إذ لا يمكن أن يزيد السكان بمقدار ٤٨٩ نسمة فقط من عام ١٩٨٥ وهي سنة تقدير حمايسة للسكان، وبين إجراء التعداد العام للسكان عام ١٩٩٧. مع العلم أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين مرتفع نسبياً من ناحية، وكون مدينتي رام الله والبيرة مركزاً إدارياً واقتصادياً جاذباً للسكان من بقية أنحاء المحافظة وغيرها من التجمعات السكانية في الضفة الغربية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الفترة الفاصلة من عام ١٩٨٥و عام ١٩٩٧ قد شهدت نوع من عدم الاستقرار السياسي والأمني الناشئ عن الانتفاضة، والتي يمكن أن تكون قد لعبت دوراً مباشراً أو غير مباشر في هجرة أعداد من السكان إلى خارج المدينتين .

---

[٢] حمايسه، ر.، ١٩٩٧،مخطط هيكلي تفصيلي مدينة رام الله، مركز التخطيط والدراسات، كفر كنا.

[٣] The west bank data bais،١٣٥ مرجع سابق، ص

[٤] مركز الإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٤، سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله – الضفة الغربية، ص١٣٦-١٣٨.

[٥] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- النتائج النهائية للتعداد – ملخص – (السكان، المساكن، المباني والمنشآت) محافظة رام الله والبيرة.

جدول رقم (٣-٢أ) تطور أعداد السكان في رام الله والبيرة عبر سنوات مختلفة (تعدادات)

السنة	عدد السكان
١٩٢٢	٤٥٨٣
١٩٣١	٦٥٧٨
١٩٥٢	٢٦٢٢٥
١٩٦١	٢٩٢٦٩
١٩٦٧ قبل الحرب	٣٢٧٨١
١٩٦٧ بعد الحرب	٢٥١٧١
١٩٩٧	٤٥٩٨٩

جدول رقم (٣-٢ب) تطور أعداد السكان في رام الله والبيرة عبر سنوات مختلفة (تقديرات)

السنة	عدد السكان
القرن ١٦	٦٩٠
١٨٣٨	٨٠٠-٩٠٠
١٨٧٠	٢٠٠٠
١٩١٢	٦٠٠٠
١٩٤٥	٧٧٢٠
١٩٨٢	٣٦٠٨٩
١٩٨٥	٤٥٥٠٠
١٩٨٧	٤٧٣١٢
١٩٩٤	٤٥٢٥٠

التعليم في المدينة

اهتم أهل المدينة بالتعليم منذ العهد العثماني، من خلال إقامة بعض المدارس في مطلع القرن الثامن عشر، يكون هدفها تعليم العربية وغيرها من اللغات الأجنبية إلى جانب الحساب والدين، و لم تقتصر إقامة المدارس في المدينة على الحكومة العثمانية "الحاكمة آنذاك" بل تعدتها إلى إنشاء العديد من المدارس التبشيرية، التي عملت على إقامتها بعثات تبشيرية مسيحية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ويتضح هذا من خلال عدد

المدارس البالغة ثلاث مدارس حكومية وست مدارس غير حكومية تابعة للبعثات المشار اليها سابقاً [1]، وقد لعبت هذه المدارس دوراً مهماً في تقدم المدينة، على الرغم من أنها كانت تهتم بنشر مبدأ الطائفة التي تتبعها وثقافة الدولة التي تنتمي إليها.

وقد عدت كل من مدارس الهاشمية والفرندز والوطنية ودار المعلمات الريفية [2] من أوائل المدارس التي أنشئت في المدينة، ومع التقدم الحضاري والفكري من جهة والزيادة السكانية المضطردة من جهة أخرى، فقد ازداد عدد المدارس في المدينة وقد جاءت هذه الزيادة من أجل تلبية حاجة السكان التعليمية المتزايدة، حيث ارتفع عدد المدارس في عام ١٩٩٩م إلى ١١٨ [3] مدرسة، وازدادت الغرف الصفية، كماً ونوعا حيث تعددت التخصصات الأكاديمية.

واستكمالاً لدور المدارس فقد أنشئت مجموعة من الكليات والمعاهد الأكاديمية والإدارية والتقنية في المدينة، وقد اختلفت وتعددت أيضا الجهات المسؤولة عنها، بحيث ظهرت الكليات والمدارس الخاصة، والحكومية، والتابعة للأنروا، ومن أبرزها معهد المعلمات ومركز تدريب المعلمين[4] وكلية الطيرة والكلية العصرية وكلية فلسطين التقنية وكلية مجتمع رام الله[5]، وقد جاءت هذه الكليات استجابة لمتطلبات المجتمع وحاجاته من مختلف التخصصات العلمية والأكاديمية.

أما أعداد الطلاب والطالبات في هذه المدارس والمعاهد، فكانت تتفاوت من سنة لأخرى، إلا أنها كانت في تزايد مستمر ومضطرد، ويعزى هذا التزايد في أعداد الطلاب إلى سببين: يعود الأول منها إلى كون المدينة مركزاً حضارياً في محيط ريفي، وبالتالي كان طلاب القرى المجاورة يتجهون للتعلم في المدينة، والثاني هو عدم وجود مدارس في هذه القرى أو لكون هذه المدارس ابتدائية فحسب، مما أجبر الطلاب على الذهاب إلى المدينة كونها تضم مدارس ثانوية ومعاهد تلبي من خلالها حاجة الطلاب التعليمية في مختلف المراحل.

في العهود اللاحقة للحكم العثماني سواءً في فترة الانتداب البريطاني أو الحكم الأردني او حتى الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية، ازدادت أعداد المدارس والطلبة، ومن المؤشرات الدالة على ذلك زيادة نسبة أولئك الذين يعرفون القراءة والكتابة في المدينة حيث بلغت نسبتهم في التعداد الأردني الذي جرى عام ١٩٦١ حوالي ٥١,٦% للأفراد من سن ١٥ سنة فما فوق، وكانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث حيث بلغت ٦٥,٣% للذكور و ٣٩,٧% للإناث[1]، ويعود سبب هذا التباين فيما بين الجنسين إلى التأخر في إنشاء

---

[1] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٥٤.

[2] المدينتان التوأم، ص ٨٣.

[3] ملفات مديرية التربية والتعليم / محافظة رام الله والبيرة.

[4] المدينتان التوأم، مرجع سابق، ص٨٤.

[5] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم،١٩٩٨، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي ١٩٩٧/١٩٩٨، رقم (٤). رام الله – فلسطين.

[1] التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٦١، مجلد رقم ١، الخصائص العامة للسكان، ص١٢٣.

مدارس البنات في المدينة من جهة، وإلى رفض بعض الأهالي السماح لبناتهم الذهاب إلى المدارس في تلك الفترة من جهة أخرى، لأنها كانت مدارس مختلطة.

التطور العمراني في المدينتين:

يشير التطور العمراني للمدينتين إلى أنهما كانتا في بداياتهما عبارة عن قرى صغيرة، ثم أخذت تتطور عبر الزمن إلى أن بلغت ما هما عليه الآن، شأنهما في ذلك شأن كثير من المدن التي تطورت عن أصول قروية[٢] مستغلة موقعهما المتوسط بين مدن فلسطين، وما تمثله كطريق أو مدخلاً شمالياً لمدينة القدس، وهو الأمر الذي جعل التطور العمراني فيهما يتبع امتدادات الطرق، ويتضح ذلك من الشكل المنحني الذي اتخذته المدينتين كمظهر عام للهيكل التنظيمي الذي يميزهما، ولا يعني ذلك بالضرورة وحده الشكل بل إن هناك مخططات فرعية اتخذت أشكالا أخرى غير الشكل المنحني ومنها الشكل الدائري والمستطيل[٣]، وهذا ما يظهر من خلال الخارطة المرفقة رقم (٢ -٢)، والتي تبين أيضاً التسلسل الزمني للامتداد العمراني في المدينتين.

لقد تطور البناء في المدينتين من المركز الذي يمثل نواة المدينتين نحو اتجاهات مختلفة، كما يظهر من الخارطة المرفقة رقم (٢ – ٢) اتجه الأول منها نحو الجنوب الغربي مسايراً بذلك طريق يافا حتى اتصلت المدينتين بمدينة بتونيا غرباً ثم باتجاه بيرزيت[٤] والبالوع شمالاً ثم نحو القدس جنوباً (رافات وكفر عقب). أما الاتجاه الشرقي فقد شهد نمواً أقل من غيره بسبب وعورة المنطقة المتمثلة بجبل الطويل، ووجود مستوطنة يهودية (بسيجوت)، مما حال دون انتشار العمران في هذا الاتجاه، ويوجد مثل هذا العائق أيضا في منطقة البالوع، وهي أحد أحياء المدينة من الجهة الشمالية حيث توجد مستوطنة بيت ايل اليهودية التي تمنع السكان ليس من إقامة مبان جديدة فحسب بل من إضافة بناء جديد للبناء القديم وهو ما يعتبر عاملاً منفراً من السكن في تلك المنطقة، خاصة في ظل المضايقات التي يتعرض لها السكان من قبل القوات الإسرائيلية، وعليه يمكن القول أن التطور العمراني وامتداد البناء في رام الله والبيرة اتخذ نمطاً طولياً، وعلى امتداد طرق المواصلات التي تخترق المدينتين نحو بقية المناطق المحيطة بهما، مع وجود فارق زمني للتوسع في المخطط الهيكلي ابتداءً من عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٨٣ بالنسبة لرام الله، ومن عام ١٩٥٩ – ١٩٧٥ في مدينة البيرة، علماً بأن هناك مخططات يجري العمل على إعدادها في قسم الهندسة التابع لكلا البلديتين، هدفه توسيع الهيكل التنظيمي وتنظيم استخدامات الأرض في المدينتين تجاوباً مع التطور الذي طرأ على مكانة المدينتين إدارياً من جانب، والزيادة السكانية فيهما من جانب آخر.

ومن المؤشرات الدالة على التطور العمراني في المدينتين بناء ما يقارب ٦٨% من المنازل في الخمسين سنة الأخيرة، بينما بلغت نسبة المنازل المبنية في المدينتين قبل عام ١٩٥١ حوالي ٣٢%[١] فقط، إضافة إلى أن

---

[٢] وهيبه، ع. م، جغرافية العمران، منشأة المعارف بالإسكندرية، د.ت، ص١٥

[٣] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٥٣.

[٤] حمايسه، ر، مخطط هيكلي تفصيلي مدينة رام الله، مرجع سابق، ص٣٧.

[١] كناعنه، ش، ١٩٨١، الأوضاع السكنية في لواء رام الله، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت، ص١٥.

عدد رخص البناء الممنوحة من قبل البلديتين كانت في حالة تذبذب من سنة لأخرى تبعاً للأحوال السياسية والاقتصادية السائدة في المدينة، حيث بلغ عددها في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٠ – ١٩٤٤ حوالي ٧٩٠ رخصة بناء باختلاف أنواعها من سكنية وتجارية وغيرها، أما في الفترة التي تلت حرب عام ١٩٤٨ فقد بلغ عدد الأبنية المنشأة فعلاً في المدينة عام ١٩٥٦ و ١٩٥٧ حوالي ٦٧ بناء و ٣٠ محلاً تجارياً بمساحة إجمالية تصل إلى ١٠١٠٦م٢[٢].

أما في الوقت الحاضر، فيلاحظ توسعاً عمرانياً وتسارعاً في حركة البناء يكاد يميز المدينة عن غيرها من المدن، يساعدها في ذلك الوضع السياسي والإداري الذي تفردت به بين مدن الضفة الغربية بعد عام ١٩٩٣ على وجه الخصوص والمتمثل بتركز معظم النشاط الإداري والسياسي للسلطة الفلسطينية، وما يتبعه من مؤسسات وإدارات ووزارات حكومية في مدينتي رام الله والبيرة، حيث كان من الطبيعي أن يتبعها تركز للمؤسسات الاقتصادية والتي ينبثق عنها فرص عمل جديدة تجذب اليها أعدادا كبيرة من اليد العاملة بأنواعها من شتى التجمعات السكانية الأخرى والذين يحتاجون إلى مساكن جديدة تأويهم، وهو ما تشير إليه أعداد رخص البناء الممنوحة من قبل البلدية للسكان، والتي ترتفع فيها نسبة المباني السكنية بشكل أكبر من الاستعمالات الأخرى للبناء، ويأتي ذلك تلبية للزيادة المطردة في الطلب عليها كما هو مبين في الشكل البياني رقم (–٢).

ومن خلال المقارنة التي يمكن إجراؤها بين عدد الأبنية القائمة في المدينة في التعداد الأردني ١٩٦١ البالغة ٣٥٦٠ [٣] مبنى، وبين نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧ حيث بلغ عدد المباني القائمة بالفعل في المدينة حوالي ١٣٠٨٠ [٤] مبنى، ويعد هذا أيضا من المؤشرات الدالة على التطور والانتشار العمراني في المدينة.

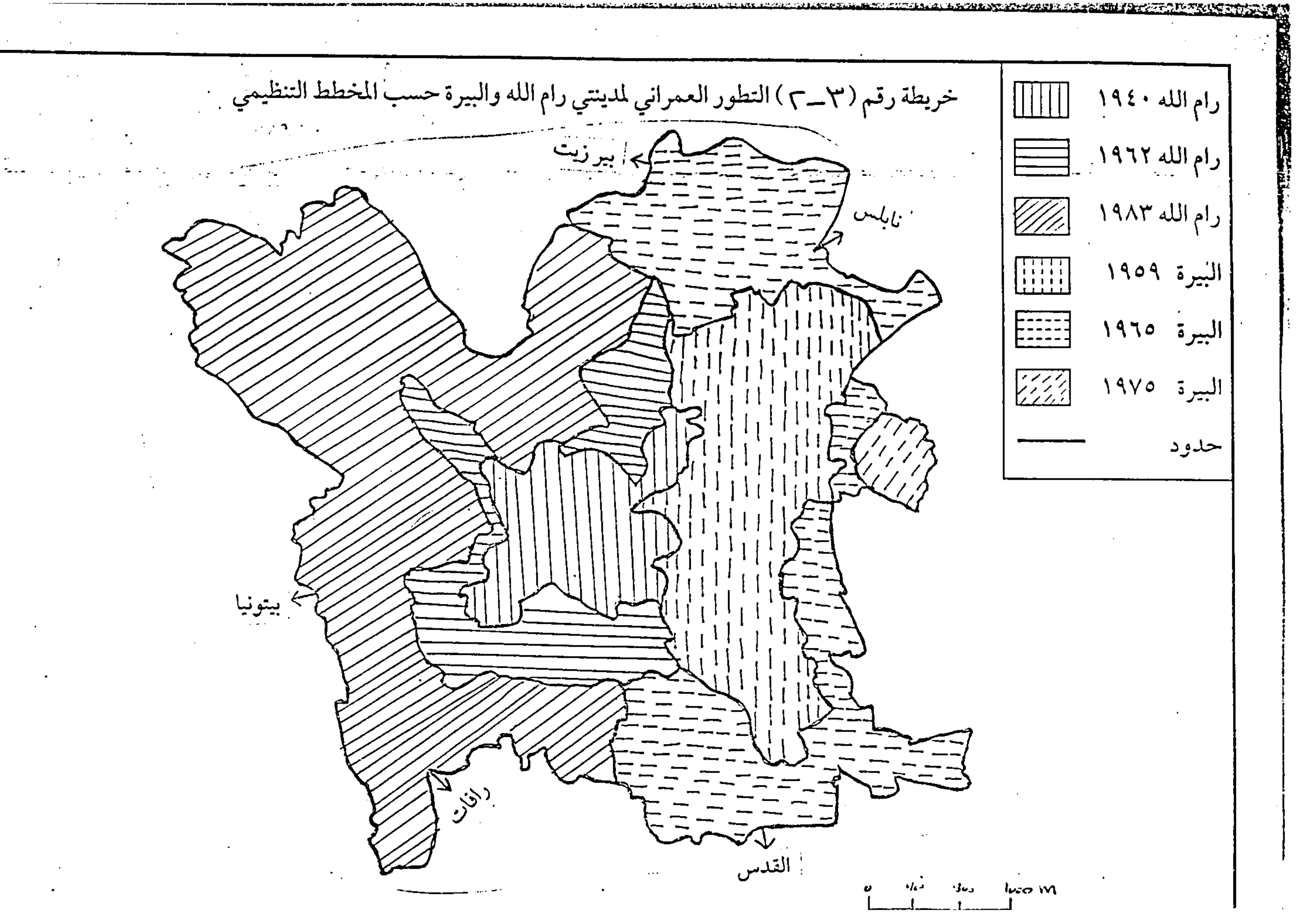
أما من حيث النمط العمراني السائد في المدينة المتمثل بالمنازل المنفردة لمعظم الأسر في المدينتين فهناك تغيرات واضحة في المعالم طرأت عليه كاستجابة منطقية للزيادة السكانية باختلاف مصادرها، سواء الهجرة الوافد أم الزيادة الطبيعية، وقد شملت هذه التغيرات الاتجاه نحو البناء المتعدد الطوابق والمتعدد الاستخدام (سكن، تجاري).

---

[٢] الدباغ، م. م، بلادنا فلسطين، مرجع سابق، ص٢٦٠.

[٣] التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٦١، التقرير الأولي رقم (١) عدد الأبنية وخصائصها في مناطق البلديات، ص١٤.

[٤] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧: النتائج النهائية، تقرير المساكن، الضفة الغربية (الجزء الأول)، رام الله – فلسطين، ص٤١.



خريطة رقم (٣ـ٣) التطور العمراني لمدينتي رام الله والبيرة حسب المخطط التنظيمي

شكل رقم (٤-٢) رخص البناء الصادرة عن بلدتي رام الله والبيرة (١٩٩٢ – ١٩٩٩)

المصدر: ملفات دائرة الهندسة والمساحة في بلديتي رام الله والبيرة.

الفصل الثالث

دوافع الهجرة

المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في حركة الهجرة

المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في حركة الهجرة

الخدمات

السكن والتملك

اثر المتغيرات الديموغرافية في حركة الهجرة

أثر متغير المسافة على حركة الهجرة الداخلية

أثر المتغيرات السياسية في حركة الهجرة الداخلية

أثر المتغيرات الأخرى في حركة الهجرة الداخلية

اتجاهات الهجرة وأنماطها

التوزيع الزمني للهجرة

دوافع الهجرة

المقـــدمـــة:

قد يكون من الصعب على الفرد أو الأسرة اتخاذ قرار الهجرة، وترك البلد الأصلي إلى مكان آخر سواء أكان ذلك المكان داخل القطر أم خارجه لأسباب قد تكون نفسية نابعة من تعلق الشخص بمسقط رأســه أو أسباباً اجتماعية ترتبط بطبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد في المجتمع، وخصوصاً تلك العلاقات العائلية التي تميز بها المجتمع الريفي الذي يعد من أكبر المصادر التي تمد المدن والمراكز الحضرية بحاجتها من القوى البشرية.

ومهما يكن من أمر، فإن حاجة الفرد إلى إشباع حاجاته النفسية هي التي تقف خلف اتخاذه مثل هــذا القرار، إضافة إلى مجموعة من العوامل والأسباب المتداخلة مع بعضها البعض التي يصعب تمييزها أو إرجاع قرار الهجرة إلى إحداها نظراً لهذا التشابك .

وانطلاقا من هذا التعدد وفي محاولة صعبة للفصل الكامل بين هذه الدوافع، فقد تم تحديد أبرز الدوافـع التي يتعلق بعضها بمناطق الأصل (مناطق الطرد) وبعضها الآخر بمناطق الوصول (مناطق الجذب)، علماً بـــأن هناك مجموعة من النظريات أو النماذج التي طرحت من قبل مجموعة من الباحثين جاءت من أجـــل أن تجـــد تفسيراً للهجرة بشكل عام، وهذه النماذج كما صنفها بونينج تتلخص بـ [1]:-

النموذج الأول: وهو النموذج الذي يرى أن هناك علاقة بين المسافة والجذب، وكان من أبرز الداعين له رافينستين Ravenstein وستوفر Stouffer .

النموذج الثاني: الطرد-الجذب أو الفائدة-التكلفة ويدعم هذا الاتجاه عدد من العلماء منهم جاســتيد Gasted وجروبل Grobel

النموذج الثالث: نموذج سلسلة الهجرات المفسرة اجتماعياً (الإمكانية) Possibility، ومن أنصـاره ماكدونالد Macdonald

ويرى بوتينج أن النماذج الثلاثة آنفة الذكر على الرغم من احتوائها على مجموعة من الدوافــع الـــتي تقف وراء قرار الهجرة، إلا أنها لا تستوعب دوافع الهجرة كافة بشكل كامل لتنوع هذه الدوافع وتشـــابكها بحيث يصعب الفصل بينها وإرجاع الهجرة إلى أحد منها.

وعليه فإن الرغبة في الهجرة تنبع من حاجة الفرد إلى إشباع حاجاته النفسية والصحيـــة والسياســية والاجتماعية والاقتصادية، تلك الحاجات التي لا يستطيع الفرد إشباعها إلا من خلال حراك جغرافي، يوجــــد

---

[1] الربابعة،أ، ١٩٨٢، هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية الى مدينة اربد، الجامعة الأردنية، الأردن، ص٥٦-٥٨

فرصاً أفضل في مجتمع المهجر. وكذلك قام بوجيو Bogue بتصنيف دوافع الهجرة كما نقلها الكثيري إلى ستة عوامل طاردة وأخرى جاذبة تمثلت بما يلي [1] :

العوامل الطاردة :

١- تناقص المصادر الطبيعية (زراعية ، تعدين ...الخ)

٢- فقدان العمل

٣- الاضطهاد (ديني – سياسي)

٤- النفور من المجتمع

٥- الانفصال عن مجتمع الأصل بسبب الزواج

٦- الكوارث الطبيعية.

العوامل الجاذبة:

١- فرص أفضل للعمل

٢- تعليم أفضل وجامعة

٣- ظروف معيشية أفضل (سكن ، مناخ ، مدارس)

٤- الحصول على دخل أفضل

٥- الالتحاق بالعائلة أو الزوج

٦- عوامل إغراء نتيجة للتباين الحضاري الاقتصادي.

و لم يأت إيراد هذه النماذج من قبل الباحث لتغليب أحدها على الآخر أو تأييد بعضه وتفنيد البعض، وإنما من أجل محاولة الكشف عن طبيعة التوافق أو التضاد بين هذه النماذج وبين طبيعة الأسباب والدوافع التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة في مدينتي رام الله والبيرة.

وحسب ما جاء في صحيفة الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة، فقد تم تقسيم أسباب ودوافع الهجرة إلى قسمين، يتعلق أولها بالأسباب التي جعلت المهاجر يختار مدينتي رام الله والبيرة بالذات، علماً أن قوى الجذب لا يمكن الاعتماد عليها لكونها قوى غير مضمونة التحقق لجميع المهاجرين في المدن، وعليه يصعب وضعها على قدم المساواة في التأثير ولعب الدور البارز في الهجرة مع عوامل الطرد، فلولا قوة تأثير هذه القوى (الطرد) في التجمعات المرسلة للمهاجرين، لما كان لها مثل هذا التركيز في معظم أسباب الهجرة كما يراها أفراد مجتمع البحث، بينما ثانيها يتعلق بالأسباب التي اضطرت المهاجر إلى ترك بلده الأصلي والهجرة منه، وقد احتوى القسمان على أسباب تفصيلية مختلفة سيأتي ذكرها لاحقاً.

---

[1] الكثيري، ن.ع.، ١٩٩٨، الهجرة الداخلية لسكان المحافظات الشمالية في الجمهورية اليمنية،١٩٧٥-١٩٨٦، ط١، مركز عبادي للطباعة والنشر، صنعاء، ص١١٦

أولاً :- المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في حركة الهجرة:

تصنف الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة) ضمن المجموعة الاقتصادية للدول النامية التي تتصف بوجود تباين واضح في المستوى الاقتصادي ما بين المناطق الريفية والحضرية، والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى تباين القطاعات الاقتصادية السائدة في كل منهما، حيث تنتشر قطاعات الصناعة والخدمات بشكل واسع في المدن، ، وهي من القطاعات التي تتميز بارتفاع حجم الاستثمارات الرأسمالية فيها، مما يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل أكثر ومستويات أجور أعلى من تلك المتوفرة في المناطق الريفية حيث يسيطر القطاع الزراعي الذي يتميز بضآلة حجم الاستثمارات الرأسمالية ومحدودية فرص العمل فيه، ففي عام ١٩٩٨ مثلاً لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية ما نسبته ٦,٩% فقط من المجموع العام للأنشطة الاقتصادية [١]، ويعود هذا التمايز في القطاعات الاقتصادية لعوامل عدة منها: الاتجاه المتسارع نحو التحضر في المجتمع الفلسطيني الذي كان من أبرز نتائجه تركز السكان في المدن، ويتخذ مثل هذا الاتجاه أكثر من وجه واحد من حيث العوامل المؤدية له فهو إجباري من خلال الدافع الاقتصادي للهجرة الذي أجبر الكثير من المهاجرين على الاستجابة له والبحث عن فرص عمل جديدة غير متوفرة في مناطق سكناهم الأولى، ويتمثل الوجه الآخر بالممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى مصادرة مساحات واسعة من الأرض الزراعية الفلسطينية والتي تشكل مصدر رزق للعديد من الأسر الفلسطينية في المناطق الريفية، مما زاد من حاجتهم لتوفير متطلبات الحياة المختلفة، ولا يتم ذلك إلا من خلال قطاعي الصناعة والخدمات بمختلف أشكالها وتنوع مجالاتها، ويبرز الوجه الثالث من خلال التوجه العام للسكان في الاستثمار في التعليم، وهو الاستثمار الذي يصعب على الاحتلال تجريد أصحابه منه، كما هو الحال في الاستثمارات الأخرى، وهذا – أي التعليم – يتطلب توفر فرص عمل قد لا تتواجد جميعها في الأرياف.

ومن هنا يأتي دور المتغيرات الاقتصادية في التأثير المباشر على تيارات الهجرة، وذلك لكون عمليات التنمية وما تتطلبه من كفاءات على درجة عالية في المستويات العلمية والاجتماعية، تعمل على حث وتشجيع الأفراد على الهجرة إلى تلك المناطق التي تتميز بتركز المشاريع التنموية رغبة منهم للاستفادة من عوائد وامتيازات هذه المشاريع لرفع مستويات معيشتهم من خلال العمل فيها.

لعبت المتغيرات الاقتصادية دوراً رئيسياً في هجرة أعداد كبيرة من المهاجرين إلى مدينتي رام الله والبيرة، وهي بذلك تتفق مع تلك العوامل التي لعبت الدور الرئيس في الهجرة الريفية - الحضرية في غانا على سبيل المثال لا الحصر، إذ تؤكد الدراسة أن البواعث الاقتصادية الأكثر تطوراً احتلت المرتبة الأولى من بين الأسباب الجاذبة للمهاجرين في الحضر [١]، علماً بأن هذه المتغيرات لا تعني فقط البحث عن عمل جديد أو عمل أفضل

---

[١] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، الحسابات القومية الفلسطينية ١٩٩٨ بالأسعار الجارية موجز عن المصادر والمنهجيات والنتائج.

[١] John C. Caldwell, 1969, African Rural – Urban Migration, The Movement to Ghana's Towns, Columbia University Press, New York, p 88-89.

من حيث طبيعته ومردوده الاقتصادي، ولكنها شملت أيضاً قيام المهاجرين بفتح فروع جديدة لمؤسسات اقتصادية مختلفة المجالات ومتعددة الاستثمارات في المدينتين، وهذا يعني أن الحالة العملية للمهاجر في الوقت الحاضر قد تختلف عما كانت عليه في السابق، إذ يصبح المهاجر صاحب عمل، بعد أن كان يعمل بأجر، كما هو الحال في مكانه الأصلي، مستغلين بذلك المكانة الإدارية والاقتصادية التي أضطلعت بها المدينتين، في الوقت الحاضر، (أي بعد دخول السلطة الفلسطينية إليهما)، أما في أعقاب حربي عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ فقد استقبلت المدينتان أعداداً لا يستهان بها من المهاجرين من معظم المدن الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ومدينة القدس وقراها لقربهما الجغرافي من هاتين المدينتين.

وقد ظهرت المتغيرات الاقتصادية وغيرها من العوامل المؤثرة في الهجرة في صحيفة الاستبانة على وجهين، تمثل الأول في كونها سبباً لانتقال المهاجر (كافة أفراد الأسرة) إلى مدينتي (رام الله والبيرة) بالذات ، والثاني سبب مغادرته مكان إقامته السابق أو مكان ولادته (المكان الذي سبق له العيش فيه قبل الهجرة مباشرة)، كما هو مبين في الجدول رقم (١-٣)، وجاء هذا الترتيب للأهمية النسبية التي تتميز بها أسباب الانتقال إلى رام الله والبيرة بالذات على اعتبارهما مناطق جاذبة، في حين جاءت أسباب المغادرة لتكشف عن عوامل مغادرة الشخص (العوامل الطاردة) لمكان سكنه إلى مكان آخر.

جدول رقم (١-٣) التوزيع النسبي للسكان المهاجرين حسب أسباب الهجرة (عوامل الطرد والجذب)

سبب المغادرة	العدد	النسبة %	سبب الانتقال	العدد	النسبة %
قلة العمل	١٣٧	١٤,٧	توفر العمل	١٤٠	١٦,٤
قلة الخدمات	١٩	٢,٠	الدراسة	٨	٠,٩
الزواج	١٥٨	١٦,٩	الزواج	١٥٨	١٨,٥
التهجير	٨٠	٨,٦	اللحاق بالأسرة	٤٧١	٥٥,١
الدراسة	١٠	١,١	توفر الخدمات	٢٠	٢,٣
اللحاق بالأسرة	٤٧١	٥٠,٥	أخرى	٥٨	٦,٨
أخرى	٥٨	٦,٢			
المجموع	٩٣٣	%١٠٠		٨٥٥	%١٠٠

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

ويأتي هذا التقسيم لإظهار عوامل الطرد وعوامل الجذب في كل من المناطق المرسلة أو المستقبلة للمهاجرين، دون الجزم بتغليب أحد هذه العوامل على غيره، وكما يظهر من بيانات الجدول السابق أن اللحاق بالأسرة شكل النسبة الأعلى ٥٠,٥% مقارنة بالأسباب الأخرى، مما يدل على النمط الجماعي للهجرة الداخلية نحو رام الله والبيرة، يليه عامل الزواج وبنسبة بلغت ١٦,٩%، وهي نسبة متباينة من حيث الجنس كما سيأتي لاحقاً، ويذكر أن هذه النسب تتفق مع نتائج دراسة أخرى بحثت في دوافع الهجرة الداخلية، حيث

أشارت إلى أن نسبة المهاجرين في الضفة الغربية هجرة داخلية بسبب المرافقة (اللحاق بالأسرة) بلغت ٥٠,٤%، ٢٦% بسبب الزواج [1]

وبما أن تلك المتغيرات تحتم طبيعة الشخص الذي يقوم بعملية الاختيار، وهو الشخص القادر على العمل، فإن سبب المغادرة من مكان الأصل وسبب الانتقال إلى رام الله والبيرة تم اعتماده من رأي رب الأسرة على اعتبار أنه الأول، إن لم يكن الوحيد المؤهل لاتخاذ هذا القرار، استجابة لطبيعة الظروف الاقتصادية السائدة، آخذين بعين الاعتبار أن هجرة بقية أفراد الأسرة من زوجة وأبناء، ما هي إلا تلبية لرغبة رب الأسرة والتحاقاً به، باعتباره المعيل الأول لها في معظم الحالات، وعليه فقد أظهرت نتائج الدراسة، كما يظهر من الجدول التالي (٢-٣) أن النسبة الأعلى من أرباب الأسر سواء أكان ذلك في سبب الانتقال أم في سبب المغادرة تركزت في الناحية الاقتصادية المتمثلة بتوفر العمل وبنسبة بلغت ٤٩,٣ % من مجموع أرباب الأسر في مدينتي رام الله والبيرة، أو بقلته في مكان الإقامة الأصلي وبنسبة ٤٨,١ % من مجموع أرباب الأسر المهاجرين، أما بقية الأسباب (الانتقال والمغادرة) فقد تباينت نسبها بين أرباب الأسر بسبب اختلاف وتباين المناطق التي سبق لهم الإقامة فيها.

ومن الملاحظ من خلال بيانات الجدول (٢-٣) أن هناك تبايناً في النسب بين الأسباب الواردة حيث كان عدد أرباب الأسر المغادرين ٢٨١ شخصاً ومثلت ما نسبته ٤٩,٣% من جملة الأسباب، وهذا يدل على عدم توفر فرص عمل في تلك المناطق التي هاجروا منها، أما النسب الأخرى فقد تراوحت ما بين ٢,٣% للزواج علماً بأن النساء كن الأكثر في مغادرة المكان السابق لهذا السبب بحيث بلغ عددهن عشر نساء.

أما التهجير فقد بلغ عدد السكان الذين تعرضوا له ٧٤ شخصاً وبنسبة بلغت ١٣,٠% من جملة الأسباب، ولا يعني تدني هذه النسبة مقارنة بغيرها قلة المهاجرين لهذا السبب، ذلك لأن العديد من اللاجئين قد سكنوا مناطق أخرى قبل رام الله والبيرة، ثم انتقلوا منها لأسباب أخرى من جهة، وكون هذه النسبة تبين فقط الأشخاص الذين تعرضوا للتهجير المباشر من مدنهم وقراهم دون أولادهم الذين يمكن أن يكونوا قد ولدوا لهم بعد التهجير.

---

[1] المالكي، م، شلبي، ي، ٢٠٠٠، الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس – ، القدس، ص٥٠.

جدول رقم (٢-٣) دوافع الهجرة (عوامل الطرد والجذب) لأرباب أسر المهاجرين

سبب المغادرة	العدد	النسبة %	سبب الانتقال	العدد	النسبة %
قلة العمل	٢٨١	٤٩,٣	العمل	٢٧٤	٤٨,١
قلة الخدمات	٢٥	٤,٤	الدراسة	٢١	٣,٧
الزواج	١٣	٢,٣	الزواج	١٣	٢,٣
التهجير	٧٤	١٣,٠	اللحاق بالأسرة	٧٨	١٣,٦
الدراسة	١٥	٢,٦	توفر الخدمات	٤٥	٧,٩
اللحاق بالأسرة	٦٠	١٠,٥	أخرى	٧٦	١٥,٠
أخرى	٣٩	٧.٧			
المجموع	٥٠٧	١٠٠ %		٥٠٧	١٠٠ %

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وبالمقابل نرى من خلال النسب الواردة في أسباب الانتقال نوعاً من التقارب النسبي مع سابقاتها مع وجود اختلاف يمكن أن يعود إلى أن أسباب الانتقال هي أقل من أسباب المغادرة، وكون هذه الأسباب ترتبط بمدينتي رام الله والبيرة، ومهما يكن من أمر فإن توفر فرص العمل استحوذت على أعلى النسب بحيث بلغ عدد المنتقلين إلى المدينتين لتوفر فرص العمل فيهما ٢٧٤ شخصاً، وبنسبة بلغت ٤٨,١% من جملة الأسباب، تلتها الأسباب الأخرى وبنسبة ٢٤,٤%، وتعد هذه الأسباب – الانتقال – من المؤشرات الدالة على تمتع رام الله والبيرة بخصائص ميزت المدينتين عن غيرهما، الأمر الذي جعل منهما مكاناً جاذباً للسكان المهاجرين أكثر من غيرهما.

تدل بيانات الجدول رقم (٣-٣) أن عملية الهجرة إلى رام الله والبيرة متباينة في اتجاهين، فهي تختلف من حيث أسبابها ودوافعها مع اختلاف المناطق المرسلة في فلسطين، وهو الأمر الذي يشير إلى اختلاف هذه المناطق المرسلة فيما بينها من حيث خصائصها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية من ناحية، في الوقت الذي يشير فيه إلى اختلافها في خصائصها هذه مع رام الله والبيرة، من ناحية أخرى.ففي حين شكل توفر فرص العمل في رام الله والبيرة الدافع الأول للهجرة من مدينة قلقيلية وبنسبة ٦٦,٦%، فإنه يتراجع ليصل إلى ٩,٥% في مدينة القدس، مما يعني وجود تفاوت في ما بين المدينتين من حيث توفر فرص العمل، حيث أن قلة هذه الفرص في مدينة قلقيلية شكل سبباً رئيساً لهجرة أبنائها، و لم يلعب هذا العامل
الدور نفسه في مدينة القدس، والتي تعد من الناحية الاقتصادية أحسن حالاً من قلقيلية، ويفترض أن توفر العمل، والسعي للحصول عليه، يرتبط بأرباب الأسر والأشخاص القادرين على العمل فيها، وهو بالتالي أكثر وضوحاً للحكم على الواقع الاقتصادي الذي تعيشه المناطق الطاردة أو المرسلة للمهاجرين.

جدول رقم (٣ – ٣) التوزيع النسبي للمهاجرين حسب العلاقة بين سبب الانتقال ومكان الإقامة السابق

سبب الانتقال / الإقامة السابقة		العمل	الدراسة	الزواج	اللحاق بالأسرة	الخدمات	اخرى	المجموع
ضمن المحافظة	عدد	٤٦	٢	٥٦	١٨٣	١٤	٣٢	٣٣٣
	%	١٣,٨	٠,٦	١٦,٨	٥٥,٠	٤,٢	٩,٦	٣٧,٨
القدس	عدد	٢١	–	٤٣	١٣٦	–	–	٢٠٠
	%	٩,٥	–	١٨,٤	٥٨,١	–	–	٢٤,٤
الخليل	عدد	١٨	–	١٢	٢٠	–	–	٥٠
	%	٣٦	–	٢٤	٤٠	–	–	٥,٩
نابلس	عدد	١٨	٢	١٨	٢٤	١	١	٦٤
	%	٢٨,١	٣,١	٢٨,١	٣٧,٥	١,٦	١,٦	٧,٥
بيت لحم	عدد	٥	–	١٠	٢١	–	١	٣٧
	%	١٣,٥	–	٢٧	٥٦,٨	–	٢,٧	٤,٣
قلقيلية	عدد	٢	–	–	١	–	–	٣
	%	٦٦,٦	–	–	٣٣,٣	–	–	٠,٤
طولكرم	عدد	٩	١	٧	٢١	–	–	٣٨
	%	٢٣,٧	٢,٦	١٨,٤	٥٥,٣	–	–	٤.٤
جنين	عدد	٦	٣	٥	٤	١	–	١٩
	%	٣١,٦	١٥,٨	٢٦,٣	٢١,١	٥,٣	–	٢,٣
أريحا	عدد	٩	–	٣	١٢	٣	–	٢٧
	%	٣٣,٣	–	١١,١	٤٤,٤	١١,١	–	٣,٢
أراضي ٤٨	عدد	–	–	–	٣٥	–	٢٢	٥٧
	%	–	–	–	٦١,٤	–	٣٨,٦	٦,٧
المجموع	عدد	١٣٤	٨	١٥٤	٤٥٧	١٩	٥٦	٨٢٨
	%	١٦,٢	١,٠	١٨,٦	٥٥,٢	٢,٣	٦,٧	١٠٠

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

غير أن اللحاق بالأسرة هو سبب للهجرة أيضاً، إلا أنه لا يرتبط بفئة معينة، بحيث يشمل كلاً من الأطفال والأمهات وغيرهم من أفراد الأسر المهاجرة، وعليه فإن ارتفاع نسبة هذا العامل لا تعد تقييماً حقيقياً للتفاوت بين المناطق، وكما هو مبين من الجدول فإن هناك تفاوتاً في نسبة الأفراد المهاجرين لهذا السبب بين المناطق المرسلة لهم، ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة منها المسافة المقطوعة.

حيث نجد أن نسبة اللحاق بالأسرة في المناطق القريبة من رام الله والبيرة شكلت أعلى النسب، كما هو الحال في المناطق التابعة للمدينتين بنسبة ٥٥%، ومحافظة القدس بنسبة ٨٥,١%، ومحافظة بيت لحم بنسبة ٥٦,٨%، في حين نرى أن هذه النسبة تتدنى في المحافظات الأخرى لتصل أدنى نسبة لها في محافظة جنين حيث تصل إلى ٢١.١%.

كما أن طبيعة السكان المهاجرين من العوامل المؤثرة في هذه النسبة وخاصة تلك المتعلقة بالحالة الزواجية والتركيب النوعي والعمري، فالمهاجرين المتزوجين هم الأكثر تأثيراً في رفع هذه النسبة، علماً بأن ٧٤,٥% من المهاجرين قد هاجروا هجرة جماعية، أما التركيب النوعي فيؤثر من خلال كون رب الأسرة المهاجر يكون في الغالب ذكراً تتبعه أسرته إلى مكان هجرته، في حين يؤثر التركيب العمري من خلال أن المهاجرين ينتمون إلى الفئات العمرية المتوسطة من ١٥-٦٤ سنة، وتقع على عاتقهم مسؤولية إعالة الأفراد في الفئتين الأولى ٠-١٤ سنه، والثالثة أكثر من ٦٥سنة، مما يعني هجرة أفراد هذه الفئات مع معيلها في الغالب. ويلعب حجم الأسر – والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً ضمن الفصل المتعلق بخصائص المهاجرين - دوراً لا يمكن إهماله في رفع نسبة الملتحقين بأسرهم، على اعتبار أن زيادة حجم الأسرة يعني زيادة عدد الملتحقين بأسرهم، علماً بأن معدل حجم الأسرة مرتفع نسبياً في كل من الريف والمخيمات، والتي بدورها تشكل مصدراً رئيساً للمهاجرين نحو رام الله والبيرة.

وأما الأسباب الأخرى للانتقال، فهي الأخرى متفاوتة بين منطقة وأخرى، إذ كان الانتقال بسبب الدراسة من أعلى النسب في مدينة جنين قياساً بغيرها، وبلغت نسبته ١٥,٨%، واحتل الزواج كسبب للانتقال في نابلس نسبة عالية وبلغت ٢٨,١%، وانعدم في كل من قلقيلية وأراضي عام ١٩٤٨، وأما الخدمات فقد كان سكان أريحا هم الأكثر سعياً للحصول عليها قياساً بالمدن الأخرى، وبلغت نسبة المهاجرين من أريحا لتوفر الخدمات في رام الله والبيرة ١١,١%.

ويذكر أن سكان مدن اللد والرملة وغيرهما من المدن الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، لم تكن العوامل السابقة دافعاً لهم للهجرة، على اعتبار أن السبب المباشر لهجرتهم هو الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وقد تمت الإشارة لذلك من خلال الدوافع الأخرى والتي بلغت نسبتها ١٤,٩% من المهاجرين، في حين شكل السكان الملتحقين بأسرهم النسبة الباقية والبالغة ٥٥,١% .

ومن العوامل الاقتصادية التي تضمنتها الدراسة :

فـــرص العمل :

تعد فرص العمل وتوفرها في منطقة ما من أهم العوامل المؤدية إلى جذب السكان المهاجرين إليـــها، ويظهر ذلك من حقيقة وجود علاقة قوية وضرورية بين الانتقال وتوفر فرص العمل ووظائفه، وكما يعتقـــد الكثيري نقلاً عن ستوفر فإن عدد المهاجرين الذين يجوبون مسافة ما يتناسب طرداً مع وظائف العمل المتوفـرة في نهاية الطريق، وعكسياً مع وظائف العمل التي تتهيأ أبان الطريق، وهو بذلك يحاول التقليل من أهمية العلاقـة القائمة بين حركة الهجرة والمسافة الفاصلة بين المناطق الطاردة والجاذبة للسكان.[1]

وقد أظهرت نتائج المسح بالعينة الذي أجراه الباحث (جدول رقم (٣-٣) أن هناك مهاجراً أو مـــا نسبته ٣٩,٦% من مجموع المهاجرين إلى رام الله والبيرة كانوا قد انتقلوا إليها من مناطق سكناهم الأصليـــة بسبب توفر فرص العمل فيها. وهو بذلك يعد من أبرز الأسباب التي تقف وراء هجرة أبناء المناطق المختلفـــة باتجاه رام الله والبيرة، في الوقت الذي يمثل فيه استجابة لما يتوفر فيهما من فرص العمل المتاحة للأيدي العاملـــة المهاجره، وهذا ما يظهر من عدد المنشآت العاملة في محافظة رام الله والبيرة التي وصل عددها في عـــام ١٩٩٧ حوالي ٧٢٧٩ منشأة [2] في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، كما أن المدينة تحتل المرتبة الثانية بعد مدينة الخليل من حيث عدد المؤسسات الصناعية العاملة فيها، إذ يتركز في المدينتين ٢٢,٩% من المؤسسات الصناعية التي يعمل فيها ثمانية أشخاص فأكثر، و ٢١,٩% من المؤسسات التي يعمل فيها أقل من ثمانية أشخاص مـــن مجمـــوع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية [3]، الأمر الذي يجعل هذا العدد من المنشآت بحاجة ماسة للعمالة مـــن داخل المحافظة ومن خارجها ، وتأتي فرص العمل وتوفرها في رام الله والبيرة لأسباب سبق الحديث عنها، ومنها موقعها المتوسط بين مدن الضفة، وانفتاحها الخارجي، وبالأخص على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب زيادة أعداد المهاجرين من المدينة وقضائها إلى أمريكا وما يترتب عليها من تحويلات مالية تستثمر في مجالات عـــدة إضافة إلى كونها حديثة النشأة كمدينة، مما فتح المجال لمحيطها بالمساهمة في بنائها، وهذا ما يلحظ بالفعل مـــن التركيبة السكانية للمدينة التي دلت على وجود أعداد لا بأس بها من السكان المستقرين في المدينتين من القـــرى والمخيمات التابعة للمدينتين، إضافة إلى أن حجم الهجرة بلغ أعلى معدل له بعد عام ١٩٩٣، حيـــث بلغـــت نسبة المهاجرين الذين مر على مكوثهم في المدينتين عشر سنوات حوالي ٣٦,١% كما ورد في الجدول رقـــم (٣-٨)،وما نتج عنه من استثمارات وفرص عمل جديدة .

معـــدل دخـــل الفـــرد:

إن للفرد مجموعة من الحاجات الضرورية التي يسعى دائماً لتحقيقها من خلال حصوله على معدلات دخل تكون في المنطقة المهاجر اليها أعلى من مثيلتها في بلده الأصلي، وهذا بالضرورة يكون مقترناً بتوفـــر فـــرص العمل آنفة الذكر. وقد بلغت نسبة المهاجرين الذين وصلوا إلى رام الله والبيرة سعياً وراء معدلات دخل أعلـــى

---

[1] الكثيري، مرجع سابق، ص١٥٧.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، مرجع سابق، ص٥٦.

[3] أبو شكر، ع، وآخرون، ١٩٩١، التصنيع في الضفة الغربية، ط١، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص٤٤.

(٢٥,٨%)من مجموع المهاجرين لأسباب اقتصادية، مع العلم أن معدلات الدخل العالية قد تركزت بشكل شبه كامل في القطاع الخاص ، وذلك على اعتبار أن العمل في القطاع العام متشابه الإيرادات في مدن الضفة كافة.

الاستثمارات:

وهي الجزء الثالث والمكمل للدوافع الاقتصادية، حيث بلغت نسبة المهاجرين إلى المدينتين لفتح فروع جديدة لشركات استثمارية (١٩,٥%)، وهذه الاستثمارات استفادت من مكانة المدينتين بين مدن الضفة، ومن تركز المؤسسة الحكومية فيهما، إذ تحتل المدينتان المرتبة الثانية بعد مدينة غزة من حيث عدد الإدارات والمؤسسات الحكومية، أي أنها تمثل مركز الصدارة في هذا المجال بين مدن الضفة الغربية، ومن تركز المؤسسة الحكومية فيهما.ومن الخصائص التي تميز هذا الجزء (الاستثمارات) عن بقية الدوافع (فرص العمل ،الدخل) أن القائمين عليها هم بالمعظم من رجال الأعمال والمستثمرين من مناطق الجنوب، بشكل خاص (القدس،الخليل،بيت لحم)، في حين أن المهاجرين بحثوا عن فرص عمل جديدة أو دخل أعلى كانوا من مناطق الشمال (محافظات نابلس،جنين،طولكرم)، وقد فتحت هذه الاستثمارات مجالات عمل جديدة للمهاجرين يساندها في ذلك تطبيق قانون الاستثمار الذي تم إصداره بعد دخول السلطة الفلسطينية إلى الضفة، والذي جعل الفرصة مواتية لمثل هذه الاستثمارات، وهذا ما يستشف من المادة ١،٢،٣ من قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨ بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين، حيث نصت المادة الثانية " أن قانون الاستثمار يهدف إلى تحقيق أولويات التنمية في فلسطين من خلال زيادة الاستثمارات عبر وسائل مختلفة "، يساندها في ذلك أحكام المادة الرابعة [١]، ولا يعني الحديث عن هذه القوانين أنها انحصرت في رام الله والبيرة، وإنما شملت جميع المناطق الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية، وبالاطلاع على ملفات غرفة التجارة والصناعة في محافظة رام الله والبيرة بلغ عدد الشركات والمؤسسات والمحال التجارية التي سجلت في رام الله والبيرة للعام ١٩٩٩(٣٨٥) منشأة، موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، في حين بلغ عدد المنتسبين للغرفة التجارية خلال العام نفسه ٣١١١ منتسباً لشتى القطاعات الاقتصادية [٢]، وهذا دليل على تزايد حجم الاستثمارات في المدينتين .

الظروف الوظيفية:

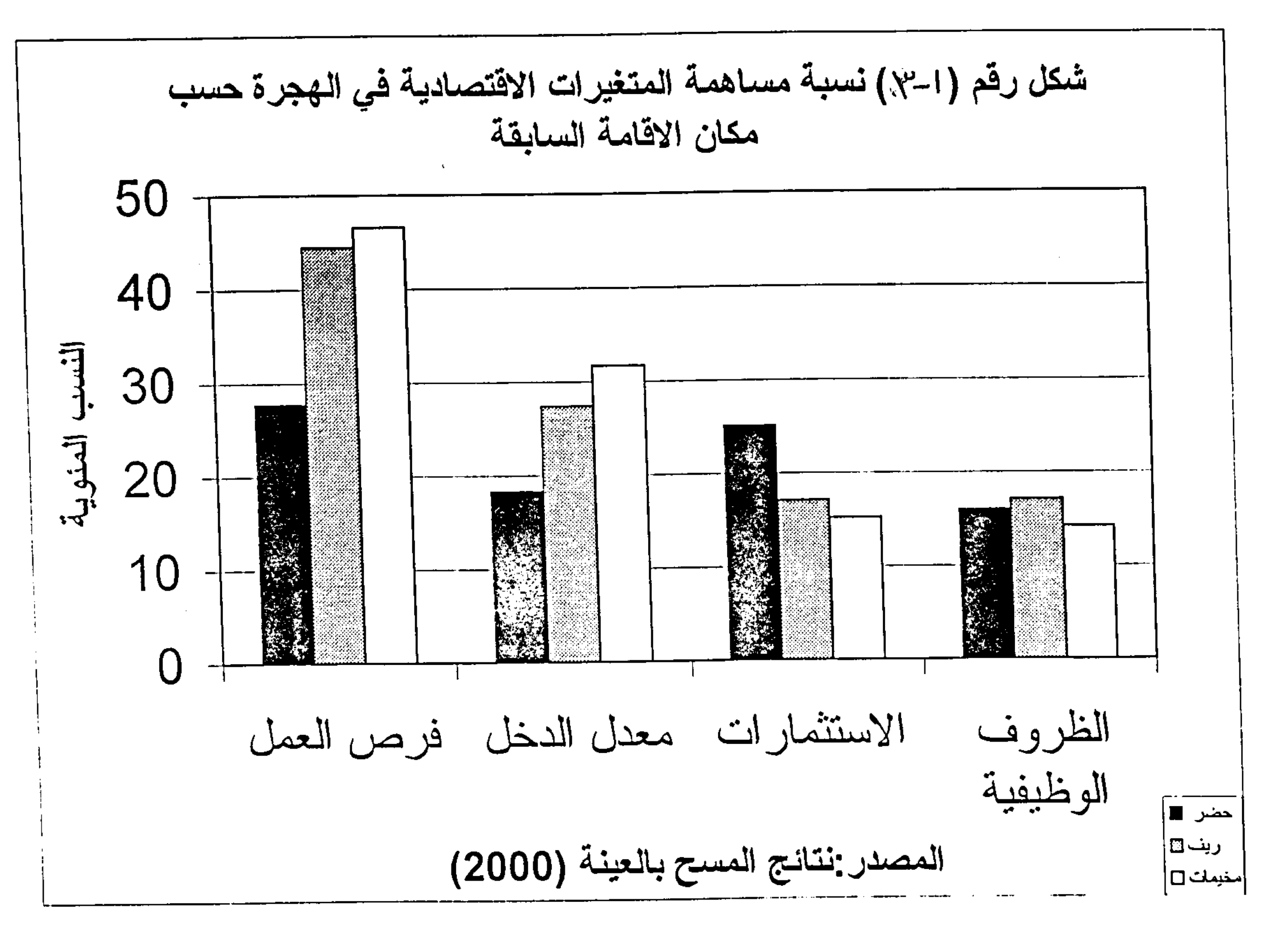
ويقصد بها الإجراءات الإدارية التي تتخذ من المؤسسات الخاصة و الحكومية المتمثلة في نقل موظف أو مجموعة موظفين من مكان عملهم الأول إلى مكان عمل أخر في محافظه أخرى، وهي كما يلحظ أحد عناصر المتغيرات الاقتصادية، إلا أنها لا تشكل نسبة عالية قياساً بالعناصر الأخرى، إذ بلغت نسبة أرباب الأسر الذين كانت الظروف الوظيفية سبب انتقالهم إلى رام الله والبيرة حوالي (١٥,٦%).

---

[١] المجلس التشريعي الفلسطيني، القوانين، ١٩٩٦-٢٠٠٠، رام الله، ص٥٨.

[٢] غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة، التقرير السنوي، ١٩٩٩، مطبعة الأمل، القدس، ص ٣٨-٤١

شكل رقم (١-٣) نسبة مساهمة المتغيرات الاقتصادية في الهجرة حسب مكان الاقامة السابقة



المصدر: نتائج المسح بالعينة (2000)

جدول (٤-٣) نسبة مساهمة عناصر المتغيرات الاقتصادية في الهجرة حسب مكان الإقامة السابقة

المتغير	مكان الإقامة السابقة			المعدل العام	
	حضر	ريف	مخيمات	العدد	النسبة
فرص العمل	٢٧,٧	٤٤,٥	٤٦,٦	١٣٩	٣٩,٦
معدل الدخل	١٨,٣	٢٧,٤	٣١,٧	٩١	٢٥,٨
الاستثمارات	٢٥,١	١٧,١	١٥,٢	٦٨	١٩,٠
الظروف الوظيفية	١٦,٠	١٧,١	١٤,٢	٥٦	١٥,٦
المجموع				٣٥٤	%١٠٠

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وأخيراً يمكن القول أن للمتغيرات الاقتصادية دور مهم في الهجرة الداخلية نحو رام الله والبيرة، ويتضح ذلك من خلال الربط بين سبب المغادرة والمهنة قبل الهجرة، كما يظهر من الجدول رقم (١) في الملحق، وهذا ينفي فرضية الدراسة (الصفرية) القائلة بعدم وجود علاقة، ويقضي بقبول الفرضية البديلة.

ثانياً :المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في حركة الهجرة:

تأتي المتغيرات الاجتماعية في الرتبة الثانية من حيث تأثيرها في حركة الهجرة بعد المتغيرات الاقتصادية التي سبق الحديث عنها، وهي تشمل العديد من المؤثرات الجزئية، كما يظهر من الجدول المرفق رقم (٦-٣)،كالخدمات بمختلف أنواعها ،والظواهر الاجتماعية كالزواج ،والسكن، والالتحاق بالأسرة، والدراسة، وللوقوف على مدى تأثير كل هذه التغيرات في حركة الهجرة لابد من تناولها بشيء من التفصيل كلاً على حده، أخذين بعين الاعتبار العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات وسابقاتها الاقتصادية.

الزواج:

يلعب الزواج دوراً هاماً في حركة الهجرة الداخلية، حيث يفرض في أحيان كثيرة تغير مكان الإقامة إلى مكان جديد، سواء كان ذلك للزوج أو الزوجة، ومن الملاحظ أن الزواج يشمل في تأثيره كل من رب الأسرة (الزوج) وربة الأسرة (الزوجة)، وهو بذلك يغاير تأثير العوامل الاقتصادية بمختلف جزيئياتها، والتي اقتصرت بشكل رئيسي على رب الأسرة الذي يعتبر المعيل الأول لأفراد أسرته.وكما أظهرت نتائج الدراسة بالعينة التي أجراها الباحث في الجدول (٥-٣)، فقد كان الزواج سبباً في مغادرة وانتقال حوالي ١٥٨ أو ما نسبته ١٨,٥ % من جملة أسباب الانتقال، إلا أن الزواج يتأثر بمكان الإقامة السابقة، بحيث تباينت نسبه من مكان لآخر حيث كان عدد المتزوجين من محافظة نابلس ١٨ شخصاً وبنسبة وصلت إلى ٢٨,١%، في حين لم

يهاجر أي شخص لهذا السبب من محافظة قلقيلية وأراضي عام ١٩٤٨، وعليه فإن هذا العامل كما يظهر من بيانات الجدول رقم (٢-٣) لا تتأثر بعامل المسافة لأن نسبة مساهمة التجمعات التابعة للمدينتين وصلت إلى ١٦,٨%، مع العلم أنها الأقرب مسافة من رام الله والبيرة قياساً بالتجمعات التابعة للمحافظات الأخرى.

ويمتاز الزواج بخاصية ربما تميزه عن غيره من الأسباب المؤدية إلى الانتقال، ويتضح ذلك من أن ٨٦% من المهاجرين لهذا السبب هم من النساء، في حين أن الذكور يمثلون البقية الباقية والبالغة ١٤% وهو بذلك يقف على طرفي نقيض بهذه الخاصية مع العامل الاقتصادي بعناصره، وهذا يتفق مع نتائج دراسة الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة المستقاة من نتائج التعداد العام للسكان ١٩٩٧، والتي أشارت إلى أن عامل الزواج كان ذا أثر أكبر على هجرة الإناث من هجرة الذكور(1). ويذكر أن الدراسة قد أظهرت وجود علاقة بين الحالة الزواجية وسبب المغادرة، مما يدحض فرضية الدراسة (عدم وجود علاقة)، وقبول الفرضية البديلة (وجود علاقة بين المتغيرين)، كما يظهر من الجدول رقم (٢) في الملحق.

الخدمات:

يعتبر توفر الخدمات في المدينة من المغريات التي تعمل على جذب السكان من التجمعات السكانية المحيطة بالمدينتين، أو تلك البعيدة عنهما،لكون هذه الخدمات قليلة في هذه التجمعات إن لم تكن معدومة فيها، وتشمل هذه الخدمات كلاً من الخدمات التعليمية، الصحية، الإدارية، إضافة إلى خدمة المياه والكهرباء والمجاري والهاتف والمواصلات، وعلى اعتبار أن رام الله والبيرة تتمتعان بتوفر هذه الخدمات فقد شكلتا منطقة جاذبة للسكان من المناطق المحاذية لهما و البعيدة عنهما، وبلغ عدد المهاجرين نحو رام الله والبيرة لهذا السبب ٢٢١ شخصاً من العينة أو ما نسبته ٢٥,٢ % من جملة المتغيرات الاجتماعية.

الخدمات التعليمية:

سبقت الإشارة إلى واقع الخدمات التعليمية وتركزها في رام الله والبيرة التي عملت بدورها على اجتذاب أعداداً كبيرة من الطلاب لإكمال تعليمهم العالي، إضافة إلى قرب جامعة بير زيت من المدينتين، ووجود فرع تعليمي لجامعة القدس (كلية المهن الطبية) وفرع آخر لجامعة القدس المفتوحة (البالوع). كل ذلك جعل من الخدمات التعليمية في المدينتين، وافتقار القرى المحيطة لمثل هذه الخدمة سبباً في هجرة السكان إليهما.

الخدمات الصحية:

تلعب الخدمات الصحية دوراً مؤثراً في حركة الهجرة الداخلية، لعدم انتشارها بشكل واسع ومتوازن بين التجمعات السكنية، فنرى أن المناطق الريفية لم تأخذ حقها من مثل هذه الخدمات، كما هو حال المناطق

---

(1) المالكي، م، وشلبي، ي، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٥٢.

الحضرية، وإن كان هناك نوع من الخدمة الصحية في الريف، فإنما تكون في الغالب جزئية إما من حيث الدوام أو من حيث نوع الخدمة الصحية المقدمة للسكان، الأمر الذي يدفع بأهالي هذه القرى إلى اللجوء إلى المدينة على شكل هجرة لتأمين هذه الخدمة غير المتوفرة أصلاً لأفراد أسرهم في المناطق الأصلية لسكنهم.

وكانت الخدمات الصحية متوفرة في رام الله والبيرة منذ بداية عام ١٨٧٣، حيث تم افتتاح أول مستوصف مع مجيء راهبات مار يوسف إلى المدينة، مما جعل المدينتين منطقة جاذبة للسكان من المناطق المجاورة، لتلقي هذه الخدمة التي ما لبثت أن اتسعت لتشمل فتح أول مستشفى تابع للفرندز عام ١٨٩٦، تلاه فتح مستشفى تابع للجيش البريطاني للأمراض السارية عام ١٩١٨ (١)، وقد شكل البداية الأولى لدائرة الصحة الحكومية في رام الله التي أخذت على عاتقها مسؤولية الإشراف على مختلف النواحي الصحية من تطعيم للسكان ضد الأمراض السارية، ومراقبة للنظافة في الحوانيت والمقاهي والمطاعم والمدارس والأسواق، وقد بقيت هذه المهام منوطة بدائرة الصحة حتى بعد عام ١٩٤٧ حيث ألحقت الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وألحق قطاع غزة بجمهورية مصر العربية.(١)

وقد استمر التقدم في تقديم الخدمات الصحية كماً ونوعاً، بحيث أقيم العديد من المراكز الصحية التي شملت المستشفيات والعيادات الخاصة والمجمعات الطبية ومراكز الأمومة والطفولة والمختبرات لتأخذ على عاتقها مسؤولية الإشراف الصحي على سكان المدينتين ومحيطهما، والناظر إلى واقع الوضع الصحي في المدينتين في الوقت الحاضر يلاحظ أن هناك عدداً لا بأس به من المراكز الصحية التي تقدم خدمات متعددة بلغ عددها عام ١٩٩٦ ما يقرب من ٧١ مؤسسة و٦٠ عيادة مرخصة لدى وزارة الصحة الفلسطينية (٢)

الخدمات الإدارية :

تشمل هذه الخدمات كل المؤسسات الحكومية والخاصة التي تقوم بأداء الدور الإداري من خلال تقديم خدمات التدريب والتأهيل للسكان، إضافة إلى المؤسسات العاملة في القطاع الاجتماعي والمهني والاستشاري، ومما يؤكد الدور الإداري الذي تقوم به المدينتان أنهما تضمان معظم المؤسسات الحكومية والخاصة، وتحتلان المركز الثاني بعد مدينة غزة من حيث عدد المؤسسات بنوعيها (٣)، مما جعل منهما مركزاً جاذباً للسكان بشتى أهدافهم، بسبب توفر مثل هذه الخدمة التي تعمل على سرعة إنجاز العمل لقرب المؤسسات الإدارية من بعضها البعض، وقد يكون لهذه الخدمات أكثر من وجه، فهي في وجهها الأول جزء من الخدمات المقدمة في المدينتين، وفي نفس الوقت جزء من العناصر المكملة للمتغيرات الاقتصادية التي سبق الحديث عنها من خلال إيجاد فرص عمل، وتسهيل عملية الاستثمار التي تتطلب في الغالب إجراءات إدارية سابقة لها .

---

(١) أبو ريا، خ.أ ، رام الله قديماً وحديثاً، مرجع سابق/ ص ٨٥.

(١) قدورة، ي. ج، تاريخ مدينة رام الله، ص٩١.

(٢) (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٦، مسح التجمعات السكانية لمحافظة رام الله والبيرة:(نيسان، ١٩٩٧). رام الله – فلسطين).

(٣) AL- BIREH CITY , ١٩٩٧ AL- BIREH MUNICIPALITY.

خـــدمــات الكهرباء:

سعت كل مـــن بلديتي رام الله والبيرة إلى العمل على تقديم خدمة إيصال التيار الكهربائي إلى مختلـف أنحاء المدينتين من خلال شركة كهرباء القدس القطرية، التي بدأت بتقديم خدماتها عام ١٩٣٥، حيث مـــدت الخطوط الكهربائية من القدس إلى رام الله وتمت إنارة معظم البيوت والطرق في رام الله والبيرة [٤]، لذلك تعتبر شركة كهرباء القدس القطرية المزود الأول للمدينتين بالتيار الكهربائي، حيث بلغت نسبة المساكن التي يتـــم تزويدها بالتيار الكهربائي من هذه الشركة حوالي ٩٩,٢% في مدينة البيرة و ٩٩,٥% من مدينـة رام الله [١]، وهي من أعلى النسب مما هو موجود في التجمعات السكنية التابعة للمدينتين، وهذا ما يؤثر إيجابيا في حركـــة الهجرة نحوهما لتوفر هذه الخدمة على أن لا تعتبر المؤثر الوحيد في مثل هذه الحركة.

وقد كان هناك نوع من التقارب بين هذه النسب مع ما توصلت إليه الدراسة مـــن خـــلال العينـــة المختارة، إذ بلغت نسبة المستفيدين من خدمة التيار الكهربائي على مستوى المدينتين حوالي ٩٨,٩%، ويعـود هذا الفارق بالطبع إلى التباين في حجم مجتمع الدراسة بين التعداد وعينة الدراسة.

خـــدمــات المياه:

تعد المياه من أساسيات الحياة التي لا بد من توفرها حتى لا يكون هناك عائق أمام التقـــدم في شـــتى مجالات الحياة، ولهذا كان مشروع تزويد المدينتين بالمياه من ضمن المشاريع الإنشائية المقترحة من قبل البلديـــة على حكومة الانتداب عام ١٩٤٣ لجر المياه من عيون قارة إلى رام الله وإنشاء شبكة للمياه فيـها [١]، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على حاجة المدينتين الماسة للمياه، ولذلك عملـــت الإدارات المتلاحقـــة للبلديتين على توفير المياه للسكان من خلال مصلحة مياه القدس فرع رام الله والبيرة الـــتي تـــزود المدينتـــين بحاجتهما من المياه بوساطة شبكة عامة تشمل جميع أنحاء المدينتين، كما تشير بذلك الخارطة المرفقة رقـم (١-٣)، ودلالة ذلك أن نسبة المشتركين المستفيدين من خدمة المياه بلغت ٩٨,٤% من سكان البيرة و ٩٨,٣% من سكان رام الله [٢]، وهي أعلى مما هو موجود في معظم التجمعات السكانية التابعة لمحافظة رام الله والبـيرة، مع العلم أنها جاءت مطابقة لما تم الحصول عليه من نتائج المسح بالعينة التي بلغت في المدينتين ٩٨,٣%، وهذه النسبة المرتفعة قياساً بغيرها يجعلها كما هو الحال في خدمات الكهرباء إحدى العوامل المؤثرة في حركة الهجرة الداخلية نحو المدينتين .

---

[٤] قدوره، ي.أ مرجع سابق، ص٤٨.

[١] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧، النتائج النهائية للتعداد – ملخص (السكان ، المساكن، المباني والمنشآت) – محافظة رام الله والبيرة. رام الله -- فلسطين.

[١] قدوره، ي.أ مرجع سابق، ص٤٩.

[٢] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ١٠٤.

خدمات الصرف الصحي:

تعد خدمات الصرف الصحي الركيزة الثالثة من الخدمات، إضافة إلى كل من المياه والكهرباء إلا أنها لم تصل في انتشارها لضم أنحاء المدينتين كافة، إذ بلغت نسبة المساكن المستفيدة من هذه الخدمة ٥٤,١% و ٧٤,٦% في البيرة ورام الله على التوالي [٣]، وتستخدم البقية الباقية نظام الحفر الامتصاصية، ويعود هذا القصور في خدمة الصرف الصحي إلى أسباب منها: اتساع الهيكل التنظيمي للمدينتين بشكل متسارع، يفوق سرعة البلديتين في تقديم هذه الخدمة، إلا أنه ومع مقارنة هذه النسب مع ما هو متوفر في التجمعات السكنية التابعة للمدينتين نرى أنهما يتفوقان بشكل كبير جداً من حيث تقديم هذه الخدمة على هذه التجمعات باستثناء مخيمي قدوره والأمعري اللذين تتجاوز فيهما نسبة المستفيدين من خدمة الصرف الصحي ٩٥%[٤]، وسببه محدودية حجم التجمعين من جهة، وعدم تبعثر عملية البناء على أنحاء متفرقة من جهة أخرى، أضف إلى ذلك استثناءهما من خدمة الصرف الصحي في المدينتين لكونهما تقعان ضمن الحدود الإدارية لرام الله والبيرة، على النقيض من مخيم الجلزون القريب من مدينة البيرة، أما في عينة الدراسة فكانت النسبة أعلى ما هو في التعداد العام، إذ بلغت ٨٠,٢% شبكة عامة و ١٩,٨% حفر امتصاصية في رام الله، وأما في البيرة فبلغت ٥٦,٣% شبكة عامة و ٤٣,٧% حفر امتصاصية، وتعود هذه الاختلافات إلى الفترة الزمنية الفاصلة بين إجراء كل من الدراسة والتعداد والبالغة ثلاث سنوات، وقد نفذت فيهما البلديتين مشاريع لاستكمال شبكة الصرف الصحي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المشتركين بها في كل من رام الله والبيرة

خدمات النقل والمواصلات :

سبق الحديث عن موقع رام الله والبيرة المتوسط بين مدن الضفة الغربية، وتصنيفها بأنها من مدن إقليم الوسط، مما جعل منها حلقة وصل بين شمال الضفة وجنوبها، الأمر الذي جعل من خدمة النقل والمواصلات ضرورة ملحة للمدينتين حتى تقومان بمثل هذا الدور، سواء على مستوى الضفة بشكل عام، أو على المستوى المحلي (مدن وقرى المحافظة)، والناظر إلى خريطة شبكة الطرق في الضفة الغربية رقم (٢-٣) يلاحظ أن رام الله والبيرة تشكلان عقدة مواصلات تلتقي عندهما معظم الطرق الرئيسية من مناطق الضفة الغربية كافة.

أما على المستوى الإقليمي فإن في رام الله والبيرة تلتقي طرق رئيسية وإقليمية من التجمعات السكنية التابعة لهما، والبالغة ٨٠ مركزا سكنيا، وقد يكون ذلك من العوامل التي شجعت الهجرة إلى المدينتين، سواء من داخل الإقليم أو خارجه، وضمن إطار الهيكل التنظيمي للمدينتين عملت كل من بلدية رام الله والبيرة على فتح شبكة طرق محلية في كل أرجاء المدينتين لتسهل عملية الاتصال بين ضواحي المدينتين ومنطقة الوسط (CBD) ذات النشاط الاقتصادي والإداري .

---

[٣] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ١٠٤.

[٤] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ١٠٥.

الخـــدمـــات الترفيهية :

وتشمل هذه الخدمات كل من المتنــزهات والحدائق العامة والاستراحات والفنادق والمطــاعم ودور السينما والمسرح والنوادي وغيرها وهذه بدورها تتوفر بشكل أكبر في المدينتين، مما هو موجـــود في معظـم المراكز السكنية التابعة لهما، مما يجعلها عاملا مساعدا في حركة الهجرة الداخلية نحو المدينتين، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر أبرز مراكز الخدمات مثل متنــزه بلدية البيرة ومتنــزه بلدية رام الله، والمطـــاعم والمقــاهي المنتشرة في كل المجمعات التجارية (ROOF GARDEN)، إضافة إلى مركز بلدنا للــتراث، ومســرح القصبة، وملاهي الأطفال والنوادي والمؤسسات الشبابية الرياضية، ويأتي دور هذه الخدمات من أجل قضــاء أوقات الفراغ سواء للأفراد أو الأسر في أعمال مفيدة تحول دون انزلاق بعض أفراد المجتمع وخاصة الشــباب منهم في مسالك خطرة وهدامة، يكون لها أثر سلبي على المجتمع.

عملت هذه الخدمات وبشتى أشكالها يساندها في ذلك العوامل الأخرى على جذب وتنشيط حركــة الهجرة الداخلية إلى رام الله والبيرة، وهي بذلك تعتبر من ضمن عوامل الجذب للمهاجرين، يقابلـــها عوامــل طاردة من المراكز السكنية التي ينتمي لها المهاجرون، التي عملت إلى جانب العوامل الجاذبة على زيادة حركــة الهجرة الداخلية، هذا، وقد شملت استمارة الدراسة على أسئلة تتضمن بعض الوسائل المتوفرة للأسر المهاجرة في مجتمعها الأصلي، وكانت هذه الوسائل متباينة من حيث توفرها بين مركز وآخر، وضمت الخدمات والوسائل المبينة في الجدول رقم (٨-٣)، و يرى من خلالها ارتفاع نسبة توفر بعضها، وانخفاض نسبة توفـــر البعــض الآخر، ولا يعني توفر هذه الخدمات في البلد الأصلي عاملا يحد من حركة الهجرة، لأنه - وكما سبق القــول - إن الخدمات ما هي إلا جزء بسيط من عوامل الهجرة، يضاف إلى العوامل التي تم تناولها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والتي سيأتي الحديث عنها، كالمتغيرات الديموغرافية، ومتغير المسافة، والمتغيرات السياسية.

السكن والتملك:

يدخل عامل شراء وتملك المساكن من ضمن العوامل الاجتماعية المؤثرة في حركة الهجرة الداخليـــة، ويذكر أن الأسر التي كان سبب هجرتها هو السكن والتملك للمساكن في رام الله والبيرة بلغ عددها ٧١ أسرة أو ما نسبته ٨,١ % أسر تقسم إلى فئتين من حيث مصدرها، يتمثل الأول منها بالأسر القادمة مـــن مدينــة القدس، وتعلل هذه الفئة الهجرة إلى صعوبة البناء حيث تكاد تنعدم إمكانية الحصول على رخص البناء، إضافـة إلى ارتفاع تكاليفه في مدينة القدس بشكل يفوق ما هو متاح في بقية المدن في الضفة الغربية عامة، بمــا فيــها مدينتي رام الله والبيرة، مما أدى إلى تفاقم أزمة السكن، الأمر الذي دفع بالعديد من سكان القدس الشــرقية إلى التفتيش عن حل لضائقتهم السكنية في القرى والضواحي المحيطة بالقدس ومن ضمنها مدينتا رام الله والبـــيرة، وقد نتج ذلك عن السياسة التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية في مجال التخطيط والبناء، وقد تميزت هذه السياسة بأمرين رئيسيين: الأول، مصادرة مكثفة للأراضي العربية وبناء مستعمرات وحارات يهودية جديدة عليـــها،

والثاني، تجاهل حاجات السكان العرب أو إغفالها [1]، إضافة إلى أن المسافة الفاصلة بين القدس ومدينتي رام الله والبيرة تمكن المواطن المقدسي من زيارة مدينته بشكل متكرر يضمن له الاحتفاظ بحق المواطنة فيها والاستفادة من المعطيات المترتبة عليها.

أما المصدر الثاني للأسر المهاجرة بقصد السكن والتملك، فيتمثل في الأسر الريفية التي سبق لها فرصة العيش في إحدى الولايات الأمريكية، بحيث وجدت أنه من الصعب عليها العودة إلى الحياة الريفية بعد هذه التجربة بمختلف معطياتها، مما جعلها تسعى للسكن والتملك في رام الله والبيرة، لوجود نوع من التقارب في طبيعة الحياة بين المنطقتين (رام الله والبيرة ودول أمريكيا اللاتينية أو الولايات المتحدة الأمريكية).

على أن لا يتم اعتبار هاتين الفئتين من الأسر هما الوحيدتان في هذا العنصر من الهجرة، بحيث كانت هناك أسر أخرى سكنت وتملكت في المدينتين لأسباب أخرى متعددة نابعة من العوامل الطاردة والجاذبة.

التعليم:

إحدى العوامل الاجتماعية التي ساهمت في الهجرة الداخلية نحو رام الله والبيرة إذ بلغ عدد المهاجرين بسبب الدراسة ٨ مهاجرين وبنسبة وصلت ٠,٩% من جملة المهاجرين، يدفعهم بذلك وكما سبق الحديث توفر المؤسسات التعليمية في المدينتين سواء أكانت مدارس أم كليات أم جامعات الأمر الذي جذب المهاجرين إليهما من القرى والمخيمات وحتى المدن الأخرى، مع العلم أن هذا السبب يختلف في مدى مساهمته في الهجرة من محافظة لأخرى بحيث شكلت محافظة جنين النسبة الأعلى من بين المناطق المرسلة للمهاجرين إذ بلغ عدد المهاجرين منها لهذا السبب ٣ أفراد وبنسبة بلغت ١٥,٨%، كما أشارت بذلك بيانات الجدول رقم (٢-٣) ويعود ذلك على الأغلب إلى خلو المحافظة من مؤسسات التعليم العالي.

ثالثاً: المتغيرات الديموغرافية المؤثرة في حركة الهجرة:

على الرغم من أن استمارة الدراسة لم تحتو على تساؤلات تتعلق بالمتغيرات الديموغرافية وأثرها في حركة الهجرة الداخلية نحو رام الله والبيرة، إلا أن هذه المتغيرات يمكن ملاحظتها واعتبارها أحد العوامل المؤثرة في حركة الأفراد، وتشمل بدورها ما يلي:

معدلات نمو السكان:

تتباين هذه المعدلات من منطقة لأخرى ضمن حدود البلد الواحد، وبالأخص بين مناطق الريف والحضر، وتتجلى صورة هذا التباين في حجم الأسر في كل من الحضر (رام الله والبيرة) والريف (التجمعات السكنية ضمن المحافظة) من جهة، وبينها وبين المخيمات التابعة للمدينتين، وهذا ما يستدل عليه من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن التي أشارت إلى أن حضر محافظة رام الله والبيرة تنتشر وتسود فيه الأسر المكونة من خمسة أفراد، في حين كانت الأسر المكونة من ستة أفراد هي الشائعة في الأرياف، والأسر المكونة من سبعة

---

[1] حلبي، أ، ١٩٩٩، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت – لبنان، ص١٠٦-١٠٧.

أفراد هي الأسر التي تنفرد بها المخيمات في المحافظة [1]، وتؤثر معدلات النمو السكاني من خلال عـــدم قدرة الريف والمخيمات وبعض المدن الصغيرة على توفير فرص العمل اللازمة لتلك الزيادة السكانية العالية، مما يعـني ارتفاع معدل الازدحام وبالتالي طرد هؤلاء السكان نحو مناطق أخرى تتوافر فيها إمكانيات العمل، وعليه فـإن العلاقة التي تربط هذا المتغير مع الهجرة هي علاقة طردية، وينتج عنها أيضاً ارتفاع نسبة الإعالة على كـــاهل رب الأسرة.

نسبة الإعالة الخـــام:

تمتاز الإعالة الخام بكونها نظرية أكثر منها فعلية، ويعود ذلك إلى عدم إدخالها في الحسبان، الأشخاص الذين يقومون بأنشطة اقتصادية، علماً بأن أعمارهم لا تقع ضمن الفئة العمرية النشيطة المحصورة بين ١٥-٦٤ سنة، إضافة إلى أنها تعد أولئك الأشخاص الذين تنحصر أعمارهم ضمن الفئة النشيطة منتجين اقتصادياً، مـــع العلم أن مثل هذا الاعتبار قابل للنقض، لأن منهم الطالب على مقاعد الدراسة، ومنهم العاجز جسدياً أو عقلياً غير القادر على ممارسة أي نوع من الأنشطة الاقتصادية، وتغفل كذلك عن حقيقة كون الإناث في مجتمعنـــا العربي غير منتجات في الأغلب، وذلك في الفئة النشطة ١٥-٦٤ سنة.

تبلغ نسبة الإعالة الخام في مدينتي رام الله والبيرة حوالي ٦٠,١% للمهاجرين و ٥٧,٤% للمواطنـين، وهذا بالطبع عائد إلى التباين في معدلات الخصوبة بينهما بحيث زادت هذه المعدلات لدى المهاجرين عما هـــو لدى المواطنين مما أثر بالنتيجة على معدل الإعالة، حيث نراها تصل في الضفة الغربية إلى حوالي ٩٤,٥%، وفي مدينة نابلس على سبيل المثال لا الحصر إلى ٧٢,١%[1]، كما بلغت ٣١,٣% للمهاجرين و٨١,٧% لغـــير المهاجرين في مدينة طولكرم [2]، ويظهر من خلال هذه الأرقام أن نسبة الإعالة في المدينتين أقل مما هو ســـائد على مستوى الضفة الغربية ومن مدينة نابلس، وهذا يعني بالضرورة أن العبء الملقى على عاتق رب الأسرة أو الفرد الناشط اقتصادياً في المدينتين أقل مما هو في المناطق المذكورة أعلاه، وبذلك تؤثر نسبة الإعالة على الهجرة نحو رام الله والبيرة من خلال زيادة الأعباء على رب الأسرة، ومحاولته التخفيف منها من خلال إقدامه علـــى التحرك نحو مناطق جديدة اعتقاداً منه أن مثل هذه الحركة تعمل إلى زيادة دخله وتفتح أمامه أبوابـــاً جديـــدة يستطيع من خلالها زيادة وارداته المالية المؤثرة بالضرورة إيجاباً على مستواه المعيشي، وبالتالي تخفف من عبئـــه العائلي الذي شكل سبباً رئيساً في هجرته

رابعاً: أثر متغير المسافة على حركة الهجرة الداخلية:

أبرزت بعض الدراسات السكانية علاقة الهجرة الداخلية بالمسافة المقطوعة بين مكان الأصل ومكـــان الوصول، وقد كان نموذج بوينتج الأول - كما ذكر الدكتور يافي - أحد النماذج التي ترى مثل هذه العلاقـــة

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - ١٩٩٧ : النتائج النهائية، تقرير السكان - محافظة رام الله والبيرة، (الجزء الأول). رام الله - فلسطين، ص ٨١-٨٣.

[1] أبو صالح، م، ١٩٩٨، مرجع سابق، ص٣٤.

[2] عباط، ف.م، ٢٠٠٠، الهجرة الداخلية إلى مدينة طولكرم، مرجع سابق، ص٩٥.

مع وجود الترابط بين عوامل الطرد والجذب من جهة، وبين المسافة من جهة أخرى، ذلك أن عنصر المسافة عنصر جغرافي مهم ومتداخل مع العوامل الاقتصادية الاجتماعية الأخرى.

وهناك نظريات أخرى تناولت الهجرة الداخلية وعلاقتها مع المسافة المقطوعة، مثل نظرية رافنشتاين ١٨٨٥، وتتلخص في أن المهاجرين يسافرون مسافة قصيرة من المناطق الريفية إلى الحضر، ومن المدن الصغيرة إلى الأكبر، وأن السكان الذين هم على مقربة من المدن الكبرى يتجهون في هجرتهم إليها في الوقت الذي تزدهر فيها الموارد الاقتصادية.

ثم تلت هذه النظرية دراسات أخرى لكل من ستوفر Stouffar وزيف Ziph، وعرفت نظريته بنظرية الحجم والمسافة ، وتقوم على افتراض أن مجمل الهجرة بين منطقتين تتباين طردياً مع حجم المنطقتين، وعكسياً مع المسافة الفاصلة بينهما.[1]

واعتماداً على هذه الدراسات يمكن تلخيص الاتجاهات التالية:

١- تزداد نسبة الذكور المهاجرين بين منطقة وأخرى بازدياد المسافة الفاصلة بينهما مما يزيد من نسبة الذكور في المجتمع المستقبل. وقد اتفق هذا الاتجاه مع الهجرة إلى رام الله والبيرة، إذا ما علمنا أن أرباب الأسر المهاجرين جلهم من الذكور

٢- أن هناك علاقة طردية بين عدد المهاجرين نحو منطقة الهدف مع عدد الفرص المتاحة في تلك المنطقة (تشمل فرص العمل، والتعليم والمسكن.....ألخ). وقد اتفق هذا الاتجاه مع الهجرة إلى رام الله والبيرة، إذا ما علمنا أن أرباب الأسر المهاجرون معظمهم من الذكور.

٣- أن المهاجرين الفنيين وذوي التخصصات ذات المهارة يقطعون مسافات أكبر من تلك التي يقطعها عمال الزراعة وأصحاب المهن العادية.

٤- أن المناطق ذات المشاريع التنموية والاقتصادية تشكل مناطق جاذبة للسكان أكثر من تلك التي تتسم بالركود. وهذا ينطبق مع الوضع الاقتصادي والإداري والسياسي الذي تتمتع به مدينتي رام الله والبيرة، حيث تركزت فيهما معظم المؤسسات والمشروعات الحكومية وجذبت نعها المزيد من الاستثمارات الخاصة المستفيدة من هذا التركز. وهذا ينطبق مع الوضع الاقتصادي والإداري الذي تتمتع به مدينتي رام الله والبيرة، حيث تركزت فيها معظم المؤسسات والمشروعات الحكومية، وجذبت معها المزيد من الاستثمارات الخاصة المستفيدة من هذا التركز.

٥- أن هناك علاقة طردية بين المسافة المقطوعة وبين مستوى الدخل للأفراد، بمعنى أن الأفراد أصحاب الدخول العالية يقطعون مسافة أكثر من أصحاب الدخل المحدود.

٦- تتجه الهجرة من المناطق الصحراوية والجبلية في الوطن العربي نحو المناطق السهلية والساحلية.[2]،وهذه النتيجة إن صدقت على بعض الدول العربية لطبيعة الظروف المناخية السائدة فيها، فإنها لا تتطابق و طبيعة

---

[1] باني، ع، أسباب الهجرة الداخلية وآثارها، ١٩٧٤، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع هيئة الخبراء حول النواحي الديموغرافية للتحضر والهجرة الداخلية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة العربية، بيروت، من ١-١٣ كانون أول

الهجرة الداخلية إلى رام الله والبيرة عل اعتبار أنهما منطقتان ذات طبيعة جبلية من ناحية، والمناطق التي قدم منها المهاجرون مناطق متمايزة بين جبلية وأخرى سهلية.

وفي رام الله والبيرة أظهرت الدراسة أن عدد المهاجرين يزداد بتناقص المسافة، حيـث بلـغ عـدد المهاجرين من التجمعات السكنية التابعة لنفس للمحافظة نفسها ٣٣٣ مهاجراً، ويتناقص هذا العدد بازديـاد المسافة الفاصلة بين المنطقتين ليبلغ ١٩ مهاجراً من محافظة جنين (أقصى شمال الضفة الغربية) على سبيل المثال لا الحصر، على أن لا يعتبر ذلك من القرائن الدالة على أن زيادة المسافة تعمل على انعدام الهجرة بين منطقتين، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المتغيرات الأخرى الاقتصادية منها والاجتماعية في المنطقتين (الجاذبة والطـاردة)، التي قد تتفوق في بعض الأحيان على متغير المسافة، وتحول دون كونه أحد العوائق التي تقلل من الهجرة، كمـا هو الحال في محافظة الخليل (أقصى جنوب الضفة الغربية)، حيث بلغ عدد المهاجرين فيها حوالي ٥٠ مهاجراً .

وللاستدلال على طبيعة العلاقة بين متغير المسافة وعـدد المهاجرين، تبين كل من الخارطة رقم (١-٣) والجدول رقم (٤-٣) المرفقين، أعداد المهاجرين من مختلف محافظات الضفة الغربية نحـو رام الله والبـيرة، حسب مكان الإقامة السابقة للمهاجرين.

جدول رقم (٥-٣) توزيع الأسر المهاجرة إلى رام الله والبيرة حسب المسافة المقطوعة

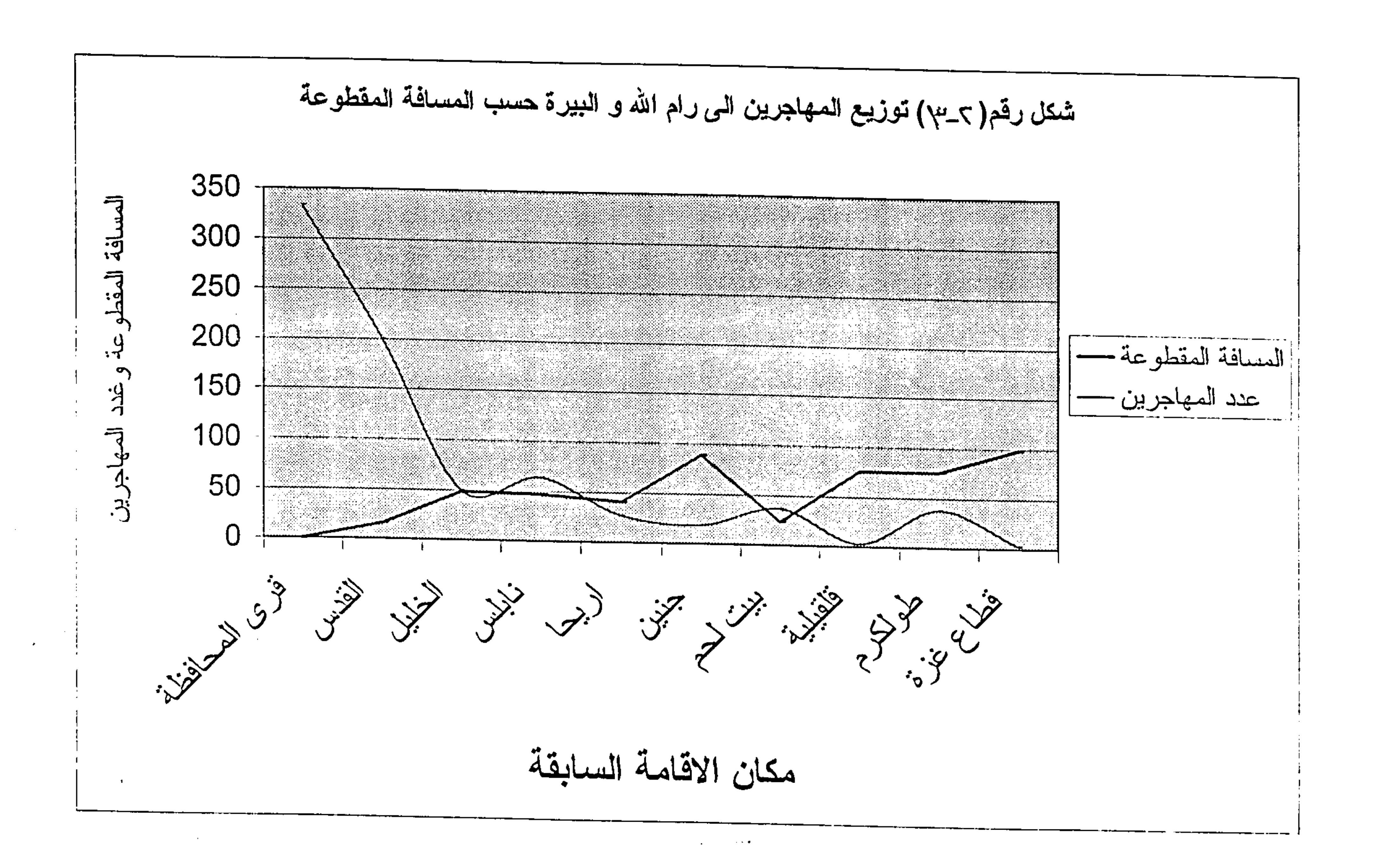
مكان الإقامة السابقة	عدد الأسر المهاجرة	المسافة بالكم
قرى المحافظة ومخيماتها	٣٣٣	٣ -٢٢
القدس	٢٠٠	16
الخليل	٥٠	49
نابلس	٦٤	47
أريحا	٢٧	41
جنين	19	89
بيت لحم	37	24
قلقيلية	3	76
طولكرم	38	76
قطاع غزة	3	99

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وكما كان لمتغير المسافة دور في حركة الهجرة الطوعية السابقة ، فقد كان لهذا المتغير دور مساعد في الهجرة القسرية من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وخاصة من مدن اللد والرملة ويافا، وقرى مدينـة

---

(٢) القطب، إ. ي، الحركة السكانية من الريف إلى المدن في الوطن العربي،المعهد العربي لإنماء المدن، مرجع سابق، ص٣٣-٣٤.


شكل رقم(٢-٣) توزيع المهاجرين الى رام الله و البيرة حسب المسافة المقطوعة
المسافة المقطوعة وعدد المهاجرين
350
300
250
200
150
100
50
0
قرى المحافظة
القدس
الخليل
نابلس
اريحا
جنين
بيت لحم
قلقيلية
طولكرم
قطاع غزة
المسافة المقطوعة
عدد المهاجرين
مكان الاقامة السابقة

خريطة رقم (٣- ٣) حجم الهجرة واتجاهها إلى رام الله والبيرة

مدينة
حد اداري
خط الهدنة
١ملم/٢٠ اسرة

جنين
طوباس
قلقيلية
طولكرم
نابلس
سلفيت
البيرة
رام الله
أريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
البحر الميت
غزة

القدس المحتلة عام ١٩٦٧، هذا بالإضافة إلى السبب الأول والأبرز في حركة الهجرة، المتمثل في المتغيرات السياسية التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً. حيث أفاد معظم المهجرين (اللاجئين) إلى أن سبب انتقالهم إلى رام الله والبيرة بالذات هو قرب المدينتين من اللد والرملة ويافا كتجمعات سكنية حضرية تتوفر فيها الخدمات أو جزء منها، كما كان الحال في منطقة المهجر، وهذا ما يدلل على ارتفاع أعداد المهاجرين من هذه المدن في المدينتين بشكل واضح للعيان.

خامساً: المتغيرات السياسية المؤثرة في حركة الهجرة الداخلية:

تعد الأوضاع السياسية التي عصفت بالمنطقة وخاصة فلسطين، وقيام الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية، وما نتج عنه من تشريد وطرد للفلسطينيين أصحاب الأرض الشرعيين، من الدوافع والمتغيرات التي تكاد تنفرد بها الهجرة الداخلية في فلسطين بشكل عام، وفي رام الله والبيرة بشكل خاص، ومما يدل على ذلك أن نسبة اللاجئين في المدينتين يزيد عن نصف السكان فيهما، لأنه قلما وجدت مثل هذه الظروف في مجتمعات أخرى بمثل هذه الحدة، التي أدت إلى اقتلاع شعب بأكمله من أرضه.

وبناءً عليه مثلت الأوضاع السياسية أحد الدوافع الهامة في حركة الهجرة الداخلية من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، ومناطق محافظة القدس المحتلة عام ١٩٦٧، وعلى اعتبار أن الضفة الغربية لنهر الأردن كانت جزءاً من المملكة الأردنية قبل عام ١٩٦٧، فقد جعلت المتغيرات السياسية من المدن الأردنية شرقي النهر مقصداً لأعداد لا يستهان بها من المهاجرين، وخاصة لتلك الأسر التي كان يعمل أربابها في الجيش الأردني، مما جعلها تلتحق بهم هروباً من الواقع الجديد الذي فرض على الأرض الفلسطينية، حيث أظهرت إحدى الدراسات الميدانية لظاهرة الهجرة الداخلية في الأردن أن هناك حوالي ١٧% من المهاجرين إلى مدينة عمان قد جاءوا إليها بسبب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، كما ساهمت كل من محافظات القدس، ونابلس، والخليل ، وهي المحافظات الرئيسة في الضفة الغربية في العهد الأردني بتزويد مدينة عمان بالمهاجرين بنسب بلغت ٢٤,٤%، و٨,٧%، و٨,٢% على التوالي[1]، وقد اتخذت هذه الهجرة شكلاً مغايراً للهجرة الناجمة عن المتغيرات والأسباب التي تم استعراضها من خلال كونها هجرة قسرية (إجبارية) بمعنى أن الأسر المهاجرة لم تتخذ قرار الهجرة بناءً على رغبتها بل اضطرت إلى مثل هذا الانتقال بسبب المجازر وعمليات التطهير العرقي التي قامت به الحركة الصهيونية بمختلف عصاباتها ضد السكان الفلسطينيين.

وبالنظر إلى أسباب الهجرة الداخلية العائدة إلى المتغيرات السياسية تبين في المملكة المغربية أن من أسباب هجرة الريفيين إلى المدن المغربية يعزى إلى الاستعمار الفرنسي الذي انتزع الأرض الزراعية من أصحابها، مما جعل الفلاحين بدون مورد رزق يعتاشون منه، مما اضطرهم إلى ترك قراهم، والهجرة إلى المدن[2]، وقد وردت الحالة المغربية بسبب وجود نوع من التشابه في تهجير الفلسطينيين الناتج عن الممارسات الإسرائيلية، وتهجير الفلاحين المغاربة الناتج أيضاً عن الاستعمار الفرنسي وما مارسه من مضايقات لهم،

---

[1] أبو عياش، ع، مدينة عمان: دراسة في الهجرة الداخلية والتضخم الحضري، مرجع سابق، ص٢٦٧.

[2] جسوس، م. ، ١٩٨٦، المملكة المغربية وهجرة الأرياف، الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي، المعهد العربي لإنماء المدن، ص٣٣.

وأظهرت البيانات المستقاة من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٩٧أن نسبة اللاجئين إلى رام الله بلغت حوالي ٦٠,٣% من جملة السكان في مدينة رام الله، و٥٥,٤% من جملة السكان في مدينة البيرة[١]. وهي قريبة من النتائج التي توصلت لها الدراسة نفسها، حيث بلغت ٥٧,٥%، أي أنها تتجاوز نصف السكان في المدينتين، ويعود ذلك إلى أن هؤلاء المهاجرين شردوا من مدن اللد والرملة ويافا التي تمتاز بقربها الجغرافي من مدينتي رام الله والبيرة، مما جعل اللاجئين يتوجهون إليها كأقرب تجمع سكني حضري خارج عن إطار السيطرة الصهيونية كما ذكر. على أن لا يفهم من هذه النسب المرتفعة للاجئين أن المتغيرات السياسية وحدها كانت السبب في هجرتهم إلى المدينتين، ذلك لأن عدداً غير قليل منهم سكنوا في المخيمات التابعة للمدينتين قبل استقرارهم النهائي فيهما، بمعنى أن المتغيرات الأخرى لعبت دوراً في عملية الهجرة، مع العلم أن هنالك ٥٢ أسرة من العينة انتقلت للسكن في المدينتين، وكان كل من مكان الولادة والإقامة السابقة لمعيلها في أحد مخيمات المحافظة قدورة، والأمعري، والجلزون، ودير عمار.

سادساً: المتغيرات الأخرى المؤثرة في حركة الهجرة الداخلية:

هناك عوامل أخرى تتفاوت في نوعها ونطاقها، وبالتالي في مدى تأثيرها في حركة الهجرة الداخلية من دولة إلى أخرى، وحتى من فرد وآخر، وقد أمكن من خلال النتائج التي أفضت إليها الدراسة حصر تلك العوامل التي انضوت تحت عنوان الأسباب الأخرى التي تضمنتها الاستمارة كسبب للانتقال، علماً بأن هذه العوامل شكلت ما نسبته ٦٦,٨% وبعدد بلغ ٥٨ شخصاً من جملة العوامل التي أدت بالمهاجرين إلى الانتقال والاستقرار في مدينتي رام الله والبيرة.

وقد تمثلت هذه العوامل كما يظهر من الجدول التالي رقم (٦-٣) بما يلي:

جدول رقم (٦ - ٣) التوزيع النسبي للمتغيرات الأخرى حسب نمط الإقامة السابق

المتغيرات الأخرى	نمط الإقامة السابقة			
	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
الإغراء الحضري	٣	١٧	٢٠	٤٠
الظروف الشخصية	١١	٧	٩,٠	٢٧,٥
درجة التعليم ومستوى الطموح	١٠	١٢	١٠,٥	٣٢,٥

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

الإغراء الحضري:

وينبع هذا العامل من طبيعة المدينة وما تتمتع به من مباهج الحياة على عكس ما هو متوفر في القرى والمخيمات التي أمدت المدينتين بالمهاجرين، ويتمثل هذا الإغراء بالحرية والاستقلال في اتخاذ القرارات الخاصة

[١] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٧٩-٨١.

بالشخص، وطريقة قضاء وقت الفراغ، إضافة إلى توفر العديد من الخدمات التي سبق الحديث عنها، كل ذلك جعل من المدينتين منطقة جاذبة للمهاجرين، وقد بلغت نسبة المهاجرين لهذا السبب ٤٠%.

الظـروف الشخصية:

ويقصد بها الدوافع التي تلعب الدور الأول في حركة الشخص بغض النظر إن كانت تلك الدوافع مرتبطة بالمنطقة الجاذبة أو المنطقة الطاردة، وقد يكون لهذه الظروف ارتباطات بالعوامل التي تم استعراضها سابقاً، بحيث لا يمكن إهمال تأثير تلك المتغيرات في صياغة هذه الظروف الخاصة بالشخص المهاجر، وبلغت نسبة المهاجرين ٢٧,٥%.

درجـة التعليم ومستوى الطموح:

يعد التعليم أحد المتغيرات الرئيسة التي تدفع بالفرد إلى محاولة تحسين وضعه ومستوى معيشته من خلال حصوله على فرصة عمل أرحب تؤمن له دخلاً أوفر، ويعني ذلك أن الشخص المتعلم لا يستطيع الحصول على فرصة عمل مناسبة له في المناطق الريفية [1] ،وهذا الطموح لا يتحقق في الغالب دون هجرة الفرد إلى مجتمع جديد، يجد فيه ما يصبو إليه، ويدل ذلك على حقيقة الترابط بين كل من درجة التعليم ومستوى الطموح لدى الفرد التي تتناسب في معظم الأحيان تناسباً طردياً، وبلغت نسبة المهاجرين استجابة لهذا المتغير ٣٢,٥%.

وهكذا تكشف هذه العوامل بتنوعها وباختلاف درجة تأثير كل منها عن الخلفية الحقيقية الكامنة التي تقوم عليها ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني كنتيجة حتمية لطبيعة التباين في مستويات الحياة بجميع أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما بين الريف والحضر الفلسطيني، وإذا كانت الهجرة هي النتيجة المؤكدة لمثل هذا التباين في المستوى بين مناطق الجذب ممثلة بالمدن، ومناطق الطرد ممثلة بكل من الريف والمخيمات، فإننا نلاحظ أن أكثر مناطق الريف والمخيمات إن لم يكن جميعها هي مناطق طاردة للسكان، والمدن هي مناطق جاذبة وأن قوة الطرد باختلاف أسبابها هي الأقوى من عوامل الجذب الحضري، بمعنى أن المناطق الطاردة تلعب الدور الأكبر في تحديد اتجاهات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ويأتي إثبات ذلك من خلال أنماط الهجرة التي كانت بنسب مرتفعة من كل من الريف والمخيمات نحو رام الله والبيرة، في حين تدنت نسبة المهاجرين من الحضر إليهما، وهذا يدلل على قوة عوامل الطرد أكثر من عوامل الجذب، كما ورد في الجدول رقم (٥ — ٣).

اتجاهـات الهجرة وأنمـاطها:

إذا كان مضمون الهجرة الداخلية يعني الانتقال من مكان لآخر سواء للعمل أو للإقامة، فإن تناول الوضع في رام الله والبيرة يعتبر كدراسة حالة يمكن من خلالها تحليل اتجاهات الهجرة وأنماطها، غير أن عدم وجود بيانات للهجرة في المدينتين في التعدادات السابقة أما في التعداد الأخير لعام ١٩٩٧، فقد تبين أن صافي الهجرة الداخلية إلى مدينتي رام الله والبيرة بلغ ٧٤٦١شخصاً، وهي بذلك تشكل مركز استقطاب رئيسي في

---

[1] African Rural – Urban Migration, p ٨٩

الضفة الغربية [1] يجعل من الصعب بناء تصورات واضحة عن اتجاهات الهجرة من حيث الزيادة أو النقصان نظراً لكون المدينتين جزءاً من محافظة القدس سابقاً،إذ لم يكن لهما أية بيانات خاصة بهما حول حجم الهجرة من المدينتين وإليهما، أو بسبب عدم توفير أو نشر أي بيانات عن حجم الهجرة من قبل مركز الإحصاء الفلسطيني.

أما أنماط الهجرة إلى رام الله والبيرة باعتبارهما منطقتي حضر، فقد أمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنماط رئيسة، ضمت التجمعات السكنية بمختلف تصنيفاها، وهذه الأنماط تتمثل في:

* الهجرة من الريف إلى الحضر
* الهجرة من الحضر إلى الحضر
* الهجرة من المخيمات إلى الحضر

وهذه الأنماط لا تمثل كل الأنماط التي تشتمل عليها الهجرة الداخلية بشكل عام ، ذلك أن الأنماط الأخرى لا تنطبق على الدراسة، وعليه لن يتم التطرق إليها تحت هذا العنوان.

الهجرة من الريف إلى الحضر (رام الله والبيرة)

تعد الهجرة من الريف إلى الحضر من أهم أنماط حركات السكان على مستوى العالم بشكل عام وعلى المستوى المحلي بشكل خاص، ويستشف من نتائج الدراسة أن نسبة أرباب الأسر المهاجرين من الريف إلى حضر رام الله والبيرة شكلت أعلى النسب، إذ بلغت نسبة أرباب الأسر المهاجرين من أصل ريفي ٥٢,٩% من جملة الأنماط (٢٦٨رب أسرة)، وهذه النسبة لها ما يبررها من خلال التباين في مختلف المجالات بين الريف والحضر، وهذا يعني بالضرورة ارتفاع نسبة السكان الريفيين المهاجرين في مدينتي رام الله والبيرة أكثر من أعداد المهاجرين من أصل حضري أو غيره.

وبالمقارنة بين المحافظات من حيث أعداد المهاجرين الريفيين من كل منها إلى المدينتين، نلاحظ أن هناك اختلافاً وتمايزاً ظاهراً للعيان بين محافظة وأخرى، بحيث احتلت قرى نفس المحافظة المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد أرباب الأسر الريفيين المهاجرين ١٠١رب أسرة، وهذا يعيدنا إلى ما ورد سابقاً عند الحديث عن عامل المسافة ومدى تأثيره في الهجرة كأحد العوامل المؤثرة في حجمها، ويتجلى بشكل واضح في أهميه هذا النمط من أنماط الهجرة الداخلية نحو مدينتي رام الله والبيرة، هذا من جانب، ومن جانب آخر يأتي التأثير الحضري للمدينتين على محيطهما سبباً آخر مسانداً للهجرة الداخلية.

وجاءت في المرتبة الثانية قرى محافظة القدس، وبلغ عدد أرباب الأسر الريفيين المهاجرين منها حوالي ٤٨ رب أسرة، كان لعامل المسافة دور كبير في الهجرة، بالإضافة إلى الإجراءات التعسفية التي يمارسها الاحتلال ضد هؤلاء المهاجرين، وتتلخص هذه الإجراءات بـ (ارتفاع تكاليف البناء، صعوبة ترخيص الأبنية، الحرمان من الهوية، ارتفاع الضرائب، إهمال البنية التحتية... ألخ).

---

[1] المالكي، م، شلبي، ي، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٤٤.

أما بقية المحافظات فقد تباينت أعداد أرباب الأسر المهاجرين منها حسب ما يوضحه الجدول المرفق رقم (٧-٣) التالي:

جدول رقم (٧-٣) توزيع المهاجرين من محافظات الضفة إلى رام الله والبيرة حسب نمط الإقامة السابق

المحافظة	حضر	ريف	مخيمات
رام الله والبيرة	-	١٠١	٥٢
القدس	٧٠	٤٨	-
الخليل	٢٧	٣٠	-
بيت لحم	١١	٨	-
أريحا	٨	٧	٥
نابلس	٢٢	١٨	٦
طولكرم و قلقيلية	٥	٢٣	-
جنين	٦	١٧	-
قطاع غزة	-	-	٣
أراضي عام ١٩٤٨	٢٤	١٦	-
المجموع	١٧٣	٢٦٨	٦٦

المصدر: المسح بالعينة ٢٠٠٠

أما السكان من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ المهاجرين إلى رام الله والبيرة والبالغ عددهم ٤٠ رب أسرة، فقد تم استبعادهم من الجدول السابق، نظراً لخصوصية وضعهم العائد إلى كون هجرتهم هجرة قسرية خارجة عن إرادتهم، ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال خروجهم من إطار النمط الجاري بحثه (الهجرة من الريف إلى الحضر).

الهجرة من الحضر إلى الحضر:

يأتي هذا النمط في المرتبة الثانية من حيث عدد أرباب الأسر المهاجرين إلى رام الله والبيرة من مدن الضفة الغربية الرئيسة، حيث بلغ عددهم ١٦٤ رب أسرة، وقد يعود ذلك إلى التشابه أو التقارب في طبيعة الحياة ونوعية الخدمات بين مدن الضفة الغربية الأخرى وبين مدينتي رام الله والبيرة، مما حال دون زيادة عدد أرباب الأسر المهاجرين من هذه المدن، وكما هو الحال في النمط السابق للهجرة، فقد تم استبعاد الأسر المهاجرة من مدن الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ لنفس السبب الآنف ذكره، مع العلم أن عدد هذه الأسر المهجرة من المدن المحتلة البالغ ٩٧ أسرة كان أكثر عدداً مما هو في القرى، ولعل ذلك عائد إلى كون المدن شكلت الهدف الذي يحتل المرتبة الأولى في أولويات المنظمات الصهيونية إبان احتلالها لفلسطين، حيث لجأت إلى تفريغها من أصحابها الشرعيين.

وكما يلاحظ من الجدول السابق (٧-٣)، فقد احتلت مدينة القدس المرتبة الأولى من حيث عدد أرباب الأسر المهاجرين منها، وذلك لطبيعة الوضع السياسي من جهة ولقربها الجغرافي من المدينتين من جهة أخرى، في حين جاءت مدينة نابلس في المرتبة الثانية، على الرغم من طول المسافة الفاصلة بينهما قياساً بمدينتي أريحا وبيت لحم، اللتين كانت الهجرة منهما أقل حجماً، وذلك عائد إلى كون مدينة نابلس من كبريات المدن في الضفة الغربية من حيث عدد السكان، إضافة إلى أنها تضم تجمعات سكانية (ريف، حضر مخيمات) مقارنة بمدينتي أريحا وبيت لحم، في حين انعدمت الهجرة من حضر قطاع غزة، وربما يعود ذلك إلى طول المسافة الفاصلة من جانب، واختلاف طبيعة الحياة السائدة في كل من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

الهجرة من المخيمات إلى الحضر:

وهو النمط الثالث الذي تضمنته الدراسة، وتتفرد به الهجرة الداخلية في الضفة الغربية نسبياً عن غيرها، ويظهر من الجدول (٥-٣) أن حجم الهجرة من المخيمات إلى المدينتين منخفضة نسبياً قياساً بالنمطين السابقين، بحيث تركزت الهجرة في مخيمات رام الله والبيرة أكثر من غيرهما، بحيث بلغ عدد أرباب الأسر المهاجرين من مخيمات المحافظة نفسها حوالي٧٨ رب أسرة، ويعود ذلك إلى قرب المخيمات من المدينتين، بحيث تأثرت بشكل كبير بالحياة الحضرية فيهما، وخاصة إذا ما علمنا أن كلاً من مخيمي قدورة والأمعري يقعان ضمن الهيكل التنظيمي للمدينتين، في حين يقع مخيم الجلزون بمحاذاة مدينة البيرة شمالاً، الأمر الذي جعل للمدينتين تأثيراً مباشراً على هجرة السكان إليهما ، وربما يعود انخفاض عدد أرباب الأسر المهاجرين من بقية مخيمات الضفة الغربية التابع للمحافظات الأخرى البالغ عددهم ٦ أرباب أسر فقط إلى سوء أوضاعهم الاقتصادية التي لم تمكنهم من اتخاذ مثل هذا القرار لما يترتب عليه من نفقات يعجز رب الأسرة عن توفيرها من ناحية ، واستفادتهم، أي سكان المخيمات، وإن كانت جزئية، من الخدمات المقدمة من الأنروا التي قد تتوقف أو تتضاءل بمغادرة هذه الأسر للمخيمات من جهة أخرى.

جدول رقم (٨-٣) الوسائل المتوفرة للأسرة حسب نمط الإقامة السابقة (قبل الهجرة)

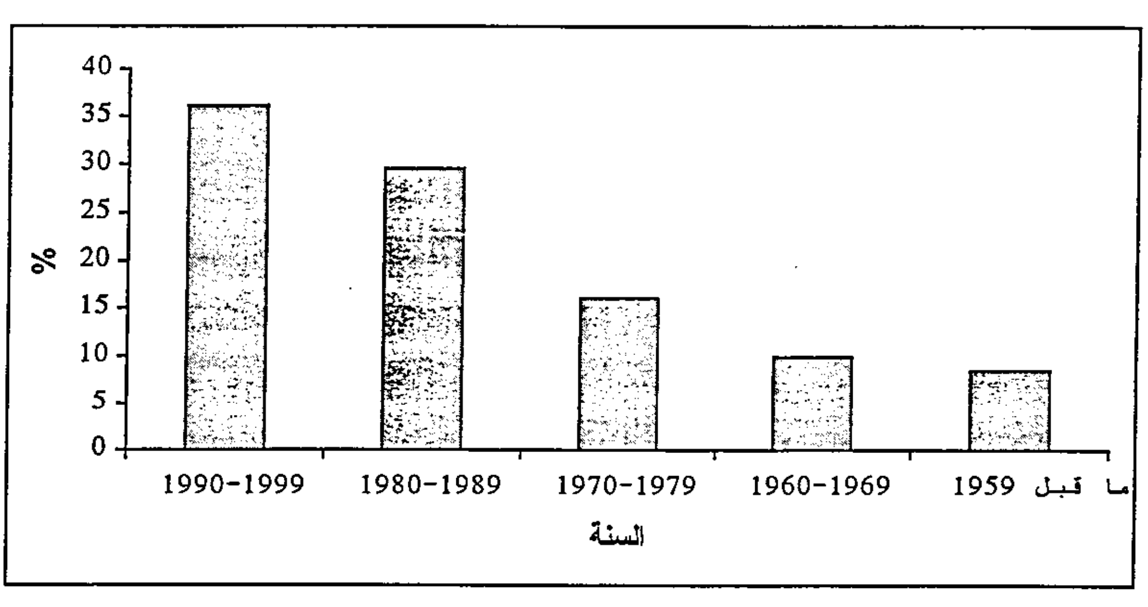
نوع الخدمة	نمط الإقامة السابقة							
	حضر		ريف		مخيمات		أراضي ١٩٤٨	
	متوفر	غير متوفر	متوفر	غير متوفر	متوفر	غير متوفر	متوفر	غير متوفر
مكتب بريد	١٠٠	-	٢٥	٧٥	٣١	٦٩	٦٢	٣٨
هاتف عام	١٠٠	-	١٢	٨٨	١٨	٨٢	١٧	٨٣
نادي	١٠٠	-	٨٧	١٣	٨٩	١١	١٢	٨٨
سينما	١٠٠	-	-	١٠٠	-	١٠٠	١٤	٨٦
عيادة عامة	١٠٠	-	٦٦	٤٤	٨٩	١١	٨٨	١٢
عيادة خاصة	١٠٠	-	١٨	٨٢	٤٦	٥٤	٧٩	٢١
مركز أمومة وطفولة	١٠٠	-	٢٧	٧٣	١٦	٨٤	٨	٩٢
مركز تنظيم أسرة	١٠٠	-	١٠	٩٠	٢٢	٧٨	٨	٩٢
مستشفى	١٠٠	-	-	١٠٠	-	١٠٠	٦٦	٣٤
مدرسة ابتدائية	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠	-
مدرسة إعدادية	١٠٠	-	٨٩	١١	١٠٠	-	٥	٩٥
مدرسة ثانوية	١٠٠	-	٥٤	٥٤	٧٧	٢٣	٦٤	٣٦
مدرسة خاصة	٨٥	١٥	-	١٠٠	-	١٠٠	٢١	٧٩
مراكز تدريب	١٠٠	-	١٧	٨٣	٥٦	٤٤	٦٥	٣٥
رياض أطفال	١٠٠	-	٦٨	٣٢	٩١	٩	٨٧	١٣

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

التوزيع الزمني للهجرة:

شهدت كل من مدينتي رام الله والبيرة أفواجاً من المهاجرين عبر السنوات السابقة إليهما، وقد كانت هذه الأفواج متفاوتة من حيث عدد المهاجرين في كل سنة، ويظهر ذلك من خلال الشكل المرفق رقم (٨-٣) الذي يبين أعداد المهاجرين ابتداءاً من ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٩٩.

شكل رقم (٤ - ٣) توزيع المهاجرين حسب عدد سنوات الإقامة في رام الله والبيرة.



المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

ويلاحظ أن السنوات العشر الأخيرة ١٩٩٠-١٩٩٩ هي اكثر السنوات نشاطاً من حيث عدد المهاجرين قياساً بالفترات السابقة إذ بلغت نسبة المهاجرين ٣٦,١% من جملة المهاجرين الى المدينتين، ومما يجدر ذكره أن هذه السنوات شهدت خلالها رام الله والبيرة تطورات كبيرة ترافقت مع قدوم السلطة الوطنية بعد عام ١٩٩٣ سواء من الناحية الاقتصادية أو الإدارية السياسية مما شجع المهاجرين إلى التوجه إليهما في حين تتناقص أعداد المهاجرين في السنوات الأخرى لتصل إلى أدنى حد لها قبل عام ١٩٥٩ لتصل إلى ٨,٥% من مجمل المهاجرين وهذا بالطبع لا يتنافى مع ما ذكر في موضع سابق حول نشاط هجرة اللاجئين خاصة من اللد والرملة ويافا إلى رام الله والبيرة إذ أن أعدادا منهم قد سكنت في قرى أو مخيمات قبل أن يستقر بهم المقام في رام الله والبيرة، أي أن هجرتهم نحو رام الله والبيرة جاءت في وقت لاحق للنكبة وليس بعدها مباشرة، مما قلل من أعداد المهاجرين قبل التاريخ المذكور،كما أن ذلك قد يعود إلى وفاة بعض المهاجرين المسنين المقيمين في المدينتين على اعتبار أنه مرت فترة زمنية ليست بالقليلة على مكوثهم في رام الله والبيرة منذ النكبة ١٩٤٨ حتى

الآن، إضافة إلى هجرة أعداد منهم إلى الضفة الشرقية في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ وانتفاضـــة عـــام ١٩٨٧ وإلغاء القيود المفروضة على الفلسطينيين والمتعلقة بالسفر للخارج.

وفي فترة الثمانينات شهدت أيضاً المدينتان هجرة واسعة إليهما وبلغت ٢٩,٥% وهي تحتل المرتبـــة الثانية من حيث عدد المهاجرين بعد فترة التسعينيات .

الفصل الـــرابــع

خصائص المهاجرين

خصوبة السكان

الوفيات

استقرار المهاجرين

الخصائص السكنية

خصائص المهاجرين

يتناول هذا الفصل الخصائص التي يتميز بها المهاجرون هجرة داخلية من أنحاء فلسطين باتجاه مدينتي رام الله والبيرة، وتشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والتعليمية والسكنية وغيرها.

تشير بعض الدراسات المتعلقة بالهجرة إلى أن الأشخاص الذين يتحركون من مكان إلى آخر يمتازون بخصائص مختلفة تميزهم عن غيرهم [1]، فهل يتطابق هذا القول على المهاجرين إلى رام الله والبيرة ؟ هذا ما ستجيب عليه الدراسة في الصفحات اللاحقة.

وحتى تكتمل الصورة حول هذه الخصائص كان لا بد من مقارنتها مع خصائص سكان المدينة الوافدين إليها، للوقوف على مدى التشابه او التباين بين المجموعتين.

اولاً: الخصائص الديموغرافية

التركيب النوعي (الجنسي):

أشارت بيانات الدراسة إلى أن نسبة أرباب الأسر المهاجرة من الذكور أعلى من الإناث، بحيث بلغت هذه النسبة ٩٤,٢%،للذكور من جملة المهاجرين يقابلها ٥,٨ % للإناث من جملة الهاجرين، مما يدل على أن الذكور أكثر قابلية للهجرة في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع الفلسطيني، التي تعطي للذكر حرية أكبر في رسم مستقبله، وتقلل من القيود المفروضة عليه على العكس من وضع المرأة التي تكون في الغالب تابعة للرجل (الزوج، الأب، الأخ، الابن)، حيث تبين أن هناك ٩١,٢% من مجموع الإناث المهاجرات قد انتقلن إلى رام الله والبيرة بسبب اللحاق بالأسرة، وقد شكلت النساء المتزوجات ما نسبته ٦٨,٥%، في حين بلغت نسبة الإناث المهاجرات غير المتزوجات وهن في سن الزواج (١٥ — ٤٩ سنة) للسبب السابق ٢٩,٥%، في حين شكلت النسبة الباقية والبالغة ٢% النساء في الحالات الاجتماعية الأخرى.

أما من حيث التركيب الجنسي العام للمهاجرين، فقد بلغت نسبة الذكور فيهم حوالي (٤٩,٩%) ونسبة الإناث حوالي (٥٠,١%) كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١-٤).

جدول رقم (١-٤)التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب الجنس

الجنس السكان	مهاجرين	مواطنين
ذكور	٤٩,٩	٤٨
إناث	٥٠,١	٥٢

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وهذه النسب تختلف بشكل واضح عما يسود في المجتمع المهاجر إليه الذي تبلغ فيه نسبة الذكور ٤٨% ونسبة الإناث ٥٢%، وهي – أي نسبة المهاجرين – مقاربة نوعا ما لما جاء في التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧، حيث بلغت نسبة الذكور ٤٩,٣%، في حين بلغت نسبة الإناث حوالي ٥٠,٧% على التوالي

---

(١)من هذه الدراسات ينظر: الحارثي،ح. س، ١٩٩٢، الهجرة في المجتمع العماني من الولايات الى محافظة مسقط، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ص١٧.
ايضا: الربايعه، أ، هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية الى مدينة أربد، مرجع سابق، ص٣٩.

[1]، وهذا يدل على انخفاض نسبة الجنس (Sex Ratio)، إذ بلغت ٩٦ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى [٢]، وهو أقل من المعدل العالمي العام والبالغ ١٠٥ او ١٠٦ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى [٣]، ويعود هذا الانخفاض إلى تزايد نسبة الهجرة الخارجة من رام الله والبيرة باتجاه الأمريكيتين وخاصة بين الذكور.

أما نسبة الجنس التي توصلت إليها الدراسة، فقد بلغت ٩٧ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى لدى المهاجرين، وهي نسبة بعيدة عن نسبة الجنس لدى السكان المهاجرين هجرة داخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغة ٧٠,٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى [٤]، وهذا المعدل (٩٧ ذكر لكل ١٠٠ أنثى) أقل من النسبة الواردة في بيانات مسح عام ١٩٩٣ التي دلت على أن نسبة الجنس في الضفة الغربية بشكل عام بلغت ١٠٠,٢ ذكرا مقابل كل ١٠٠ أنثى، وهذا التباين عائد إلى كون بيانات المسح المذكور أعلاه قد شملت كافة الضفة الغربية بمختلف تجمعاتها السكانية، إضافة إلى الفارق الزمني الفاصل بينه وبين هذه الدراسة إلا أن هذه النسبة أكثر قربا من نسبة الجنس في مدن الضفة البالغة ٩٦,٦ ذكرا مقابل كل ١٠٠ أنثى [٥]، في حين كانت نسبة الجنس لدى المواطنين في المدينتين ٩٣ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى، وهي أقل من المعدلات السابق ذكرها سواء لدى المهاجرين أو مدن الضفة أو المعدل العالمي، وربما يعود ذلك إلى كون السكان المواطنين في رام الله والبيرة وبالأخص الذكور منهم أكثر ميلا وحتى ممارسة للهجرة الخارجية نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى صعيد الاختلافات المكانية فقد أظهرت بيانات الدراسة أن نسبة الجنس في المناطق الحضرية بلغت ٩٦,٤ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، ارتفعت في المناطق الريفية لتصل إلى ٩٩,٥ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، أما المخيمات فقد مثلت فيها نسبة الجنس أعلى النسب حيث بلغت ١٠٣,٣ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وهذه التباينات عائدة بالطبع إلى الاختلافات القائمة في هذه المناطق من حيث العادات والتقاليد وأثرهما على الخصوبة لدى النساء

وهذه النتائج التي وفرتها الدراسة لا تختلف عن نتائج العديد من الدراسات التي تطرقت إلى بحث التركيب الجنسي للمهاجرين هجرة داخلية، حيث دلت بعضها على أن نسبة الذكور المهاجرين وصلت إلى حوالي ٩٦,٤% من حجم العينة، و٣,٦% من الإناث [٦]، كما تبين أن نسبة الذكور المهاجرين من قرية شنطا الأردنية إلى المدن بلغت ٥٢,٤%، في حين انخفضت نسبة الإناث إلى ٤٧,٦%، ويعزى هذا التباين إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الأردني التي تحول دون ترك المرأة لبيتها وقريتها، وإنما تكون هجرتها مع الأسرة، وليس بشكل فردي [٧]

---

(١) حساب الباحث من بيانات دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- ١٩٩٧،النتائج النهائية للتعداد- محافظة رام الله والبيرة، مرجع سابق، ص٤٩-٥٢.

(٢) حساب الباحث، من المرجع نفسه.

(٣) الخفاف، ع.ع والريحاني، ع. م، جغرافية السكان، جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص٣٢٢.

(٤) المالكي، م، شلبي، ي،٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٢٨.

(٥) أحمد، ح، والشامي، م، ١٩٩٥، مسح الأوضاع الديموغرافية وتقديرات القوى العاملة، الملتقى الفكري العربي، القدس، ص١٠٢

(٦) الحارثي، ح.س، الهجرة في المجتمع العماني من الولايات الى محافظة مسقط، مرجع سابق ،ص١٧ .

(٧) الشبول، أ. م، ١٩٩٥ ،الهجرة من الريف الى المدينة، دراسة ميدانية لقرية أردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص٦٦ .

وعلى مستوى الوطن العربي، ترتفع نسبة الذكور المهاجرين على الإناث على اعتبار أن التقاليد والقيم الريفية في الوطن العربي لا تسمح للفتاة بالهجرة دون محرم، وتكون حركتها في الغالب مرتبطة بهجرة الذكور [١]. ويذكر أن هناك علاقة بين الجنس وسبب مغادرة المهاجرين لأماكن إقامتهم كما يظهر من الجدول رقم (٣) في الملحق، وهذا يقضي برفض الفرضية الصفرية التي جاءت بها الدراسة، وقبول الفرضية البديلة

التركيب العمري:

أظهرت نتائج المسح بالعينة الذي أجراه الباحث أن الفئات العمرية التي ينتمي إليها أرباب الأسر المهاجرة قد تراوحت بين ٣٠ و ٥٤ سنة، وهذا يدل على أن السكان في هذه الفئات العمرية هم أكثر ميلا للهجرة من غيرهم سواء من الفئات الأصغر أو الأكبر، على اعتبار أن المهاجر في مثل هذا السن يكون الأقدر على العمل والتحمل، والرغبة في تحسين أوضاعه الاجتماعية منها والاقتصادية وتحقيق طموحاته لما يمتاز به من حيوية ونشاط .

ويذكر أن التفاوت في هذه النسب أدى إلى وجود تناسق في الشكل العام للهرم السكاني الممثل للمهاجرين، قياسا بالهرم الممثل للمواطنين الذي أظهر نوعا من التباين وعدم الانتظام، سواء في قاعدته الممثلة للسكان صغار السن، أو في قمته التي زادت عن نسبة المهاجرين في هذه الفئة.

يلاحظ من الجدول رقم (٢-٤) والهرم السكاني (شكل رقم ١-٤أ، ب) الممثلين لفئات الأعمار لكل من المهاجرين والمواطنين وجود تباين بين هاتين المجموعتين، حيث ترتفع نسبة المهاجرين في الفئات العمرية الأربعة الأولى ٠-١٩ سنة، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الخصوبة لدى المرأة المهاجرة، الناتج عن كون الأسر المهاجرة تنتمي إلى بيئات اجتماعية تختلف عن البيئة الحضرية الجديدة، وبالمقابل فإن خصوبة المرأة الحضرية تقل قياسا بغيرها مما أدى بالضرورة إلى تدني نسبة المواليد، وبالتالي انخفاض أعداد السكان في الفئات الأربعة الأول لدى المواطنين. كما يظهر من الهرم السكاني أن التركيب العمري والنوعي للمهاجرين أكثر انتظاما مما هو لدى المواطنين ، إذ أن الفئات العمرية لهم تتصف بالتدرج من أسفل الهرم إلى قمته دون أن يكون هناك شذوذ ذو قيمة عن الشكل الهرمي العام الذي يميز السكان في الدول النامية [٢]، أما الهرم السكاني الممثل للسكان المواطنين في المدينتين فهو مختلف عن سابقه من حيث الانتظام في الشكل، وهو بذلك يشبه الأهرامات السكانية للدول التي تتأثر بالهجرة سواء كانت جاذبة لها كالكويت أو طاردة لها كاليمن [٣]. ولا يعني هذا الاختلاف في البناء الهرمي للسكان في المدينتين، سواء أكانوا مهاجرين أم مواطنين، شذوذا عن الأشكال الهرمية للسكان، بقدر ما يعني وجود فوارق لا يمكن إغفالها بين كل من المواطنين والمهاجرين، و لا يعني كذلك أن سكان المدينتين هم سكان لدول مختلفة.

---

(١) القطب، ا ي، الحركة السكانية من الريف الى المدن في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص٣٣ .
(٢) الحديثي، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص٥٩٢.
(٣) نفسه، ص٥٩٤.

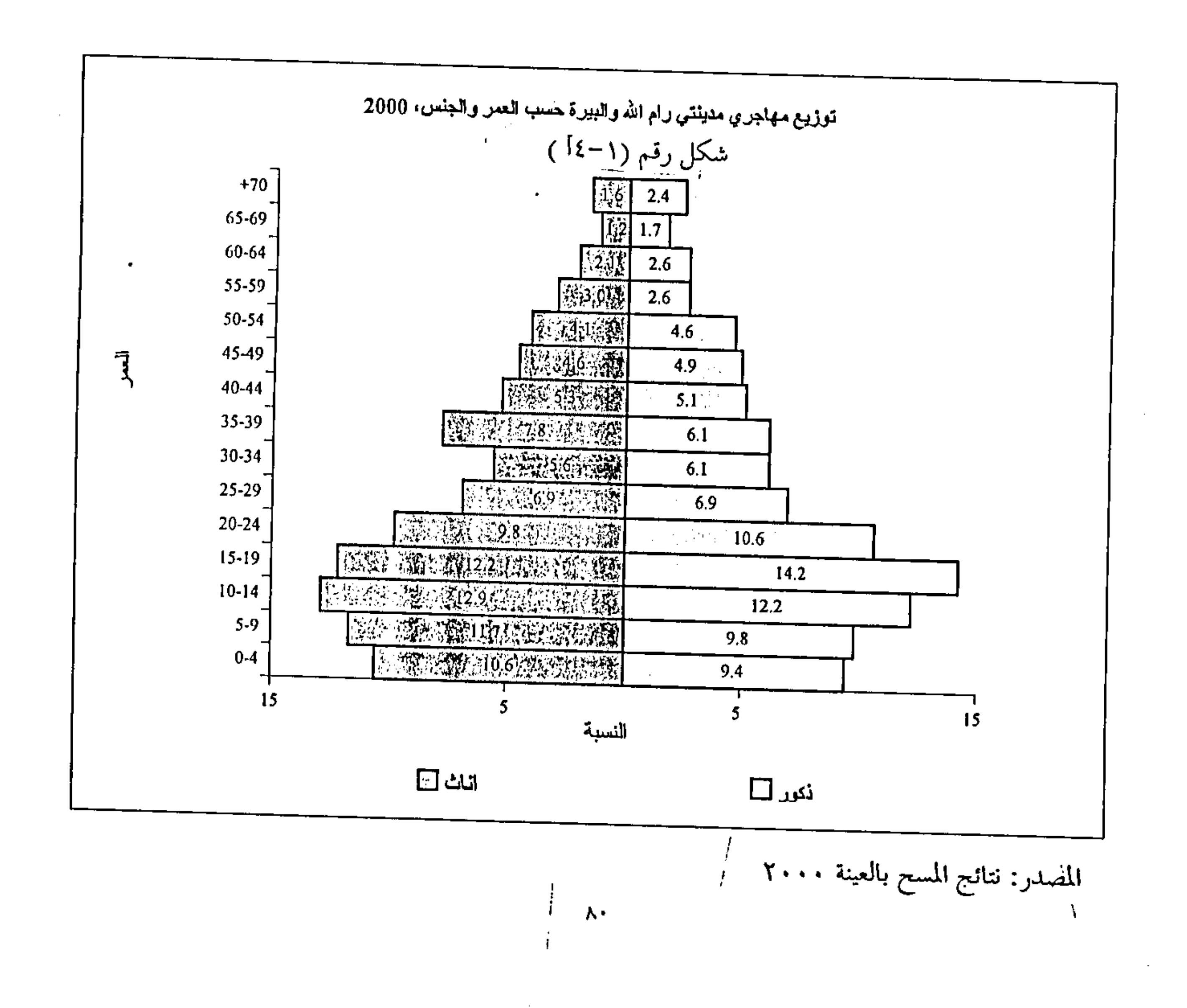
جدول رقم (٢-٤) التوزيع النسبي لسكان العينة في رام الله والبيرة حسب الفئة العمرية والجنس

الفئة العمرية	المهاجرين					المواطنين				
	عدد ذكور	النسبة%	عدد الإناث	النسبة%	المجموع	عدد الذكور	النسبة %	عدد الإناث	النسبة %	المجموع
٠-٤	١٣٢	٩,٤	١٥٥	١٠,٦	٢٨٧	١٧	٧,٢	١٨	٧.٠	٣٥
٥-٩	١٣٧	٩,٨	١٦٦	١١,٧	٣٠٣	٢٥	١٠,٦	١٩	٧,٤	٤٤
١٠-١٤	١٨٥	١٢,٢	١٨٢	١٢,٩	٣٦٧	٢٦	١١	٣٢	١٢,٥	٥٨
١٥-١٩	١٩٩	١٤,٢	١٧٢	١٢,٢	٢٧١	٢٦	١١	٣٠	١١,٧	٥٦
٢٠-٢٤	١٤٨	١٠,٦	١٤٣	٩,٨	٢٨٦	٣١	١٣,١	٢٥	٩,٨	٥٦
٢٥-٢٩	٩٧	٦,٩	٩٨	٦,٩	١٩٥	١٤	٥,٩	٢١	٨,٢	٣٥
٣٠-٣٤	٧٨	٦,١	٨٣	٥,٦	١٥٧	١٢	٥,١	١٣	٥,١	٢٥
٣٥-٣٩	٨٥	٦,١	١١٠	٧,٨	١٩١	٩	٣,٨	٩	٣,٥	١٨
٤٠-٤٤	٧٢	٥,١	٧٥	٥,٣	١٤٢	٨	٣,٤	١٥	٥,٩	٢٣
٤٥-٤٩	٦٩	٤,٩	٦٥	٤,٦	١٣٢	٥	٢,١	١٨	٧,٠	٢٣
٥٠-٥٤	٦٥	٤,٦	٦١	٤,١	١١٨	١٦	٦,٨	١٢	٤,٧	٢٨
٥٥-٥٩	٣٦	٢,٦	٤٣	٣,٠	٧٩	١٠	٤,٢	١٠	٣,٩	٢٠
٦٠-٦٤	٣٧	٢,٦	٣٣	٢,١	٦٧	١١	٤,٧	١٨	٧,٠	٢٩
٦٥-٦٩	٢٤	١,٧	٢٦	١,٨	٥٠	١٣	٥.٥	٦	٢,٣	١٩
+٧٠	٣٣	٢,٤	٢٣	١,٦	٥٦	١٣	٥.٥	١٠	٣,٩	٢٣
المجموع	١٣٩٧	%١٠٠	١٤٣٥	%١٠٠	٢٨٣٢	٢٣٦	%١٠٠	٢٥٦	%١٠٠	٤٩٢

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

توزيع مهاجري مدينتي رام الله والبيرة حسب العمر والجنس، 2000

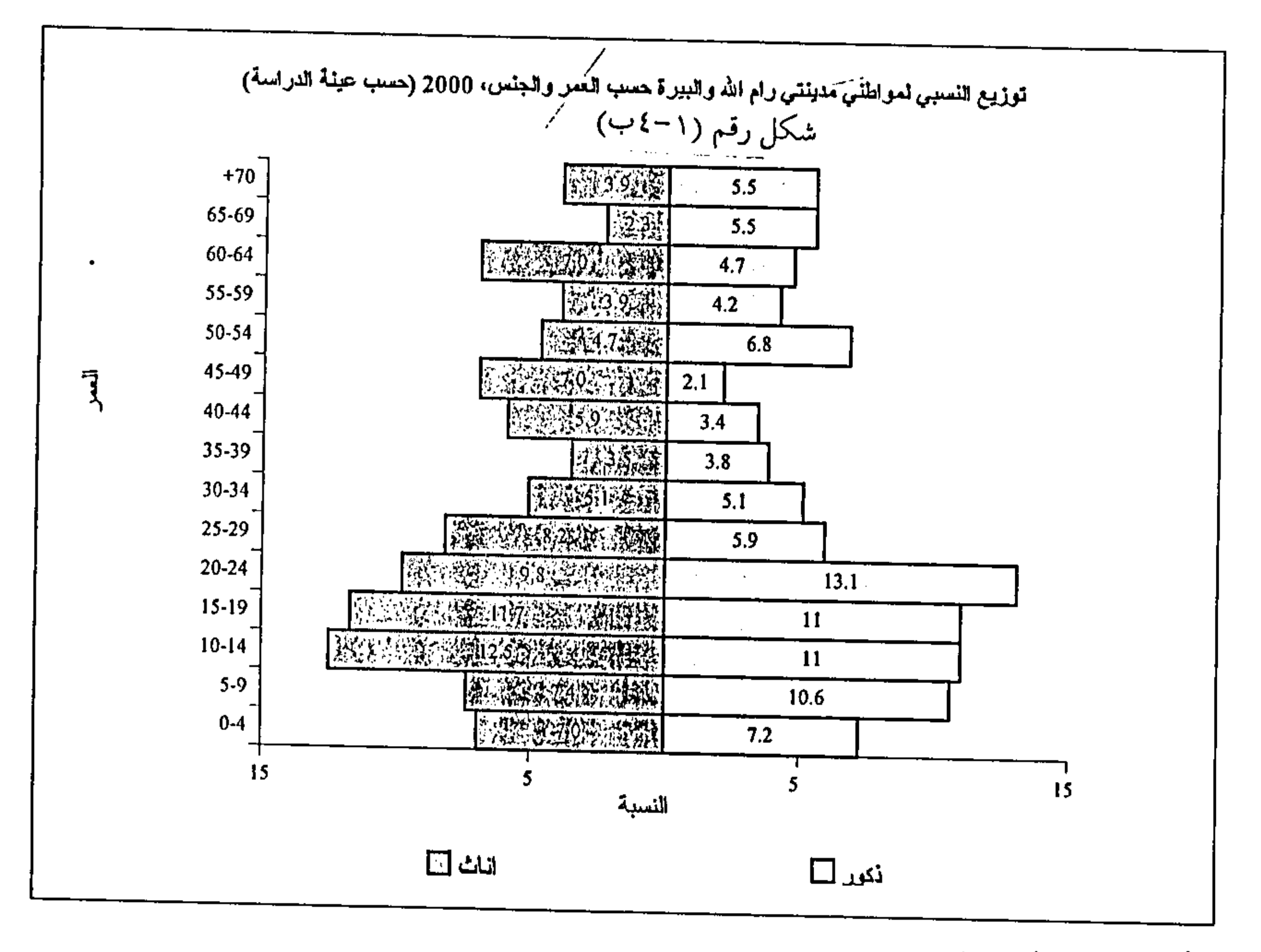
شكل رقم (١-٤أ)



المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

توزيع النسبي لمواطني مدينتي رام الله والبيرة حسب العمر والجنس، 2000 (حسب عينة الدراسة)

شكل رقم (١-٤ب)



المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وقد أظهرت تلك الأهرامات التمايز ليس فقط في التركيب العمري للمهاجرين والمواطنين، والمتمثل كما ذكر في ارتفاع نسبة صغار السن من ٠-١٤ سنه، وتدني نسبة كبار السن ٦٥سنة فأكثر، بل أيضا أظهرت الفروق في نسبة الجنس في المدينتين.

يلاحظ من خلال الهرم السكاني المرفق (١-٤أ) و (١-٤ب) أن قاعدته عريضة، ويقل هذا العرض بالتدرج في الفئات العمرية كلما ارتفع الهرم إلى الأعلى، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات المواليد لدى المهاجرين والمواطنين مع وجود نوع من التباين بين المجموعتين، من حيث معدلات الخصوبة للمرأة، حيث بلغت نسبة الفئة العمرية من ٥-١٤سنة حوالي ٣٥%من جملة السكان المهاجرين في العينة، في حين تدنت نسبتها لتصل إلى ٣٠,٥% من جملة السكان المواطنين في العينة، نظرا لاختلاف معدلات الخصوبة لكل من المرأة المهاجرة والمواطنة، وهذه النسب أعلى مما كان عليه الحال عام ١٩٩٧، إذ بلغت نسبة صغار السن حسب نتائج التعداد ٣٧,٨% من سكان المدينتين[١]. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع أو تدني نسبة هذه الفئة يعتبر مؤشرا حيا على معدلات الإعالة ، إذ أن زيادة نسبة صغار السن تعني بالضرورة ارتفاع معدلات الإعالة الواقعة على عاتق الفئة العمرية الثانية (١٥-٦٤ سنة).

وعلى اعتبار أن معدلات الخصوبة عنصر متغير، فإن هذه النسبة عرضة للتغير من سنة لأخرى تبعا للظروف المحيطة بسكان المجتمع، ودليل ذلك أن نسبة صغار السن في الضفة الغربية بلغت ٤٨,٥% حسب التعداد الأردني لعام ١٩٦١، ثم انخفضت عام ١٩٨٠ لتصل إلى ٤٤,٨% [٤]، وهذه النسبة بلا شك تنطبق ولو جزئيا على مدينتي رام الله والبيرة كونهما جزءا من الضفة الغربية.

أما الفئة العمرية من ١٥-٦٤ سنه، والتي يقع على عاتقها مسؤولية الإعالة في المجتمع كونها فئة عاملة ومنتجة، فقد بلغت في مدينتي رام الله والبيرة ٦١,٤% و٦١,٢% للمهاجرين والمواطنين على التوالي، وهي بذلك أعلى مما كانت عليه في المدينتين عام ١٩٩٧ حسب نتائج التعداد البالغة ٥٧,٧% من جملة السكان [٣]، ويعود ذلك إلى الفارق الزمني والذي يعني دخول أفراد جدد إلى سوق العمل بعد دخولهم في تلك الفئة العمرية، إضافة إلى احتمالية هجرة أفراد جدد إلى المدينتين خلال السنوات الثلاث الفاصلة من الفئة العمرية نفسها مما زاد من نسبتها.

وقد كانت نسبة هذه الفئة العمرية ٤٦% عام ١٩٦١ طبقا لنتائج التعداد الأردني السابق ذكره، ثم ارتفعت إلى ٥١,٦% عام ١٩٨٠في الضفة الغربية بمجملها [٤]، وهو الأمر الذي يشير إلى اتجاه مستمر ومتواصل في ارتفاع نسبة كبار السن في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦١، ويرجع ذلك إلى تحسن مستوى الخدمات الصحية، وتحسن مستويات المعيشة، وارتفاع درجة الوعي الصحي لدى السكان، أضف إلى ذلك عودة بعض كبار السن ممن أقاموا فترة زمنية طويلة في الخارج إلى بلدهم.

---

(١) حساب الباحث من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٤٩-٥٣.
(٢)مقبول، هـ. ن، ١٩٨٧، الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، ص٢٧٣.
(٣) حساب الباحث من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٤٩-٥٣.
(٤)مقبول، هـ، ن، مرجع سابق، ص٢٧٣.

أما الفئة العمرية ٦٥ سنه فأكثر، فقد بلغت نسبتها ٣,٨% من جملة المهاجرين في العينة، يقابلها ٨,٢% من جملة السكان المواطنين، ويمكن إرجاع هذا التباين في النسب بين المهاجرين والمواطنين إلى أن بعض المهاجرين المسنين قد عادوا إلى أماكن سكناهم الأصلية بعد أن تقدم بهم السن لقضاء بقية حياتهم فيها، بالرغم من أن الأوضاع والخدمات الصحية المتوفرة في رام الله والبيرة تدفعهم للاستمرار في البقاء فيهما، في حين يعود ارتفاع نسبة المسنين لدى السكان المواطنين إلى أن غالبية كبار السن منهم يعودون من المهجر إلى رام الله والبيرة لبلوغهم سن التقاعد، من جانب، وتفضيلهم قضاء بقية حياتهم في بلدهم من جانب آخر. أضف إلى ذلك أن هناك تباين من حيث العمر المتوقع لدى كل من المهاجرين والمواطنين على اعتبار أن نسبة عالية من كبار السن المواطنين عاشوا في دول متقدمة صحيا، وتلقوا فيها خدمات صحية أكثر تطورا مما تلفاه أو يتلقاه نظرائهم المهاجرين في رام الله والبيرة، مما عمل على زيادة العمر المتوقع لديهم، كما أنهم أي – المواطنين – عاشوا في مستويات معيشية مرتفعة. هذا وقد بلغت نسبة هذه الفئة العمرية حسب بيانات التعداد لعام ١٩٩٧، بلغت ٤,٥% من سكان المدينتين[١]، ومن الجدير بالذكر أن نسبة كبار السن في الضفة الغربية لعام ١٩٨٠ بلغت ٣,٦%[٢]، وهي أقل مما هو في المدينتين كونها تمثل سكان الضفة الغربية عامة من ناحية، وتمثل فترة زمنية سابقة من ناحية أخرى، إضافة إلى أنها تشير إلى التطور في تقدم الخدمات الصحية للمواطنين في السنوات التي تلت تلك الدراسة، هذا ويمكن إرجاع تدني نسبة هذه الفئة العمرية إلى أن العمر المتوقع للسكان على مستوى الضفة الغربية يبلغ ٧١,٩٥ سنة [٣] مما يعني قرب السكان في هذه الفئة من هذا العمر وبالتالي تعرضهن للوفاة أكثر من غيرهم.

واستكمالا للحديث عن الفئات العمرية للمهاجرين، فقد تم توزيع المنتمين لكل منها حسب مكان الأصل كما يظهر من الجدول المرفق رقم (٣ - ٤)، والذي يظهر أن الفئة العمرية الوسطى ١٥-٦٤ سنة هي الفئة الأكبر حيث بلغ عدد السكان في هذه الفئة ١٧٦٩ شخصا أي ما نسبته ٦٢,٥% من جملة السكان، تليها الفئة العمرية الأولى ٠-١٤ سنة إذ بلغ عدد أفرادها ٩٥٧ شخصا وبنسبة بلغت ٣٣,٨%، في حين مثلت الفئة العمرية الثالثة أكثر من ٦٥ سنة أقل الفئات عددا إذ بلغ عدد أفرادها ١٠٦ أشخاص وبنسبة بلغت ٣,٧ %، في حين بلغت نسبة هذه الفئة ٥,٧% من جملة المهاجرين هجرة داخلية على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة [٤]، وربما يعود ذلك إلى أن كون مدينتي رام الله والبيرة هي مناطق جاذبة للمهاجرين بسبب فرص العمل المتوفرة فيهما أدى إلى تدني نسبة كبار السن المهاجرين إليهما، وتدل تلك النسب (٣,٧) على أن المجتمع الذي يمثل مكان الأصل هو مجتمع فتي اعتمادا على الأرقام سابقة الذكر، غير أن هذه الخاصية – الفتوة – تختلف نسبيا ما بين الأماكن التي قدم منها المهاجرون، على اعتبار تمايز العادات والتقاليد والمستوى المعيشي وغيرها من العوامل ذات العلاقة بالخصوبة في تلك المناطق. وأخيرا تبين من خلال نتائج الدراسة أن هناك علاقة

---

[١] حساب الباحث من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٤٩-٥٣.

[٢] مقبول، مرجع سابق، ص٢٧٣.

[٣] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩. عن المجتمع الفلسطيني ، التربية السكانية، مركز المناهج، مجموعة مؤلفين، ص٢٧.

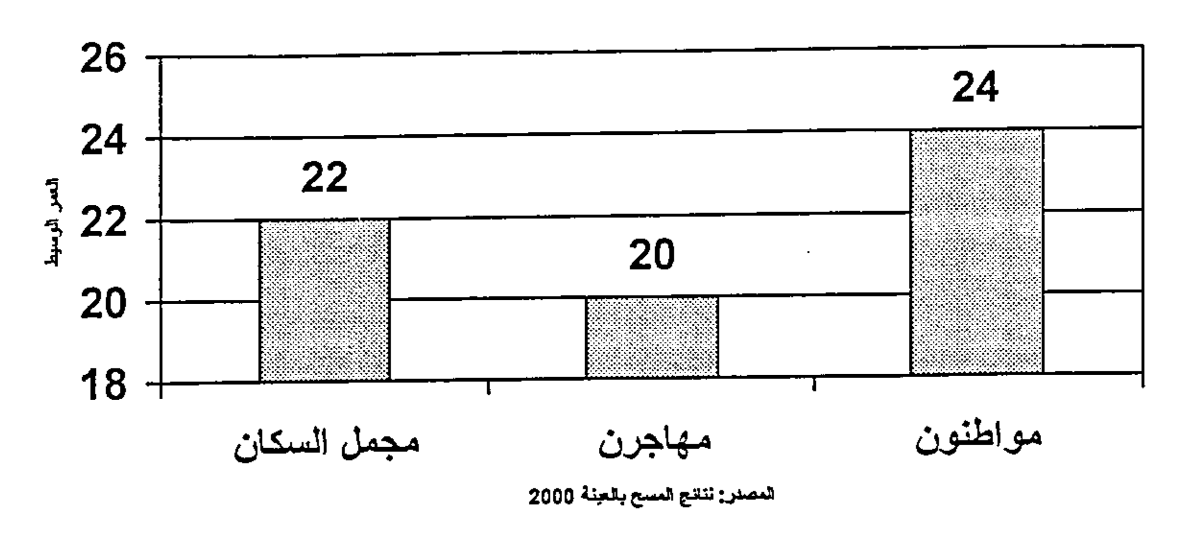
[٤] المالكي، م، شلبي، ي، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٢٩.

جدول رقم (٣ - ٤) التوزيع النسبي للسكان المهاجرين حسب العلاقة بين مكان الأصل والفئات العمرية الرئيسة

مكان الأصل	الفئات العمرية								
	٠-١٤			١٥ - ٦٤			٦٥ فأكثر		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
حضر	٧١	٨٥	١٥٦	١٩٥	١٩٤	٣٨٩	١٨	١٥	٣٣
ريف	١٣٠	١٤٧	٢٧٧	٢٢٩	٢٣٣	٤٦٢	١٢	٩	٢١
مخيمات	١٦٤	١٧٤	٣٣٨	٢٣٨	٢٤٠	٤٧٨	١١	١١	٢٢
أراضي ٤٨	٨٩	٩٧	١٨٦	٢٠٨	٢٠١	٤٠٩	١٦	١٤	٣٠
المجموع	٤٥٤	٥٠٣	٩٥٧	٨٧٠	٨٦٨	١٧٣٨	٥٧	٤٩	١٠٦

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

شكل رقم (٢-٤) العمر الوسيط للسكان في رام الله والبيرة



المصدر: نتائج المسح بالعينة 2000

بين العمر وسبب المغادرة كما يظهر من الجدول رقم (٤)، مما يدحض فرضية الدراسة، ويقضي بقبول الفرضية البديلة.

العمر الوسيط:

يقسم العمر الوسيط السكان إلى قسمين، بحيث أن نصف السكان يكون فوق العمر الوسيط والنصف الآخر دونه، ومن المعروف أن الأعمار الوسيطة تتفاوت في دول العالم، بحيث يرتفع هذا العمر في الدول المتقدمة (أكثر من ٢٥ سنة)، وينخفض في الدول النامية (أقل من ٢٢ سنة)، وذلك لإرتباطه بالمعدلات الحيوية (المواليد والوفيات)، بحيث يقل العمر الوسيط بارتفاع معدلات المواليد والوفيات، ويرتفع العمر الوسيط بانخفاض معدلات المواليد والوفيات،[1] وقد أظهرت نتائج المسح الميداني في رام الله والبيرة كما يظهر من الشكل المرفق رقم (٢ -٤) أن العمر الوسيط بلغ ٢٢ سنة لمجمل السكان في المدينتين.

إلا أن ذلك لا يعتبر ممثلا للمهاجرين والمواطنين كلا على حده، بحيث بلغ العمر الوسيط للسكان المهاجرين ٢٠ سنة، وهذا يشير إلى أن مجتمع المهاجرين هو مجتمع فتي حسب التصنيف الديموغرافي المتبع، أما العمر الوسيط لدى المواطنين فقد بلغ ٢٤ سنة أي بفارق أربع سنوات عما هو في مجتمع المهاجرين، مما يعني أن مجتمع المواطنين يقع هو الآخر ضمن مرحلة الشباب، وقد ظهر مثل هذا التباين من خلال الهرم السكاني الممثل لكل من المهاجرين والمواطنين في المدينتين.

وبمقارنة هذه النتائج مع ما توصلت إليه بعض الدراسات، فقد بلغ العمر الوسيط لدى السكان المهاجرين إلى مدينة طولكرم ٢٧ سنة و١٦ سنة للسكان غير المهاجرين [2]، وربما يعود هذا الاختلاف إلى كون السكان المواطنين في رام الله والبيرة يشكلون نسبة متدنية من مجمل سكان المدينتين قياسا بالمهاجرين من

[1] أبو عيانه، ف ، مرجع سابق، ص ٢١٣-٢١٤.
[2] عياط، ف، مرجع سابق، ص٩٠.

وبمقارنة هذه النتائج مع ما توصلت إليه بعض الدراسات، فقد بلغ العمر الوسيط لدى السكان المهاجرين إلى مدينة طولكرم ٢٧ سنة و١٦ سنة للسكان غير المهاجرين [١]، وربما يعود هذا الاختلاف إلى كون السكان المواطنين في رام الله والبيرة يشكلون نسبة متدنية من مجمل سكان المدينتين قياساً بالمهاجرين من جهة وكونهم أكثر تحضراً من السكان في مدينة طولكرم، بمقتضى الوضع الاقتصادي والإداري السائد في المدينتين.

نسبة كبار السن إلى صغار السن (الأطفال):

تشير دراسة النسبة بين كبار السن وصغار السن إلى حقائق مختلفة ترتبط بنواح اجتماعية وديمغرافية من خلال توضيح خصائص المجتمع وماهية المتطلبات الحالية والمستقبلية لأبنائه، فكبار السن بحاجة إلى خدمات تختلف عن تلك التي يحتاجها صغار السن، كالمستشفيات ودور المسنين، ومراكز الرعاية المختلفة، بينما يكون صغار السن بحاجة إلى نوع آخر من الخدمات يتمثل برياض الأطفال والمدارس، والخدمات الترفيهية من ملاعب وملاه وغيرها.

وقد أشارت بيانات الدراسة أن هذه النسبة تتباين ما بين فئتي السكان في المدينتين المهاجرين والمواطنين، بحيث بلغت لدى المهاجرين ١٠,٧% وارتفعت لدى المواطنين لتصل إلى ٢٧,٠%، وهذا بالفعل ما يظهر من خلال الهرم السكاني لكل منهما، وهذه النسب تعني أن نسبة الأطفال لدى المهاجرين أعلى من نسبتهم لدى المواطنين، وتفيد كذلك بانقلاب الوضع بالنسبة لكبار السن، حيث تزداد نسبتهم لدى المواطنين وتتناقص نسبتهم لدى المهاجرين.

ويذكر أن هذه النتائج لا تتفق مع تلك المتوفرة عن مدينة طولكرم، حيث بلغت نسبة كبار السن إلى الأطفال ١٢,٧% لغير المهاجرين و٧,٤% للمهاجرين[٢]، في حين بلغت في مدينة نابلس ٤,٢%[٣]، مع العلم أنها بلغت على مستوى الضفة الغربية، وهي بذلك تشمل على الأنماط السكانية كافة (الحضر، الريف، المخيمات) ٣,٨%[٤].

نسبة الأطفال إلى النساء:

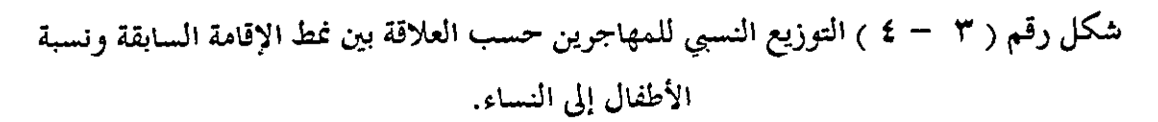
تقاس نسبة الأطفال (صغار السن) إلى النساء اللواتي في سن الحمل (١٥-٤٩) سنة لما لها من أهمية في معرفة مؤشرات الخصوبة التي تتميز بها النساء في هذه الفترة.

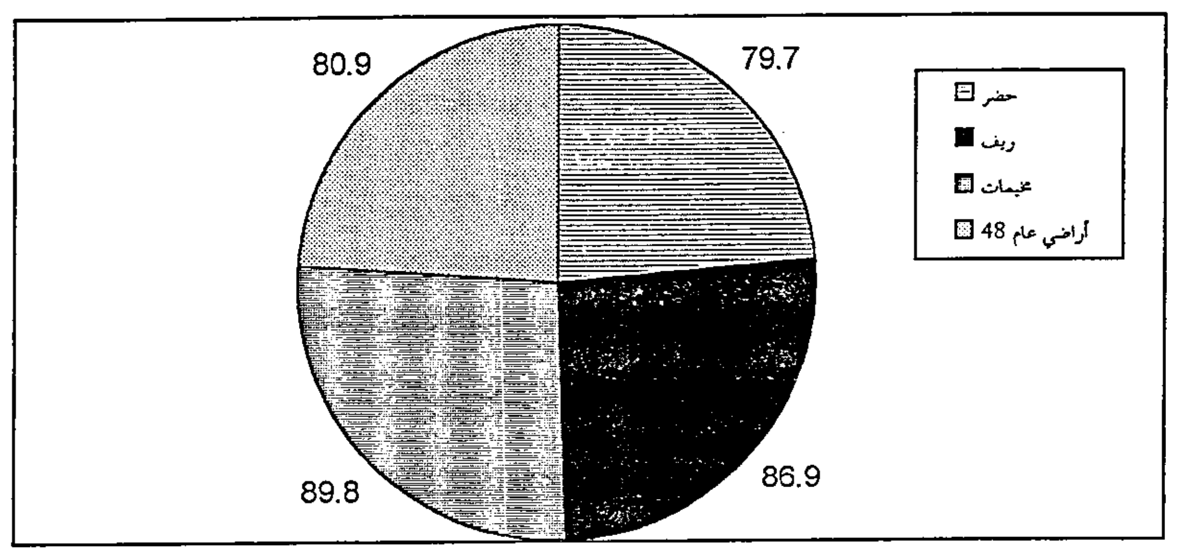
وقد أشارت بيانات الدراسة إلى أن نسبة الأطفال إلى النساء تختلف ما بين المهاجرين والمواطنين، حيث بلغت هذه النسبة ٧٤٥ بالألف لدى المواطنين و٨٤٣ بالألف لدى المهاجرين، مما يعني ارتفاع نسبة الأطفال المهاجرين مقارنة بغيرهم من جانب، وزيادة معدل إنجاب المرأة المهاجرة قياساً بغيرها من جانب آخر.

---

(١) عياط، ف، مرجع سابق، ص٩٠.
(٢) نفسه، ص٩٣.
(٣) أبو صالح، م ، مرجع سابق،ص٢٥.
(٤) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، آب ١٩٩٦،المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، ص٩٤.

هذا وقد اختلفت نسبة الأطفال إلى النساء حسب مكان الإقامة السابقة ما بين الأنماط الأربعة (حضر، ريف، مخيمات، أراضي عام ١٩٤٨)، ويعود مثل هذا الاختلاف إلى طبيعة الحياة الاجتماعية التي تحكم كل نمط من الأنماط المعيشية السابقة من حيث العمر عند الزواج والمعرفة بوسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة والعادات والتقاليد.....وغيرها من العوامل التي تؤثر على خصوبة المرأة الفلسطينية المهاجرة، وهذا ما يلاحظ بالفعل من الشكل المرفق رقم (٣-٤).


شكل رقم (٣ – ٤) التوزيع النسبي للمهاجرين حسب العلاقة بين نمط الإقامة السابقة ونسبة الأطفال إلى النساء.



المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وتعد هذه النسب مختلفة عما هو عليه الحال في كل من مدينة نابلس التي بلغت نسبة الأطفال إلى النساء فيها ٥٦% [١]، ومدينة طولكرم التي بلغت فيها تلك النسبة ٦١% للسكان المهاجرين، و ٧١,٣% للسكان غير المهاجرين، وربما يكون ذلك عائداً إلى ارتفاع نسبة صغار السن بين السكان غير المهاجرين، وزواج النساء المهاجرات من أشخاص غير مهاجرين، وهذا يعني اعتبار أبنائهن غير مهاجرين نسبة إلى آبائهم[٢]

نسبة الإعالة:

تنوعت البيئات التي ينتمي اليها المهاجرون من ريف وحضر ومخيمات ، مما أدى إلى وجود تفاوت في أحجام الأسر المهاجرة الناتج بالدرجة الأولى عن تباين معدلات الخصوبة لدى النساء في عينة الدراسة، وبالتالي اختلاف معدلات الإعالة التي تقع على عاتق أرباب الأسر أو الفئات العمرية القادرة على العمل والمتراوحة بين

---
(١) ابو صالح، م ، مرجع سابق، ص٢٥
(٢) عياط، ف، مرجع سابق، ص٩١.

١٥-٦٤ سنة، حيث يكون أفراد هذه الفئة هم المعيل للفئات العمرية الأخرى أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة، على اعتبار أن هاتين الفئتين تشكلان القاصرين والمسنين الذين يكونون بحاجة إلى من يعيلهم، ودلت بيانات الدراسة إلى أن معدلات الإعالة في رام الله والبيرة هي معدلات متباينة بين كل من المهاجرين والمواطنين، إذ بلغت نسبة الإعالة لدى المهاجرين ٦٠,١% في حين انخفضت هذه النسبة لدى المواطنين لتبلغ ٥٧,٤% ويعود هذا الارتفاع إلى أن نسبة الفئة العمرية الأولى (الأطفال) لدى المهاجرين مرتفعة مما ساهم في زيادة نسبة الإعالة لدى المهاجرين، على اعتبار أن هذه الفئة من الفئات المعالة التي تقع مسؤليتها على الفئة العمرية الوسطى ١٥-٦٤ سنة.

ثانيا:- الخصائص الاجتماعية

العلاقة برب الأسرة:

تعد العلاقة برب الأسرة من المؤثرات الدالة على طبيعة الأسر المهاجرة من حيث كونها أسر ممتدة أم اسر نووية على اعتبار أن الاستمارة تشمل كل أفراد الأسرة الذين يعيشون في مترل واحد ولهم رب أسرة واحد.

وقد أشارت البيانات الى أن نسبة أرباب الأسر بلغت ١٧,٦% وفي المقابل بلغت نسبة من تربطهم علاقة زوجة أو زوج ١٥,٩% أما نسبة أولئك الذين يدل وجودهم ضمن الأسرة على أن الأسرة هي أسر ممتدة (الأب، الأم، الأخ، الأخت، الجد، الجدة، زوجة ابن، أقرباء آخرون) حوالي ٧,٧% أما النسبة الباقية وهي الأعلى والدالة على الابن والبنت فقد بلغت قيمتها ٥٨,٨% الأمر الذي يظهر بأن الهجرة الداخلية الى رام الله والبيرة هي هجرة للأسر النووية (النواة) التي تضم رب الأسرة والزوجة والأبناء بغض النظر عن أعدادهم، غير أن ذلك لا ينفي هجرة الأسر من النمط الثاني وإن كانت ضيقة الانتشار.

الحالة الاجتماعية (الزواجية):

يقصد بالحالة الزواجية التوزيع النسبي لكل من السكان الذين لم يسبق لهم الزواج، والمتزوجون والمطلقون والمترملون. علماً بأن لكل من التركيب العمري والنوعي تأثيراً مباشراً على الفئات الأربع السابقة من الحالة الزواجية، وهي حالة غير ثابتة على الإطلاق شأنها في ذلك شأن معظم الخصائص المتعلقة بالسكان، وتعكس مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

وبما أن للحالة الزواجية علاقة وثيقة بأعداد المواليد، وما يترتب عليها من نتائج مباشرة في النمو السكاني، وزيادة الأعباء الأسرية، والمتطلبات الحياتية الواجب توفيرها للسكان، كان لابد من التعرف على ماهية هذه الحالة الزواجية للسكان في المدينتين، وعلى حد سواء لكل من المهاجرين والمواطنين.

يأتي بحث الحالة الاجتماعية في مجتمع المهاجرين للوقوف على مدى العلاقة القائمة بينها وبين الرغبة في الهجرة، لما لذلك من آثار على المجتمع المدني المهاجر إليه، ذلك أن هجرة المتزوج تشكل عبئا أكبر على

الخدمات في المدينة من حيث انسكن والخدمات الأخرى، على عكس المهاجر الأعزب الذي يستطيع العيش والسكن في أي منطقة لكونه أكثر قدرة على التأقلم من المتزوج.

وقد شملت استمارة الدراسة الموزعة على العينة على أسئلة كان الهدف منها الكشف عن حالة المهاجر الاجتماعية قبل الهجرة وبعدها كما في الجدول المرفق رقم (٤-٤)، ولمعرفة التغير الذي أحدثته الهجرة على حالته من جهة، ولمعرفة نمط الهجرة هل هو فردي أم جماعي يشمل كل أفراد الأسرة مع معيلهم من جهة أخرى.

جدول رقم (٤-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب الحالة الاجتماعية ونمط الإقامة السابق

الحالة الاجتماعية	نمط الإقامة السابقة								المواطنون
	حضر		ريف		مخيمات		أراضي عام ٤٨		
	قبل الهجر	بعد الهجرة	قبل الهجرة	بعد الهجر	قبل الهجر	بعد الهجر	قبل الهجر	بعد الهجر	
أعزب	٣٩,٨	٣٧,٢	٣٨,٧	٣٤,٤	٣٨,٨	٣٦,٤	٣٧,٦	٣٥,٥	٣٩,٢
متزوج	٢٩,٥	٣٥,٢	٣١,٧	٣٦,٤	٣٤,٦	٣٥,١	٣٢,٤	٣٤,٨	٥٦,٧
مطلق	-	١,٢	٠,٢	١,٦	٠,٢	١,٥	-	٢.٢	٣,٧
أرمل	-	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٠,١	٠,٤	٠,٤

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

العزاب (لم يسبق لهم الزواج):

وهم أولئك الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للزواج من كلا الجنسين، ولكنهم ما زالوا عزاباً لأسباب قد تكون اقتصادية أو تعليمية أو اجتماعية أو غيرها، وقد أشارت بيانات الجدول السابق رقم (٤-٤) إلى أن نسبة العزاب من المهاجرين بلغت حوالي ٣٩,٥% قبل الهجرة، انخفضت بعد الهجرة لتبلغ ٣٦,٦%، أي أن نسبة من تغيرت حالتهم من أعزب قبل الهجرة إلى متزوج بعد الهجرة بلغت ٢,٩%.

وفي المقابل بلغت نسبة العزاب من المواطنين ٤٧,٨%، وهي بذلك أعلى من نسبة العزاب من المهاجرين، بسبب زيادة نسبة المهاجرين منهم إلى الخارج (الأمريكيتين)، وتأثرهم بالأفكار والعادات بهما، وبذلك تبلغ نسبة العزاب في المدينتين بشكل عام ٤٣,٢%، وهي أعلى من النسبة الواردة في نتائج تعداد ١٩٦١ الأردني البالغة ٣٩,٧%، وهذا عائد إلى التزايد في أعداد السكان، ودخول أفراد جدد إلى سن الزواج، إضافة إلى ارتفاع مستوى التعليم الذي يعد من العوامل المؤثرة في تأخير سن الزواج، كما أنها أعلى نسبياً (٤٢,٢) من النسب الواردة في تعداد عام ١٩٩٧ التي بلغت ٤١%[1]، وهو ما قد يعزى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية ومشاكل السكن وغيرها من الأسباب التي تدفع بالكثيرين إلى تأجيل قرار الزواج إلى وقت غير محدد، في حين أشارت دراسة أخرى إلى أن نسبة العزاب في الضفة الغربية بشكل عام بلغت ٤٤% من جملة

---

[1] حساب الباحث من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧

السكان لعام ١٩٩٣، وترجع الدراسة أسباب ذلك إلى ارتفاع نسبة من هم دون سن الزواج، إضافة إلى إكمال الشباب والشابات تعليمهم مما يؤخر سن الزواج، كما أن قلة فرص العمل تقلل من قدرة الشباب على توفير تكاليف الزواج ومتطلبات الأسرة [1]

المتزوجون:

أشارت البيانات التي أفضت إليها الدراسة إلى أن نسبة السكان الذين وصلوا إلى رام الله والبيرة، وهم في حالة زواج قد بلغت حوالي ٣٢,٢% من جملة السكان في العينة، أما الذين تغيرت حالتهم بعد الهجرة من أعزب إلى متزوج فبلغت نسبتهم ٤,٩% من جملة السكان في العينة،دون الجزم بأن سبب هجرة هؤلاء السكان هو الزواج (ضمن العوامل الاجتماعية)، وبذلك ارتفعت نسبة المتزوجين من المهاجرين لتصل إلى ٣٧,٤% بعد الهجرة مع العلم أن الحالات الاجتماعية الأخرى قد أصابها بعض التغير، كما سيتضح ذلك عند التطرق لها فيما بعد .

وفيما يخص المواطنين فقد بلغت نسبة المتزوجين منهم ٣١,٥% من جملة المواطنين في العينة، وهي أقل من ا لنسبة السابقة للمهاجرين، وقد يعود ذلك إلى الاختلاف في التركيب العمري والجنسي لكلا الطرفين، وطبيعة الظروف السائدة من حيث ارتفاع معدل الهجرة إلى الخارج لدى المواطنين أكثر من المهاجرين إضافة إلى أن الزواج كثيراً ما يتأثر بالخلفية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشخص المهاجر (الريف و المخيم) التي قدم منها، على اعتبار أن المهاجرين قدموا من مناطق متباينة تختلف بشكل واضح عن المدينة في أكثر من ناحية.

وعلى مستوى الضفة الغربية فقد بلغت نسبة المتزوجين ٣٣,٠٥%[2]، ويرجع هذا الفارق إلى كون هذه النسبة شملت كل التجمعات في الضفة الغربية بريفها وحضرها ومخيماتها، علماً بأن لكل تجمع خصائصه التي تميزه عن غيره.

غير أن هذه النتائج لا تتفق مع كل من نتائج التعداد الأردني لعام ١٩٦١حيث بلغت نسبة المتزوجين في المدينة ٥٢,٧%[3]، و التعداد الفلسطيني لعام ١٩٩٧، الذي بلغت فيه نسبة المتزوجين في المدينتين ٥٢,٢%[4]، ويعود هذا التباين الواسع إلى أسباب منها: تأخر سن الزواج الناشئ عن الاهتمام بالتحصيل العلمي سواء للذكور أم الإناث الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض وتراجع نسبة المتزوجين.

المطلقون:

يعتبر الطلاق من العوامل المؤثرة في التركيب الديموغرافي كونه عاملا ذا تأثير واضح في الخصوبة السكانية التي تتذبذب بارتفاع أو تدني حالات الطلاق في المجتمع.

---

(1) أحمد، ح، والشامي، م، ١٩٩٥، مسح الأوضاع الديموغرافية وتقديرات القوى العاملة،مرجع سابق، ص١٠٣.

(2) أحمد، ح،الشامي، م، مرجع سابق،ص١١٦.

(3) دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام الأول للسكان والمساكن ، ١٩٦١، مرجع سابق، ص٩٨ .

(4) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- ١٩٩٧، النتائج النهائية للتعداد – ملخص- (السكان، المساكن، المباني والمنشآت)- محافظة رام الله والبيرة رام الله – فلسطين . ص٥٥-٥٦ .

وتعتبر حالات الطلاق في الضفة الغربية قليلة، إذ لا تتجاوز ٠,٢% بين الإناث، اللواتي ترتفع لديهن نسبة الطلاق أكثر من الذكور [١]

بلغت نسبة المطلقين المهاجرين ٠,٢% و ٠,٥% قبل الهجرة وبعدها على التوالي، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع في نسبة الطلاق إلى فتور العلاقات الاجتماعية وانحسار تأثير العادات والتقاليد في المجتمع الحضري قياساً بالمجتمع الريفي، على اعتبار أن أكبر مصدر للمهاجرين نحو رام الله والبيرة هو من الأرياف التي تتميز بعلاقات اجتماعية قوية كان لها دور فاعل في الحد من حالات الطلاق فيها، وهذه العلاقات بدت أقل تأثيراً في المدينتين شأنهما في ذلك شأن طبيعة الحياة في غيرهما من المجتمعات الحضرية، وهي نسبة أقل مما هي عليه لدى المواطنين حيث بلغت ٠,٩% من جملة السكان المواطنين في العينة، ويعود هذا الفارق إلى تأثير عملية الهجرة الخارجية وزواج بعض المواطنين إلى نساء أجنبيات وعدم استمرار الحياة الزواجية بين الزوجين، وبذلك فقد بلغت نسبة المطلقين على مستوى سكان المدينة بشكل عام ٠,٧%، وهي أعلى مما كانت عليه قبل ثلاثين عاما تقريبا أي في تعداد عام ١٩٦١، الذي أجرته الحكومة الأردنية إبان إدارتها للضفة الغربية، حيث بلغت ٠,٤% [٢] إلا أنها أقرب نسبيا لنسبة الطلاق في المدينتين لعام ١٩٩٧ البالغة ٠,٨٥% [٣].

المسترملون:

تبين أن نسبة الترمل لدى الإناث المهاجرات والمواطنات بلغت٠,٦% لكل منهما، في حين بلغت عند الذكور المهاجرين ٠,٤%، وانعدمت لدى الذكور المواطنين، وهذه النسب تتطابق مع ما هو سائد في المجتمعات الأخرى، ولكن بالمقابل، فإن هناك فروقا بين معدلات الترمل بين المهاجرين والمواطنين، حيث بلغت نسبة المترملين من المهاجرين٠,١% قبل الهجرة وارتفعت بعد الهجرة إلى ١,٦%، في حين بينت نتائج الدراسة أنه لا يوجد ضمن هذه الحالة من المواطنين سوى النسبة السابق ذكرها لدى الإناث، وتبلغ ٠,٦%، غير أن نسبة الأرامل في الضفة الغربية بلغت ١% للذكور و٣% للإناث من السكان [٤].

عدد مرات الزواج:

جاء بحث هذا العنوان وإيراده ضمن أسئلة الاستمارة لهدفين أولهما كون عدد مرات الزواج جزء من الخصائص الاجتماعية التي يمكن من خلالها وصف مجتمع المهاجرين وكشف أوضاعهم الاجتماعية، وثانيهما: التعرف على مدى تأثير ظاهرة الهجرة في طريقة تفكير المهاجرين خصوصا بعد انتقالهم إلى مجتمع جديد، ربما يختلف عن مجتمعهم الأصلي من حيث العلاقات الاجتماعية السائدة فيه والتي تتطلب في بعض الأحيان تغيير نمط الحياة كاستجابة لمتطلبات واحتياجات التأقلم في المجتمع المهاجر إليه (رام الله والبيرة)

---

(١) أحمد، ح، الشامي، م، مرجع سابق، ص١٠٤

(٢) دائرة الإحصاء العامة، التعداد العام الأول للسكان والمساكن، ١٩٦١، مرجع سابق، ص٩٩.

(٣) حساب الباحث من بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧، النتائج النهائية للتعداد، محافظة رام الله والبيرة، ص٥٥-٥٦.

(٤) أحمد، ح، الشامي، م، مرجع سابق، ص١١٦.

ويظهر من الجدول المرفق رقم (٥-٤) أن نسبة أرباب الأسر الذين تكررت لديهم حالات الزواج، أو كان لديهم أكثر من زواج واحد بلغت حوالي ٤,٣% من جملة أرباب الأسر المهاجرين، وهي نسبة تفوق ما هو سائد في مدينتي رام الله والبيرة التي بلغت فيها نسبة عدد مرات الزواج حوالي ١,٨% من جملة السكان.

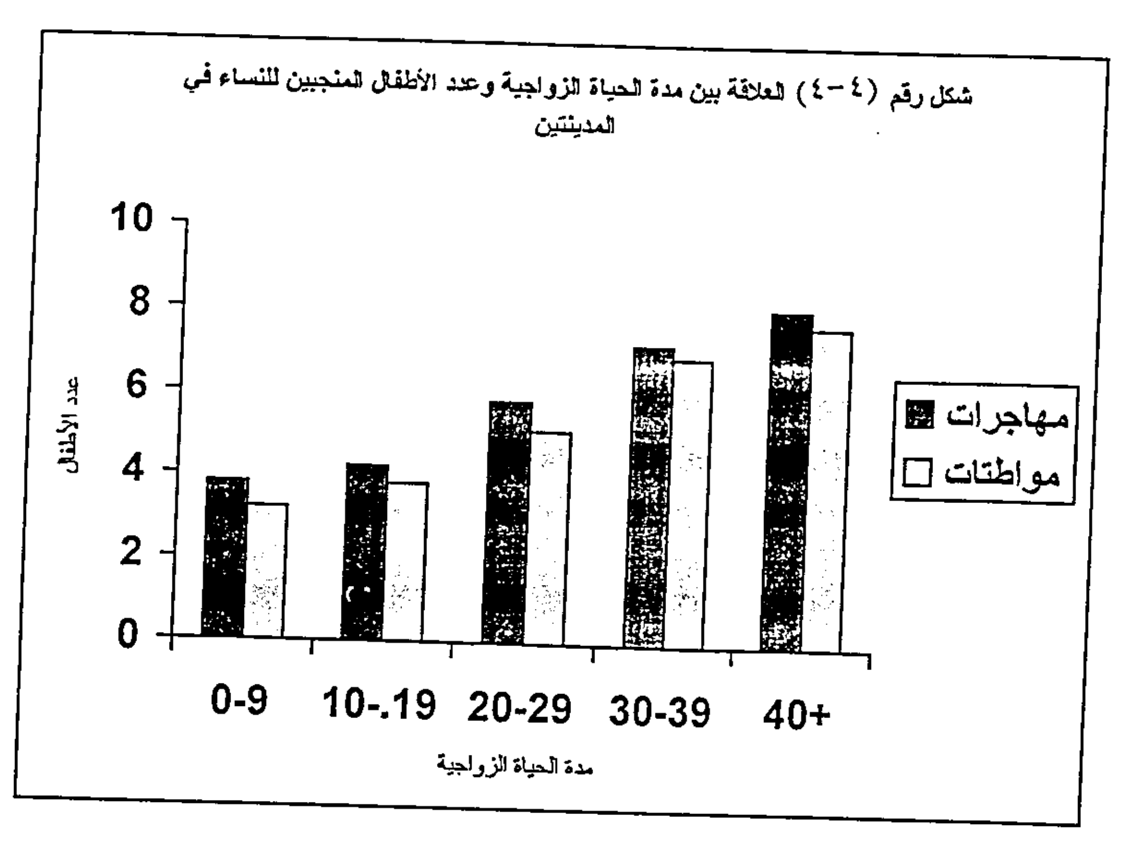
جدول رقم (٥-٤) التوزيع النسبي للسكان حسب عدد مرات الزواج والجنس

عدد مرات الزواج	السكان			
	مهاجرين		مواطنين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مرة واحدة	٥٢٢	٥٢٢	١١٣	١١٣
أكثر من مرة	٢٦	٢	٧	–

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

مدة الحياة الزواجية:

تعتبر مدة الحياة الزواجية من المؤشرات الدالة على عدد الأطفال المنجبين لدى النساء المتزوجات، لوجود علاقة ما بين مدة الحياة الزواجية وعدد الأطفال المنجبين، وهذا ما يستدل عليه من البيانات الواردة في الشكل المرفق رقم (٤-٤) الذي يظهر بأن زيادة مدة الحياة الزواجية يعني بالضرورة زيادة في عدد الأطفال المنجبين، ويظهر ذلك بوضوح إذا تم الربط بين هذين المتغيرين وبين متغير مكان الإقامة السابقة، بحيث أن السكان المهاجرين من الريف والمخيمات كانوا الأكثر إنجابا للأطفال مع زيادة مدة الحياة الزواجية لديهم، وهذا على عكس ما وجد بين النساء المهاجرات من المدن الأخرى، على اعتبار أن تكلفة الإنجاب والتربية في المناطق الحضرية أعلى مما هو في المناطق الريفية، كما أن ذلك عائد إلى طبيعة الحياة الاجتماعية ومعطياتها التي تفرض زيادة عدد الأطفال المنجبين بشكل عام في المناطق الريفية والمخيمات، إضافة إلى كون المرأة الريفية غير مهيأة نفسيا واجتماعيا لاستخدام وسائل تنظيم النسل، وعند عقد الموازنة بين نساء المهاجرين وبين النساء من سكان رام الله والبيرة الأصليين. نجد أن العلاقة بين عدد الأطفال المنجبين ومدة الحياة الزواجية هي نفسها عند نساء المهاجرين.



لمصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وعلى اعتبار أن رام الله والبيرة بجميع مواطنيها جزء من الضفة الغربية، فقد أظهرت نتائج المسح المنفذ عام ١٩٩٣ أن عدد الأطفال المنجبين للمرأة يزداد بارتفاع مدة حياتها الزواجية، حيث بلغ ١,٦% للنساء اللواتي قضين أقل من خمس سنوات وهن متزوجات، وترتفع الى أربعة أطفال لفترة زواج تقل عن عشر سنوات وإلى ٨.٨ طفل للنساء اللواتي مر على زواجهن ٤٠ سنة فأكثر[1].

العمر عند الزواج الأول:

يأتي البحث في العمر عند الزواج الأول من أجل التعرف على طبيعة التباين القائم بين المهاجرين أنفسهم في هذا المجال باختلاف مكان الإقامة السابق ومدى تأثيره على العمر عند الزواج الأول من جانب، والتباين بين المهاجرين والمواطنين من جانب آخر.

---

(١) أحمد، ح، الشامي، م، مرجع سابق،ص٥٢.

جدول رقم (٦ – ٤) التوزيع النسبي للسكان حسب العمر عند الزواج الأول ونمط الإقامة السابق والجنس

السكان	مكان الإقامة السابق				مواطنين
	حضر	ريف	مخيمات	أراضي عام ٤٨	
ذكور	٢٦,٧	٢٤,٩	٢٤,٤	٢٥,٢	٢٦,٥
إناث	٢١	١٨,٢	١٨	٢٠,١	٢٠,٤

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وقد أشارت بيانات الدراسة كما ورد في الجدول رقم (٦ – ٤) إلى أن العمر عند الزواج الأول بلغ لدى المواطنين ٢٦,٥ سنة للذكور و ٢٠,٤سنة للإناث، في حين بلغ هذا العمر لدى المهاجرين ٢٥,٣ سنة و ١٩,٣ سنة للإناث، وهذا الاختلاف يعود إلى عوامل منها: أن المهاجرين قدموا من مناطق متباينة في العادات وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين سكانها، كما أن المواطنين اختلطوا بمجتمعات أكثر انفتاحا من خلال هجرتهم إلى أمريكا، إضافة إلى زيادة مستويات المعيشة التي تلعب دورا بارزا في تأخير سن الزواج، أما الاختلاف القائم بين الذكور والإناث سواء بين المهاجرين أو المواطنين، فإن ذلك يعزى إلى اعتبار أن الذكور يقع على عاتقهم مسؤولية الزواج ونفقات الأسرة الأمر الذي يعني حاجة الشاب للسعي من أجل توفيرها، ومن المعلوم أن هذه المسؤولية غير مطلوبة من الإناث.

أما الاختلافات بين المهاجرين حسب نمط الإقامة السابق، فقد تبين أن العمر عند الزواج الأول بلغ في المناطق الحضرية ٢٦,٧ سنة، وهو من أعلى المعدلات قياسا بكل من الريف والمخيمات والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ويعود ذلك إلى أن متطلبات الحياة الحضرية أكثر من غيرها مما يعني زيادة الفترة التي يحتاجها الشاب لتأمين نفقات معيشته وأسرته. أما الإناث فقد احتلت المناطق الحضرية كذلك المرتبة الأولى من حيث العمر عند الزواج الأول لديهن، ويعزى ذلك إلى حصولهن على قدر أكبر من التعليم (الجامعي)، الأمر الذي يعمل على تأخير سن الزواج لديهن، غير أن ذلك لا يعني عدم حصول الفتيات في كل من الريف والمخيمات على التعليم، بل أن الفارق يكون في المستوى التعليمي في المراحل العليا.

ومما يجدر ذكره أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والعمر عند الزواج الأول كما يظهر من الجدول رقم (٥) في الملحق، مما يعني رفض فرضية الدراسة (الصفرية)، وقبول الفرضية البديلة.

حجم الأسر المهاجرة:

تتباين أحجام الأسر المهاجرة إلى رام الله والبيرة باختلاف مكان إقامتها الأصلي، إن كان ريفيا أم حضريا، وقد سبق الحديث عن أحجام الأسر السائدة في كل من القرى والمدن والمخيمات في الضفة الغربية.

وقد اتضح من البيانات الواردة في الدراسة أن أحجام الأسر تراوحت ما بين فرد واحد و١٤ فردا.وللحكم على اكثر الأسر ميلا للهجرة من حيث عدد أفرادها، فقد قسمت الأسر تبعا لعدد أفرادها وقت الهجرة إلى ثلاثة أقسام هي:

١- الأسر التي يتراوح عدد أفرادها من ١-٣

٢- الأسر التي يتراوح عدد أفرادها من ٤-٦

٣- الأسر التي يتراوح عدد أفرادها اكثر من ٧

جدول رقم (٧-٤) التوزيع النسبي لأحجام الأسر المهاجرة إلى رام الله والبيرة

حجم الأسرة	العدد	النسبة المئوية
١-٣	٨٩	١٧,٥
٤-٦	٣٢٠	٦٣,٣
٧فأكثر	٩٨	١٩,٢
المجموع	٥٠٧	١٠٠%

المصدر: المسح بالعينة ٢٠٠٠

ويظهر من الجدول المرفق رقم (٧-٤) أن أكثر الأسر ميلاً للهجرة هي تلك الأسر المكونة من ٤-٦ أفراد، ويعود ذلك لأسباب منها أن الأسر من الفئة الأولى لم تصل بعد إلى مرحلة عدم القدرة على إعالة أفرادها، لكونهم قليلي العدد مقارنة بالأسرة من الفئتين الثانية والثالثة، وأما انخفاض نسبة هجرة الأسر من الفئة الثالثة فهو عائد إلى زيادة متطلباتها من حيث النفقات والخدمات الواجب توفرها في المدينة التي تكون ذات أسعار أعلى، قد لا يستطيع رب الأسرة توفيرها لكل أفراد أسرته، لذا يكون من الأنسب له تجنب مثل هذا القرار الذي يترتب عليه التزامات يصبح من الصعب عليه القيام بها.

أما الفئة الثانية من الأسر ٤-٦ وهي الفئة الأكثر ميلاً للهجرة فقد بلغت نسبتها ٦٣,٣% من جملة الأسر المهاجرة، وهذه النسبة المرتفعة لا تتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات التي اعتمدت تصنيفا مشابها لأحجام الأسر، إذ اعتمدت أساساً على عدد الأبناء في كل أسرة، وأظهرت نتائجها ان أكثر الأسر ميلا للهجرة هي الأسر التي يبلغ عدد أبنائها أقل من خمسة أبناء، إذ شكلت نسبة تزيد عن نصف الأسر في مدن عمان والزرقاء وصويلح وغيرها [١].

متوسط حجم الأسر:

يخضع متوسط حجم الأسرة إلى عوامل مختلفة منها ما يرتبط بالمناطق التي قدم منها المهاجرين والعادات والتقاليد السائدة في تلك المناطق، ومنها ما يرتبط بالعوامل المؤثرة في خصوبة المرأة كالدخل والتعليم والعمر عند الزواج ومدة الحياة الزواجية .... وغيرها، وهذا ما يستنتج من بيانات الجدول المرفق رقم (٨ - ٤) والذي أشارت فيه البيانات أن معدل حجم الأسرة المهاجرة يختلف عن تلك المواطنة، وفي الوقت نفسه فإن تباين تلك البيئات أدى إلى تباين معدل حجم الأسرة المهاجرة ففي حين بلغ معدل حجم الأسر المهاجرة من أصل حضري إلى رام الله والبيرة ٤,٨ شخص وهو معدل أقل مما يسود في كل من الريف والمخيمات

(١)أبو صبحة، ك، وبرهم، ن، ١٩٨٧، الهجرة الداخلية في الأردن طبيعتها واتجاهها، دافعها وأسبابها وبعض النتائج المترتبة عليها، الجامعة الأردنية، عمان، ص٤٠ .

للأسباب السابق ذكرها، ويعتبر متوسط حجم الأسر السائد في المخيمات أعلى من غيره، وهي تلازم معظم سكان المخيمات في الأراضي الفلسطينية.

ويذكر أن متوسط حجم الأسر يختلف من حيث المضمون عن معدل أحجام الأسر المهاجرة على اعتبار أن متوسط حجم الأسر يناقش المتوسط العام لأحجام الأسر المهاجرة التي استقرت في رام الله والبيرة، في حين أن معدل أحجام الأسر يبحث في عدد أفراد الأسرة وقت الهجرة للتعرف على نمط الهجرة في كونها هجرة فردية أم هجرة جماعية.

جدول رقم (٨-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب متوسط حجم الأسرة

الإقامة السابقة	حضر	ريف	مخيمات	أراضي عام ١٩٤٨	مواطنين
متوسط حجم الأسرة	٤,٨	٥,٨	٦,٣	٥,٤	٤,٧

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

التركيب الديني:

يأتي بحث التركيب الديني كجزء من الخصائص الاجتماعية التي يتميز بها مجتمع الدراسة، وليس على سبيل التفريق من حيث الدين بين المهاجرين من جهة، ولمعرفة العلاقة إن وجدت بين الميل إلى الهجرة وبين التركيب الديني من جهة أخرى، وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة المهاجرين من المسلمين كانت أعلى مما علية الحال عند النصارى، إذ بلغت نسبتهم أي المسلمين ٦٩,٩% و ٩٨,٩% في رام الله والبيرة على التوالي، أما النصارى فقد بلغت نسبتهم ٣٠,١% و ١,٢ %في رام الله والبيرة، وهي أقل من نسبة المسلمين في كلا المدينتين، إلا أن نسبة النصارى في رام الله أعلى مما في مدينة البيرة، وذلك بسبب كون مدينة رام الله موطناً لجماعات نصرانية قديمة، مما جعلها قبلة للمهاجرين النصارى، سواء من مدن الضفة الغربية الأخرى أو من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وخاصة مدن يافا وحيفا والناصرة واللد والرملة، ويشير ذلك إلى أن للتركيب الديني تأثيراً وعلاقة بحركة الهجرة، وهذا يتجلى في توجه النصارى في هجرتهم إلى مدينة رام الله دون مدينة البيرة ، غير أن هذه العلاقة تبدو أقل وضوحاً في حركة الهجرة بالنسبة للمسلمين الذين ارتفعت نسبتهم في كلا المدينتين دون تمييز بين طبيعة السكان من حيث الدين، وإن كانت هجرتهم أكثر إلى مدينة البيرة كما بينتها الدراسة .

وبالموازنة بين التركيب الديني لكل من المهاجرين والمواطنين في رام الله والبيرة، فقد تبين أن نسبة المواطنين المسلمين بلغت ٣٢,٩% في رام الله و ٩٦,٩% البيرة، يقابلها ٣,١% مسيحيين في مدينة البيرة و٦٧,١% في مدينة رام الله، ويأتي هذا التقسيم في التركيب الديني في المدينتين لوجود تباين ملموس في نسبة المعتنقين للديانة الإسلامية والنصرانية فيهما، أما المهاجرين فيتوزع التركيب الديني لديهم بحيث بلغت نسبة المسلمين منهم ٨٥,٥%، ونسبة النصارى ١٤,٥% في المدينتين.

وبخصوص العلاقة بين الديانة وسبب المغادرة، فقد أكدت الدراسة كما يظهر من الجدول رقم (٦) في الملحق على وجود مثل هذه العلاقة، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بالعلاقة بين المتغيرين، ودحض فرضية الدراسة (الصفرية).

حالة اللجوء :

مر الشعب الفلسطيني بشكل عام بأوضاع سياسية فرضت عليه، وقد أملت عليه هذه الأوضاع التشتيت وعدم الاستقرار، الأمر الذي جعل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ينقسم إلى قسمين: المواطنين واللاجئين، ومما لا يخفى على أحد أن اللاجئ هو المواطن الفلسطيني الذي شرد من أرضه في عام ١٩٤٨، واضطر الى الهجرة والسكن في المخيمات التي أقيمت في أنحاء الضفة الغربية لاستيعاب هؤلاء اللاجئين، و لم يقتصر سكنهم في المخيمات، بل تعداه إلى التجمعات السكانية الأخرى كالمدن والقرى.

تعرضت الدراسة لحالة اللجوء # للمهاجرين في رام الله والبيرة لما فيها من قرائن ودلائل على طبيعة التركيب المجتمعي في المدينتين، إذ أن هناك اختلافات بين كل من اللاجئ والمواطن في العديد من الخصائص، وهذا ما أشارت له بعض الدراسات، وقد شملت نواحي التركيب النوعي والعمري والمستوى التعليمي والقوى العاملة، إذ تبين أن التركيب النوعي والعمري للذكور اللاجئين أقل منه لدى الإناث، في حين كان نفس التركيب لغير اللاجئين متشابهاً، كما أن هناك فروقاً في المستوى التعليمي الذي كان أعلى لغير اللاجئين منه عند اللاجئين، وانعكس ذلك على حجم المشاركة في القوى العاملة بحيث يشارك اللاجئون أكثر من غير اللاجئين في القوى العاملة، كما أن مستويات المعيشة لدى اللاجئين أدنى مستوى من غير اللاجئين [(١)] .

وقد أظهرت الدراسة أن نسبة اللاجئين في رام الله والبيرة تجاوز نصف سكان المدينتين، ليبلغ ٦٣,٣% في البيرة وبلغت نسبتها ٥٥,٤% في رام الله، وهذا يجعل الخصائص التي يتصف بها المجتمع في المدينتين يتأثر بشكل واضح بخصائص اللاجئين أكثر من غيرهم.ومما يؤكد ارتفاع نسبة اللاجئين ما دلت عليه نتائج بعض الدراسات التي تشير إلى أن نسبة اللاجئين المهاجرين هجرة داخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت ٦١,٧% [(٢)].

مدى التوافق والانسجام:

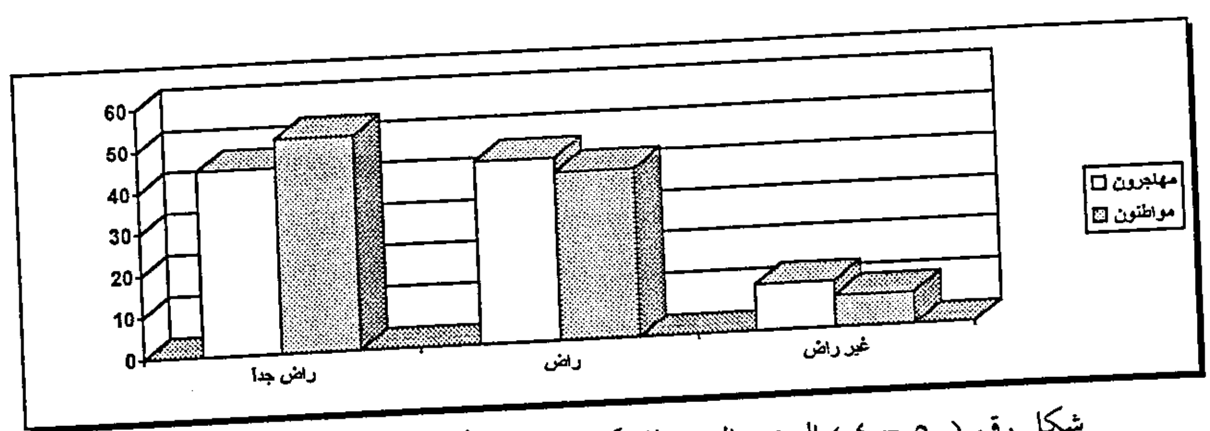
من المعلوم أن الإنسان المهاجر ينتقل من مجتمع ومن وسط اجتماعي له خصائصه وعاداته وتقاليده الخاصة به إلى مجتمع آخر يتصف بميزات قد تتباين بشكل كبير عن ميزات مجتمعه الأول، لذا فإن القدرة على التوافق والانسجام ومسايرة الأنظمة السائدة في المجتمع الجديد تجعل المهاجر أكثر قدرة على الاندماج، وبالتالي

الشخص اللاجي: هو الشخص الذي تم تهجيره من بلده الأصلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، واضطر إلى السكن في رام الله والبيرة (أو غيرهما) بعد هجرته، وهو بذلك يختلف عن الشخص النازح من حيث مكان سكنه الأول ، ومن حيث سنة التهجير لكل منهما، إذ أن النازح هو الشخص الذي كان يسكن في الضفة الغربية (القدس ومحيطها) وهجر عام ١٩٦٧ إثر الحرب، وسكن في رام الله والبيرة أو غيرهما.

(١) thaira, sabbah, 1999, demographic profile for Palestine refugees and non refugees cairo,november ,p21-22.

(٢) المالكي، م، شلبي، ي، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٣٤.

الانسجام مع مجتمعه الجديد، وقد أشارت البيانات الواردة في الشكل رقم (٥ – ٤) التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة من خلال الإجابة على سؤال:" مدى الرضى الذي يبديه المهاجر تجاه وضعه في المجتمع الجديد " إلى أن نسبة أرباب الأسر الذين أجابوا على الخيار الأول وهو راض جداً بلغت حوالي ٤٤,٨%، في حين بلغت نسبة الذين اختاروا راض ٤٤,١%، أما الذين اختاروا غير راض فقد بلغت نسبتهم ١١,١%، وهذه النسب تختلف عن درجة الرضى التي يبديها المواطنون تجاه أوضاعهم، بحيث بلغت نسبة الراضين جداً عن أوضاعهم ٥١,٨%، أما الراضون فبلغت نسبتهم ٤٠,٦%،في حين بلغت نسبة غير الراضين عن أوضاعهم ٧,٦%.



شكل رقم (٥ – ٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب درجة الرضا.

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

ولا يعني بالضرورة رضى أو عدم رضى رب الأسرة تعبيراً عن آراء أفراد الأسرة كافة إلا أنه يمكن من خلاله الحكم على الوضع العام للأسرة لأسباب منها أن رب الأسرة هو المعيل الأول، وإليه يرجع الأمر في كل ما يخص تلك الأسرة.

ومن الواضح أن هذا السؤال جاء عاماً بحيث لم يحدد من خلاله مضمون الرضا أو عدمه، وذلك لاحتواء الاستمارة على مجموعة من الأسئلة التي تتناول المشاكل التي واجهت الأسرة بعد هجرتها، وإعطاء المهاجر المجال لإبداء رأيه حول أية ملاحظات يرغب بإضافتها، بغض النظر عن طبيعة تلك الملاحظات، سواء كانت تعبر عن رضاه أو عدمه حول وضعه في مدينتي رام الله والبيرة، هذا وستناقش تلك المشاكل والملاحظات في الفصل الأخير من الدراسة على اعتبار أنه يتناول المشاكل المترتبة على الهجرة الداخلية إلى رام الله والبيرة من مختلف جوانبها و مستوياتها .

الخصائص التعليمية:

يعد التعليم، كما سبق الحديث، من المقومات والأسس التي تبنى عليها وتحقق من خلالها طموحات وآمال شرائح واسعة من السكان، كما أنه يشكل الحافز الذي يمكن صاحبه من البحث عن مستويات معيشية أفضل، وبالتالي دخل أعلى، وطبقات اجتماعية ذات مستوى ثقافي يتناسب ومستوى هذا الفرد.

وعليه، فإن الخصائص التعليمية للأفراد المهاجرين كانت من ضمن العوامل التي ساقتهم نحو (رام الله والبيرة)، لأن فيهما ما يصبون إليه سواء من حيث ارتفاع الدخول، أو الرقي الاجتماعي، أو الوسط الثقافي.

لهذا كشفت مجموعة من الأسئلة عن الخصائص التعليمية التي يتميز بها سكان المدينتين المهاجرون منهم والمواطنون على حد سواء .

أولاً: الالتحاق بالتعليم:

تناولت الدراسة التركيب العمري للسكان المهاجرين الى رام الله والبيرة، وأظهرت نتائجها أن المجتمع في المدينتين مجتمع فتي بمعنى أن نسبة صغار السن فيه عالية، الأمر الذي يحتم ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم بمستوياته كافة، ومما يؤكد ذلك ما توصلت إليه الدراسة والموضح في الجدول رقم (٩-٤)، والذي يشير إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم في الأسر المهاجرة بلغ ٤١,٧%، في حين انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٣٤,٥% لدى السكان غير المهاجرين في المدينتين .

أما أرباب الأسر فإن الملتحقين منهم بالتعليم يشكلون نسبة قليلة بلغت٣,١ %من مجمل أرباب الأسر في العينة، إلا أن النسبة ترتفع في الخيارات الأخرى التي تضمنها السؤال نفسه، وهذا أمر طبيعي على اعتبار أن رب الأسرة في العادة يكون شخصاً بالغاً تخرج أو ترك التعليم في الغالب، باستثناء بعض الحالات التي ظهرت في الدراسة، وهي حالات لأرباب أسر في مرحلة إكمال الدراسة الجامعية، إلا أن هذه النسبة مهما انخفضت فإنها أكثر مما هي لدى أرباب الأسر غير المهاجرين في المدينتين، التي وصلت إلى ٠,٥% فقط، في حين نرى أن هناك تقارباً نسبياً بين أرباب الأسر المهاجرة وغير المهاجرة في الخيارات الأخرى.

جدول رقم (٩-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب الالتحاق بالتعليم

الالتحاق بالتعليم	أسرة مهاجر	أسرة مواطنة	رب أسرة مهاجر	رب أسرة مواطن
ملتحق حالياً	٤١,٧	٣٤,٥	٣,١	٠,٥
التحق وتخرج	٣٦,٦	٤٠,٣	٦٦,٠	٦٧,٨
التحق وترك	١٨,٥	٢٠,٨	٢٨,٥	٢٩,٣
لم يلتحق أبدا	٣,٢	٤.٤	٣,٤	١,٩

المصدر: المسح بالعينة ٢٠٠٠

وبالنظر إلى الجدول السابق فإن نسبة الملتحقين حالياً بالتعليم للأسر المهاجرة تحتل المرتبة الأولى قياساً بغيرها، مما يعني زيادة الأعباء على رب الأسرة، وهذا يعيدنا إلى تأكيد ما جاء في الحديث عن نسبة الإعالة في المدينتين، والواقع أن لهذا الرقم أكثر من دلالة أو مؤشر، فهو يعني إضافة لما ذكر ضرورة توفير المدارس ومتطلباتها لهذه الأعداد المتزايدة من السكان، ويدل على فتوة المجتمع الذي ينتمون له وتميزه بالشباب .

وبالنسبة للأفراد الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم في كلا المجموعتين، الأسر المهاجرة وغير المهاجرة وهي نسبة تدل على تدني مستوى الأمية في المدينتين مع وجود بعض التفاوت بين المهاجرين والمواطنين، ويعود

ذلك إلى أن نسبة غير قليلة من المهاجرين جاءوا من أوساط اجتماعية حضرية (مدن الضفة وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨) التي تتوفر فيها مؤسسات التعليم والمدارس، كما سيظهر ذلك عند مناقشة المستوى التعليمي لكلا الطرفين.

ثانيا: المستوى التعليمي:

دلت البيانات الواردة في الدراسة إلى أن نسبة المتعلمين تتباين فيما بين المهاجرين والمواطنين من جانب، وما بين الذكور والإناث من جانب آخر، وما بين المناطق التي قدم منها المهاجرون المتمثلة بالحضر والريف والمخيمات والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ من جانب ثالث، فبينما ترتفع نسبة الأمية لدى المواطنين الذكور والإناث لتصل إلى ١١,١%، وتنخفض لديهم بالمقابل نسبة الحاصلين على درجة الدراسات العليا لتصل إلى ٣% فقط، فإن نسبة الأمية قد انخفضت لدى مجتمع المهاجرين الذكور منهم والإناث بحيث بلغت ٦,٢%، وارتفعت لديهم نسبة الحاصلين على شهادة علمية عليا لتصل إلى ٥.٥%، وعند الخوض في تفاصيل الجدول المرفق رقم (١٠-٤) يستشف منه العديد من الملاحظات المتعلقة بالمستوى التعليمي ومنها:

ارتفاع نسبة الأمية لدى الإناث أكثر من الذكور سواء المهاجرات منهن أم المواطنات، وهذه النتيجة ما هي إلا انعكاس لطبيعة الأوضاع التي كان يعيشها المجتمع في السابق والمتمثلة بعدم الاهتمام بتعليم الإناث بعكس الذكور، ومما يدلل على ذلك طبيعة العلاقة بين العمر والمستوى التعليمي التي أشارت إلى أن جميع من هن أميات تزيد أعمارهن عن الخمسين سنة، أما في الوقت الحاضر فقد تلاشت مثل هذه النظرة بعد أن أصبح التعليم الابتدائي إلزاميا، وزاد الوعي العام بأهمية تعليم الفتاة.

كما أن نسبة الأمية كانت أعلى ما يمكن في المناطق الريفية للجنسين بشكل عام، وللإناث بشكل خاص، إذ بلغت هذه النسبة ٥٤.٤% من جملة الأميين المهاجرين، شكلت منها الإناث ٣,٢% بسبب رفض الأهل إرسال بناتهم إلى المدارس المختلطة التي مثلت المكان الوحيد لتلقي التعليم من جهة، وقلة المدارس في الأرياف من جهة أخرى، في حين بلغت نسبة الأميين ١٥,٢% من جلة السكان المهاجرين هجرة داخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة [1]، ويعود هذا الاختلاف إلى أن هذه النسبة تمثل كافة المهاجرين هجرة داخلية من كل المحافظات وإلى كل المحافظات، في حين تمثل النسبة الأولى ٥٤.٤% الأميين المهاجرين نحو رام الله والبيرة، مما يعني ارتفاع المستوى التعليمي للمهاجرين إليهما بشكل أكبر من المحافظات الأخرى.

ومع وجود بعض التقارب بين السكان في بعض المستويات التعليمية، إلا أن هناك فرقاً واضحاً في نسبة الإناث الحاصلات على درجة الدبلوم، حيث كانت أعلى من الذكور في فئتي السكان المواطنين والمهاجرين، وتفسير ذلك عائد إلى رغبة الفتيات بالتعليم من ناحية، والزواج من ناحية أخرى، على اعتبار أن درجة الدبلوم هي درجة علمية يمكن الاستفادة منها، ولا تحتاج في نفس الوقت إلى فترة زمنية طويلة للحصول عليها.

---

[1] المالكي، م، شلبي، ي، ٢٠٠٠، مرجع سابق،ص٣١.

أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث في معظم المستويات التعليمية، وباختلاف أماكن إقامتهم السابقة للأسباب السابق ذكرها.

جدول رقم (١٠-٤) التوزيع النسبي لسكان المدينتين حسب المستوى التعليمي ونمط الإقامة السابق والجنس

المستوى التعليمي	نمط الإقامة السابق								مواطنون	
	حضر		ريف		مخيمات		أراضي عام ٤٨			
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
أمي	–	٠,٢	١,٢	٣,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٧	٢,٧	٨,٣
ابتدائي	٨	٦	١٨	١٥	١٠	٩,١	٢,٤	٥,١	٤,٧	٣٣
إعدادي	٥	٣,١	١١	٩,١	٨,٣	٦,٢	١,٥	٦,١	١٩,٧	٢٣,٤
ثانوي	٤,٩	٤,٥	٣,٢	٣,٨	٣.٣	٤,١	٢,٥	٢,٣	٢٠,٧	١٨,٩
دبلوم	١,٢	٢,٥	٢	٢,٣	١.١	٢	١	١,٧	٢,٧	٦,٧
بكالوريوس	٣,٨	٣,٧	٢,٩	٢,٥	٢.٢	٢.٢	١,٩	١,٨	١١,٢	٩
دراسات عليا	١,٧	٠,٧	١,٢	٠,٢	٠,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٢,٤	٠,٦

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وكما يلاحظ من بيانات الجدول أيضاً أن المهاجرين المتعلمين – الحاصلين على شهادة علمية – هم الأكثر ميلاً للهجرة من غيرهم لما يجدون في المدينتين – رام الله والبيرة – من إمكانيات تمكنهم من تغيير نمط حياتهم الذي رغبوا عنه ومن تحقيق طموحهم عند اتخاذهم قرار التحرك والهجرة نحو رام الله والبيرة، وهذا ما يلحظ من طبيعة المهن التي التحقوا بها والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً، إذ تحتاج في معظمها إلى مؤهلات علمية مختلفة. وهنا لا بد من الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين المستوى التعليمي وسبب الانتقال، والتي تشير إلى وجود مثل هذه العلاقة بينهما كما يظهر من بيانات الجدول رقم (٧)، مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية الدراسة.

ثالثاً: التخصص :

تباينت التخصصات والحقول العلمية التي درسها أفراد المجتمع قيد الدراسة بتباين ميول كل منهم، ومن المعروف أن حقول التخصص لا ترتبط بجميع المستويات العلمية السابق ذكرها، إذ أن التخصص في العادة يكون بعد شهادة الدراسة الثانوية، وما يتبعها من مستويات علمية أعلى، وبالنظر إلى الجدول فأن هناك العديد من التخصصات التي تم تقسيمها إلى مجموعات رئيسية حتى تسهل عملية تصنيفها، وبالتالي معرفة نسبة الأفراد المنتمين لكل تخصص، وقد جاء هذا التصنيف حسب ما ورد في تصنيف المركز الفلسطيني للإحصاء في التعداد المنفذ عام ١٩٩٧م تسهيلاً للمقارنة بين النتائج في حال نشرها.

ويلاحظ من الجدول المرفق رقم (١١-٤) تباين النسب بين المهاجرين والمواطنين، ففي حين ترتفع نسبة أرباب الأسر المهاجرين في بعض التخصصات العلمية كالعلوم الإنسانية والإدارية والقانونية والحاسوب، فإنها تنخفض في حقول أخرى كالعلوم الهندسية والطبية وغيرها، ويستشف من الجدول أيضاً وجود تنوع في الحقول العلمية عند المهاجرين أكثر من غير المهاجرين، ويتضح ذلك في حقول الفنون الجميلة والعلوم المنزلية والنقل والمواصلات وغيرها .

وتحتل العلوم التجارية والإدارية المرتبة الثانية من حيث النسبة بعد التوجيهي الأدبي، ويعود ذلك إلى إمكانية استيعاب مثل هذا التخصص في المؤسسات الحكومية والخاصة التي نشأت في المدينتين، وكانت بحاجة ماسة إلى مثل هذه التخصصات، مستذكرين بذلك أن رام الله والبيرة تحتلان المرتبة الثانية بعد مدينة غزة من حيث تركز المؤسسات الحكومية والإدارية فيهما، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المتخصصين من المهاجرين الى رام الله والبيرة في حقول الإدارة.

رابعاً:مكان الحصول على أعلى مؤهل:

واستكمالاً للحديث عن الخصائص التعليمية للمهاجرين إلى رام الله والبيرة، فقد تناولت الدراسة إضافة إلى المستوى التعليمي والتخصص، مكان الحصول على أعلى مؤهل لما له من دلالات اقتصادية، تتمثل بمعدلات الإنفاق على الدراسة الجامعية، فالملتحقون من المهاجرين بالمؤسسات التعليمية الداخلية، قد يعطي مؤشراً في الغالب – على تدني معدلات الإنفاق، وهذا بدوره مؤشر على مقدرة المهاجر اقتصادياً، وقد يكون العكس صحيحاً، فالمهاجر الذي تتاح له فرصة الدراسة خارج الوطن يكون أقدر اقتصادياً. وكما تشير البيانات الواردة في الجدول المرفق رقم (١٢-٤) الذي يبين نسب الخريجين من أماكن مختلفة ، فإن نسبة الخريجين من الضفة وغزة تحتل المرتبة الأولى، وتمثل ٧٢,٨% من المجموع الكلي، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن المؤسسات العلمية في الضفة الغربية وغزة قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من الدارسين ،و هذا الارتفاع في النسبة يشمل المهاجرين والمواطنين على حد سواء، على أن لا يغيب عن الذهن أن النسبة الكبرى من السكان المهاجرين والمواطنين يتركزون في المستويات العلمية دون الثانوية العامة، ويذكر أن ارتفاع نسبة المواطنين الذين تخرجوا من أمريكا الشمالية والبالغة ١٠,٣% مقارنة بالسكان المهاجرين الذين تدنت لديهم النسبة إلى ما دون النصف وبلغت ٤,٣% له ما يبرره من خلال تزايد نسبة المهاجرين منهم إلى تلك الدول كما مر سابقاً.

جدول رقم (١١-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب التخصصات العلمية

التخصص	أرباب أسر مواطنون	أرباب أسر مهاجرون
علوم تربوية	٣٠٣	٢,٨
الفنون الجميلة	٠,٩	-
علوم إنسانية	٩,٠	١٠١
علوم دينية	١,٢	١٠١
علوم اجتماعية وسلوكية	٤,٧	٦,٧
علوم تجارية وادارية	١٤,٦	٧,٣
علوم قانونية	٢٠٢	١٠١
علوم طبيعية	٢,٧	٦,١
رياضيات وحاسوب	٤,٩	٢,٨
علوم طبية وصحية	٥٠٥	٨,٠
حرف ومهن	٠,٨	٢,٨
علوم هندسية	٦,٩	١٠,٠
علوم زراعية	٠,٦	١٠١
علوم مترلية	٠,٤	-
نقل ومواصلات	٠,٣	-
مهن الخدمات	٠,٦	١,٧
التوثيق والاتصال الجماهيري	٠,٦	-
علوم أخرى	٠,٢	١٠١
توجيهي أدبي	٢٦,٤	٢٨,١
توجيهي علمي	١٠,٣	١٦,٠
توجيهي تجاري	٠,٥	-
توجيهي تمريضي	٠٠٢	-
توجيهي صناعي	٣,٢	٢٠٢

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

جدول رقم (١٢-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب مكان التخرج

السكان	مكان التخرج								
	الضفة وغزة	أرض ٤٨	دول عربية	دول آسيوية	دول أفريقية	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	أمريكا ش	أمريكا ج
مهاجرين	٧٢,٨	٠,٢	١٦,٥	١,٤	–	١,٢	٣,٦	٤,٣	–
مواطنين	٧٩,٠	–	٨,٢	–	–	٠,٥	٢,٠	١٠,٣	–

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

ثالثاً : الخصائص الاقتصادية :

تعد دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان إحدى العناصر الهامة في التركيب السكاني العام، لما لها من نتائج تهدف إلى التعرف على حجم القوى العاملة في المجتمع وتصنيف المجتمع إلى أفراد ناشطين وأفراد غير ناشطين، وتوزيع السكان حسب المهنة وأمكنة العمل وطبيعة النشاط والقطاع الاقتصادي، وما لها من انعكاسات على الحياة الاجتماعية من حيث الدخل ومدى مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية، وكل ذلك لإعانة المخططين في وضع خططهم الاقتصادية التنموية بشكل أفضل وأدق، فيما لو تيسرت لهم مثل هذه المعلومات المتكاملة حول خصائص السكان .

ونظراً لأهمية الخصائص الاقتصادية للسكان المهاجرين إلى رام الله والبيرة، فقد احتوت استمارة الدراسة على مجموعة من الأسئلة التي تبحث هذا الموضوع: كالعلاقة بقوة العمل وطبيعته ونوع النشاط الممارس والمهنة والرغبة في تغييرها، إضافة إلى الدخل الشهري وجهة العمل والحالة العملية ومكان العمل، وسيأتي بحث كل من هذه العناصر بالتفصيل، للوقوف على العلاقة القائمة بين الدوافع الاقتصادية السابق بحثها بوصفها أحد العوامل الدافعة للهجرة، وبين مدى توفر فرص العمل للمهاجرين للحكم على قرار الهجرة الذي اتخذه المهاجر، إضافة إلى بحث مدى حدوث عملية الحراك المهني من خلال المقارنة بين طبيعة المهنة التي كان يزاولها المهاجر في بلده الأول وبين مهنته في رام الله والبيرة بعد الهجرة، وغيرها من الخصائص والعلاقات القائمة بين هذه الخصائص، ومن الجدير بالذكر أن الخيارات التي تضمنتها العديد من الأسئلة في الخصائص الاقتصادية جاءت مشابهة لما ورد في الاستمارة المعدة من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٧م .

العلاقة بقوة العمل :

دلت نتائج الدراسة، كما يظهر من الجدول المرفق رقم (١٣-٤)، أن الخيار الذي يمثل الحالة العملية " مشتغل ١٥ ساعة فأكثر أسبوعياً " هو الخيار الذي يمثل المرتبة الأولى بين الخيارات الأخرى الخاص برب الأسرة حيث ارتفعت هذه النسبة من ٥٤,١% قبل الهجرة، لتصل إلى ٧٢,٢% بعد الهجرة، مما يعني أن هؤلاء المهاجرين هم من السكان الناشطين والمنتجين، بغض النظر عن طبيعة النشاط أو المهنة أو مكان العمل، وهذا يمثل أيضاً دليلاً على أن رام الله والبيرة تشكلان مكاناً يستوعب الأيدي العاملة القادمة إليهما من

الخارج، ويعزز بدوره تأثير العوامل الاقتصادية في الهجرة إلى المدينتين، ولا يعني وجود الفارق في الخيار الثاني بازدياد عدد المشتغلين بعد الهجرة أنه قد جاء من التحول الذي طرأ على المشتغلين قبل الهجرة فقط، بل جاءت هذه الزيادة أيضاً من خلال دخول عناصر جديدة إلى سوق العمل، وهذا ما يستشف من الخيار الخامس، إذ كانت نسبة أولئك المتفرغين للدراسة قبل الهجرة ٣٤,٦% من المجموع العام، وتناقصت هذه النسبة لتصل إلى الصفر بعد الهجرة، ومن المؤكد تحول جزء كبير منهم نحو العمل والإنتاج بمختلف قطاعاته، أما الخيار السابع والأخير (أخرى)، فقد ارتفعت نسبته إلى ١٨,٢% على حساب غيره من الخيارات، وشمل هذا الخيار كل من كبار السن غير القادرين على العمل، والمتقاعدين، والمرضى، وكلاً من يتوفر له دخل يغنيه عن العمل.

أما بخصوص علاقة أرباب الأسر المواطنين بقوة العمل، فقد دلت النتائج على أن نسبة المشتغلين ١٥ ساعة فأكثر أسبوعياً تحتل المرتبة الأولى لتصل إلى ٦٤,٩%، وهي أقل من مثيلتها لدى المهاجرين، وهذا قد يعود إلى أن نسبة الفئات العمرية القادرة على العمل والإنتاج، هي الأكثر عند المهاجرين من غيرهم، مما أوجد مثل هذا الفارق في الخيار الثاني من العلاقة بقوة العمل، ويوضح الجدول أيضاً أن نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل هي الأعلى لدى المواطنين، مما هو سائد عند المهاجرين مما يعني بالضرورة ارتفاع نسبة البطالة لديهم، إذا أضفنا إليهم النسب الموجودة في كل من الخيارات الثلاثة الأخيرة التي تشكل بمجملها عبئاً إضافياً على السكان الناشطين في الخيار الثاني .

وفيما يتعلق بمدى مساهمة كل من النساء المهاجرات والمواطنات في سوق العمل، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة المهاجرة أكثر مساهمة في سوق العمل، كما يتضح من الجدول السابق، بحيث بلغت نسبة النساء المهاجرات المشتغلات فعلاً بعد الهجرة ١٧,٣% من المجموع الكلي، موزعة على الخيار الأول والثاني، وهي نسبة طرأ عليها زيادة ملحوظة مقارنة بما كانت عليه قبل الهجرة ١١,١% وهذا يؤكد توفر فرص عمل لمثل هذه الزيادة في رام الله والبيرة سواء لأرباب أو لربات الأسر المهاجرة إليهما، من جانب، وحاجة الأسر المهاجرة إلى أكثر من معيل لتغطية تكاليف المعيشة المتزايدة، من جانب آخر وبالمقابل فقد بلغت نسبة النساء المواطنات ذات العلاقة بقوة العمل (المشتغلات فعلاً) حوالي ١٠,٢% من المجموع الكلي، أضف إلى ذلك أن نسبة النساء المتفرغات لأعمال المنزل أعلى لدى النساء المواطنات مما هو لدى المهاجرات وهذا الفارق بالطبع عائد إلى التباين في الخيار الثاني السابق ذكره .

جدول رقم (١٣-٤) التوزيع النسبي للعلاقة بقوة العمل لأرباب وربات الأسر في رام الله والبيرة

العلاقة بقوة العمل	أرباب مهاجرين		أرباب مواطنين	ربات مهاجرات		ربات مواطنات
	قبل الهجرة	بعد الهجر		قبل الهجرة	بعد الهجرة	
يشتغل ١-١٤ ساعة أسبوعياً	٠,٨	٠,٥	-	٠,٣	٠,٣	-
يشتغل ١٥ ساعة فأكثر أسبوعيا	٥٤,١	٧٢,٢	٦٤,٩	١٠,٨	١٧	١٠,٢
متعطل سبق له العمل	٠,٩	١,٦	٣,٥	٠,٣	-	-
متعطل لم يسبق له العمل	٢,٥	-	-	-	-	-
طالب	٣٤,٦	-	٠,٥	٩,٣	-	-
متفرغة لأعمال المترل	٧,١	٧,٥	٨,٠	٧٩,٤	٨١,٤	٨٨,٥
أخرى*	-	١٨,٢	٢٣,١	-	١,٣	١,٣

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠.

وبناءً على النتائج المتوفرة من خلال العلاقة بقوة العمل، فقد أمكن تحديد السكان ذوي الناشطين اقتصادياً Economically Active Population ،والذين يمكن تعريفهم بأهم " أولئك الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات، ولا يشمل هذا التعريف العاملين وقت التعداد أو إجراء الدراسة فقط بل تعداه ليشمل العاطلين عن العمل وفي نفس الوقت قادرين عليه وباحثين عنه [(١)]، وقد بلغ عددهم ٧٩٠ شخصاً من جملة السكان المهاجرين، منهم ٥٩٩ ذكراً و ١٩٩ أنثى و ١٢٦ شخصاً من جملة السكان المواطنين منهم ١٠٤ ذكراً و٢٢ أنثى، ويلاحظ ارتفاع عدد الإناث العاملات المهاجرات بحيث شكلن ما نسبته ٢٥,٢% من جملة العاملين، في حين شكلت النساء العاملات من المواطنين ما نسبته ١٧,٥% من جملة العاملين المواطنين، مما يعني زيادة مساهمة نساء المهاجرين في الأنشطة الاقتصادية لأسباب قد تعود إلى ارتفاع المستوى التعليمي من جهة، والحاجة الاقتصادية للعمل من جهة أخرى، وهذه النتيجة تتعارض في جزء منها وتتفق في الجزء الآخر مع ما توصلت إليه نتائج دراسة الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة السابق ذكرها حيث أشارت إلى أن نسبة النشيطين اقتصادياً ٣٤,٤% لدى المهاجرين هي أقل من النشيطين اقتصادياً لدى مجمل السكان والبالغة نسبتهم ٣٥,٧% [(٢)]، وهذا ما يعزز الاتجاه القائل بتوفر فرص العمل في المدينتين، وأن الهجرة مدفوعة بعوامل اقتصادية بالدرجة الأولى، أما وجه الاتفاق فيظهر من

* أخرى: يشمل هذا الخيار كل من كبار السن غير القادرين على العمل والمتقاعدين والمرضى وكل من يتوفر له دخل يغنيه عن العمل.

(١) أبو عيانه، ف. م، ١٩٨٥، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ص٢٣٢.

(٢) المالكي، م، شلبي، ي، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٣٥.

خلال مدى مساهمة النساء في سوق العمل مع وجود اختلاف في النسب له ما يبرره، حيث بلغت نسبة النشيطين اقتصادياً من النساء المهاجرات ٩,١%، و ٧٢% للذكور[٢].

وفي إطار الحديث عن علاقة السكان بقوة العمل فقد أشارت بيانات الجدول رقم (١٤ - ٤) أن السكان يقعون في ثلاث فئات حسب تلك العلاقة أولها السكان العاملين فعلياً (نشيطون اقتصادياً) وقد بلغ عددهم ٧٩٠ مهاجراً وبنسبة بلغت ٢٧,٩% من مجمل السكان المهاجرين وهي نسبة تفوق نسبة العاملين من السكان المواطنين الذين بلغ عددهم ١٢٦ مواطناً وبنسبة بلغت ٢٥,٦% من جملة السكان المواطنين ويعود هذا التباين إلى طبيعة التركيب العمري والنوعي المختلف بين المواطنين والمهاجرين وعليه يمكن حساب نسبة الإعالة الحقيقية للسكان المهاجرين والتي بلغت ٢٥٨,٥ شخص معال من كافة الفئات العمرية لكل ١٠٠ عامل من مجموع السكان العاملين، أما نسبة الاعالة الحقيقية للمواطنين فقد بلغت ٣٤٤ معالاً من كافة الفئات العمرية لكل ١٠٠ عامل من مجموع السكان العاملين وسبب هذا الاختلاف عائد إلى تدني نسبة النشيطين اقتصادياً لدى المواطنين وزيادة نسبة البطالة لديهم قياساً بالسكان المهاجرين إضافة إلى زيادة نسبة مساهمة النساء المهاجرات في قوة العمل عن مساهمة النساء المواطنات كما ذكرنا سابقاً، إضافة إلى عودة أسر المواطنين من الخارج بدون معيلها الأمر الذي يعني قلة عدد العاملين المواطنين في رام الله والبيرة لمكان العمل .

أما الفئة الثانية والتي تشمل الأشخاص العاطلين عن العمل فقد تباينت حسب طبيعة السكان مهاجرين وبنسبة ١,٣% ومواطنين بنسبة ١,٦% وربما يعود ذلك إلى عدم ممانعة المهاجرين للعمل بكافة مستوياته على عكس المواطنين كما أن هذه النسب متباينة من حيث الجنس حيث يلاحظ ارتفاع لدى الإناث أكثر من الذكور من المهاجرين والمواطنين بسبب محدودية فرص العمل للإناث مقارنة بالذكور، وكون المسؤولية ملقاة على عاتق الذكور في الدرجة الأولى .

وبخصوص الفئة الثالثة (لا يعمل) فتشكل النسبة الأعلى وذلك لأنها تضم بقية السكان سواء صغار السن وكبار السن و العاجزين عن العمل وربات البيوت والطلبة وهي كغيرها من الفئات متباينة بين السكان حسب الجنس وكذلك من حيث أصل السكان مواطنين ٣٦,٤% من مجمل السكان المواطنين و ٣٣,٢% من جملة السكان المهاجرين .

ومن الجدير بالذكر أن النسب السابقة والمتعلقة بالعاملين والعاطلين عن العمل والأفراد غير النشيطين اقتصادياً (لا يعمل) تختلف مع تلك النتائج التي خرجت بها دراسة الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي أشارت الى ان نسبة العاملين من المهاجرين هجرة داخلية بلغت ٣٤% ونسبة العاطلين عن العمل بلغت ٣,٤% وغير النشيطين اقتصادياً ٦٢,٦% [١] من جملة السكان المهاجرين ويعود هذا التباين الى أن هذه النسب تمثل رام الله والبيرة كمحافظة وليس كمدينتين.

---

[٢] المالكي، م، شلبي، ي، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٣٥.

[١] نفسه ،ص٨٩

جدول رقم (٤-١٤) التوزيع النسبي للسكان (١٥-٦٤) سنه حسب خصائص قوة العمل والجنس

السكان	مهاجرون						مواطنون					
	يعمل		عاطل		لا يعمل		يعمل		عاطل		لا يعمل	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكور	٥٩٩	٢١,٢	١٧	٠,٦	٢٧٠	٩,٥	١٠٤	٢١,١	٣	٠,٦	٣٥	٧,١
إناث	١٩١	٦,٧	٢٠	٠,٧	٦٧٢	٢٣,٧	٢٢	٤,٥	٥	١,٠	١٤٤	٢٩,٣
المجموع	٧٩٠	٢٧,٩	٣٧	١,٣	٩٤٢	٣٣,٢	١٢٦	٢٥,٦	٨	١,٦	١٧٩	٣٦,٤

المصدر : نتائج المسح بالعينة ٢٠٠

وفيما يتعلق بخصائص قوة العمل للسكان في رام الله والبيرة وعلاقتها بالعمر فقد تبين أن معظم القوة العاملة تتركز في الفئات العمرية ما بين ٢٠-٤٤ سنة سواء للمهاجرين أو للمواطنين وللجنسين، ويعود ذلك إلى أن السكان في هذه الفئات العمرية يتميزون بقدرة إنتاجية عالية (فئات شابة) من ناحية ويعتبرون في حالة إعالة لذويهم أو الاستعداد لتحقيق طموحهم الاقتصادي والاجتماعية من ناحية أخرى، الأمر الذي يزيد من إقبالهم على العمل لتحقيق ذلك الطموح أما العاطلين عن العمل ولكلا الجنسين فقد توزعوا على معظم الفئات العمرية من ١٥-٦٤ سنة كما يلاحظ من الجدول المرفق رقم (١٥-٤) .

وبناءً على ما تقدم، فقد تم تقسيم السكان إلى قسمين هما :

القسم الأول: الأفراد العاملون (داخلون في قوة العمل) سواء كانوا يعملون فعلاً أو أنهم عاطلون عن العمل وفي نفس الوقت قادرين عليه، وقد بلغت نسبة هؤلاء الأفراد في عينة الدراسة ٢٩,٤% بحيث شملت هذه النسبة كل أفراد المجتمع المهاجر، ويمكن من خلال هذا القسم احتساب معدل٢٩,٤% بحيث شملت هذه النسبة كل أفراد المجتمع المهاجر، ويمكن من خلال هذا القسم احتساب معدل النشاط الاقتصادي الخام Crude Activity Rate في المجتمع والذي يشمل النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي من جملة السكان في كافة الأعمار، وقد بلغ هذا المعدل ٢٧,٩% من جملة السكان المهاجرين، و ٢٥,٦% من جملة السكان المواطنين، ويختلف هذا المعدل لارتباطه بمعدلات الخصوبة صعوداً وهبوطاً والتي تتميز بارتفاعها لدى المهاجرين قياساً بالمواطنين.

القسم الثاني: الأفراد غير العاملين (خارجون عن قوة العمل)، بحيث أن أعمالهم لا تسهم بصورة مباشرة في العملية الإنتاجية، ويشمل هذا القسم الطلبة وربات البيوت والعجزة والأطفال دون السادسة، والمتقاعدين الذين تزيد أعمارهم على خمس وستين سنة، ووصلت نسبة هذا القسم إلى حوالي ٧٠,٦%.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين المستوى التعليمي والعلاقة بقوة العمل قبل الهجرة، بينت الدراسة أن هناك علاقة يظهرها الجدول رقم (٨) في الملحق، الأمر الذي يعني رفض الفرضية المعتمدة في الدراسة، وقبول الفرضية البديلة.

جدول رقم (١٥ - ٤) خصائص قوة العمل للسكان +١٤ سنة حسب الفئات العمرية والجنس

الفئات العمرية	مهاجرون				مواطنون			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	يعمل	عاطل	يعمل	عاطل	يعمل	عاطل	يعمل	عاطل
١٩-١٥	٤,٦	-	-	-	٤,٨	-	٤,٥	-
٢٤-٢٠	١٣	١١,٨	٩,٩	٥	١٤,٤	-	٩,١	-
٢٩-٢٥	١٥,٨	٢٣,٤	١٨,٣	١٠	٢٠,٢	-	٢٢,٧	٢٠
٣٤-٣٠	١٩,٥	١١,٨	٢٣,٦	١٠	١٧.٣	٣٣،٣	٢٧,٣	-
٣٩-٣٥	١١,٤	٥,٩	١٤,٧	٣٠	١٩,٢	-	٩,١	٢٠
٤٤-٤٠	٩,٨	٢٩,٤	٨,٤	١٥	٥,٨	٣٣،٣	٩,١	-
٤٩-٤٥	١١,١	-	١٢	٢٠	٧,٧	-	٤,٥	٢٠
٥٤-٥٠	٧,٥	-	١٣,١	١٠	٧,٧	-	٤,٥	٤٠
٥٩-٥٥	٤,٥	١١,٨	-	-	١,٩	٣٣,٣	٩,١	-
٦٤-٦٠	٢,٥	٥,٩	-	-	-	-	-	-

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

طبيعة العمل :

يقصد بطبيعة العمل ماهيته من حيث الديمومة أو عدمها، وقد أظهرت نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول المرفق رقم (١٦-٤) أن نسبة الملتحقين بأعمال دائمة من المهاجرين بلغت ٩٨,٥% قبل الهجرة، وارتفعت إلى ٩٩,٣% بعد الهجرة، في حين كانت نسبة الملتحقين بأعمال مؤقتة من المهاجرين ١,٥% قبل الهجرة، انخفضت إلى أكثر من النصف لتصل إلى ٠,٧%، وهذا التحول قد يشير إلى توفر فرص عمل إضافية للمهاجرين، الأمر الذي أحدث مثل هذا التحول في طبيعة العمل، وبالمقابل فإن المواطنين ذوي النشاط الاقتصادي يتجهون نحو العمل الدائم، وهذا ما يتضح من نسبة العاملين في العمل الدائم البالغة ٩٨,٣%، أما النسبة الباقية ١,٧% فهم من السكان الملتحقين بأعمال مؤقتة، وهذه النسبة – كما يلاحظ – أعلى مما هي لدى المهاجرين، ويعود هذا الانخفاض إلى أن حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق السكان المواطنين أقل مما هو عليه لدى المهاجرين سواء من حيث نسبة الإعالة لكل منهما أو من حيث ملكية المنازل والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً .

جدول رقم (١٦-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	مهاجرون		مواطنون
	قبل	بعد	
دائم	٩٨,٥	٩٩,٣	٩٨,٣
مؤقت	١,٥	٠,٧	١,٧

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وعند مقارنة طبيعة العمل مع العلاقة بقوة العمل، وبالأخص للأشخاص النشطين اقتصادياً، وهم من يعملون أقل من ١٤ ساعة وأكثر من ١٥ ساعة أسبوعياً، تبين أن العمل المؤقت في غالبه هو ذو علاقة قوية مع الخيار الأول، أما العمل الدائم فإنه ذو علاقة قوية مع الخيار الثاني المتمثل في العمل أكثر من ١٥ ساعة أسبوعياً، و لم تقتصر العلاقة بين كل من طبيعة العمل والعلاقة بقوة العمل فحسب، بل تعدته إلى طبيعة المهنة والنشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان، وهذا ما ستظهره الدراسة عند تناول موضوع المهنة .

وبطبيعة الحال فإن الحديث عن طبيعة العمل لها العديد من الدلالات المتعلقة بالنواحي الاقتصادية التي يعيشها السكان، وما يترتب عليها من مستويات المعيشة ومعدلات الدخول التي تترك آثاراً كبيرة على الحياة الاجتماعية للسكان في المدينتين. أما بخصوص العلاقة بين طبيعة العمل قبل الهجرة والمستوى التعليمي، فقد بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة تربط المتغيرين، وتظهر من خلال الجدول رقم (٩) في الملحق، وهذا يعني بالضرورة رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة.

النشاط الاقتصادي الرئيسي :

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجال الذي يعمل به الفرد، أو النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو المشروع، ويظهر من خلال هذا النشاط بمجالات العمل المتنوعة في المجتمع [١]، وقد صنف النشاط الاقتصادي في الدراسة إلى ثمانية قطاعات، وهذه القطاعات جاءت متقاربة نوعاً ما مع التصنيف المعتمد من قبل مكتب العمل الدولي International Labour Office I..L.O ، مع بعض الفروق التي وضعت من أجل زيادة التوضيح من ناحية، وتطابقها مع نشاطات السكان في المدينتين من ناحية أخرى .

أظهرت نتائج الدراسة العديد من التباينات بين السكان الذين يعملون في كل قطاع من القطاعات التي تضمنها الجدول المرفق رقم (١٧-٤)، و سيأتي الحديث عنها بشيء من التفصيل للوقوف على أسباب هذه التباينات.

---

[١] أبو عيانة، ف. م، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص٢٣٧

جدول رقم (١٧-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	أرباب مهاجرون	أرباب مواطنون	أفراد مهاجرون	أفراد مواطنون
زراعة	٠,٦	١,٤	–	٠,٨
صناعة	١١,٥	٩,١	١٧,١	١٥,٤
تجارة	٢٠,٧	٢٦,٤	٩,٨	٤,٦
خدمات	٨,٤	٨,١	٦,٣	٦,٣
بناء	٧,٩	٥.٥	٥.٥	٥,٧
وظائف عليا	٤,٥	–	١,٨	٦.٦
موظف قطاع عام	١٩,٤	١٨,٩	١٩,٥	٧.٧
موظف قطاع خاص	٢٧,٠	٣٠,٦	٤٠,٠	٥٢,٩

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

القطاع الزراعي : وهو قطاع هامشي من حيث مساهمته في استيعاب اليد العاملة، وهذا ما يظهر من خلال نسب العاملين في هذا القطاع، التي لم تتجاوز ١,٤%من العاملين في أحسن حالتها، وقد مثلت أرباب الأسر المواطنين، وربما يعود ذلك إلى كون أرباب الأسر المواطنين يمتلكون أراض زراعية داخل المدينتين أو في محيطهما، الأمر الذي أدى إلى اشتغالهم بهذا القطاع، علماً بأن الفئة العمرية ذات العلاقة بهذا القطاع تزيد عن خمسين سنة.

أما المهاجرون، فقد بلغت نسبة العاملين منهم في هذا القطاع ٠,٦%، وهي أقل بكثير من النسبة التي يمثلها المواطنون، وذلك لأن العديد من القادرين على العمل في صفوف المهاجرين قد تحولوا عن العمل الزراعي لأعمال ونشاطات أخرى، لأسباب تكمن في أن منطقة المقصد هي منطقة حضرية، وبالتالي يقل أو حتى ينعدم فيها العمل الزراعي المرتبط بالريف أساساً، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العمل الزراعي عمل موسمي، وذو مردود متدن في حالة وجوده، وهذا الانخفاض في عدد العاملين الزراعيين في المدينتين يتفق مع ما جاء في بعض الدراسات التي أشارت إلى تناقص العمال في الزراعة بعد الهجرة [1] .

القطاع الصناعي: ويشمل هذا القطاع كل أنواع الصناعات بمختلف أصنافها، وقد زادت نسبة هذا القطاع عن سابقه على اعتبار أن الحديث يدور عن تجمع حضري (رام الله والبيرة)، مما يعني بالضرورة تركز قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات أكثر من الزراعة، من جهة، وانتشار المناطق الصناعية داخل المدينتين أو منطقة الجوار (بيتونيا وعطروت) من ناحية أخرى، مما يجلب لهما المزيد من اليد العاملة، ومن خلال المقارنة بين المهاجرين والمواطنين، وتبين أن نسبة العاملين في الصناعة أعلى لدى كل من أرباب الأسر المهاجرة وأفرادها مما هو عند أرباب الأسر المواطنة وأفرادها، ويعزى ذلك إلى أسباب منها أن المواطنين يتركزون في مجالات عمل أخرى كالقطاع الخاص والخدمات، ويبحثون في نفس الوقت عن الأعمال التي لا تتطلب جهداً عضلياً كبيراً

[1] تركي، ف .ج، الحراك المهني للذكور النازحين الى المناطق الحضرية في مصر، النشرة السكانية عدد ٢٥، ص١٠٧ .

كما هو الحال في قطاع الصناعة، إضافة إلى أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الناشطة في رام الله والبيرة مما يعني جذبه لأعداد متزايدة من اليد العاملة المهاجرة، كما أن رام الله والبيرة تحتل المرتبة الثانية من حيث نشاطها الصناعي بعد مدينة الخليل، إذ يتركز فيها العديد من المؤسسات الصناعية التي تضم أعداداً كبيرة من العمال كما مر سابقاً.

القطاع التجاري: تميزت مدينتا رام الله والبيرة بموقع متوسط أهلهما للقيام بدور الوسيط التجاري بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، مما دعا إلى قيام العديد من المؤسسات والمحال التجارية لخدمة هذه الغاية، إضافة إلى خدمة سكان المدينتين وسكان الظهير المساند من قرى ومخيمات، على اعتبار أن المدينتين تشكلان مركزاً للمحافظة، وقد أظهر الجدول رقم (٢١-٤) ارتفاع نسبة العاملين في التجارة لدى أرباب الأسر المهاجرين والمواطنين أكثر من الأفراد في تلك الأسر، ولا يعني هذا قلة أهمية التجارة، بقدر ما يشير إلى أن أفراد هذه الأسر في معظمهم من النساء والأطفال والطلبة غير المؤهلين للعمل، سواء في هذا القطاع أو غيره مما نتج عنه انخفاض النسبة لديهم .

قطاع الخدمات: ويشمل هذا القطاع كل الأعمال التي من شأنها خدمة المواطن كموظفي البلديات وشركة الكهرباء والمياه والبريد والهاتف وغيرها، وتبدو نسبة العاملين في هذا القطاع متقاربة بين المواطنين والمهاجرين، فقد بلغت لدى أرباب الأسر المهاجرين٨,٤%، و ٨,١% لدى أرباب الأسر المواطنين كما بين الجدول السابق (٢١-٤)، وبلغت نسبة العاملين في هذا القطاع من أفراد الأسر في الفئتين السابقتين ٦,٣% لكل منهما. ويذكر أن قطاع الخدمات قد استثنى كل الموظفين في الشركات والمؤسسات، على اعتبار أنهم ينضوون تحت العمل في القطاع الخاص، حتى وإن كانت بعض هذه الشركات كالتأمين تقوم بالوظيفة الخدمية من خلال ما تقدمه من أعمال.

قطاع البناء والتشييد : شهد هذا القطاع تذبذباً (نسبة غير ثابتة) من حيث عدد العاملين فيه، بسبب طبيعة الحكم العسكري الإسرائيلي والمتعلق بالقيود المفروضة على البلديات والمجالس الخاصة بالتوسع في الهيكل التنظيمي للمدينتين وإجراءات الترخيص وغيرها حيث مرت فترات زمنية تضاءل فيها عدد العاملين، كما هو الحال في الفترة التي سبقت قدوم السلطة الفلسطينية إلى المدينتين ثم عادت للارتفاع بسبب حركة البناء التي شهدتها المدينتان في الوقت الحاضر، وهذا ما يهمنا، على اعتبار أن الدراسة تبحث في هذا القطاع خلال فترة زمنية محددة، وهي فترة إجرائها، وأشارت بيانات الجدول المرفق رقم (٢١-٤) أن نسبة العاملين في قطاع البناء بلغت ٧,٩% لدى أرباب الأسر المهاجرين، وانخفضت إلى ٥.٥% لدى أرباب الأسر المواطنين وأفرادها، وهي أقل أيضاً مما هو للأفراد المهاجرين التي وصلت ٥,٧% من جملة القطاعات .

الوظائف العليا: وهي الوظائف المناطة بأساتذة الجامعات والمحاضرين، وهذه الوظائف وصلت نسبتها إلى ٤,٥% لدى أرباب الأسر المهاجرين، وانعدمت لدى نظرائهم من أرباب الأسر المواطنين، لأسباب قد تعود الى عدم اهتمام أرباب الأسر المواطنين بتعليم أنفسهم بقدر اهتمامهم بتعليم أبنائهم من ناحية ، وزيادة نسبة أرباب الأسر المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والاتجاه نحو الأعمال الحرة فيها من ناحية أخرى،

وبلغت ٥١,٨% للأفراد المهاجرين، و ٥٦,٦% للأفراد المواطنين، (بقية الأسرة باستثناء رب الأسرة)ويذكر أن هذه الوظائف مرتبطة بالأفراد الذين حصلوا على مستوى علمي من درجة الماجستير فأعلى.

القطاع العام: وهو القطاع الخاضع للإدارة الحكومية والمملوكة لها، ويشمل كل المؤسسات والدوائر والوزارات والهيئات التابعة للسلطة الفلسطينية، وقد ساهم هذا القطاع بدور مهم من حيث قدرته على استيعاب أعداد لا يستهان بها من العمالة بمختلف مستوياتها، حيث يشير نفس الجدول إلى أن نسبة العاملين في هذا القطاع بلغت ١٩,٤ % لدى أرباب الأسر المهاجرين، و١٨,٩% لدى أرباب الأسر المواطنين، في حين بلغت ١٩,٥% لدى أفراد الأسر المهاجرين و٧,٧% لدى أفراد الأسر المواطنين، وهذا الانخفاض قد يعود إلى اتجاههم نحو العمل في القطاع الخاص.

القطاع الخاص : يتضمن هذا القطاع كافة الشركات والمؤسسات والأعمال والمشاريع المملوكة من شخص أو مجموعة أشخاص، وتهدف بشكل أساسي للربح، و قد تكون على عكس القطاع العام من هذه الناحية، ومن ناحية الملكية أيضاً، وبما أن رام الله والبيرة قد استأثرت بتركيز نشاطات القطاع العام فيها، فإن من الطبيعي أن تنجذب اليها رؤوس الأموال من القطاع الخاص، مستفيدة من الامتيازات التي توفرت فيها، والتي ترتب عليه أن احتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين فيه قياساً بالقطاعات السابق ذكرها، كما توضح ذلك بيانات الجدول نفسه والتي دلت على ارتفاع نسب العاملين في القطاع الخاص ابتداءً من ١٧% لأرباب الأسر المهاجرين وانتهاءً بـ ٥٢,٩% للأفراد المواطنين ومروراً بأرباب الأسر المواطنين حيث بلغت ٣٠% و٤٠% للأفراد المهاجرين، إضافة لما ذكر، فإن الميل للعمل في القطاع الخاص ينبع من امتلاك العاملين فيه حرية التصرف قياساً بالقطاع العام، وتقاضيهم رواتب أعلى في الغالب من القطاع السابق

وأخيراً فإن الحديث عن العمل في قطاع محدد لا يعني بالضرورة وحدانية هذا العمل، بمعنى أن بعض الأفراد يعملون في أكثر من قطاع واحد في نفس الوقت، إلا أن الدراسة اعتمدت على القطاع الرئيسي الذي يعتمد عليه الفرد، معتمدةً في ذلك على تقدير الفرد نفسه لمدى أهمية القطاع المعتمد من حيث القيمة الاجتماعية ومستوى الدخل الذي يوفره هذا القطاع، وقد عمد الباحث إلى هذا التحديد تجنباً للبس أو الخلط في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

المهنة الرئيسية :

تأتي دراسة المهنة على اعتبارها أحد المتغيرات المهمة في دراسة الهجرة كونها تؤثر تأثيراً بالغاً في تحديد المراكز الاجتماعية التي يتمتع بها المهاجر، إضافة إلى علاقتها بمستويات الدخل، وبالمستوى التعليمي إلى حد ما.

وجاء تقسيم المهنة في الدراسة حسب التقسيم الوارد في استمارة التعداد العام للسكان ١٩٩٧، معتمداً على المجموعات الرئيسة التسع لهذا التقسيم دون الخوض في تفاصيل كل مجموعة منها، والتي تتوزع عليها سكان المدينتين المهاجرون منهم، والمواطنون بنسب مختلفة كما هو مبين في الجدول رقم (١٨-٤).

دجدول رقم (١٨-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب مجموعة المهن الرئيسة

المهنة	مواطنون	مهاجرون	
		قبل الهجرة	بعد الهجرة
المشرعون والمديرون	٧,٩	١٠,١	١٢,٦
المتخصصون	١٦,٨	٢٧,٦	٢٤,٧
المتخصصون المهنيون	١٠,١	٩,٦	١٠,٦
الكتبة	١٢,٨	٥,٦	٤,٠
العاملون والباعة	١٨,٤	١٦,٧	٢٠,٧
العمال المهرة	-	٠,٥	-
العاملون في الحرف	١٣,٤	١٥,٢	١١,٦
مشغلوا الآلات	٥,٠	٦.٦	٧,٦
المهن الأولية	١٥,٦	٨,١	٨,١

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

١-المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون:

من خلال المقارنة بين كل من المهاجرين والمواطنين في رام الله والبيرة، يتضح أن نسبة العـــاملين في مهن المجموعة الأولى بلغ ١٠,١% من المهاجرين قبل الهجرة و بلغ ١٢,٦% بعد الهجرة، وهذه النسب بشقيها أعلى مما هو لدى السكان المواطنين في المدينتين ٧,٩%، وقد يعود ذلك إلى الفرق في المستوى التعليمي بـــين هاتين المجموعتين، من منطلق أن وظائف ومهن هـــذه المجموعة تتطلب في الغالب مستويات تعليمية علـــيا (بكالوريوس فأعلى)، أما التغير الذي طرأ على نسبة العاملين من المهاجرين في هذه المهن بعد الهجرة فإنه يـــدل على توفر مثل هذه الوظائف في المدينتين، لما أصبحت تتمتع به من دور إداري وحكومي.

٢- المتخصصون (هم المتخصصون الأكاديميون في الفروع العلمية):

بلغت نسبة العاملين في مهن المجموعة الثانية، كما أشارت بيانات الجدول المرفق رقـــم (١٨-٤) ، حوالي ٢٧,٦% من المهاجرين قبل هجرتهم، وانخفضت هذه النسبة لتصل لدى نفس الفئـــة ٢٤,٧% بعـــد وصولهم إلى رام الله والبيرة، وقد يكون التفسير الأقرب لمثل هذا التغير هو تحول بعض هؤلاء المهاجرين للعمـل في مهن أخرى قد تدر عليهم دخولا أعلى أو مستويات اجتماعية أرقى، أو اعتبارهم هذه المهن مهنا ثانويـة لا يعتمدون اقتصاديا على مردوداتها المالية، لما أملته الظروف المعيشية عليهم من زيادة في الإنفاق مجاراة لطبيعـــة الحياة المدنية، وبالمقابل فأن نسبة العاملين في مهن هذه المجموعة من المواطنين بلغت ١٦,٨%، وهي أقل ممـــا لدى المهاجرين، وسبب ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة الهجرة المغادرة بين صفوف المواطنين، ومن المعـــروف أن

هذه الهجرة انتقائية بحيث تؤثر في الفئة الشابة، وتؤدي إلى انخفاض نسبة المتعلمين تعليما عاليا لدى المواطنين قياسا بالمهاجرين.

٣- الفنيون والمتخصصون والمساعدون (المتخصصون المهنيون):

أشارت البيانات إلى أن نسبة العاملين في هذه المهنة بين المهاجرين ارتفعت من ٩,٦% قبل الهجرة إلى ١٠,٦% بعد الهجرة، بسبب توفر وظائف هذه المجموعة بشكل أكبر في رام الله والبيرة، الأمر الذي زاد من نسبة العاملين بها، وهذه النسبة أعلى من نسبة العاملين في هذه المهنة من المواطنين الذين بلغت نسبتهم ١٠,١% .

٤- الكتبة :

بلغت نسبة العاملين من المهاجرين في مهن هذه المجموعة ٥,٦% قبل الهجرة، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٤,٠% بعد الهجرة، في حين بلغت هذه النسبة لدى السكان المواطنين ١٢,٨%، وهي أعلى من النسبة التي بلغها المهاجرون، وربما يعزى ذلك إلى كون هذه الوظائف موجودة في المدينتين منذ زمن بعيد، أي في الفترة التي واكبت عملية تحول التجمعين إلى بلديات، وعليه، فإن أبناء المدينتين كانوا الأسبق في تولي ومزاولة مثل هذه الوظائف قبل غيرهم، وهناك سبب آخر لتدني نسبة المهاجرين العاملين في هذه المهنة، وهو مرتبط بالإيرادات المالية المتواضعة التي تأتي من خلال هذه المهن في الوقت الذي يحتاج فيه المهاجر إلى مزيد من الدخل الذي يمكنه من مجاراة الوضع الاقتصادي ومتطلبات المعيشة في المدينتين، وهذا ما يلاحظ أيضا من خلال تدني هذه النسبة قبل الهجرة وبعدها.

٥- العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق:

ينتمي السكان العاملون في مهن هذه المجموعة الى قطاع التجارة والقطاع الخاص الذي سبق تناوله عند الحديث عن القطاعات الاقتصادية، وتظهر بيانات الجدول أن نسبة العاملين في هذه المجموعة من المهاجرين بلغت ١٦,٧ قبل الهجرة، ارتفعت لتصل إلى ٢٠,٧% بعد الهجرة، لما تبديه المدينتان من نشاط تجاري قادر على استيعاب عدد من العاملين فيه، وبالمقابل بلغت نسبة السكان المواطنين العاملين في مهن المجموعة نفسها ١٨,٤%، وهي - تشكل أعلى النسب بين المجموعات التسع الرئيسة، مما يعني توجه المواطنين للعمل في الأعمال الحرة أكثر من غيرها .

٦- العمال المهرة في الزراعة وفي صيد الأسماك لأغراض السوق:

من البديهي أن تكون نسبة العاملين في مهن هذه المجموعة متدنية دون غيرها من المجموعات، على اعتبار أن رام الله والبيرة هما تجمعان سكنيان حضريان تنعدم فيهما نسبيا أعمال الزراعة وصيد السمك، لكونهما خاليتين من هذه المهن، وكما تشير بيانات الجدول، فإن ٠,٥% من المهاجرين قد عملوا في هذه المهنة قبل هجرتهم إلى رام الله والبيرة، إلا أنها تلاشت بتحول العاملين فيها إلى قطاعات ومهن أخرى ذات دخول أعلى وقيمة اجتماعية أفضل، أما المواطنون فقد انعدم العاملون في مهن هذه المجموعة، وهذا لا يعني وجود تناقض بين هذه النتائج والنتائج المدرجة في الجدول الخاص بالنشاط الاقتصادي فيما يخص المواطنين، على

اعتبار أن المواطنين لا يعتبرون عملهم الزراعي هو مهنتهم الرئيسة الوحيدة، بل هي عمل ثانوي، وبالتـــالي لا يشكل مصدرا أساسيا للدخل، وهذا ما اتضح من خلال المهنة الرئيسية التي يزوالها المواطن في المدينتين .

٧- العاملون في الحرف وما إليها من المهن:

بلغت نسبة المهاجرين العاملين في هذه المجموعة ١٥,٢% قبل الهجرة، وانخفضت بعد الهجرة لتصـــل إلى ١١,٦%، في حين وصلت هذه النسبة لدى المواطنين إلى ١٣,٤%، وهي نسب متوســطة مـــن حيـث العاملون في هذه المجموعة قياسا بغيرها، وقد يعود الانخفاض في عدد العاملين من المهاجرين في مـــهن هـــذه المجموعة إلى الأسباب السابق ذكرها، المتعلقة ببحث المهاجرين عن مستويات اجتماعية أعلى من تلـك الـــتي كانوا ينتمون إليها قبل هجرتهم، وهذا يفرض عليهم بالضرورة تغيير مهنتهم استجابة لهذا الطموح .

٨- مشغلو الآلات ومجمعوها:

تدنت نسبة العاملين في مهن هذه المجموعة لكل من المهاجرين والمواطنـــين، بحيـــث بلغـــت ٦,٦% للمهاجرين قبل الهجرة، وارتفعت بعد الهجرة لتصل إلى ٧,٦%، وهذا الارتفاع ناتج عن انتقال السكان مـــن أماكن ذات نشاط صناعي أدنى مما هو متوفر في رام الله والبيرة، وقد تقاربت هذه النسب مع نسبة المواطنـــين العاملين في المجموعة نفسها والبالغة ٥,٠%، مما يعني عدم اقتصار العمل فيها على فئة معينة من السكان، علـى اعتبار أن مثل هذه المهن لا تتطلب مستوى تعليميا مرتفعا، وهو ما يميز الفئتين السابقتين، حيث ترتفع لديـــهم المستويات الدنيا من التعليم الابتدائي، والإعدادي، والثانوي.

٩- المهن الأوليـــة :

لقد بلغت نسبة العاملين في المهن الأولية من المواطنين ١٥,٦%، في حين انخفضت لدى المـــهاجرين، سواء قبل الهجرة أو بعدها، لتصل ٨,١% لكل منهما، وهذا ربما شكل دعما إضافيا إلى كون المهاجر يسـعى دائما للبحث عن مهن ذات مستويات اجتماعية واقتصادية أفضل، مما يحول دون التحاقه بمثل هـــذه المـــهن، إضافة إلى أن نسبة العاملين فيها لم تتغير بعد الهجرة، وهي المجموعة الوحيدة التي لم يطرأ عليها أي حراك مهني للمهاجرين، على عكس المجموعات الثمانية السابقة التي شملها التغيير سواء بالزيادة أو النقصان .

وبالنظر إلى مجموعات المهن التسع التي تم الحديث عنها من حيث نسب العاملين في مهن كل مجموعة، فإنه يمكن تقسيم هذه المجموعات إلى زمرتين رئيسيتين متمثلتين في :

١- المهن غير المنتجة:

وهي المهن التي تشمل المجموعات الخمس الأولى التي سبق الحديث عنها، إذ أنها تنفرد بمجموعة من الخصائص من أهمها :

أ-أنها مهن إدارية وخدماتية بالدرجة الأولى.

ب-أنها مهن استأثرت بالسكان ذوي المستويات العلمية العليا، حيث دلت البيانات من خلال العلاقة بين المهنة والمستوى التعليمي (GENERAL TABELS) أن الأميين لا يعملون في مـــهن المجموعـة الأولى والثانية والثالثة والرابعة، غير أنهم، وفي الوقت نفسه، يشغلون أعمالا في مهن المجموعات الأخرى، وبـالأخص

مهن المجموعة التاسعة بنسبة بلغت ٣٧,٥% من العاملين، في حين أن أكثر من نصف الحاصلين على درجة البكالوريوس، كما يظهر من الجدول المرفق رقم (١٩-٤)، يتركزون في مهن المجموعة الثانية، وكذلك الحال بالنسبة لحملة الدراسات العليا البالغة نسبتهم ٦٦,١% يعملون في مهن المجموعة الثانية.

وعليه فإن المستوى التعليمي يتناسب طرديا مع المهن، بحيث يمكن القول: إنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، ارتفع مستوى المهنة، على اعتبار أن الترتيب الوارد عند الحديث عن المهن هو ترتيب تنازلي لهذه المهن.

ج-أنها مهن ذات دخول ومردودات اقتصادية عالية، كما سيظهر عند مناقشة موضوع الدخل.

د-أنها مهن استوعبت ٧٢,٦% من اليد العاملة المهاجرة و ٦٤,٨% من اليد العاملة المواطنة.

٢- المهن المنتجة:

وتشمل هذه الزمرة من المجموعات الأربع الأخيرة التي وردت في الجدول ومن أبرز خصائصها :

أ- تركز الذكور في مهن هذه المجموعات أكثر من الإناث، حيث أظهرت العلاقة بين الجنس والمهنة أن معظم الإناث قد تركزت في مهن المجموعة الثانية والرابعة بما نسبته ٤٤,٥% و حوالي ٢٦,٧% لكل منهما على التوالي، بينما لم يسجل وجود أية أنثى تعمل ضمن مهن المجموعة السادسة والثامنة، أما الذكور فقد توزعوا على جميع المهن مع وجود بعض التباين في هذا التوزيع، بحيث تركزوا في مهن المجموعات الخامسة والسابعة والتاسعة، بما نسبته ٢٢,٥%و٢٠,٤% و١٤,٤% لكل منها.

ب-أنها تستوعب ٢٧,٤% من اليد العاملة المهاجرة و ٣٥,٢% من اليد العاملة المواطنة .

ج-ضعف العلاقة بين مهن هذه المجموعات والمستوى التعليمي.

د-انخفاض معدل متوسط دخل الأفراد الملتحقين بهذه المهن .

الحراك المهني :

أشارت بعض الدراسات المتعلقة بالحراك المهني أن السكان قد يكتسبون خبراتهم في مكان معين، في حين يمارسونها أو يعملون بها في مكان مغاير، وهذا يعني أن الهجرة تعمل على إعادة توزيع الكفاءات البشرية، مما يعني التحسن في مستويات السكان المعيشية وزيادة الإنتاجية، وهذا يدلل على إيجابية العلاقة بين الهجرة والمهن، إذ تزداد درجة الحراك المهني بزيادة التحسن الطارئ على النشاط الاقتصادي، وينتج عن ذلك تغير أنماط المهن من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى مع الارتباط الوثيق باقتصاديات المكان المهاجر إليه، على اعتبار أنها هي المحدد لمستوى أنماط المهن، ولا يعني ذلك بالضرورة أن للهجرة تأثيرا إيجابيا في الحراك المهني، لان ذلك يعتمد على العديد من العوامل المتداخلة مع بعضها التي قد تؤدي إلى نقل عادات وتقاليد مهنية غير مرغوب فيها إلى المناطق المهاجر اليها، معبرة بذلك عن الخلفية الاجتماعية التي كان يعيشها المهاجر الريفي بشكل خاص[1].

---

[1] مكي،م. ش، الحراك المهني لأرباب الأسر المهاجرين إلى المدينة المنورة، النشرة السكانية، ع٢٣، ص ٧٣.

جدول رقم (١٩ - ٤) التوزيع النسبي للسكان حسب العلاقة بين المستوى التعليمي والمهنة

المهنة	سكان مهاجرين						سكان مواطنين					
	مهن غير منتجة			مهن منتجة			مهن غير منتجة			مهن منتجة		
المستوى التعليمي	ذكو	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
أمي	٢	-	٢	٦	-	٦	-	-	-	٣	-	٣
ابتدائي	٢٦	٢	٢٨	٩٣	٢	٩٥	٧	١	٨	١	-	١
إعدادي	٤١	١٠	٥١	١١١	٩	١٢٠	١٠	١	١١	١٦	-	١٦
ثانوي	٥٠	٢١	٧١	٤٢	٢	٤٤	٢٠	٥	٢٥	٩	١	١٠
دبلوم	٤٩	٤٧	٩٦	١٠	١	١١	٦	٧	١٣	١	-	١
بكالوريوس	١١٥	٨٢	١٩٧	٤	-	٤	٢٦	٤	٣٠	٢	١	٣
دراسات عليا	٤٨	١٤	٦٢	-	-	-	٦	١	٧	-	-	-
المجموع	٣٣١	١٧٦	٥٠٧	٢٦٦	١٤	٢٨٠	٧٥	٢١	٩٤	٣٢	٢	٣٤

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

ولمعرفة طبيعة الحراك المهني لدى المهاجرين إلى مدينتي رام الله والبيرة فقد اشتملت استمارة البحث على أسئلة تتعرض لكل من المهنة الرئيسة قبل الهجرة وبعدها، للوقوف على حقيقة التغير في المهن، إضافة إلى السؤال المتعلق بسبب هذا التغيير في حالة حدوثه والرغبة في التغيير مستقبلا الذي يعبر بدوره عن مدى رضى صاحب المهنة عن مهنته.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العاملين في مجموعات المهن الرئيسة التسع السابقة، قد حدثت عليها تغيرات سواء بالصعود أو الهبوط، باستثناء المجموعة الثامنة (مشغلو الآلات ومجمعوها) والتي حافظت على ثبات نسبتها دون غيرها .

وتجدر الإشارة أن الزيادة في نسبة العاملين في بعض المجموعات لا يعني بالضرورة تغييرا للمهنة السابقة فقط، بل يفيد أيضا بدخول أفراد جدد لسوق العمل ممن كانوا خارج هذا السوق، ومنهم طلبة المدارس والجامعات وربات المنازل، وهذا ما أشارت له أيضا بيانات الجدول رقم (٤-١٣) المتعلق بالعلاقة بقوة العمل لدى المهاجرين بحيث ارتفعت نسبة المشتغلين ١٥ ساعة فأكثر لتصل إلى ٧٢,٢% من جملة المهاجرين بعد هجرتهم إلى رام الله والبيرة، وكما تشير بيانات الجدول المرفق رقم (٤-٢٠)، فإن المجموع العام للذكور المهاجرين في كافة المهن (المجموعات التسع) قد ارتفع من ٢١٣ مهاجرا قبل الهجرة إلى ٥٩٩ مهاجرا بعدها، مما يعني توفر فرص العمل في المدينتين من جانب، ودخول عناصر جديدة لسوق العمل من جانب آخر، أما الإناث فقد تضاعف عدد العاملات من ٤٨ امرأة قبل الهجرة إلى ١٩١امرأة بعدها، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها : توفر فرص العمل للنساء، ارتفاع مستوى تعليم المرأة الأمر الذي أتاح لها فرصة دخول سوق العمل، زيادة تكاليف الحياة وأعبائها على رب الأسرة وهذا يستدعي نوعا من التعاون بين الزوجين للوصول إلى الكفاية والقدرة على تغطية مصروفات العائلة، علما بأن معظم المهاجرين يعانون من ارتفاع الأسعار في المدينتين.

جدول رقم (٢٠-٤) التوزيع النسبي للمهاجرين حسب الجنس وطبيعة المهنة قبل الهجرة وبعدها.

مجموعة	قبل الهجرة				بعد الهجرة			
	الذكور		الإناث		الذكور		الإناث	
	عدد	نسبة	عد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الأولى	١٦	٧,١	٥	١٠,٤	٤٣	٣,٢	١٣	٦,٨
الثانية	٥٣	٢٩,١	٢٧	٥٦,٣	١١٠	١٨,٤	٨٥	٤٤,٥
الثالثة	١٤	٦,٠	٨	١٦,٦	٤٥	٧,٥	٢٤	١٢,٦
الرابعة	٩	٤,٢	٥	١٠,٤	١٣	٤,١	٥١	٢٦,٦
الخا	٤١	١٦,٢	-	-	١٢٢	٢٠,٤	٣	١,٦
ا	٤	١,٧	-	-	-	-	-	-
السا	٣٦	١٦,٩	١	٢,١	١٣٥	٢٢,٥	٨	٤,٢
الثامنة	١٦	٧,٥	-	-	٤٥	٩,٥	-	-
التلد	٢٤	١١,٣	٢	٤,٢	٨٦	١٤,٤	٧	٣,٧
المجموع	٢١٣	١٠٠%	٤٨	١٠٠%	٥٩٩	١٠٠%	١٩١	١٠٠%

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (٢٤-٤) أن نسبة النساء بلغت أعلى معدلاتها في المهن التي لا تتطلب ذلك الجهد العضلي (المجموعة الثانية والرابعة) من النساء إذ بلغت نسبتها ٤٤,٥% و ٢٦,٧% على التوالي، في حين تدنت نسبة المهن الأخرى إلى أن اختفت في مهن المجموعتين السادسة والثامنة (زراعة وصيد، مشغلو الآلات) سواء قبل الهجرة أو بعدها.

وجاء البحث في الحراك المهني لمعرفة مدى تأثير الهجرة في المهن التي يشغلها السكان المهاجرون، والتغيرات التي أحدثتها هذه الهجرة في أنماط المهن، ولا يقتصر الحراك المهني على تغيرات المهن فحسب، بل يتعداه إلى البحث في الأسباب الكامنة خلف هذا التغير وخصائص المهاجرين التي يمكن أن يكون لها تأثير في الهجرة والعمل.

أسباب تغيير المهن:

قد يكون من الصعب على الشخص الذي يمتهن عملا ما أن يلجأ إلى تغييره، ليعمل في مهن أخرى إلا إذا كانت وراء هذا التغيير أسباب دافعة إلى مثل هذا التصرف، وقد تم حصر الأسباب التي أدت إلى تغير المهن في خمسة أسباب، كما يوضحها الجدول رقم (٢١-٤)، ودور كل سبب منها في التبدل الحاصل وقد احتل السبب الخامس (أخرى) المرتبة الأولى، من حيث كونه السبب الأول في تغيير المهنة حيث بلغت نسبته ٣٢,٨% ويقصد بهذا الخيار كل الأسباب التي تقف وراء تغيير الفرد لمهنته، ولا تدخل في أي من الخيارات الأربعة الأولى، وتشمل الأسباب النفسية والعائلية والوظيفية، وغيرها من الأسباب التي لم يفصح بعض أفراد

العينة عن ماهيتها، في حين يمثل السبب المرتبط برفع الدخل المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين غيروا مهنهم لرفع دخلهم ٢٨,٨%، وقد يكون لمثل هذا السبب مؤشرات تدلل على أن معدل الدخل في المدينتين مرتفع قياسا بغيرهما، وتوفير تلك الفرص من العمل التي تتميز بمستويات عالية من الدخل، الأمر الذي جعل تلك النسبة من العاملين تقوم بتغيير مهنهم لهذا السبب، أما المرتبة الثالثة فكانت لصالح رفع المستوى الاجتماعي، وقد بلغت ٢٧,٨%، أما الأسباب الأخرى (السياسي ، رفع المؤهل)، فقد تضاءلت نسبتهما لتبلغ ٧,٦% و ٣,٠% على التوالي، ولا يعني مثل هذا التصنيف الانفصال التام بين هذه الأسباب، إذ أنه من الممكن أن يكون هناك أكثر من سبب واحد وراء تغيير المهنة إلا أن هذا التصنيف يشير إلى اعتماد أكثر الأسباب تأثيرا في تغيير المهنة للأفراد المشتغلين .

جدول رقم (٢١-٤) التوزيع النسبي للمهاجرين إلى رام الله والبيرة حسب السبب المباشر لتغيير المهنة

سبب تغيير المهنة	مهاجرون
رفع الدخل	٢٨,٨
رفع المستوى الاجتماعي	٢٧,٨
سياسي	٧,٦
رفع المؤهل	٣,٠
أخرى	٣٢,٨

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

الرغبة في تغيير المهنة :

من المحتمل أن يكون هناك بعض الأفراد المشتغلين الذين لم يغيروا مهنهم لعدم توفر فرص أفضل لهم تشجعهم على هذا التغيير، أو لكون مهنهم توفر لهم حاجتهم المادية والنفسية والاجتماعية، وفي محاولة لمعرفة رغبة العاملين في تغيير مهنهم من خلال السؤال الذي تضمنته الاستمارة. دلت النتائج على أن ٩٣,٥% ليس لديهم الرغبة في تغيير مهنهم، مما يعطي انطباعا أكيدا على أن هؤلاء العاملين راضون عن مهنهم التي يشغلونها، في حين بلغت نسبة الراغبين في تغيير مهنهم ٦,٥% فقط، ومن خلال الربط بين الراغبين في تغيير مهنهم، وبين طبيعة تلك المهن تبين أن الراغبين في التغيير تركزوا في مهن المجموعات الثلاث الأخيرة، وهم العاملون في الحرف، ومشغلو الآلات ومجمعوها، والمهن الأولية، في حين لم تتوفر مثل هذه الرغبة عند العاملين في مهن المجموعات الست الأولى، وهذا قد يدل على رضى هؤلاء العاملين عن مهنهم القائمين عليها .

ومن الجدير بالذكر أن الراغبين في تغيير مهنهم، أعادوا هذه الرغبة إلى أسباب مادية واجتماعية، بحيث أثرت هذه الأسباب تأثيرا مباشرا في هذه الرغبة لما لها من أهمية كبيرة في حياة الفرد والأسرة، وهو بذلك يؤكد ما ورد في الجدول الخاص بأسباب تغيير المهنة السابقة، إذ شكلت هذه الأسباب (رفع الدخل، ورفع المستوى الاجتماعي) نسبة ٢٨,٨% و ٢٧,٨% على التوالي، أضف إلى ذلك أن الراغبين في تغيير مهنهم قد

ينتقلون إلى مهن أخرى في حالة تمكنهم من هذا التغيير، وبهذا يدخلون ضمن الحراك المهني الذي سبق الحديث عنه دون الجزم بطبيعة المهن الجديدة إن كانت منتجة أم غير ذلك.

الدخل الشهري:

يعد الدخل من العوامل الاقتصادية العامة والمسؤولة عن قياس وتحليل وتحديد درجة التخلف أو التقدم لأي بلد أو أي مجتمع، سواء فيما بينه وبين بيئته في نفس البلد، أو بينه وبين غيره من دول العالم، وقد كان لمستويات الدخل المتوفر في رام الله والبيرة أثر في هجرة العديد من السكان إليهما، وقد تم الحديث سابقا في هذا الموضوع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عند مناقشة الأسباب الاقتصادية المؤدية للهجرة في الفصل السابق، وتشير بيانات الجدول المرفق رقم (٢٢-٤) إلى أن أكثر الفئات شيوعا هي الفئة التي يتراوح فيها الدخل بين ٢٠٠-٣٩٩ دينارا أردنيا فقد بلغ عدد أفرادها ٣٣٨ شخصا وبنسبة بلغت ٤٣,١% لدى المهاجرين وأما لدى المواطنين فقد بلغ عدد الذين يتقاضون رواتب من نفس الفئة ٨٣ شخصا وبنسبة بلغت ٤٧,٢%، في حين مثلت فئات الدخل الأخرى نسبا أقل من حيث عدد المنتمين لكل منها، ويعود ذلك إلى ارتباط الدخل بمجموعة من المتغيرات كالمستوى التعليمي وطبيعة المهنة ومكان العمل وطبيعته من حيث الديمومة أو عدمها.

مع ملاحظة وجود نوع من الاختلاف البسيط بينهما له ما يبرره لطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها كل من المهاجر والمواطن.

ولمعرفة مدى تأثر الدخل ببعض العوامل، فقد تم ربطه بالمهنة والمستوى التعليمي للمهاجرين والمواطنين كما هو موضح في الجدولين المرفق رقم (٢٣-٤) و (٢٤-٤).

جدول رقم (٢٢-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب فئات الدخل

فئات الدخل بالدينار الأردني	المهاجرين		المواطنين	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
أقل من ٢٠٠	٣٦	٤,٦	٦	٣,٤
٢٠٠-٣٩٩	٣٣٨	٤٣,١	٨٣	٤٧,٢
٤٠٠-٥٩٩	٢٢٢	٢٨,٣	٤٥	٢٥,٥
٦٠٠-٧٩٩	٩٢	١١,٧	٢٢	١٢,٥
٨٠٠-٩٩٩	٣٤	٤,٣	٤	٢,٣
أكثر من ١٠٠٠	٦٣	٨,٠	١٦	٩,١
المجموع	٧٨٥	١٠٠%	١٧٦	١٠٠%

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وقد تبين من خلال هذا الربط كما هو موضح في الجدول المرفق رقم (٢٣-٤)،وجود بعض العلاقات ومنها أن ٢٥% من العاملين المهاجرين الذين يتقاضون رواتب عالية (أكثر من ١٠٠٠دينار) هم من فئة

جدول رقم (٢٣ - ٤) التوزيع النسبي للسكان حسب العلاقة بين الدخل والمهنة

الدخل	أقل من ٢٠٠		٢٠٠ - ٣٩٩		٤٠٠ - ٥٩٩		٦٠٠ - ٧٩٩		٨٠٠ - ٩٩٩		أكثر من ١٠٠٠	
المهنة	مط	مهاجر	مواطن	مهاجر	مواطن	مهاجر	مواطن	مهاجر	مواطن	مهاجر	مواطن	مهاجر
١	-	-	١,٢	٥,٤	٢.٢	٣٠,٤	١٨,٢	٢٣,٢	-	١٦,١	٣٧,٥	٢٥,٠
٢	٢٢,٢	٣,١	٨,٤	٣٢,٨	٢٤,٤	٢٧,٧	٣١,٨	١٥,٩	٢٥,٠	٥,١	١٢,٥	١٥,٤
٣	-	١,٤	١٣,٣	٤٤,٩	٨,٩	٣٣,٣	١٣,٦	١١,٦	-	٥,٨	-	٢,٩
٤	١١,١	٧,٨	١٩,٣	٦٧,٢	١٣,٣	٢٠,٣	-	٤,٧	-	-	-	-
٥	-	٥,٦	٩,٦	٢٨,٨	٢٦,٧	٣٦,٨	٢٧,٣	١٦,٨	٢٥,٠	١,٦	٣٧,٥	١٠,٤
٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧	٣٣,٣	٩,٨	١٦,٩	٥١,٠	١٣,٣	٢٥,٩	٤,٥	٦,٣	-	٤,٢	-	٢,٨
٨	١١,١	٢.٢	٣,٦	٤٢,٢	٦,٧	٤٠,٠	-	١١,١	٥٠,٠	٤.٤	١٢,٥	-
٩	٢٢,٢	١١,٨	٢٧,٧	٧٤,٢	٤.٤	١٢,٩	٤,٥	١.١	-	-	-	-

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

جدول رقم (٢٤ - ٤) التوزيع النسبي للسكان حسب العلاقة بين الدخل والمستوى التعليمي

الدخل	أقل من ٢٠٠		٢٠٠ - ٣٩٩		٤٠٠ - ٥٩٩		٦٠٠ - ٧٩٩		٨٠٠ - ٩٩٩		أكثر من ١٠٠٠	
المستوى التعليمي	مواطن	مهاجر	مواطن	مهاجر	مواطن	مهاجر	مواطن	مله	مواطن	مله	مواطن	مله
أمي	٧,٣	٤,١	١,٢	١,٢	٢.٢	٠,٥	-	١.١	-	-	-	-
ابتدائي	٤٣,٥	٤٧,١	٢٨,٩	٢٠,٥	١٣,٣	١٢,٢	-	٨,٧	٥٠,٠	٨.٨	٦,٣	٨,١
إعدادي	٢٣,٣	٢٧,١	٢١,٧	٢٥,٦	١٣,٣	٢١,٦	٩,١	٩,٨	-	١٤,٧	١٨,٨	٩,٧
ثانوي	١٧,٢	١٣,٩	٢٢,٩	١٤,٦	٣١,١	١٦,٢	٣٦,٤	١٦,٣	٢٥,٠	١٧,٦	١٨,٨	١١,٣
دبلوم	٣,٩	٣,٩	٤,٨	١٥,٨	١٥,٦	١٧,١	-	٥,٤	-	٨.٨	٦,٣	٤,٨
بكالوريوس	٤,٣	٣,٥	٢٠,٥	٢٠,٢	٢٢,٢	٢٧,٩	٣١,٨	٢٨,٠	٢٥,٠	٢٣,٥	٤٣,٨	٣٨,٧
دراسات عليا	٠,٥	٠,٣	-	٢,١	٢.٢	٤,٥	٢٢,٧	٢٠,٧	-	٢٦,٥	٦,٣	٢٧,٤

المصدر : نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

العاملين في المجموعة المهنية الأولى(موظفو الإدارة العليا)، في حين أن نسبة العاملين في المجموعة السابعة (الحرفيون) البالغة ٢,٨% يتقاضون القيمة نفسها من الراتب السابق.وفي المقابل نجد أن ٣٧,٥% من العاملين المواطنين يتقاضون رواتب أكثر من ١٠٠٠ دينار شهريا، وهم أيضا من موظفي المجموعة المهنية الأولى السابقة، كما أن ١٢,٥% منهم يعملون في المجموعة المهنية الثانية ويتقاضون رواتب أكثر من ١٠٠٠دينار شهريا.

وعلى صعيد آخر أظهرت نتائج الربط أن ٨٦% من العاملين المهاجرين يتقاضون رواتب تراوحت ما بين أقل من ٢٠٠و ٢٠٠-٣٩٩ دينارا يتركزون في مهن المجموعة التاسعة (المهن الأولية)، وتشير البيانات كذلك إلى أن ٥٥,٤% من العاملين المهاجرين يعملون في مهن المجموعة الأولى، ويتلقون رواتب متدنية ٢٠٠-٣٩٩ دينارا شهريا، أما المواطنون فإن ٤٩,٩% منهم يعملون في مهن المجموعة التاسعة، ويتقاضون رواتب أقل من ٣٩٩ دينارا شهريا، و٥١,٢% منهم يعملون في مهن المجموعة الأولى ويتقاضون رواتب متدنية ٢٠٠-٣٩٩ دينارا شهريا، ومن الملاحظ أن هناك تباينا في علاقة الدخل بالمهنة، ويعود ذلك إلى أن الدخل يتأثر بعوامل أخرى غير طبيعة المهنة، ومنها المستوى التعليمي ومكان العمل وطبيعة النشاط الاقتصادي وطبيعة العمل وغيرها من العوامل ذات العلاقة، وهي نفس العوامل المسؤولة عن التباين في الدخل بين المهاجرين والمواطنين، مما يعني وجود نوع من الشذوذ عن القاعدة التي يمكن تعميمها في أن معدلات الدخل ترتفع في المهن الواقعة في المجموعات الأولى والثانية، وتنخفض إلى أدنى مستوى لها في المجموعة التاسعة.

وبما أن هناك فوارق بين المهاجرين والمواطنين في العديد من الخصائص، فقد ظهرت أيضا في معدل الدخل بينهم كما يوضح ذلك الجدول السابق، بحيث كان هناك نوع من التمايز والاختلاف بين كل من المهاجر والمواطن في فئات الدخل، غير أن ذلك لا يمثل مؤشرا يمكن من خلاله إعطاء أحكام مطلق حول أفضلية معدل الدخل لكل من الفئتين، بقدر ما يبرز التباين بينهم الذي قد يعود إلى عوامل مختلفة أثرت في هذه المعدلات.

وتوجد هذه الفروق في معدلات الدخل بين رام الله والبيرة وغيرها من المدن على مستوى الوطن العربي، كما أشارت بعض الدراسات، إلا أن من الصعب إجراء مقارنة بينهما انطلاقا من التباين في فئات الدخل التي تم اعتمادها في هذه الدراسة، ووجود تباين آخر يتمثل في مستويات المعيشة، وبالتالي في معدل دخل الفرد بينهما، إضافة الى الفارق الزمني بين هذه الدراسات الذي يشكل عاملا لا يمكن إغفاله في التأثير على معدلات الدخل، إلا أن ذلك لا يعني استحالة المقارنة ، فقد بينت بعض الدراسات في الوطن العربي أن نسبة الدخل للمهاجرين الذين يقل دخلهم عن مائة دينار أردني ٧٤,٣%، و ٢٥,٧% لأصحاب الدخل أكثر من مائة دينار[١]، في حين شكلت نسبة الأفراد الذين تتراوح دخولهم ما بين ١٠٠-أقل من ٢٠٠ دينار أردني أعلى النسب، قياسا بفئات الدخل الأخرى في كل المدن الأردنية مع وجود فارق بين كل مدينة و أخرى[٢]

---

(١) الربايعة، أ، مرجع سابق ، ص٤٧

(٢) أبو صبحة، ك، وبرهم ، ن، الهجرة الداخلية في الأردن ، مرجع سابق ص٥١

ومن الجدير بالذكر أن معدلات الدخول للأفراد المهاجرين والمواطنين لم تصل إلى درجة كافية من الثقة عند الكثير منهم من خلال الإدلاء بأرقام خاطئة أو الامتناع كليا عن الإجابة على سؤال الدخل.

جـــهة العمـــل :

ويقصد بها الهيئة المسؤولة عن أداء ومتابعة وتقسيم العمل، وقد قسمت هذه الجهات إلى سبعة أقسام، استنادا لما جاء في الاستمارة المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في التعداد العام للسكان عام ١٩٩٧، مع إجراء بعض التعديلات عليها بما يتفق وهدف الدراسة ، وقد اختلفت نسبة العاملين لدى كـــل جهة عن غيرها، كما يتضح من الجدول المرفق رقم (٢٥-٤). وجاءت جهة القطاع الخاص في المرتبـــة الأولى حيث بلغ عدد العاملين فيها٥٨٣ شخصا وبلغت نسبة العاملين لدى هذه الجهة ٧٣,٨%، تلتها نسبة العاملين لدى الحكومة الوطنية بعدد بلغ ١٤٥ شخصا وبنسبة بلغت ١٨,٣%، ومن الملاحظ أن النســـب في هـــاتين الجهتين هما الأعلى لكل من المهاجرين والمواطنين، وإن كانت جهة الخاص الوطني تدلل على زيادة النشـــاط الاقتصادي الخاص في المدينتين، فإن النسبة الثانية (حكومة وطنية) تؤكد على تركز المؤسسة الحكومية التابعـــة للسلطة في رام الله والبيرة، مما جعلها تستوعب مثل هذه النسبة من العاملين في مؤسساتها باختلاف أعمالها، أما الجهات الأخرى فقد تدنت نسب العاملين فيها من المهاجرين بينما لم يعمل فيها أي من المواطنـــين الذيـــن تركزوا في ثلاث جهات عمل فقط (خاص وطني، خاص أجنبي، حكومة وطنية)، ومن الملفت للنظر أن مجـــال الخاص أجنبي استوعب عددا لا بأس به من العاملين، بنسبة بلغت ٤,٠% و ٤,٧ % للمهاجرين والمواطنـــين على التوالي، ويعود ذلك إلى وجود بعض المراكز الثقافية والمصالح الأجنبية في المدينتين، في حـــين أن نســـبة العاملين سواء من المهاجرين أم من المواطنين تدنت في مجال العمل في الجمعيات الخيرية، مما يعني ضعف هـــذا النشاط في رام الله البيرة.

جدول رقم (٢٥-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب جهة العمل

جهة العمل	المهاجرون		المواطنون	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
خاص وطني	٥٨٣	٧٣,٨	١٠٢	٨١,٠
خاص أجنبي	٣٢	٤,٠	٦	٤,٧
حكومة وطنية	١٤٥	١٨,٣	١٨	١٤,٣
حكومة أجنبية	-	-	-	-
جمعية خيرية	٢	٠,٣	-	-
هيئة دولية	٢٦	٣.٣	-	-
غير ذلك	٢	٠,٣	-	-
المجموع	٧٩٠	١٠٠	١٢٦	١٠٠%

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وتلعب جهة العمل دورا بارزا في التأثير على معدلات الدخل، إذ كانت كل من جهة (خاص وطني) و (هيئة دولية) و (حكومة وطنية) تمثل الجهات التي تمنح أعلى الدخول قياسا بالجهات الأخرى، حيث أشارت بيانات الدراسة إلى أن العاملين في كل من الجهات السابقة يتقاضون أجور تراوحت ما بين ٤٠٠- أكثر من ١٠٠٠ دينار، مع وجود نوع من التفاوت ما بين الجهات من حيث معدل الأجور للعاملين في كل منها، إذ احتلت الهيئة الدولية المكان الأول من هذه الناحية.

الحالة العملية الرئيسة:

تظهر دراسة الجدول التالي رقم (٢٦-٤) إلى أن معظم المهاجرين والمواطنين هم ممن يعملون بأجر إذ بلغ عدد المهاجرين في هذه الحالة ٥٣٩ مهاجرا وبنسبة بلغت ٦٨,٢%، في حين بلغ عدد المواطنين العاملين بأجر ٨١ وبنسبة بلغت ٦٤,٣%، ويعود هذا الارتفاع في نسبة العاملين بأجر إلى أسباب منها أن معظم المهاجرين قدموا إلى رام الله والبيرة لتوفر فرص العمل كما سبق الحديث عند تناول أسباب الهجرة حيث مثلت الدوافع الاقتصادية أعلى النسب قياسا بغيرها، إضافة إلى أن المهاجرين قد لا يمتلكون الجرأة التي تمكنهم من فتح مشاريع خاصة بعد هجرتهم مباشرة، وبالتالي اللجوء إلى العمل بأجر لخلوه من المغامرة، كما أن نسبة لا بأس بها من المهاجرين إلى رام الله والبيرة واجهت من بين المشاكل التي تعرضت لها تعرضت لمشكلة قلة رأس المال إبان هجرتها، وبالتالي فإن هذه المشكلة تتعارض ولو نسبيا مع حالات العمل الأولى والثانية (صاحب عمل، يعمل لحسابه)، وتتفق بصورة أكبر مع الحالة العملية الثالثة (يعمل بأجر)، غير أن هذا الارتفاع متباين ليس فقط مع الحالات الأخرى، بل نتباين كذلك من حيث مكان الأصل الذي قدم منه المهاجر، حيث بلغ عدد المهاجرين العاملين بأجر من أصل حضري ٧٩ مهاجرا وبنسبة بلغت ١٠%، في حين ارتفع هذا العدد لدى المهاجرين من أصل مخيم ليبلغ ٢٩٠ مهاجرا وبنسبة وصلت إلى ٣٦,٧%، مما يعني وجود تأثير واضح لمكان الأصل في هذه الحالة كما يتضح من الجدول المرفق رقم (٢٧-٤)، وفيما يخص الحالات الأخرى فقد تبين أن العاملون لحسابهم سواء أكانوا من المهاجرين أم من المواطنين قد جاءوا في المرتبة الثانية من حيث الترتيب، ثم توالت الحالات الأخرى تنازليا من حيث النسبة لكل منهما، ولا شك في أن للحالة العملية التي يخضع لها كل من المهاجر و المواطن تأثيرا في معدلات الدخل، إذ سجلت أعلى الدخول للحالة العملية الأولى(صاحب العمل)، وبمعدل دخل تراوح ما بين ٨٠٠- أكثر من ١٠٠٠دينار تلتها الحالة الثانية (يعمل لحسابه)، وبمعدل دخل تراوح ما بين ٦٠٠-٨٠٠ دينار، والحالة الثالثة (يعمل بأجر)، والتي وصل فيها معدل الدخل ما بين أقل من ٢٠٠-٦٠٠ دينار شهريا .

جدول رقم (٢٦-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب الحالة العملية الرئيس

الحالة العملية الرئيسة	السكان			
	مهاجرون		مواطنون	
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
صاحب العمل	٥٣	٦,٧	٨	٦,٣
يعمل لحسابه	١٧١	٢١,٦	٣٥	٢٧,٨
يعمل بأجر	٥٣٩	٦٨,٢	٨١	٦٤,٣
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	٢٥	٣,٢	٢	١,٦
أخرى	٢	٠,٣	–	–
المجموع	٧٩٠	%١٠٠	١٢٦	%١٠٠

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

جدول رقم (٢٧-٤) التوزيع النسبي للمهاجرين حسب العلاقة بين الحالة العملية ونمط الإقامة السابق

الحالة العملية الرئيسة	السكان المهاجرون					
	حضر		ريف		مخيمات	
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
صاحب عمل	٣٠	٣,٨	١٧	٢.٢	٦	٠,٨
يعمل لحسابه	٩٣	١١,٨	٥٢	٦.٦	٢٦	٣.٣
يعمل بأجر	٧٩	٠,١	١٧٠	٢١,٥	٢٩٠	٣٦,٧
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	٥	٠,٦	٧	٠,٩	١٣	١,٦
أخرى	–	–	١	٠,١	١	٠,١

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

مكـــان العمـــل:

اختلفت الأماكن التي يعمل بها كل من المهاجرين والمواطنين التي تدلل بدورها على مدى توفر فـرص العمل في تلك الأماكن، وقد قسمت الأماكن التي يعمل بها السكان في المدينتين إلى سبعة أماكن، كما يظـهر ذلك من الجدول رقم (٢٨-٤)، وقد اختلف مكان العمل في المدينة نفسها التي تحتل المرتبـة الأولى بـين الأماكن الأخرى، سواء للمهاجرين أو المواطنين على حد سواء، وهذا دليل على توفر فرص عمل كافية لكـل

هؤلاء القادرين على العمل في المدينتين، مما يؤكد الدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي للهجرة نحوها، ويعمل بالتالي على رفع المكانة الاقتصادية التي تتمتع بها المدينتان، ويمثل العمل في محافظة أخرى المرتبة الثانية لدى المهاجرين. والجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من العاملين فيها يتركزون في مدينة القدس وضواحيها، أما المكان الذي يحتل المرتبة الثانية لدى المواطنين، فهو العمل في محافظة أخرى، وهو كسابقه يتركز في مدينة القدس، ثم العمل في الخارج، وقد تبين أن غالبية أرباب الأسر المواطنة وأفراد أسرهم العاملين يتركزون في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي. ولكن هل لمكان العمل تأثير في كل من المهنة أو الدخل ؟ لقد أظهرت نتائج الربط أن الأشخاص العاملين في الخارج يتلقون أعلى معدلات الدخل دون غيرهم، إذ بلغ معدل الدخل لديهم ما بين ٨٠٠-أكثر من ١٠٠٠ دينار شهريا، وبالمقابل بلغ معدل دخل العاملين في مساكنهم أقل من ٤٠٠ دينار شهريا.

وقد يثير مكان العمل نوع من التساؤل حول أولئك العاملين في كل من المحافظة والحافظات الأخرى وأراضي عام ١٩٤٨ والمستوطنات، غير أن لكل منها ما يبرره حسبما يرى المهاجرون، حيث أن العاملين في نطاق المحافظة نفسها هاجروا إلى رام الله والبيرة بسبب توفر فرص العمل في التجمعات السكانية التابعة لهما، وهذا يعني سهولة الوصول إلى أماكن عملهم في حال سكنهم في المدينتين، إضافة إلى إمكانية الحصول على ساعات عمل إضافية، أو حتى عمل إضافي داخل المدينتين، أما العاملين في محافظة أخرى، فقد تركز معظمهم في مدينة القدس ولوائها وهم أيضا من سكانها الأصليين الذين ستعرضون للعديد من الممارسات الإسرائيلية والمتمثلة بالضرائب والتضييق في المسكن، الأمر الذي جعل من السكن في رام الله والبيرة حلا جزئيا لمشاكلهم، أما الأماكن الأخرى (داخل أراضي ٤٨ و المستوطنات) فذلك عائد إلى سهولة المواصلات في المدينتين في الوصول إلى هذه المناطق.

جدول رقم (٢٨-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب مكان العمل

مكان العمل	مهاجرون	مواطنون
في المسكن	٢,٣	٣,٤
في المدينة	٧٢,٧	٨١,٨
في المحافظة	٩,٦	٤,٠
في محافظة أخرى	١٢,٧	٥,١
داخل ٤٨	١,٣	٠,٦
في المستوطنات	٠,٩	-
في الخارج	٠,٦	٥,١

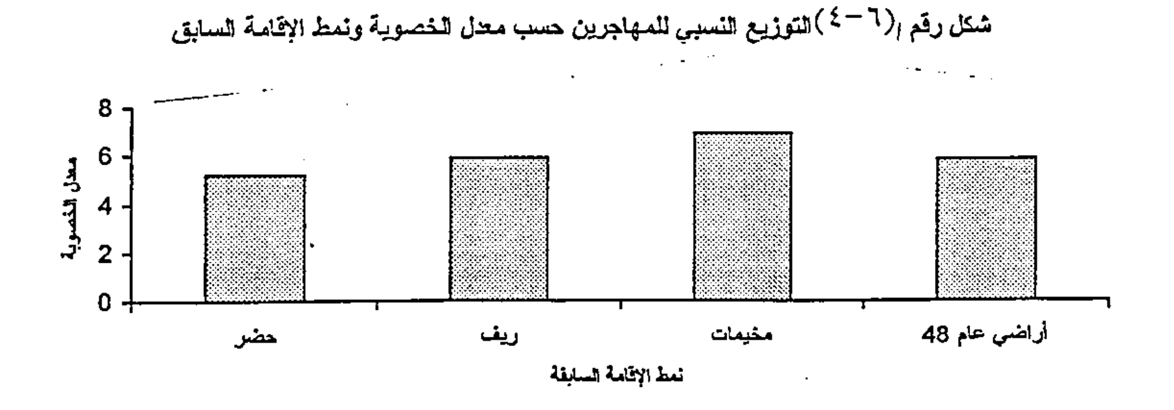
المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

خصوبة السكان:

وهي تعتبر من المتغيرات التابعة، وليست المستقلة التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بظروف المجتمع وطبيعته، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية حتى الدينية منها. وقبل الدخول في تفاصيل النتائج التي توصلت اليها الدراسة في المجتمع قيد البحث، فإنه لا بد من التنويه إلى أن الخصوبة المقصودة في هذه الدراسة هي الخصوبة العادية Fertility التي تمثل المقياس الفعلي للإنجاب في المجتمع من خلال عدد المواليد الأحياء الذين تنجبهم المرأة خلال فترة حياتها الإنجابية، و لم يقصد بها الخصوبة الفسيولوجية Fecundity التي تعني المقدرة البيولوجية على الحمل والإنجاب، وهي المعنى المضاد للعقم.

وقد أظهرت النتائج أن معدل الخصوبة يتميز ببعض التباين بين كل من المهاجرين والمواطنين، إذ بلغ معدل الخصوبة الكلي في المدينتين ٥,٧ شخص للنساء المواطنات و ٥,٩ شخص للنساء المهاجرات، ومع تدني الفارق بين المعدلين إلا أن لهذا الفارق ما يبرره من حيث أن المهاجرين ينتمون إلى بيئات اجتماعية وثقافية مختلفة فرضتها عليهم طبيعة الحياة في الأرياف والمخيمات والمدن التي قدموا منها، وهذا ما يتضح بالفعل من الشكل المرفق رقم (٦-٤)، والذي يشير إلى أن أعلى معدلات الخصوبة سجلت في المخيمات وبمعدل بلغ ٧,١ فرد لكل امرأة، في حين بلغ هذا المعدل ٦,٣ فرد لكل امرأة في الأرياف، ويعود ذلك إلى انخفاض معدل تكلفة الطفل في هذه المناطق قياسا بالمناطق الحضرية الذي بلغ فيها معدل الخصوبة أدنى مستوى له والبالغ ٥,٢ شخص لكل امرأة، كما أن طبيعة العادات وطبيعة الظروف الاقتصادية التي يعيشها سكان القرى والمخيمات كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة لديهم، في حين توسطت أراضي عام ١٩٤٨ بقية المناطق من حيث المعدل إذ بلغ ٥,٨ شخص لكل امرأة، وذلك عائد إلى كون سكان هذه المناطق قدموا من مناطق ريفية وحضرية الأمر الذي أدى إلى توسط المعدل لديهم.

شكل رقم (٦-٤) التوزيع النسبي للمهاجرين حسب معدل الخصوبة ونمط الإقامة السابق



المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

مع العلم أن معدل الخصوبة الكلي للشعب الفلسطيني بشكل عام لسنة ١٩٨٠ بلغ ٦,٩٢ شخص [١]، وقد عبر هذا المعدل عن مجموع الشعب بشتى أماكن وجوده التي لها أكبر الأثر في تحديد هذا المعدل من حيث الزيادة أو النقص إلى أن هذا المعدل في تناقص مستمر على اعتبار أن الخصوبة تتأثر بمجموعة من المتغيرات، وقد بلغ معدل الخصوبة الكلي في الأراضي الفلسطينية لعام ١٩٩٧(٦,١) طفل لكل امرأة و٥,٦ طفل لكل امرأة في الضفة الغربية [٢]، في حين كانت ٧,٤٧ مولود حسب بيانات تعداد عام ١٩٦١ وتراجع هذا المعدل ليصل الى ٧,١١ في الضفة الغربية بشكل عام و ٥,٩٦ في المدن[٣]

مع الإشارة إلى أن معدل الخصوبة الكلي على مستوى العالم لسنة ١٩٩٦، بلغ ٢,٧٩ مولود لكل امرأة خلال فترة إنجابها المتراوحة ما بين ١٥-٤٩ سنة مع الاختلاف من قارة لأخرى في هذه المعدلات[٤] على اعتبار أن هذا المعدل يتفاوت باختلاف منطقة السكن، ويعتبر أقل مما هو موجود في كل من القرى والمخيمات

الـوفيـات:

تأتي دراسة الوفيات على اعتبار أنها من العناصر الهامة في تغير السكان من حيث الحجم والتركيب أيضا. كما أن معدلاتها تعتبر من الدلائل والمؤشرات على الأوضاع الصحية السائدة في مجتمع ما، وهي كذلك مؤشر لمدى انتشار الوعي الصحي والتطور الاقتصادي في ذلك المجتمع، بمعنى أن هناك علاقة عكسية ما بين توفر الوعي والخدمات الصحية وزيادة أو نقصان معدلات الوفيات .

وللحكم على معدل الوفيات، فقد تم اعتماد مقياس معدل الوفيات الخام* كأكثر المقاييس مستوى وأبسطها في الحكم على الوفيات في المجتمع، وعليه فقد بلغ معدل الوفيات الخام في مدينتي رام الله والبيرة ٨,٨٥ بالألف للمواطنين والمهاجرين على حد سواء.علما بأن هذا المعدل قد تراوح ما بين ٩,٠ و ٨,٧ بالألف لكل من المهاجرين والمواطنين على التوالي.

ويذكر أن هذا المعدل أقل من المعدل المسجل في تعداد عام ١٩٦١ البالغ ١٦بالألف[٥]، ويرجع هذا الفارق إلى مجموعة عوامل منها الفرق الزمني، والتطور الذي طرأ على الأجهزة الصحية المقدمة للخدمات، إضافة الى أن هذا المعدل يمثل الضفة الغربية بمجملها، والتي تتباين فيها معدلات الوفيات من منطقة إلى أخرى حيث بلغ هذا المعدل في المدن لعام ١٩٩٣ ٩,٤ بالألف[٦]، وهو مقارب لما جاء في هذه الدراسة نسبيا.

ومن الجدير بالذكر فإن معدل الوفيات السابق ذكره قد شمل الوفيات خلال عام ١٩٩٩، و لم يشمل هذا المعدل وفيات الأطفال الرضع على اعتبار أن هناك أسئلة في الاستبانة شملت الأطفال المتوفين للنساء المتزوجات خلال الإثنى عشر شهرا الأخيرة، وقد بلغ هذا المعدل في مدينتي رام الله والبيرة حوالي ٤٠,١

---

(١) الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني ،منشورات دار النضال،بيروت،ط١،ص٤١٩.

(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٧-١٩٩٩ التربية السكانية

(٣) التربية السكانية في فلسطين، مجموعة مؤلفين، القدس، فلسطين، ط١ ،٢٠٠٠،ص٢٨ .

(٤) أحمد، ح، الشامي، م، مرجع سابق، ص٤٩.

(٥) أحمد، ح، الشامي، م، مرجع سابق ، ص٩٤

(٦) نفسه ، ص٩٥

بالألف وتتراوح ما بين ٤٠,٩ بالألف للمهاجرين و٣٩,٣ بالألف للمواطنين، ويعتبر هذا المعدل بعيداً كل البعد عن تقدير وزارة الصحة الإسرائيلية البالغ ٣٣,٦ بالألف لعام ١٩٦٨ [1]، لأن هذه الأرقام تهدف إلى تجسيد فكرة مساهمة الدولة العبرية في تخفيض أعداد الوفيات بما تقدمه من خدمات صحية للمواطنين وهذا المعدل يشمل الضفة الغربية بشكل عام بمختلف أنماط السكن فيها، غير أن هناك دراسات أشارت إلى أن معدل وفيات الأطفال الرضع في الضفة الغربية بلغ حوالي ٥٦ بالألف، مع وجود تباين في هذا المعدل حسب نمط السكن، إذ بلغ في المدن ٤١,٥ بالألف[2]، وهو الأقل قياساً بغيره من المعدلات في الأنماط السكنية الأخرى، وقد جاء هذا المعدل قريباً نسبياً لنتائج الدراسة مع بعض الاختلاف التي قد ترجع إلى الفارق الزمني والتطورات التي حدثت في الأجهزة الصحية العاملة في المدن من جهة، وإلى كون نتائج هذه الدراسة اقتصرت على رام الله والبيرة، بعكس الدراسات الأخرى التي تتحدث إما عن المدن بشكل عام، أو عن الضفة الغربية بأكملها .

استقرار المهاجرين:

أشارت بيانات الدراسة إلى أن المهاجرين الذين قدموا إلى مدينتي رام الله والبيرة قد مر بعضهم بحركات تنقل قبل وصولهم إلى مرحلة الاستقرار النهائي في المدينتين، أي أن هناك اختلافاً ما بين مكان الولادة ومكان الإقامة السابقة لكل منهم، وقد بلغت نسبة هؤلاء ٣٩,٦% من جملة المهاجرين في العينة، وشكل اللاجئين النسبة الأكبر من بين المهاجرين كونهم استقروا في مخيمات أو قرى قبل وصولهم إلى رام الله والبيرة، وبلغت نسبتهم ٩٢% ممن تكررت لديهم عملية التنقل قبل الاستقرار، في حين شكل النسبة المتبقية والبالغة ٦% كل من العائدين وفق الاتفاقيات السياسية المبرمة، و٢% من المهاجرين المغتربين والقادمين من دول عربية أخرى، في حين بلغت نسبة أولئك الذين تشابه لديهم كل من مكان الولادة ومكان الإقامة السابقة ٦٠,٤%، وهم الذين قاموا بحركة هجرة واحدة أي من مكان ولادتهم باتجاه رام الله والبيرة مباشرة ، ومن الجدير ذكره أن معظم المهاجرين الذين قاموا بحركة واحدة هم من اللاجئين القادمين من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، في حين كان معظم المهاجرين الذين تحركوا غير مرة قبل مرحلة الاستقرار النهائي من سكان القرى في مختلف المحافظات في الضفة الغربية .

الخصائص السكنية للمهاجرين:

تضمنت استمارة الدراسة أسئلة تتعلق بخصائص المسكن الذي سكنه المهاجر قبل قدومه الى رام الله والبيرة، والمسكن الذي اختاره ليعيش فيه في إحدى المدينتين، وقد تم إجراء بعض المقارنات في عدد من الخصائص المتعلقة بالمسكن مثل الملكية وعدد الغرف، للتعرف إلى الفروق بين طبيعة السكن الجديد والسكن السابق للهجرة مباشرة .

---

[1] أحمد، ح، الشامي، م، مرجع سابق ، ص٩٦

[2] نفسه، ص٩٧

خصائص المساكن قبل الهجرة :

يقصد بهذا المسكن ، البيت الذي شغله المهاجر قبل استقراره في رام الله والبيرة مباشرة، وقد شملت هذه الخصائص كلا من الملكية ومادة البناء وعدد الغرف الذي تشغلها الأسرة ومساحة المسكن .

الملكية:

تشير بيانات الجدول المرفق رقم (٢٩-٤) أن المساكن التي كانت ملكا للعائلة احتلت المرتبة الأولى، ومثلت ٣٨,٨% من جملة المساكن التي عاش بها المهاجرون قيد الدراسة، وقد تكون هذه النسبة مؤشرا على طبيعة الحياة التي عاشها المهاجر (ضمن عائلة) ، مما يزيد من رغبة المهاجر في الهجرة للاستقلال وتغيير نمط الحياة السابق، أما الأنماط الأخرى فقد تباينت نسبها، بحيث جاء الاختيار الأخير (أخرى) أقل هذه الأنماط، وقد قصد به أي نوع من أنواع الملكية لا تنضوي تحت الأنماط الثلاث الأولى مثل أملاك الغائبين والأنروا وغيرها .

وعلى اعتبار أن الملكية سواء أكانت خاصة أم للعائلة هي في الأساس ملك، فإن النسبة المشار إليها في الجدول السابق البالغة ٦٨,٥% (مجموع نسبة الملك الخاص وملك العائلة) أعلى مما هو عليه حال المهاجرين إلى المدن الأردنية بحيث بلغت نسبة الأسر المهاجرة التي تمتلك مساكنها في مواطنها الأولى ٦٥% فقط .[١]

جدول رقم (٢٩-٤) التوزيع النسبي للمهاجرين حسب العلاقة بين ملكية المسكن قبل الهجرة ونمط الإقامة السابق

ملكية المسكن	نمط الإقامة السابق			
	حضر	ريف	مخيمات	أراضي ٤٨
ملك خاص	١٤,٣	٥,٨	٣,٢	٦,٤
ملك للعائلة	٨,٦	١٧,٢	٤,٦	٨,٤
مستأجر	١٩,٣	٥,٨	٣,٢	٢,٤
أخرى	–	–	٠,٨	–

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

عدد الغرف:

اعتمدت الدراسة في عدد غرف المنزل على التعريف الذي اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تعداد عام ١٩٩٧ وينص على أن الغرفة هي مساحة تساوي أو تزيد عن ٤م٢ محاطة بجدران وسقف يسهل عزل المستخدمين لها عن الآخرين، وتعتبر البرندات ذات الشبابيك الزجاجية غرفة إذا كانت مساحتها مساوية أو تزيد عن أربعة أمتار مربعة ومستخدمة لأي غرض من الأغراض المعيشية [٢]، وقد اعتمد هذا التعريف لسببين: الأول توفر الخلفية المعلوماتية لدى المواطنين حول هذا المفهوم من خلال إجراء

---

[١] ابو صبحة، ك، وبرهم ، ن، الهجرة الداخلية في الأردن، مرجع سابق ، ص٦٤

[٢] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، النعداد العام للسكان و المساكن و المنشآت ١٩٩٧ كتاب التعريفات و التعليمات، مرجع رقم (٥-ت.س) – ١٩٩٧، رام الله – فلسطين ، ص٨٠ .

التعداد وشموله لهم، والثاني تسهيلاً لعملية المقارنة بين نتائج الدراسة ونتائج التعداد، وتشير بيانات الجدول رقم (٣٠-٤) أن المنازل التي تحتوي على غرف يتراوح عددها ما بين ٣-٦ غرف هي الأكثر انتشاراً، بحيث بلغت نسبتها ٧٧,٩% من جملة المساكن، وهي بذلك تمثل المستوى المعيشي المتوسط للسكان الفلسطينيين، مع وجود بعض التباين النسبي فيما بينهم وبلغ متوسط عدد الغرف في المساكن التي جاء منها المهاجرون ٣,٨ غرفة، وهذا المتوسط مشابه إلى درجة كبيرة مع متوسط عدد الغرف السائدة في القرى والمدن لعام ١٩٩٣ البالغ ٣,٧ غرفة [1]، أما النسب الأخرى أقل من ٣ غرف وأكثر من ٧ غرف هي نسب متدنية قياساً بالفئة الثانية، وفيما يخص التباين القائم بسبب مكان الإقامة السابق وعدد الغرف فإن ذلك يعود بالطبع إلى الظروف الاقتصادية المتباينة التي يعيشها سكان هذه التجمعات، حيث دلت النتائج على أن المخيمات حازت على أعلى النسب في الفئة الأولى (أقل من ٣ غرف) والتي بلغت ١١,١%، بسبب كون هذه المخيمات مملوكة من الأنروا لسكان يتميزون بمستويات معيشية متدنية تحول دون قدرتهم على إضافة غرف جديدة لمنازلهم، أما الفئة الثانية (٣-٦) غرف فقد ارتفعت نسبتها في المناطق الحضرية التي يسود فيها مستويات معيشية مرتفعة من جانب، وانتشار البناء الحديث فيها والذي يتصف بوجود نوع من التخصص لكل غرفة من غرف المنزل من جانب آخر، أما الفئة الثالثة فهي الفئة الأقل قياساً بغيرها، علماً أنها ترتبط كما سبق القول بمستويات المعيشة للسكان.

جدول رقم (٣٠-٤) التوزيع النسبي للمهاجرين إلى رام الله والبيرة حسب العلاقة بين عدد الغرف في المنزل السابق للهجرة ونمط الإقامة السابق

عدد الغرف	نمط الإقامة السابق			
	حضر	ريف	مخيمات	أراضي ٤٨
أقل من ٣	٢	٣,١	١١,١	١,٣
٣-٦	٣٠,٣	١٧,٣	١٠,٢	٢٠,١
أكثر من ٧	١,٦	١,٦	-	١,٤

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

عدد الغرف بعد الهجرة:

تشير الدراسة إلى أن الوضع قد تغير فيما يخص عدد الغرف بعد الهجرة، إذ بلغ متوسط عدد الغرف في المساكن التي يقطنها المهاجرون في رام الله والبيرة حوالي ٥,٢ غرفة في المتوسط، وهو أعلى مما كان عليه الحال قبل الهجرة ، ويعتبر هذا المتوسط في نفس الوقت أدنى من مثيله لدى المواطنين البالغ ٥,٧ غرفة، و يمكن تفسير ذلك بأن نسبة كبيرة من المهاجرين يسكنون بيوتاً مستأجرة، وبالتالي لا يملكون حق التصرف بها من حيث عدد الغرف، بعكس المواطنين الذين يملكون منازلهم، ويتمتعون بهذا الحق، مما جعل متوسط عدد الغرف عندهم أكبر من المهاجرين، كما أن تحسن الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين بعد الهجرة الأمر الذي أدى إلى

[1] أحمد، ح، و الشامي، م، مرجع سابق ، ص٢١

رفع هذا المتوسط قياساً بسابقه، غير أن الفارق في مستوى المعيشة كان لصالح المواطنين، الأمر الذي زاد فيه من متوسط عدد الغرف في مساكنهم، ويظهر في الجدول المرفق رقم (٣١-٤) أن هناك تبايناً بين كل من المهاجرين والمواطنين من حيث عدد الغرف في مساكن كل منهما وهذا عائد إلى السبب السابق ذكره والمتعلق بطبيعة ملكية المنازل في المدينتين .

وهذا الوضع في المدينتين لا يختلف كثيراً عن وضع المهاجرين في مدينة إربد، حيث يتوزع المهاجرون من حيث عدد الغرف إلى ثلاث فئات أيضا، ولكنها تختلف في طبيعة تصنيفها عن هذه الدراسة، فقد بلغت نسبة الوحدات المشتملة على أقل من غرفتين ١٧,٤% وغرفتين إلى ٣ غرف ٥٥,٤% وأربعة فما فوق ٢٧,٢%[1] من الوحدات السكنية، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن الفئة الوسطى ٢-٣ غرف هي الأكثر انتشاراً في تلك المدينة مقارنة بغيرها في المدينتين

جدول رقم (٣١-٤) التوزيع النسبي للأسر حسب عدد الغرف في المنزل

عدد الغرف	النسبة المئوية %	
	مهاجرون	مواطنون
غرفتين	٢,٤	٢,٦
ثلاث غرف	١٠,٠	٦,٣
أربع غرف	١٨,٦	١٤,٦
خمس غرف	٣٠,٧	٢٧,١
ست غرف	٢٦,٠	٣١,٣
سبع غرف فأكثر	١٢,٤	١٨,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠
متوسط عدد الغرف في المسكن	**٥,٢**	**٥,٧**

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

مادة البناء:

قسمت مادة البناء التي شملتها الاستمارة إلى خمسة اختيارات، كما يظهر من الجدول المرفق رقم (٣٢-٤)، وقد شملت الإجابة على السؤال المتعلق بمادة البناء، المادة الأكثر استخداماً في بناء المنزل، خاصة إذا كان هناك أكثر من مادة واحدة دخلت في عملية البناء، ويلاحظ أن الحجر هو الأكثر انتشاراً بين هذه المواد، بحيث بلغت نسبة استخدامه ٦١% من منازل المهاجرين قبل الهجرة، دون تحديد طبيعة هذا الحجر وقد يعود ذلك إلى توفر هذه المادة من ناحية وحداثة استخدام كل من الباطون والطوب في عملية البناء من ناحية أخرى، إضافة إلى كون الحجر مادة مقاومة لعناصر المناخ المختلفة، مما يتيح لها البقاء لفترات زمنية أطول

[1] الرباعية، أ، هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية الى مدينة اربد، مرجع سابق، ص٩٥

مقارنة بالمواد الأخرى كالطين والطوب والإسمنت، ومما يدل على ذلك ارتفاع نسبة استخدام مادة الحجر في البناء على مستوى الضفة الغربية والبالغة ٥٨,٤% [1].

وقد كان لمكان الإقامة السابق (حضر، ريف، مخيمات) أثر في اختلاف مادة البناء في كل منها، حيث تباينت هذه النسب وبلغت نسبة المنازل المبنية من الحجر في الريف ٣٠% وهي من أعلى النسب، في حين انخفضت إلى أدنى مستوى لها في المخيمات، ولا يعني ذلك ارتفاع مستوى المعيشة في الريف عنه في الحضر، بل يعني أن هذه المادة وتوفرها في الريف (بغض النظر عن طبيعتها)، وتأخر معرفة سكان الريف بالباطون مقارنة بالحضر، ويلاحظ كذلك ارتفاع نسبة المنازل المبنية بمادة الطوب في المخيمات كونها مادة رخيصة الثمن قياساً بكل من الحجر والباطون، وهي بذلك تتناسب ومستوى المعيشة لسكان المخيمات الذي يتميز بانخفاضه.

جدول رقم (٣٢-٤) التوزيع النسبي لمساكن المهاجرين حسب مادة البناء ونمط الإقامة السابق

مادة البناء	نمط الإقامة السابق			
	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
حجر	٢٥	٣٠	٦	٦١
باطون	٧	٦	٢	١٥
طوب	٣	٥	١٣	٢١
طين	-	٠,٥	-	٠,٥
أخرى	-	١,٨	٠,٣	٢,٥

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

مساحة البناء:

يقصد بمساحة البناء كامل المساحة المبنية والتابعة للمترل مشتملة على غرف البناء وتوابعها (حمام، مرحاض)، ويظهر جلياً أن هناك اختلاف في مساحة البيت، على اعتبار أن هذه المساحة تتأثر بشكل كبير بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يتمتع به الشخص القاطن للمنزل.

وتشير بيانات الدراسة إلى أن متوسط مساحة المنازل التي غادرها المهاجرون في مواطنهم الأصلية ١١٠م٢، وهو أعلى من المتوسط السائد في مدن الضفة الغربية البالغ ١٠٥,٨م٢ ولكنه أقل في نفس الوقت من المتوسط في القرى والبالغ ١١٧م٢ [2] ويعود ذلك إلى أن المهاجرين قدموا من قرى مختلفة ومدن تميزت بأوضاع اقتصادية جيدة مثل (اللد، الرملة، يافا) وغيرها .

ومن حيث توزيع المساكن حسب الفئات التي تم اعتمادها، فقد تبين أن نسبة المساكن التي تقل مساحتها عن ١٠٠م٢ بلغ ٣٣%، وقد تركزت في المخيمات وبنسبة وصلت الى ٢٦% وهذا يدلل على

---
[1] أحمد، ح، و الشامي، م، مرجع سابق، ص١٢
[2] نفسه، ص٢٣

طبيعة الطائفة السكنية ودرجة الازدحام المرتفعة التي كان يعيشها السكان القادمين من المخيمات قياسا بغيرهم إذ بلغت نسبة كل من سكان الحضر والسكان المهجرين من أراضي عام ١٩٤٨ ١% لكل منهما مما يعني عدم وجود ازدحام لديهم .

أما مساحة المسكن من الفئة الثانية ١٠٠-١٩٩ متر مربع فقد بلغت نسبتها ٦١% من جملة المساكن في العينة، وتركزت لدى كل من سكان الحضر والريف وبنسبة بلغت ٢٧% و٢١% لكل منهما على التوالي وهي بذلك أعلى مما هو لدى السكان القادمين ثم المخيمات وبسبب تفوق الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي لهم عن سكان المخيمات.

في حين كانت الفئة الثالثة من مساحة المسكن ٢٠٠ متر مربع فأكثر من أقل الفئات انتشارا وشكلت ما نسبته ٦% فقط من جملة المساكن التي قدم منها المهاجرون، واحتل السكان الريفيين المرتبة الأولى من حيث امتلاك هذه المساكن قبل هجرتهم وبنسبة ٣% يليهم كل من السكان القادمين من أراضي عام ١٩٤٨ وبنسبة ٢% والقادمين من الحضر بنسبة ١% في حين انعدمت هذه المنازل لدى السكان القادمين ثم المخيمات ويعود ذلك الى أن السكان من أصل ريفي تتوفر لديهم الأراضي مما يعني زيادة مساحة البناء من ناحية إضافة إلى نمط البناء في المناطق الريفية الذي يتطلب في الغالب مساحة أراضي أكثر من غيره في المناطق الأخرى من ناحية ثانية، كما أن مناطق المخيمات هي مناطق محصورة ومنازلها متراصة البناء مما يعيق عملية التوسع في البناء. الجدول رقم (٣٣-٤).

جدول رقم (٣٣-٤) التوزيع النسبي لمساكن المهاجرين حسب مساحة المسكن ونمط الإقامة السابق

مساحة المسكن م٢	نمط الإقامة السابقة								المجموع	
	حضر		ريف		مخيمات		أراضي عام ٤٨			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من ١٠٠	٢٥	١٦	٣٥	٢٢	٧٠	٦١,٤	٣٧	٤٦,٣	١٦٧	٣٣
١٠٠-١٩٩	١٢٠	٧٨	١١١	٦٩,٨	٤٤	٣٨,٦	٣٤	٤٢,٥	٣٠٩	٦١
أكثر من ٢٠٠	٩	٥,٨	١٣	٨,٢	–	–	٩	١١,٣	٣١	٦
المجموع	١٥٤	١٠٠	١٥٩	١٠٠	١١٤	١٠٠	٨٠	١٠٠	٥٠٧	١٠٠

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

خصائص المساكن في رام الله والبيرة:

قام المهاجرون بعد انتقالهم واستقرارهم في المدينتين باستئجار منازل أو امتلاكها في مختلف أحياء ومناطق المدينتين، وللتعرف على طبيعة الحياة الجديدة التي يعيشها المهاجر، كان لزاما إجراء مقارنة في بعض النواحي بين المسكن الأول (قبل الهجرة مباشرة) والمسكن الجديد الذي أشغله المهاجر في المدينتين، وقد شملت هذه الخصائص كلا من عدد الغرف وحيازة المسكن وقيمة الإيجار المدفوع شهريا والاتصال بالشبكات العامة

وتوفر الخدمات الأساسية والكمالية فيه، إضافة إلى طبيعة المسكن وسبب اختياره، وسنتناول كل من هذه الخصائص بشيء من التفصيل في الصفحات التالية.

درجة الازدحام (كثافة السكن):

تشير بيانات الجدول المرفق رقم (٣٤-٤) إلى أن درجة الازدحام في المساكن المأهولة في رام الله والبيرة تختلف باختلاف طبيعة السكان، بحيث بلغت لدى المهاجرين ١.١ شخص / غرفة، في حين انخفضت لدى المواطنين إلى ٠,٨ شخص/ غرفة.

وهذا التباين بين السكان يعزى إلى أسباب عدة منها الاختلاف في مستويات المعيشة لصالح المواطنين، وكون معظم المهاجرين يعيشون في منازل مستأجرة، كما مر سابقاً، إضافة إلى كون متوسط عدد أفراد الأسر المهاجرة أعلى مما هو في الأسر المواطنة، كل هذه الأسباب أدت إلى وجود تباين في درجة الازدحام بين المواطنين والمهاجرين، وهذه النسب تختلف أيضاً مع ما هو سائد في محافظة رام الله والبيرة، إذ بلغت درجة الازدحام فيها ١,٧ شخص/ غرفة، وتدنت إلى ١,٤ شخص/ غرفة في حضر المحافظة[١].

وتعتبر نتائج الدراسة مغايرة لواقع الأمر في مدينة طولكرم، إذ بلغت درجة الازدحام في المساكن المملوكة للمهاجرين ١,٧ شخص/ غرفة، وهي أقل من درجة الازدحام لغير المهاجرين البالغة ٢,٢٨ شخص/ غرفة[٢]

جدول رقم (٣٤-٤) التوزيع النسبي للأسر حسب درجة الازدحام في المسكن

درجة الازدحام	النسبة المئوية %	
	مواطنون	مهاجرون
أقل من ١	٧٠,٣	٥١,٧
١,٠٠-١,٩٩	٢١,٩	٣٥,٢
٢,٠٠-٢,٩٩	٤,٧	١٠,٠
٣ فأكثر	٣,١	٣,١
المجموع	١٠٠	١٠٠
متوسط درجة الازدحام	٠,٨	١.١

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

الملكية بعد الهجرة:

اختلفت أنماط ملكية المهاجرين للمساكن بعد استقرارهم في رام الله والبيرة، كما في الجدول رقم (٣٥-٤) بحيث احتل نمط الاستئجار المرتبة الأولى بشقيه المفروش وغير المفروش، وهذا أمر طبيعي، إذ أن انتقال المهاجرين إلى المدينتين يعني حاجتهم لمساكن للعيش فيها، وهي في الغالب مساكن مستأجرة. وهذا عائد

[١] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٠، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – ١٩٩٧: النتائج النهائية. تقرير المساكن – محافظة رام الله والبيرة، (الجزء الثاني)، رام الله – فلسطين، ص٤٢.

[٢] عياط، ف، مرجع سابق، ص١٤٠.

إلى عدم قدرة الكثير منهم على امتلاك مساكن في المدينة بعد الهجرة مباشرة، بسبب ارتفاع تكاليف البناء من ناحية وارتفاع أسعار الأراضي الصالحة للبناء في المدن بشكل عام (ضمن الهيكل التنظيمي للمدينة)، من ناحية أخرى، وهذه النسبة كما هو واضح أعلى من سابقتها قبل الهجرة .

جدول رقم (٣٥-٤) التوزيع النسبي للمهاجرين حسب ملكية المنزل بعد الهجرة

نمط الملكية	العدد	النسبة المئوية
ملك	٢٢٦	٤٤,٦
مستأجر مفروش	٢	٠,٣
مستأجر غير مفروش	٢٧٣	٥٣,٩
دون مقابل	٣	٠,٦
مقابل عمل	٣	٠.٦
أخرى	–	–
المجموع	٥٠٧	%١٠٠

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

أما النمط الذي احتل المرتبة الثانية، فهو الملك دون تحديد طبيعة هذا الملك، وبلغت نسبته ٤٤,٦% سواء أكان شخصياً أم للعائلة، وهو أيضاً أقل مما كان عليه قبل الهجرة ، وقد تراجعت نسبة هذا النمط لصالح الأنماط الأخرى من الملكية وخاصة نمط الإيجار .

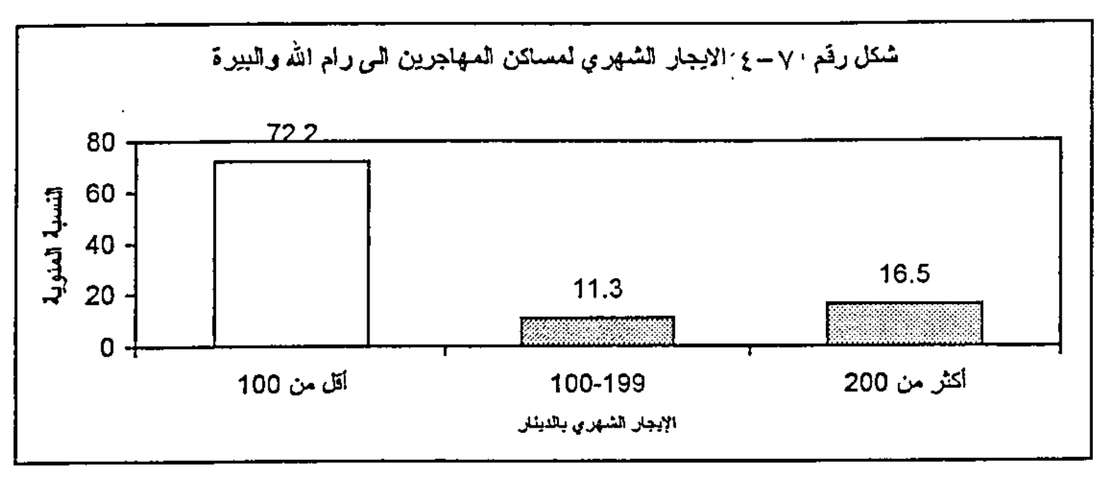
ويذكر أن المساكن المملوكة في المدن بشكل عام بلغت ٥٩% سنة ١٩٩٢ [١]، وهي أعلى مما هو في رام الله والبيرة، بسبب الفارق الزمني من ناحية وزيادة أعداد المهاجرين إليهما لتوفر العوامل الجاذبة التي سبق الحديث عنها من ناحية أخرى الأمر الذي زاد من النمط السكني المستأجر مقارنة بالأنماط الأخرى .

الإيجار الشهري للمنازل المستأجرة:

سبق الحديث عن نمط الملكية السائد في مدينتي رام الله والبيرة، وتبين أن ٥٤,٢% من المنازل هي بيوت مستأجرة، سواء أكانت مفروشة أو غير مفروشة، وهي نسبة عالية كان لها الأثر الأكبر في رفع قيمة الإيجار الشهري للشقق والمنازل المستأجرة، وقد بينت الدراسة أن المتوسط الشهري للإيجار في المدينتين بلغ ١٠٥ دنانير أردني، وقد تم توزيعه على ثلاث فئات، كما يظهره الشكل المرفق رقم (٧-٤)، وقد احتلت الفئة أقل من مائة دينار المرتبة الأولى من حيث قيمة الإيجار الشهري، وبلغت نسبتها ٧٢,٢% وسبب ذلك عائد إلى أن معظم المهاجرين إلى المدينتين قدموا إليهما بعد نكبة ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧، بمعنى أنهم قضوا فترة طويلة في المدينتين، وهم بذلك يدفعون قيمة الإيجار الشهري القديمة، التي تقل عن مائة دينار، إضافة إلى أنهم يسكنون في منازل قديمة يفتقر بعضها إلى المتطلبات الصحية الواجب توفرها في المساكن.

---

[١] أحمد، ح، والشامي، م، مرجع سابق ، ص١٠



المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وتنتشر هذه المنازل بشكل خاص في المناطق المحاذية للمخيمات والبلدة القديمة في كل من المدينتين، غير أن هذه الفئة – وكما أفاد أبناؤها – في نزاع مستمر مع المالكين للمنازل التي يقطنونها إما من أجل إخلائها وتأجيرها مرة أخرى وبأسعار أعلى، أو من أجل رفع قيمة الإيجار المدفوع لهم ، أما الفئة الثانية ١٠٠-١٩٩ ديناراً فقد شكلت ١١,٣% من حجم العينة، وهي أحدث نسبياً من سابقتها من حيث الزمن، ولكنها أقل من حيث النسبة، في حين أن الفئة الثالثة أكثر من ٢٠٠ دينار فقد شكلت ما نسبته ١٦,٥% من حجم العينة، كون هذه المنازل والشقق تم تشييد معظمها في السنوات العشر الأخيرة وهي شقق تتوفر فيها كافة الخدمات كونها بنيت لأهداف التأجير بشكل أساسي، وهذه الفئة في طريقها إلى الزيادة بسبب الطلب المتزايد على المساكن في الفترة الحالية وتتركز هذه الفئة في المناطق التي ضمت حديثاً إلى الهيكل التنظيمي في المدينتين، مثل منطقة البالوع شمالاً وسطح مرحبا في الجنوب الشرقي وأم الشرايط جنوباً وغيرها، وهي أحياء انتشرت فيها المنازل والإسكانات لتلبي الحاجة المتزايدة عليها من السكان القادمين إلى المدينتين، وهي أفضل صحياً من الفئتين السابقتين مع توفر الخدمات اللازمة (البنية التحتية) فيها .

مصادر الطاقة:

الطبخ:

دلت بيانات الدراسة على أن مصدر الطاقة الأكثر استخداماً في عملية الطبخ هي الغاز، بحيث بلغت نسبة المهاجرين المستخدمين لها ٩٩,٥% من حجم العينة، وفي نفس الوقت احتلت المرتبة الأولى لدى المواطنين وبلغت نسبة استخدامها ٩٩,٧% من جملة المواطنين، وعليه يعتبر الغاز المصدر الأول والأكثر انتشاراً في عملية الطبخ في رام الله والبيرة ولجميع مواطنيها، ويعزى ذلك إلى كون الغاز الوسيلة الأسهل والأكثر أماناً في عملية الطبخ من ناحية، وكونه أقل تأثيراً على بيئة المنزل كالكاز مثلاً إضافة إلى كونه الأرخص ثمناً مقارنة بالكهرباء، أما مصادر الطاقة الأخرى، فقد تباينت نسبة استخدامها، كما يظهر من الجدول المرفق رقم (٣٦-٤).

الوسائل المتوفـــرة في المسكن :

شملت المساكن العديد من الوسائل والخدمات مع وجود نوع من التباين بين المساكن، مـــن حيـــث شمولها للوسائل كافة أو لبعض منها تبعاً للمستوى الاقتصادي الذي تعيشه الأسرة، وسوف يتم التعرف علـــى مدى توفر هذه الوسائل في منازل المدينة سواء كانت للمهاجرين أم للمواطنين .

جدول رقم (٣٧-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب الوسائل المتوفرة في المنـــزل

السكان / الوسيلة	سيارة	ثلاجة	غسالة	سخان شمسي	تدفئة مركزية
مهاجرون	٥٣,٦	٩٩	٩٧,١	٩٠,٥	١٥,٥
مواطنون	٤٩,٨	١٠٠	٩٧	٩٠	٢٥

تابع الجدول رقم (٣٧-٤)

السكان / الوسيلة	طباخ غاز	تلفزيون	ستالايت	حاسوب	تلفون	مكتبة
مهاجرون	٩٩,٥	٩٩,٥	٥٣,٣	٣٣,٨	٧٣,٦	٥٤
مواطنون	١٠٠	١٠٠	٥٩,٥	٣١,٥	٧٤,٤	٤٤

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

يظهر من الجدول المرفق رقم (٣٧-٤) نسبة كل من المواطنين والمهاجرين الذين تتوفر لهم مختلـــف الوسائل في المنـــزل، وقد تباينت النسبة من وسيلة إلى أخرى، وكذلك تباينت بين المواطنين والمهاجرين، غـــير أن هذا التباين لا يمثل ذلك البون الكبير بين فئات السكان في المدينتين باستثناء التدفئة المركزية التي ترتفع لـــدى المواطنين لتصل إلى ٢٥%، بينما تنخفض لدى المواطنين لتصل الى ١٥,٥% فقط، ويعود هـــذا الفـــارق إلى الاختلاف في مستوى المعيشة وهو الأعلى لدى المواطنين، إضافة إلى وجود فارق بين المهاجرين والمواطنين مـــن حيث اشتمال المنـــزل على مكتبة، إذ بلغت ٥٤% لدى المهاجرين و٤٤% لدى المواطنين، وذلـــك بســـبب ارتفاع مستوى التعليم للمهاجرين قياساً بالمواطنين .

ويمكن الاستدلال من خلال هذه النسب التي تشير إلى توفر الوسائل لدى الأســـر في المدينتـــين إلى ارتفاع مستوى المعيشة فيهما، قياساً بفترات زمنية سابقة، إذ دلت بيانات تعداد ١٩٦١ إلى أن ١,٧% مـــن الأسر في الضفة تمتلك غسالة، وارتفع الى ٤٥,٠٩% من الأسر في عام ١٩٩٢ ثم ٧٠,٥ من الأسر لعـــام [1] ١٩٩٣، ثم وصلت إلى ٩٧% من الأسر حسب بيانات الدراسة التي تظهر في الجدول السابق، وهذا الارتفـــاع ينطبق على بقية الوسائل المتوفرة للأسرة .

نـــوع المسكن:

قسمت المساكن في الدراسة إلى خمسة أشكال لكل منهما خصائصه التي تميزه عن غيره، ولكل منـــها أيضاً دلالته الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها ساكن ذلك المنـــزل .

[1] احمد، ح، والشامي، م، مرجع سابق، ص١٩ و ٣٧

وقد دلت نتائج الدراسة كما يظهر من الجدول المرفق رقم (٣٨-٤) أن هناك اختلافا في النسب في نوع المساكن السائدة من ناحية و اختلاف بين المهاجرين والمواطنين من ناحية أخرى.

جدول رقم (٣٨-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب نوع المسكن

نوع المسكن	فيلا	دار	شقة	غرفة مستقلة	أخرى
مهاجرون	١,٩	٣٩,٥	٥٨,٦	-	-
مواطنون	٣	٥٦	٤٠,٥	-	٠,٥

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وهذا ظاهر في كل أنواع المساكن في المدينتين، فقد بلغت نسبة المهاجرين الذين يسكنون في النوع السكني الأول (الفيلا) ١,٩% من الأسر يقابلهم ٣% من الأسر المواطنة، أما النمط الثاني (الدار) فقد تفوق المواطنون على المهاجرين من حيث عدد الأسر التي تسكنه في هذا النمط التي بلغت ٥٦% من الأسر في العينة، يقابلها ٣٩,٥% من الأسر المهاجرة، ويعود هذا الارتفاع لصالح المواطنين في سكن هذين النمطين (الفيلا، الدار) إلى ارتفاع مستوى المعيشة من ناحية وامتلاك الأرض وما عليها من بناء، على اعتبار أنهم أهل المدينتين الأصليين من ناحية أخرى، في حين تفوق المهاجرون على المواطنين في النوع الثالث من المساكن (الشقة)، وبلغت النسبة ٥٨,٦% من الأسر المهاجرة و٤٠,٥% من الأسر المواطنة، وسبب ذلك عائد إلى أن نسبة عالية من المهاجرين يقطنون بيوتا مستأجرة من ناحية، ولا يمتلكون القدرة المادية التي تؤهلهم شراء مساكن من النمط الأول والثاني، مما جعل أكثر تركيز لهم في النمط الثالث دون غيره، وشكل النمط الأخير (أخرى)* من المساكن أدنى النسب بحيث انعدم عند المهاجرين ووصلت نسبته ٠,٥% من الأسر المواطنة فقط .

أما البيانات المشتقة من التعداد فقد دلت على أن نسبة الأسر التي تقطن الفيلا في المدينتين بشكل عام، وبغض النظر عن كونهم مهاجرين أم مواطنين، بلغت ٥,٣% [١] أي بفارق ٠,٤% عن نتائج الدراسة ، أما النمط الثاني فقد بلغت نسبته ٤٦,٧% [٢] من الأسر، أي بأقل من نتيجة الدراسة بـ ١% من الأسر وبالنسبة للنمط السكني الثالث والمتمثل بالشقة / العمارة فقد بلغت حسب نتائج التعداد ٣١,٣% من الأسر، [٣] وهو النمط الذي شكل اختلافا بارزا بين الدراستين لأسباب ربما تستند إلى الفترة الزمنية وشمولية التعداد، وتوفر هذا النمط أكثر من غيره في المدينتين مما زاد من الطلب عليه أكثر من غيره .

<u>عدد غرف المسكن:</u>

سبق الحديث على عدد الغرف التي تستغلها الأسرة في حياتها بغض النظر عن طبيعة هذا الاستغلال، وقد قسمت المنازل من حيث أنواعها إلى أقسام مختلفة، وللتعرف على طبيعة الحياة السائدة للأسر التي تقطن

* أخرى: أي سكن لم تشمله الأنواع السابق ذكرها، بحيث لا ينتمي لأي منها.

(١) حساب الباحث من نتائج التعداد ١٩٩٧، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام ، مرجع سابق ص١١٤-١١٦

(٢) حساب الباحث من نتائج التعداد ١٩٩٧، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام ، مرجع سابق، ص١١٤-١١٦

(٣) نفسه، ص١١٤-١١٦

النوع الأول والثاني من المنازل (الفيلا، الدار)، فقد تضمنت الاستمارة سؤالا خاصا بعدد الغرف التي يحتويها المترل من النوعين السابقين، وذلك للحكم على أن الأسرة تعيش بمفردها في المنزل، أم تعيش حياة مشتركة، ويظهر ذلك من خلال وجود فارق في عدد الغرف للأسرة وعدد غرف المسكن، أما النمط الثالث (الشقة) فإن عدد غرف الأسرة يختلف عن عدد غرف المسكن، على اعتبار أن الشقة حسب ما عرفها التعداد لعام ١٩٩٧ هي جزء من العمارة واعتمدها الدراسة على أنها أي العمارة مبنى مكون من طابقين أو أكثر بما فيها الطابق الأرضي الذي قد يكون مخازن أو دكاكين أو شققا أو كراجات، ويحتوي كل طابق على أكثر من شقة ، أعدت كل شقة لسكن أسرة واحدة، ولا يجمع بين الشقة والأخرى إلا الدرج والممر الذي يؤدي إلى الطريق العام [١] .

وأشارت البيانات إلى أن النمط الأول من المساكن تعيش فيه أسرة واحدة بنسبة ١٠٠%، في حين أن نسبة المنازل من النمط الثاني (الدار) التي تعيش فيها أسرة واحدة بلغت ٦٤,٥% من المنازل و ٣٥,٥% منها تسكنه أكثر من أسرة واحدة، ولا يعني هذا القول أن الأسرة الواحدة سواء في الفيلا أو الدار هي أسرة نووية (بسيطة) ، وذلك أن الحديث لا يدور عن أنواع الأسر بقدر ما يهتم بالفارق بين أعداد الغرف المستغلة من الأسرة وتلك غير المستغلة من نفس الأسرة في كل من الفيلا والدار.

سبب اختيار المسكن:

إن عملية اختيار المسكن من حيث الموقع والمواصفات المرغوب فيها ترتبط بعدد من التغيرات، في حال كون عملية الاختيار أصلا متوفرة، بمعنى أن المهاجر إلى المدينة قد يجبر على السكن في مترل معين دون أن يكون له رغبة في ذلك، غير أن ظروفه سواء الاقتصادية والاجتماعية تجبره على ذلك، إضافة إلى أن الاختيار يرتبط كذلك بتوفر هذه المساكن من حيث الكم والنوع .

احتوت الاستمارة على سؤال يمكن من خلاله التعرف على السبب الرئيس في اختيار السكن الذي يقطنه المواطن سواء أكان مهاجرا أم مواطنا، وقد تباينت هذه الأسباب من شخص لآخر ، كما يظهر من الجدول المرفق رقم (٣٩-٤) الذي تظهر بياناته أن السبب الأبرز الذي لعب دورا هاما في عملية تحديد مكان السكن بشكل عام والمترل بشكل خاص لدى المهاجرين هو قرب المسكن من العمل بنسبة تصل إلى ٤٤,٨% من الأسر، يليه كل من الأسباب الأخرى وبلغت ٤٣,٦%، أما تدني الأجرة فبلغت نسبتها ٤٢,٩%.

جدول رقم (٣٩-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب سبب اختيار المسكن

سبب الاختيار	قربه من العمل	قربه من الأهل	الميراث	رخص الأجرة	أخرى
مهاجرون	٤٤,٨	١٤	١٣,٥	٤٢,٩	٤٣,٦
مواطنون	١٥	٢٣,٨	٦٤	١٢,٣	١١,٣

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

[١] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، كتاب التعريفات والتعليمات، مرجع سابق ،ص٥٠

ويلاحظ انخفاض نسبة السبب الثالث والمتمثل بالميراث في اختيار المترل، وهو أمر طبيعي لأن الحديث يدور حول المهاجرين الذين قدموا إلى المدينة ضمن فترات متباينة من مناطق مختلفة، وهم بذلك غرباء عن المدينتين ولا يملكون إلا نسبة ضئيلة من المساكن ليورثوها لأبنائهم، كما ورثوا نسبة تصل إلى ١٣,٥% من أسلافهم

.أما المواطنون فقد اختلفت لديهم الأسباب من حيث نسبة كل سبب في عملية الاختيار بحيث احتل العامل الثالث (الميراث) النسبة الأعلى من بين الأسباب الأخرى وبلغت ٦٠,٤% من الأسر، على اعتبار أنهم أهل المدينتين الذين ورثوا منازلهم عن أسلافهم، أما الأسباب الأخرى فقد تقاربت نسبها نوعا ما، ولكنها ظلت أقل من النسب الموجودة لدى المهاجرين، وفيما يخص الخيار الخامس (أخرى) فقد شمل كل الحالات التي لا تندرج في الأسباب الأربعة الأولى، وتمثل هذا الخيار بشكل أساسي بأسباب منها الهدوء والبعد عن الازدحام وجمال المنطقة المسكونة والمتوفر من المساكن عند الهجرة ورخص الأرض لعملية البناء وغيرها، وهذا السبب كما يلحظ لعب دورا بارزا لدى المهاجرين وبنسبة عالية، وانخفض إلى النصف لدى المواطنين ليشكل أقل الأسباب أهمية في اختيار المسكن .

الاتصال بالشبكات العامة :

سبق الحديث على الخدمات المتوفرة في مدينتي رام الله والبيرة عند استعراض دوافع الهجرة إليهما، على اعتبار أن توفر هذه الخدمات تعد من العوامل الجاذبة للسكان والمهاجرين، وأشارت البيانات في الجدول رقم (٤٠-٤) والجدول (٤١-٤) التي تم الحصول عليها من الدراسة إلى أن المنازل التي تتصل بالشبكات العامة (المياه، الكهرباء) شكلت النسبة الأعلى بحيث بلغت نسبتها ٩٩,٨% لكل منهما.

جدول رقم (٤٠-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب مصدر المياه

المياه	شبكة عامة	تمديدات خاصة	لا يوجد
مهاجرين	٩٩,٨	٠,٢	-
مواطنين	٩٩,٨	٠,٢	-

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

جدول رقم (٤١-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب مصدر الكهرباء

الكهرباء	شبكة عامة	تمديدات خاصة	لا يوجد
مهاجرين	٩٩,٨	٠,٢	-
مواطنين	٩٩,٨	٠,٢	-

المصدر: المسح بالعينة ٢٠٠٠

وهذه النتيجة تعتبر مقاربة للنتيجة التي وفرتها بيانات التعداد لعام ١٩٩٧ والبالغة ٩٨,٤% و٩٨,٣% للبيرة ورام الله على التوالي[1]، كما في الجدول المرفق رقم (٤١-٤)، وقد شملت النتيجة المأخوذة من بيانات

[1] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩ ،ص٩٤،٩٦

الدراسة المنازل العائدة لكل من المواطنين والمهاجرين على حد سواء، باعتبار أن هذه الخدمات أساسية لا بـــد من توفرها كأحد المسلمات والمتطلبات الهامة للأسرة، وأشارت دراسة أخرى أن نسبة السكان الحضريـــين في مدن الضفة الغربية الذين تصلهم المياه من خلال شبكة عامة بلغ ١٠٠% [٢]، وهي أعلى نسبيا مما هـــو في رام الله والبيرة .

أما الخدمة الثالثة والمتعلقة بنظام الصرف الصحي في المنازل، فقد ظهر نوع من التباين بين المـــهاجرين والمواطنين من حيث نسبة المنازل المتصلة بالشبكة العامة للمجاري، كما يظهر من الجدول المرفق رقم (٤٢-٤)، ويعود هذا الفارق لصالح المواطنين أنهم يتركزون في المنطقة الوسطى من المدينتين. وهي المناطق التي دخلـت منذ وقت طويل في الهيكل التنظيمي للبلديتين، وبالتالي حازت على هذه الخدمة بشكل أوفر من غيرها، كمـــا أن المهاجرين في المعظم يقطنون في مناطق جديدة ضمت حديثا إلى الهيكل التنظيمي، و لم تتوفر لها بعد مثـــل هذه الخدمة وقد كان هذا الفارق أيضا في النمط الثاني من الصرف الصحي (الحفر الامتصاصية) الــــتي يتـم اللجوء إليها في حال عدم توفر الشبكة العامة وبلغت نسبة السكان المهاجرين المعتمدين عليها ٣٥,٢% مـــن الأسر المهاجرة يقابلهم ٢٥% من الأسر المواطنة.

جدول رقم (٤٢-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب طريقة الصرف الصحي

الصرف الصحي	شبكة عامة	حفرة امتصاصية	لا يوجد
مهاجرون	٦٤,٨	٣٥,٢	–
مواطنون	٧٥	٢٥	–

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

المطـــبخ:

عرف المطبخ في تعداد ١٩٩٧ على أنه غرفة مخصصة لإعداد الطعام، ولها أربعة جدران وســـقف، [١] وقد اعتمد هذا التعريف في الدراسة التي دلت نتائجها على أن ٩٩% من منازل المهاجرين يتوفر فيها مطبـــخ متصل بالمياه، كما يظهر من الجدول المرفق رقم (٤٣-٤)، أما النسبة الباقية فتوزعت ٠,٧% منازل تحتـــوي على مطابخ غير متصلة بالمياه و ٠,٣% منازل لا يتوفر فيها مطبخ، وهذا يشير إلى احتواء المنـــازل في رام الله والبيرة سواء تلك المملوكة للمواطنين أم للمهاجرين على كافة المرافق الأساسية، على اعتبار أن المطبخ هو أحد تلك المرافق.

[٢] احمد ح، والشامي، م ، مرجع سابق، ص٣٣
[١] احمد، ح، الشامي، م، مرجع سابق ص٨٠-٨٠

جدول رقم (٤٣-٤) التوزيع النسبي للسكان في رام الله والبيرة حسب توفر المطبخ واتصاله بالمياه

المطبخ	مطبخ متصل	مطبخ غير متصل	لا يوجد
مهاجرون	٩٩	٠,٧	٠,٣
مواطنون	٩٩,٠٥	٠,٠٥	-

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

أما المواطنون فبلغت نسبة المطابخ المتصلة بالمياه في منازلهم ٩٩,٠٥٪، وهي أعلى نسبيا مما لدى المهاجرين إضافة إلى عدم وجود منازل للمواطنين تخلو من المطبخ كما هو الحال عند المهاجرين .

الحمام :

ويعرف على أنه غرفة مخصصة للاستحمام ولها باب يمكن إغلاقه [1] ، وبلغت نسبة منازل المهاجرين المحتوية على حمام متصل بالمياه ٩٧,٦٪ من العينة و ٢,٤٪ من المنازل تحتوي على حمام غير متصل بالمياه وهذه النسب أقل مما لدى المواطنين، إذ بلغت نسبة المنازل التي تضم حماما متصلا بالمياه ١٠٠٪ من مساكن المواطنين وهذا يعني عدم وجود أي مترل تعود ملكيته للمواطن في المدينتين يحتوي على حمام غير متصل بالمياه أو أنه لا يوجد فيه حمام أصلا.

المرحاض:

ويقصد به مكان مخصص لقضاء الحاجة وله باب يمكن إغلاقه [2] ، وأشارت بيانات الدراسة أن ٩٧,٩٪ من منازل المهاجرين تضم مرحاضا متصلا بالمياه وكذلك ٢,١٪ من المنازل احتوت على مرحاض غير متصل بالمياه يقابلها ١٠٠٪ من منازل المواطنين تحتوي على مرحاض متصل بالمياه .

وعلى مستوى الضفة الغربية فقد تبين أن نسبة المنازل في المدن التي تحتوي على مطبخ بغض النظر عن طبيعة وصول المياه إليه بلغت ١٠٠٪ والمحتوية على حمام ٩٩,٥٪ و ١٠٠٪ من المنازل تحتوي على مرحاض [3]، وهذه النسب أعلى مما هو متوفر في مدينتي رام الله والبيرة .

ويلاحظ من الفروق بين كل من المهاجرين والمواطنين — الذين غالبا ما تكون هذه الفروق لصالحهم — أنها تدل على أن مستوى المعيشة لديهم أعلى مما هو لدى المهاجرين، الأمر الذي مكنهم من توفير كل هذه الخدمات.

وأخيرا يتضح من خلال استعراض كافة الخصائص والمميزات السكانية والسكنية للمهاجرين أن هنالك فوارق ميزت المهاجرين عن المجتمع المهاجر إليه (رام الله والبيرة)، غير أن هذه الاختلافات لا تعني بأي حال من الأحوال شذوذا أو نفورا عن الإطار العام الذي يميز المجتمع الفلسطيني كونهم من أبناء هذا المجتمع باختلاف أنماط سكناه سواء أكانت حضرية أم ريفية أم مخيمات، ولكنها تعطي مؤشرا على أن لكل نمط من تلك الأنماط

(١) احمد، ح، الشامي، م، مرجع سابق ، ص٨١
(٢) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، كتاب التعريفات والتعليمات ،مرجع سابق، ص٨١
(٣) احمد ح، والشامي، م، مرجع سابق، ص٣٨

ما يميزه عن غيره في الجزئيات مما يعطيه شخصية متمايزة عن سواه، وفي الوقت نفسه تندمج مع بعضها البعض مكونة الإطار الأشمل ألا وهو المجتمع بكامله .

الفصل الخامس

نتائج الهجرة وآثارها

المشاكل التي واجهت المهاجرين

المشاكل التي تواجه المدينة

التحول في اليد العاملة

البطالة

النتائج

التوصيات

نتائج الهجرة وآثارها

المقـــدمـــة:

يتناول هذا الفصل أبرز النتائج التي ترتبت على الهجرة مباشرة، ثم الآثار المنبثقة عنها في مدينتي رام الله والبيرة بشقيها الإيجابي والسلبي، سواء ما يتعلق منها بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية (السكنية)، أو ما يتعلق بالمشاكل التي واجهت المهاجرين إبان هجرتهم إلى رام الله والبيرة كنتيجة مباشرة للهجرة، وهناك آثار عامة في المناطق المرسلة يمكن تناولها على اعتبار أنها آثاراً واضحة للعيـــان، وتشـــمل الآثـــار الاجتماعيـــة الديموغرافية والاقتصادية والسياسية.

تضمنت استمارة الدراسة مجموعة من المشاكل التي يفترض أن تواجه الشخص أو الأسرة المهاجرة من مكان لآخر، وعلى اعتبار وجود مكان ووجود شخص مهاجر لذلك المكان الآخر، فلا بد من وجود بعـــض المعوقات والمشاكل التي تعترض طريق تلك الأسرة أو ذلك الشخص مع الاختلاف النسبي في مدى التأثر بهـــذه المشاكل، ويعود هذا الاختلاف إلى تفاوت القدرة والاستطاعة التي يتمتع بها الشخص المهاجر، إضافـــة إلى أن واقع الهجرة قد يكون ذا أثر بالغ في تحديد مدى التأثر، وبالتالي الاستجابة والتأقلم مع المشـــاكل والظـــروف الطارئة التي تعرض لها المهاجرين .

أولاً : المشاكـــل التي واجهت المهاجـــرين:

تشير بيانات الجدول التالي (١-٥) إلى وجود اختلاف في درجة تأثر المهاجرين بكل نـــوع مـــن المشاكل الواردة في الدراسة وقد تمثلت بما يلي:

الضائقة المالية (قلة رأس المال):

قبل الخوض في تفاصيل المشاكل التي واجهت المهاجرين إبان هجرتهم الى مدينتي رام الله والبيرة، لا بد من التنويه إلى أن وجود هذه المشاكل لا يعني بالضرورة استمرارية التعرض لها من المهاجرين، بنفس النســـب التي ظهرت بعد الهجرة مباشرة، كونها مشاكل واجهت الأسر والأفراد المهاجرين بعد الهجرة مباشرة، غـــير أن بعض هذه المشاكل (ارتفاع الأسعار، المشاكل الأخرى) ما زالت في إطار العقبات التي لم يستطع المـــهاجرين تخطيها بل رافقتهم حتى بعد الاستقرار التام في المدينتين، ولكن بوتيرة أقل مما كان عليه الحال بعـــد الهجـــرة، وهذه المشاكل كما تظهر البيانات أخذت بالتراجع بشكل عام باستثناء المشكلة التي حظيت بشبه إجماع مـــن مجتمع المهاجرين، وهي مشكلة غلاء الأسعار التي زادت نسبتها عن ذي قبل.

يقصد بمشكلة قلة رأس المال التي واجهت المهاجرين عدم القدرة المالية على تلبية متطلبـــات الحيـــاة الرئيسة، وقد أشارت بيانات الدراسة إلى أن نسبة المهاجرين الذين عانوا من هذه المشكلة بشكل عام بلغـــت ٦٣% كان معظمهم (٤٨,٢%) من اللاجئين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وذلك بســـبب كون هجرتهم هجرة قسرية، وبالتالي لا يوجد ذلك الاستعداد لدى المهاجرين في توقع النتائج المنبثقة عنـــها، في حين كان هناك وجه آخر للمشكلة نفسها تمثل في قلة رأس المال اللازم للبدء

جدول رقم (١-٥) التوزيع النسبي للمشاكل التي واجهت المهاجرين إلى رام الله والبيرة حسب أصولهم

نوع المشكلة	داخل الضفة الغربية						أراضي عام ١٩٤٨		المجموع	
	ريف		حضر		مخيمات					
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
قلة رأس المال	١٥	١٢	١٠	٥	١٨	١٣	٢٠	٧	٦٣	٣٧
الشعور بالعزلة	١٢	١٠	٤	١٦	١٩	١٢	٢٥	٨	٦٠	٤٦
مترل غير ملائم	٧	٢١	٧	١٥	٤	٢٦	٦	١٤	٢٤	٧٦
عمل غير ملائم	٥	١٤	٤	١٧	٢	٤٠	٥	١٣	١٦	٨٤
البعد عن الأسرة	٧	٢٤	٨	١٢	١١	٢٥	٧	٧	٣٣	٦٧
ارتفاع الأسعار	٢٢	٢	١٨	٧	٣٠	-	٢١	-	٩١	٩
تدني الخدمات	-	٢٢	٥	١٨	-	٣٢	٢	٢١	٧	٩٣
أخرى	-	١٩	١	٢٥	-	٢٩	٢	٢٤	٣	٩٧

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

بمشاريع اقتصادية تدر دخلاً على المهاجرين ، وينطبق هذا الوجه على السكان المهاجرين إراديا إلى المدينتين من شتى المناطق الطاردة للسكان وبالمقابل فإن هناك ٣٧% من المهاجرين في العينة اعتبروا أن قلة رأس المال لا تعتبر من المشاكل التي واجهتهم بعد الهجرة ، وعلى الصعيد نفسه نجد أن ٨,٦% من المهاجرين إلى مدينة عمان [1] قد واجهوا هذه المشكلة إبان هجرتهم اليها، على اعتبار أن المدينة تشكل مركزاً إدارياً جاذباً للمهاجرين هجرة داخلية في الأردن، ومن الملاحظ وجود فارق كبير بين النسبتين، ويعود ذلك إلى اختلاف الأسباب التي دفعت إلى الهجرة إلى كلا المنطقتين (رام الله والبيرة وعمان).

الشعور بالعزلة:

قد يكون هناك للوهلة الأولى نوع من العلاقة بين طبيعة هذه المشاكل وبين التساؤل الذي تضمنته الاستمارة حول درجة رضا المهاجرين عن طبيعة الأحوال التي يعيشونها، كون الشعور بالعزلة يولد بالضرورة نوعاً من عدم الرضا . إلا أن واقع البيانات مغاير لذلك بسبب كون درجة الرضا هي تعبير عن الواقع العام والحالي الذي يعيشه المهاجر في المدينة، في حين أن الشعور بالعزلة مشكلة واجهت المهاجرين بعد الهجرة مباشرة، وقد يكون من الممكن أن تتضاءل نسبة التأثر بها كلما زادت فترة مكوث المهاجر في المدينتين .

وقد بلغت نسبة المهاجرين الذين واجهوا هذه المشكلة ٦٠% من مجمل المهاجرين، وهي أعلى بكثير من مثيلتها في مدينة عمان إذ بلغت نسبة المهاجرين الذين عانوا من هذه المشكلة ١٦,٥% .[2] ويذكر أن أكثر هؤلاء – إن لم يكن جميعهم – هم من اللاجئين الذين وجدوا أنفسهم في أرض غير أرضهم، وفي مجتمع

[1] أبو عياش، ع، مرجع سابق ص٢٧١.
[2] نفسه ص٢٧١.

غير الذي نشأوا فيه وتعودوا عليه، وفي ظروف معيشية سيئة مقارنة بتلك التي كانت، على أن لا يفهم من ذلك اعتبار اللاجئين غرباء عن المدينتين، بقدر ما يفهم منه أن المأساة التي تعرض لها اللاجئون وما نتج عنها من طرد وتشريد جعلتهم يشعرون بهذا الشعور، في حين بلغت نسبة المهاجرين الذين أجابوا بالنفي على تعرضهم لمثل هذه المشكلة حوالي ٤٠٪ من جملة المهاجرين، وذلك يعود إما لقدرتهم على التأقلم السريع مع متطلبات الحياة الحضرية الجديدة، وإما لوجود تجربة سابقة لهم في العيش في المناطق الحضرية كرام الله والبيرة، وبالتالي لم يحدث الكثير من التغيير في نمط حياتهم، وهذا ما يظهر من خلال الجدول حيث أن نسبة المهاجرين من أصل حضري هم أقل فئات السكان تأثراً بهذه المشكلة، إذ بلغت نسبة المهاجرين الذين واجهوا هذه المشكلة ٤٪ فقط، وهي نسبة قليلة قياساً بغيرها من النسب التي تمثل كل من الريف والمخيمات واللاجئين.

عدم ملاءمة المنزل :

يختلف مفهوم المنزل الملائم للسكن من شخص لآخر، فقد يعتبره البعض ملائماً أو غير ملائم من الناحية الصحية، أو من ناحية الموقع، أو من ناحية الأجرة الشهرية، أو من حيث طبيعة الخدمات المتوفرة فيه، أو من حيث المساحة وغيرها .

وحتى يتم الحصول على إجابات تشير في النهاية إلى مفهوم الملاءمة أو عدمها لدى المهاجرين، فقد اعتبر المنزل الملائم هو ذلك المنزل الذي تتوفر فيه امتيازات البنية التحتية والموقع المناسب بالنسب لبقية أنحاء المدينتين، وعليه فقد بلغت نسبة المهاجرين الذين واجهتهم مشكلة عدم وجود المنزل الملائم للسكن ٢٣,٩٪ منهم، وهذه النسبة تعتبر متدنية نسبياً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم المهاجرين في المدينتين هم من اللاجئين الذين قدموا إلى رام الله والبيرة بعد النكبة أي في عام ١٩٤٨، وهي فترة لم ترق فيها المدينتان آنذاك إلى مرحلة المدنية (التحضر) بشكل واضح، كما كان عليه الحال في الموطن الأول للمهاجرين المتمثل بكل من مدن اللد والرملة ويافا التي كانت أكثر تقدماً من رام الله والبيرة، مما أعطى المهاجر المجال للمقارنة بين بيته الأول والبيت الذي اضطر إلى سكنه، وفي الوقت الحاضر، تراجعت نسبة أولئك الذين يعتبرون أنفسهم يسكنون في منازل غير ملائمة عن ذي قبل، إذ بلغت نسبتهم ٨,٧٪، مما يعني حدوث تغير في طبيعة هذه المنازل، سواء من حيث الموقع أو الأجرة أو الخدمات المتوفرة فيها، إلا أنه في الوقت نفسه أعلى مما كان عليه الحال في مدينة عمان إذ كانت نسبة المهاجرين الذين واجهتهم نفس المشكلة ١٢,٨٪[1] بسبب اختلاف ظروف كل من التجمعين الحضريين.أما النسبة الباقية البالغة ٧٦,١٪ من المهاجرين، فقد اعتبرت أن المنازل التي استطاعت الحصول عليها هي منازل ملائمة حسب المقياس الموضح سابقاً مما يعطي مؤشراً على أن أكثر من ثلثي السكان حصلوا على مساكن ذات مواقع مناسبة عند هجرتهم إلى المدينتين، وتتوفر فيها خدمات البنية التحتية حسب رأيهم .

[1] أبو عياش، ع، مرجع سابق ، ص٢٧١

عـــدم ملاءمـــة العمل:

تم الحديث سابقاً عن طبيعة الحياة الاقتصادية في رام الله والبيرة، وعن الدوافع الرئيسة الـــتي حملـــت المهاجرين على ترك مناطق سكناهم والتحرك نحو رام الله والبيرة التي كان من أبرزها الدوافع الاقتصادية، ومنها توفر فرص العمل التي أتاحت لكثير من المهاجرين الحصول على فرص عمل مناسبة لهم، ومحققة بذلك أهدافهم التي هاجروا من أجلها، وما يؤكد هذا التوجه النسب التي تم الحصول عليها من بيانات الدراسة المتعلقة بنسـبة المهاجرين الذين لم يواجهوا مشكلة عدم توفر فرص عمل لهم إبان هجرتهم نحو المدينتين، وبلغت ٨٤% مـــن جملة المهاجرين في حين بلغت نسبة أولئك المهاجرين الذين واجهتهم مشكلة عدم توفر فرصة عمل مناســـبة ١٦% فقط، وهي نسبة متدنية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هؤلاء وجدوا فرص عمل غير أنها لم تكن لسبب أو لآخر مناسبة لهم وهي أيضا متدنية قياساً بمثيلتها في مدينة عمان، بحيث واجه ١٨,٥% [1] من المـــهاجرين الى مدينة عمان مثل هذه المشكلة بعد الهجرة، وهذا لا يعني بالضرورة أفضلية الوضع الاقتصادي في مدينة عـــن أخرى بقدر ما هو محاولة لفهم الواقع من خلال المقارنة التي تتضح من خلالها طبيعة الوضع القائم .

و هذا يؤكد قدرة هاتين المدينتين على استيعاب هذا الكمّ من اليد العاملة المهاجرة يساندها في ذلـــك الوضع الاقتصادي، وربما السياسي الذي تمتعت به خلال فترات زمنية مختلفة، نذكر منها الفترة التي تلت النكبة عام ١٩٤٨، حيث كانت كل من رام الله والبيرة من المدن الأقرب لمدن اللد والرملة ويافا مما شجع اللاجئـين التوجه إليهما، وعام ١٩٦٧ بسبب قربهما من مدينة القدس وقراها التي تعرضت للاحتلال، ودخول الســلطة إليها في بداية عقد التسعينيات واعتبارهما بمثابة العاصمة (المؤقتة) مما نتج عنه تركز مؤسسات السلطة فيـــهما، وما تبعه من زيادة أهميتهما الإدارية، وبالتالي السياسية والاقتصادية.

البعـــد عـــن الأسرة (التفكك الأسري):

يشكل البعد عن الأسرة أحد المشاكل التي واجهت المهاجرين بسبب النتائج المترتبة عليــــه المتمثلـــة بضعف الروابط الأسرية التي تربط بين المهاجر وبين أفراد أسرته في مكان إقامته السابقة، ولا يقصـــد بذلـــك انقطاع تلك الرابطة بقدر ما تعني الفتور في العلاقة القائمة بين أفراد تلك الأسر من خلال طبيعة الزيارات بـين المهاجرين وعائلاتهم، غير أن هذه المشكلة لم تكن بذلك التأثير أو الانتشار على مستوى عموم المـــهاجرين، إذا ما علمنا أن ٣٢,٣% من المهاجرين هم من واجهوا مثل هذه المشكلة في حين صرح ٦٧,٧% منهم بأن البعد عن الأسرة لم يكن من ضمن المشاكل التي واجهوها بعـــد هجرتهـــم كما تشير بيانات الجدول السابق رقـــم (١-٥)، وذلك بسبب التواصل بينهم وبين أسرهم في مناطق سكناهم الأولى (بلد الأصل)، وقد اختلفـــت طبيعة هذا التواصل من أسرة لأخرى، إذ تراوحت الفترة التي يتم فيها التزاور بين أفراد هذه الأسر مع عائلاتهم ما بين أسبوع إلى سنة كاملة تبعاً للظروف الخاصة بالأسرة من ناحية، وطبيعة العلاقة (درجة القرابـــة) مـــع العائلة الأم من ناحية أخرى، وقد بينت هذه النسب ضعف العلاقة بين عملية الزيارة وبين المسافة الفاصلة بين

[1] ابو عياش، ع، مرجع سابق ، ص٢٧١

مكان الأصل وبين رام الله والبيرة باستثناء مدينة القدس وقرى ومخيمات المدينتين، إذ تباينت بتأثير عوامل لعبت دوراً أكبر من عامل المسافة، مع أن ذلك لا يعني بالضرورة إهمال هذا العامل بشكل مطلق، وإنما انحسار تأثيره لطغيان العوامل السابق ذكرها (ظروف الأسرة، درجة القرابة) وهذا ما يظهره الجدول رقم (٢-٥).

وقد كان للاجئين شيء من الخصوصية في مواجهة هذه المشكلة، إذ أن العلاقة بين اللاجئين المهاجرين وأسرهم كانت أكثر ترابطاً من غيرهم، ويعود ذلك إلى طبيعة الظروف التي مر بها اللاجئ، مما فرض عليه توثيق علاقته بأفراد أسرته أو أبناء بلده الأصلي من جانب، وكون معظم اللاجئين المهاجرين قدموا من المخيمات والقرى المحيطة برام الله والبيرة (مرحلة ما قبل الاستقرار التام)، مما سهل من عملية التواصل بين أفراد هذه الأسر قياساً بغيرهم.

تمثل البيانات التي يحويها الجدول رقم (٢-٥) المهاجرين الذين لا يعتبرون الهجرة سبباً في التفكك الأسري من خلال تكرار زيارتهم لأسرهم، وقد بلغت نسبة المهاجرين الذين يقومون بزيارات شهرية لعائلاتهم ٤٢,٢%، وهي من أعلى النسب، في حين احتلت الزيارة المكررة كل أسبوع المرتبة الثانية من حيث التكرار وبلغت نسبتها ٣٢,٥%، وتراجعت نسب الزيارات للفئات الزمنية الأخرى لتصل إلى أدنى معدل لها البالغ ٢٠,٥%، وهي الزيارة التي تتم في المناسبات فقط.

وفيما يتعلق بالمهاجرين الذين يرون في الهجرة سبباً في بعدهم عن أسرهم، وتبلغ نسبتهم (٣٢,٣%)، فإن معظمهم من اللاجئين (٩٦,٤ %) الذين تفرقت بهم السبل، وانقطعت علاقتهم ولو نسبياً بأفراد أسرهم، في حين أن ٣,٦%، وهي النسبة الباقية منهم قدموا من مناطق بعيدة نسبياً عن رام الله والبيرة كما هو الحال في مهاجري المناطق البعيدة، من ناحية، وليس لهم أسرة مستقرة في الضفة الغربية (العائدين) من ناحية أخرى.

جدول رقم (٢-٥) التوزيع النسبي لتكرار زيارة المهاجرين لأفراد أسرهم حسب مكان الأصل

المنطقة المرسلة	تكرار الزيارة %					
	أسبوع	شهر	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة	في المناسبات
القدس	٥	٣	١	٢	١,٤	١
نابلس	٢	٣	٢,٣	٤	٢.٢	٢
الخليل	٢	٢	١	٤,٢	٣,٨	٢.٢
أريحا	١	٣	٢,٥	١.١	٣	٣.٣
جنين	٣,٥	١	٢	١,٣	٢	١,٥
طولكرم	٣	١	٢,٥	١	١,٢	١,٥
قلقيلية	٣	١,٥	٣,٢	٢,١	٢,٥	١,٢
بيت لحم	٢	٢,٧	٢	٢,١	٢,٤	٣,١
قرى ومخيمات المحافظة	٧	٥	٤	٢	-	٣
أراضي عام ٤٨	٤	٢	١,٥	٢,١	٢,٥	١,٧
المجموع	٣٢,٥	٤٢,٢	٢٢	٢١,٩	٢١	٢٠,٥

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

غير أن ذلك لا يعني ضعف الروابط الاجتماعية التي تربط المهاجرين بأفراد أسرهم بقدر ما تعبر عن طبيعة الوضع القائم الذي حال دون اتصالهم بأسرهم، وقد تمثل هذا الوضع بالشتات والفرقة التي تعرض لها اللاجئين، وطبيعة الأوضاع السياسية التي فرضت عودة أعداد من الفلسطينيين في أعقاب دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مناطق الضفة الغربية وغزة إثر اتفاقية أوسلو.

وكما نجد أن ٢٤,٧% [1] من المهاجرين نحو مدينة عمان واجهوا هذه المشكلة، وعلى الرغم من أنها شكلت أعلى النسب قياساً بنسب المشاكل الأخرى إلا أنها بقيت دون ما هو لدى المهاجرين نحو رام الله والبيرة .

وتفيد نتائج الدراسة في الجدول التالي إلى أن نسبة المهاجرين الذين هاجروا برفقة أفراد أسرهم بلغت ٧٤,٥% من جملة المهاجرين، في حين كانت نسبة المهاجرين بمفردهم أي بدون أفراد أسرهم حوالي ٢٥,٥% وهو الوجه الآخر للتفكك الأسري، ثم تبعتهم أسرهم إلى رام الله والبيرة بعد استقرارهم في المدينتين، ومثل هذا التباين يشير ليس فقط إلى نمط الهجرة إلى هاتين المدينتين، بل يدلل كذلك على طبيعة العلاقات التي تربط أفراد الأسر المهاجرة، والتي تتميز بالترابط بين أفرادها.

(1) ابو عياش، ع، مرجع سابق، ص ٢٧١.

جدول رقم (٣-٥) التوزيع النسبي لنمط الهجرة إلى رام الله والبيرة

نمط الهجرة	العدد	النسبة المئوية
جماعية	٣٧٨	٧٤,٥
فردية	١٢٩	٢٥,٥
المجموع	٥٠٧	١٠٠%

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

وهذا بالضرورة يعني حاجة الفئة الأولى من المهاجرين لكافة أنواع الخدمات سواء الصحية منها أو التعليمية أو السكنية أو غيرها أكثر من الفئة الثانية حيث يكون فيها رب الأسرة في وضع أكثر ملاءمة لاستقبال أفراد أسرته، مما لو كانت الهجرة قد تمت بطريقة جماعية لكافة أفراد الأسرة وفي وقت واحد.

ارتفاع الأسعار:

تعد هذه المشكلة من أبرز المشاكل التي يعاني منها المهاجرون باختلاف أصولهم على حد سواء وباختلاف مستوياتهم المعيشية، غير أن درجة التأثر بها تقل كلما زاد المستوى المعيشي وارتفع الدخل، حيث تبين أن هناك حوالي ٩١% من المهاجرين يعانون من هذه المشكلة، غير أن هذه المعاناة تتباين حسب أصول السكان في المدينتين، حيث أظهرت بيانات الجدول السابق (٥-١)، أن السكان من أصل مخيم هم الأكثر تأثرا بهذه المشكلة من بين بقية السكان، إذ بلغت نسبتهم ٣٠% من جملة السكان، يليهم كل من سكان الريف ٢٢% واللاجئين ٢١%، ويعود ذلك إلى طبيعة الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة المتدني الذي يعيشه سكان المخيمات في الضفة الغربية من ناحية، وزيادة معدل أفراد الأسرة، وارتفاع معدل الإعالة من ناحية أخرى، كل ذلك أدى إلى وجود تباين في طبيعة المعاناة، كما أن سكان الريف أو اللاجئين القادمين إلى رام الله والبيرة ليس أحسن حالا ولو بشكل نسبي من سكان المخيمات الأمر الذي رفع لديهم نسبة المعاناة من هذه المشكلة.

في حين أن السكان من أصل حضري كانت معاناتهم من هذه المشكلة أقل حدة من غيرهم لوجود نوع من التقارب النسبي ما بين أنماط الحياة التي كانوا يعيشونها في السابق، وبين مدينتي رام الله والبيرة، إذ بلغت نسبة السكان الحضر الذين يعانون من هذه المشكلة ١٨% فقط من جملة السكان، ومن السلع التي يرى فيها المهاجرون أنها ذات أسعار عالية، كالسلع الاستهلاكية الغذائية، والملابس، والأثاث، بالإضافة إلى أجرة المنازل وغيرها .

وتشير هذه النسبة المرتفعة بين مثيلاتها إلى وجود نوع من الإجماع من المهاجرين على هذه المشكلة ، معتبرين أن رام الله والبيرة تمثل قمة الهرم بين المدن الفلسطينية من حيث ارتفاع الأسعار فيها، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة التركيبة الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها المدينتان، بحيث ضمت بين جنباتها موظفي الإدارة العليا في الوزارات، ورجال الأعمال المستفيدين من مكانة المدينتين الإدارية، وإلى ارتفاع نسبة المواطنين

المغتربين إلى الأمريكيتين، الذين يتمتعون بدخول عالية انعكست على نمط حياتهم في المدينتين، إضافة إلى الأهمية السياحية للمدينة كونها مصيف فلسطين، مما جعلها مركزاً يستقبل أعداداً متزايدة من السياح، كل ذلك قد يكون من ضمن العوامل التي أدت الى زيادة الأسعار، وبالتالي شكلت مشكلة أمام المهاجرين الوافدين إليهما .

تدني الخدمات:

تبين عند استعراض خصائص المهاجرين في الفصل الرابع من هذه الدراسة، وفي قسم الخصائص السكنية بالذات، أن ما يزيد عن ٩٩% من المنازل في المدينة تحتوي على الخدمات الأساسية، التي تشمل الاتصال بالشبكات العامة لكل من المياه والكهرباء، وبنسبة أقل بشبكة الصرف الصحي، وهذا ما اتضح بالفعل من خلال طرح مشكلة تدني الخدمات في المدينة على المهاجرين، إذ تبين أن نسبة من يتعرض منهم لهذه المشكلة قد بلغت ٦.٦% فقط، ويعود ذلك إلى أن أفراد هذه الأسر تسكن في مناطق جديدة أدخلت ضمن الهيكل التنظيمي للمدينتين، وبالتالي لم تكتمل بعد أعمال إيصال الخدمات لها كما هو الحال على سبيل المثال لا الحصر في ضاحية التربية والتعليم شمال البيرة وجبل الطويل في الشرق.

أما المهاجرون الذين أجابوا بأن تدني الخدمات لا تمثل مشكلة لديهم، فقد بلغت نسبتهم ٩٣,٤% الأمر الذي يعني الشمول النسبي للخدمات لمعظم أحياء المدينتين على الرغم من التوسع المتسارع في حدود الهيكل التنظيمي لهما .

المشاكل الأخرى :

نظراً لإمكانية وجود مشاكل أخرى لم تندرج ضمن القائمة السابقة التي تم استعراضها، فقد تم إضافة خيار آخر ليشمل كافة المشاكل التي قد تكون خارجة عن إطار ما ذكر .

وقد بلغت نسبة المهاجرين الذين واجهوا أنماطاً أخرى من المشاكل ٣,٤% من مجموع المهاجرين، ومن أهم هذه المشاكل النزاع بين المالك والمستأجر وصعوبة المواصلات وخاصة في الأحياء البعيدة عن مركز المدينة أو العمل، وأخرى تتعلق بمشكلة النظافة في الأحياء المذكورة والأحياء القديمة في المدينتين .

وقد كان لهذه المشاكل التي واجهت المهاجرين آثاراً عديدة ومتنوعة سيتم الحديث عنها لاحقاً، أضف إلى ذلك أن نسبة عالية من المهاجرين واجهوا أكثر من صنف واحد من المشاكل المذكورة، إذ لا تعني النسب السابقة أحادية المشكلة بقدر ما تمثل هذه النسبة حقها من المجموع الكلي للمشاكل المذكورة.

وقد يكون مثل هذا الاستعراض للمشاكل غير كاف دون أن يكون هناك نوع من الربط بين تلك المشاكل وبعض خصائص المهاجرين التي يمكن أن يكون لها تأثيراً على طبيعة التأثر بهذه المشاكل، ويظهر الاختلاف في التأثر من خلال بيانات الجداول المرفقة (٤-٥)، (٥-٥)، (٦-٥).

جدول رقم (٤-٥) العلاقة بين طبيعة المشاكل والمستوى التعليمي للمهاجرين

المستوى التعليمي / نوع المشكلة	أمي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
قلة رأس المال	١٠,٨	١٢,٦	٧,٨	٣.٣	٥,٢	٤,٣	٦,٤
الشعور بالعزلة	١٨,٧	٢٢	١٩	١٥,٣	١٨,٧	١٦,٢	٧,٥
منزل غير ملائم	–	–	١٢	١١,٧	٦,٢	–	–
عمل غير ملائم	–	–	٢,٥	٥	٧,٣	٩,١	٤,٧
البعد عن الأسرة	٢,٤	٣,٧	٣,٥	٩,٧	١١,٥	–	–
ارتفاع الأسعار	٩٣	٩٠,٥	٨٩,٨	٨٨,٩	٨٣,٢	٧٧	٦٢,٤
تدني الخدمات	–	–	–	–	–	٣,٨	١١,٥
أخرى	–	–	–	١	٣	٧	١٥,٢

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

جدول رقم (٥-٥) العلاقة بين طبيعة المشاكل ومكان الإقامة السابق للمهاجرين

المشكلة / مكان الإقامة السابقة	قلة رأس المال	الشعور بالعزلة	منزل غير ملائم	عمل غير ملائم	البعد عن الأسرة	ارتفاع الأسعار	تدني الخدمات	أخرى
قرى المحافظة	–	–	–	٣,٢	–	٨٧,١	–	–
القدس	١٤,٥	–	–	١١,٥	–	٢٣,٢	٤,٥	١٨,١
الخليل	١٩,٧	٢.٢	١٨,١	٧,٤	٢٧,٣	٨١,٦	–	١١,٤
بيت لحم	–	–	–	٥,٢	٣,٥	٧٥	٧,٢	–
نابلس	١١,٥	–	–	٦,٤	٣.٣	٨٩	٢,٦	٣,٧
جنين	–	–	–	–	١,٧	٩٢	–	–
طولكرم	–	–	–	–	٢.٢	٩١,٧	–	٢.٢
قلقيلية	–	–	–	–	٢,١	٨٨,٣	–	١.١
أريحا	–	١.١	–	–	–	٧٩,٦	–	–
مدن ال ٤٨	٣٧,٣	٦٢,٤	٢٤.٦	١٦,٥	١٢,٦	٨٨,١	–	١٧,٥
قطاع غزة	٣٣,٢	٢٢,١	٣,٢	٨,٤	٦,٨	٩٤,٦	–	–

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

جدول رقم (٦-٥) العلاقة بين طبيعة المشاكل والحالة العملية الرئيسة للمهاجرين

المشاكل الحالة العملية	قلة رأس المال	الشعور بالعزلة	منزل غير ملائم	عمل غير ملائم	البعد عن الأسرة	ارتفاع الأسعار	تدني الخدمات	أخرى
صاحب عمل	-	٤.٤	-	-	-	٨٧,١	٢.٢	١,٣
يعمل لحسابه	٧,٨	٦,٥	٣,٥	٢,٧	-	٨٩,٦	١,٨	١,١
يعمل بأجر	١٤,٥	١٥	١٨,٧	٢٢,١	١٧,٨	٩٠,٢	١,٣	١,٤
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	٢٠,٢	-	-	-	-	٩٢,١	٢,١	١
أخرى	١٢,٦	٧,٦	٦,٥	١٢,٤	١٥,٢	٩١,٨	١,٩	١,٧

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠

حيث أكدت على أن هذه المشاكل تتأثر إلى حد كبير ببعض خصائص المهاجرين، إن لم يكن جميعها، التي تم ربطها معها، مع العلم أن بعض المشاكل وعلى الرغم من تباين خصائص المهاجرين بقيت تحتل النسبة الأعلى قياسا بغيرها، وهي مشكلة غلاء الأسعار في المدينتين، أما بقية المشاكل فقد تذبذبت نسبتها بين صعود وهبوط باختلاف خصائص المهاجرين سواء العملية أم العلمية أم مكان الإقامة السابق.

ثانيا: المشاكل التي تواجهها المدينة بسبب الهجرة:

تتفاوت آثار الهجرة والنتائج الناجمة عنها بموجب التغيرات التي ترافقت معها، وتحكمت فيها، كالدوافع الرئيسة لها، وخصائص المهاجرين (المستوى التعليمي)، إضافة إلى شكل الهجرة طوعيه كانت أم إجبارية، ومدى قدرة المهاجرين على التكيف مع حياة المدينة، وفيما إذا كانت هذه الهجرة مخططا لها أم عملية عشوائية غير مرسومة .

وهي الجزء أو الوجه الآخر للمشاكل المترتبة على الهجرة، ومنها المشاكل السكنية والخدمية والاقتصادية والاجتماعية، وسيجري تناولها ليس من قبل الاستعراض لها فقط، بل للوقوف أيضا على مسبباتها، والحلول التي يفترض أن تضع حدا لها، وبغض النظر عن الجهة المسؤولة عن معالجتها.

الإسكان:

من المعروف أن مشكلة الإسكان هي مشكلة حضرية بحد ذاتها، بمعنى أن هذه المشكلة لا تشكل معضلة أمام سكان المناطق الريفية، وتظهر هذه المشكلة في مدينتي رام الله والبيرة بأكثر من وجه، فقد تمثلت أحيانا في عدم توفر منزل ملائم للمهاجر كما سبق ، أو تظهر بصورة أخرى بارتفاع أجرة المساكن التي تواجه سكان المدينتين، نظرا لتزايد الطلب عليها وقلة المعروض منها مما، رفع من كلفة الاستئجار فيهما في الوقت الحاضر بشكل خاص، علما بأنه سبق الحديث عند تناول خصائص المساكن عن الأجرة الشهرية في المدينتين، ومثلت كل المنازل المستأجرة وخاصة تلك المستأجرة من فترات زمنية سابقة (أجرة قديمة)، مما أدى

إلى تدني متوسط الأجرة الشهرية للمنازل المستأجرة ، ولا تعطي صورة واضحة عن واقع الحال، مما حدا بكثير من العاملين في المدينتين للبحث عن مساكن خارجهما وفي تجمعات سكنية قريبة منهما مثل بيتونيا ، الطيرة، بير زيت، بيتين، وغيرها متجنبين بذلك الأسعار المرتفعة للشقق السكنية في رام الله والبيرة.

ويبدو أن هذا الحل يختلف اختلافا كليا عن الطريقة التي انتهجها المهاجرون عند هجرتهم إلى مدينة إربد بحيث استخدم بعضهم الخيم وبيوت الشعر، إذ شكلت نسبة هذه المشكلة ٧٩,٦% [١] من جملة المشاكل التي واجهها المهاجرون نحو مدينة اربد، ويعود هذا الاختلاف إلى أن بعض المهاجرين قدموا من مناطق حضرية سواء من المدن الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ أو من بقية مدن الضفة الغربية، وهم بذلك غير مهيأين للسكن في مثل هذا النوع من المساكن، إضافة إلى أن بعض المهاجرين قد سكنوا في أماكن أخرى سبقت استقرارهم في رام الله والبيرة (هجرة مكررة) مما أتاح لهم الفرصة السكن في منازل أكثر ملائمة من نظرائهم المهاجرين إلى مدينة اربد، إضافة لذلك فإن المهاجرين إلى مدينة اربد هم من سكان مناطق الأغوار الشمالية ذات الطبيعة الزراعية من حيث النشاط الاقتصادي، والذين تعرضوا – على حد قول الباحث – إلى حرب استتراف مع العدو الصهيوني، الأمر الذي نتج عنه نزيف بشري على شكل تيارات سكانية ضخمة نحو المراكز الحضرية وبالأخص مدينة اربد، ومن أوجه هذه المشاكل نسبة الإشغال أو معدل عدد الأشخاص لكل غرفة، وبلغت في مدينة رام الله ١,٨٥ شخص لكل غرفة و ٢,٠٠ شخص لكل غرفة في مدينة البيرة عام ١٩٧٦، وهي نسبة متدنية قياساً بمدن قلقيلية وبيت لحم إذ بلغ المعدل في مدينة قلقيلية ٢,٣٠ شخص لكل غرفة، أما في بيت لحم فبلغت و ٢,٢٥ شخص لكل غرفة [٢].

وتبين نتائج الدراسة أن معدل الأشخاص قد تضاعف ليصل إلى ٥,٨ شخص لكل غرفة، مما يؤكد وجود أزمة سكنية حقيقية في المدينتين، ويبدو أن مشكلة الإسكان تعتبر من المشكلات الرئيسة التي تواجه المدن التي يقصدها المهاجرون، وهذا يتضح من خلال الدراسات والأبحاث التي تناولت الهجرة، إذ بينت – معظمها إن لم تكن جميعها – وجود مشكلة الإسكان، واتخذت صوراً مختلفة مثل ارتفاع الأجرة، والتأثير على الشكل الحضري للمدينة من خلال المساكن غير المرخصة والمساكن غير الشرعية، وبالتالي التأثير على عملية التخطيط والتنمية الحضرية [٣]، في حين لجأت بعض الأسر التي هاجرت نحو مدينة القاهرة إلى الإقامة في المساجد والمقابر والأكواخ [٤] كأحد الحلول المتاحة أمام قلة المساكن القادرة على استيعاب المهاجرين الى المدينة .

---

[١] الربايعة، ا، ١٩٨٢، مرجع سابق، ص١١٣

(٢) صبري، ن. ر، ١٩٨٧، مشكلة الإسكان في الضفة الغربية، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت، ص٦٢)

[٣] ينظر المعهد العربي لإنماء المدن، حجازي،نايلة بابكر، النمو الحضري في السودان حجمه ومشكلاته، مرجع سابق، ص٣٢١.

(٤) المعهد العربي لإنماء المدن، عبد الرحمن، أحمد، مشكلة الهجرة الداخلية والحكم المحلي في مصر، مرجع سابق / ص٢٣٢ .)

وأشارت دراسة أخرى إلى نتائج الهجرة إلى مدينة عمان، أن أسباب مشكلة الإسكان فيها تتلخص في: النمو السريع للمدن، والرغبة في الاستقلال عن الأصل، والرغبة في استبدال المساكن القديمة بأخرى جديدة، وأضافت الدراسة إلى أن الحاجة إلى الوحدات السكنية في تزايد مستمر من سنة لأخرى .[1] *

ونظراً لأهمية مشكلة الإسكان سواء على مستوى الضفة الغربية بشكل عام أو على مستوى المدن ومنها رام الله والبيرة بشكل خاص، فقد أجريت مجموعة من الدراسات التي ناقشت هذه المشكلة من مختلف جوانبها، وشملت معدل الكثافة أو الإشغال والتزايد في عدد الشقق المطلوبة والمؤسسات أو الجمعيات المعنية بهذا القطاع، إضافة الى مساحات الشقق ومجمل الطلب في قطاع الإسكان وغيرها من الموضوعات [2]

وقد أثر التزايد المستمر لأعداد المساكن في المدينتين على مورفولوجية المدينتين، حيث أدى إلى امتدادهما على مساحات أرضية جديدة، كما يظهر في الخريطة المرفقة رقم (٢-٢) يساندها في ذلك زيادة أعداد الرخص التي منحتها البلديتين للمواطنين لإقامة المساكن و المباني بمختلف استخداماتها، كما ذكر في موقع سابق من البحث، و هذه النتيجة تشبه إلى حد كبير ما خلفته الهجرة الداخلية في عمان حيث أدت إلى تغير شكل مدينة مسقط بوصفها مدينة جاذبة للسكان وزيادة امتدادها على طول الساحل ليصل إلى ٣٠ ميلاً، مما جعل المدينة تستحوذ على ما نسبته ٤٢,٦% من المساكن الاجتماعية المشيدة من قبل الحكومة لأصحاب الدخل المحدود[3]

والسؤال الذي يطرح نفسه بخصوص هذه المشكلة: إلى متى تستمر ؟ ومن هي الجهات المسؤولة عن حلها .

وقبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من التنويه إلى أن المشاريع الإسكانية التي كانت قائمة في المدينتين ما هي إلا نتائج للجهود المبذولة من القطاع الخاص من جهة، ومن اللجنة المشتركة وهي اللجنة الممثلة لمنظمة التحرير قبل مجيء السلطة وتسلمها زمام الأمور في المدينتين من جهة أخرى.

وقد طرح هذا السؤال على وزارة الإسكان[4] وقد رأت بدورها أن مشكلة ارتفاع أجرة المساكن وقلة المعروض منها في طريقها إلى الحل، من خلال مشاريع الإسكان التي يقوم بها القطاع الخاص في أنحاء متعددة من المدينتين، إضافة إلى المشاريع الإسكانية التي تقدمها بعض المؤسسات والنقابات والجمعيات لأعضائها وموظفيها لتأمينهم، من خلال تملك طويل الأجل تصل مدة الإعفاء فيه إلى ثلاث سنوات، في حين انحسر دور

---

[1] المعهد العربي لإنماء المدن، سهاونه، فوزي، المشكلات المترتبة على الهجرة من الريف الى الحضر في الأردن ، مرجع سابق، ص٢٩١ ـ ٤٩٣ .

* وأضاف الباحث أن أبرز المشكلات التي يوجهها قطاع الإسكان تتمثل في عدم وجود خطة إسكانية طويلة الأمد، وعدم قيام المؤسسات العامة والخاصة ببناء وحدات سكنية لموظفيها وارتفاع معدل الإشغال للغرفة الواحدة، وافتقار المساكن الى المرافق العامة وارتفاع الأجرة وزيادة تكاليف إنشاء المساكن وضيق الإمكانات التمويلية عن مواجهة الطلب على المساكن، وأضاف الباحث أن مؤسسة الإسكان مثلت أحد الحلول لهذه المشكلة من خلال قيامها ببناء الوحدات السكنية إضافة إلى مساهمة القطاع الخاص في حل هذه المشكلة وإقامة بنك الإسكان من قبل الحكومة .

[2] ينظر : ١ـصبري، نضال رشدي، مشكلة الإسكان في الضفة الغربية، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت، ١٩٧٨ .

٢ـ كناعنة، شريف، الأوضاع السكنية في لواء رام الله، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت .

[3] الحارثي، حسين بن سعيد بن سالم، مرجع سابق، ص٥٤ـ٥٥.

[4] مقابلة مع المهندس: أسامه حامده، وزارة الإسكان، دائرة التطوير الحضري١٩ـ٣ـ٢٠٠١.

الوزارة في تقديم الدراسات والاستشارات الفنية، وإعداد المخططات لبعض المشاريع الإسكانية عازية ذلك إلى عدم وجود أراض حكومية ضمن الهيكل التنظيمي للمدينتين، يمكن من خلالها إقامة مشاريع إسكانية عليها، إضافة إلى الأوضاع السياسية والسيطرة على الأراضي، وتسلم السلطة الفلسطينية المزيد منها ، الأمر الذي يزيد من نشاط الوزارة وبشكل عملي في حل مشكلة الإسكان، وارتفاع نفقات البنية التحتية غير المتاحة للوزارة، وهذا ما اضطر الوزارة إلى المساهمة بأكثر من ناحية في مشاريع إسكانية خارج المدينتين، كما هو الحال في مشروع الجهير المقام على أراضي سردا بمساحة تصل إلى ١٧٧ دونماً، وتستفيد منه حوالي ٩٠ جمعية إسكان ، والمساعدة في دراسة مشروع البنك العربي للإسكان بالقرب من المشروع السابق، ومشاريع المؤسسات الحكومية ذات الطابع العام في كل من منطقة المصيون والإذاعة وحوض الجدول المفرز لإقامة مبنى كلية الشرطة.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الوزارة وغيرها من المؤسسات المهتمة بقطاع الإسكان، فقد تبين أن هناك علاقات وثيقة مع كل من المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، على اعتبار أنه المسؤول الأول عن توفير البنية التحتية للمشاريع البلدية كافة، إذا كانت تلك المشاريع داخلة ضمن هيكلها التنظيمي.

كل ذلك يمكن أن يكون من الحلول المتاحة لمشكلة الإسكان في رام الله والبيرة، مع أنه لا يمكن من خلال تلك المشاريع حل مشكلة الإسكان جذرياً، لما تتخذه من اتجاهات متعددة بعضها يتمثل في المشاكل القضائية القائمة بين المستأجر والمالك ويستند الحل فيها إلى طبيعة القوانين التي تحكم العلاقة بينهما، وبعضها الآخر يتعلق بطبيعة الحل السياسي لمدينة القدس، الذي يحدد بدوره الدور الإداري الذي يمكن أن تلعبه المدينتان مستقبلاً .

المشكلة الديموغرافية (النمو السكاني) :

سبق الحديث عن الخصائص العمرية للمهاجرين وتبين من خلال الحديث أن الأشخاص الأكثر ميلاً للهجرة هم من الذكور في فئات عمرية محددة، وغالباً ما تكون فئات قادرة على العمل والإنتاج، إضافة إلى كونها فئات ذات مستويات علمية عالية ، مما يعني أن عملية الهجرة يترتب عليها تخلخلاً في تركيب السكان، وتوزيعهم، وخصائص السكان ما بين المناطق الطاردة والمناطق المستقبلة، ويزيد عدد الإناث على الذكور في المناطق الطاردة (المرسلة)، الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى ضعف الإنتاج الزراعي، خاصة إذا كانت هذه الهجرة ريفية حضرية كما هو الحال في رام الله والبيرة .

من المعلوم أن التزايد السكاني في المدن الناتج عن الزيادة الطبيعية، يتميز بانخفاضه قياساً بالمجتمعات الريفية والمخيمات في الأراضي الفلسطينية، مما يشير إلى أن الزيادة في أعداد سكان هذه المدن ستكون متدنية قياساً بغيرها مهما ارتفعت، غير أن هذه الحقيقة لا تتفق وطبيعة الوضع القائم في رام الله والبيرة، بحيث تزايد عدد السكان بأعداد كبيرة جداً لا تعود في الواقع إلى التزايد الطبيعي بقدر ما تعزى إلى تدفق جموع المهاجرين إلى المدينتين عبر فترات زمنية مختلفة، وضمت أسباب ودوافع متباينة، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن معدل الزيادة الطبيعية غير متشابهة في كل من المدن والقرى والمخيمات، إذ بلغ معدل الزيادة الطبيعية ٣١,٩

بالألف و ٣٧,٣ بالألف و ٣٨,٨ بالألف في كل من المدن والمخيمات والقرى على التوالي [1]، مما يعني أن الزيادة في أعداد السكان في المدينتين لا يعود بالدرجة الأولى إلى الزيادة الطبيعية فقط .

وللتدليل على مدى تأثير الهجرة في عدد السكان في رام الله والبيرة يذكر أن عدد السكان فيهما (لاحظ جدول رقم ٣-٢)، بلغ عام ١٩٢٢، أي خلال فترة التعداد البريطاني الأول، حوالي ٤٥٨٢ نسمة، وارتفع هذا العدد إلى ٦٥٧٨ نسمة في التعداد الثاني، الذي أجري عام ١٩٣١، وبهذا بلغ معدل النمو السنوي للسكان في المدينتين ٠,٠٤٦،وفي عام ١٩٦١ بلغ عدد سكان المدينتين حسب التعداد الأردني ٢٩٢٦٩ نسمة بمعدل نمو وصل إلى ٠,٠١٤، وهذه الزيادة أقل من سابقتها (١٩٥٢) والبالغة ٠,٢٣ نظراً لاستقبال المدينتين لأعداد كبيرة من اللاجئين من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وفي التعداد الفلسطيني الأول لعام ١٩٩٧، بلغ عدد السكان في رام الله والبيرة ٤٥٩٨٩ نسمة وبهذا يكون معدل النمو السنوي ٨,١، وهذا المعدل يختلف عن سابقه لما طرأ على المدينتين من تغيرات سياسية وإدارية زادت من أهميتهما.

المشاكل الاجتماعية:

تؤثر المشاكل الاجتماعية تأثيرا سلبياً على الفرد والجماعة، مما يحدث شعوراً بضرورة تحمل جماعي لمواجهتها، وعليه يمكن اعتبار الهجرة الداخلية وما يترتب عليها مشكلة اجتماعية، كونها تثير مجموعة من المشاكل والصعوبات في مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الفرد والمجتمع في كل من مكان الأصل ومكان الوصول، ويمكن تناول المشاكل الاجتماعية التي تنشأ بسبب الهجرة من خلال الجدول المرفق رقم (٤-٥) الذي يبين أنواع الجرائم التي تم رصدها في المدينتين خلال الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠١ من ملفات قسم المباحث في شرطة محافظة رام الله والبيرة، وبينت أنواعاً مختلفة من الجرائم، ولكن بتباينات واضحة، بحيث مثلت جريمة السرقة لعام ١٩٩٩ بنسبة ٣٣% وتناقصت إلى ١٣٨ جريمة عام ٢٠٠٠ وبنسبة ٢٩,٥%، وسجل ٢٦ جريمة عام ٢٠٠١ حتى تاريخ ٢١-٣ وبنسبة ٣٠,٥%، ومن الملاحظ أن هذه الجريمة سارت بمنحنى التراجع في تلك الأعوام، ويذكر أن جريمة السرقة تمت بوسائل مختلفة والأهداف مختلفة تمثل بعضها بالسطو المسلح على المنازل والمحال التجارية ، وتأتي جريمة الإيذاء والتهديد في المرتبة الثانية بعد السرقة، بواقع ١٠٨ حالات لعام ١٩٩٩ وبنسبة ٢٢,٧% من مجموع الجرائم، وارتفعت إلى ٢٧,٧% لعام ٢٠٠٠ ثم عاودت الانخفاض إلى ٢٢,٣% لعام ٢٠٠١ .

في حين اختلفت الجرائم الأخرى في تكرارها عبر السنوات المذكورة، ولكن بوتيرة أقل من السرقة والإيذاء والتهديد، حيث بلغت نسبة السرقة المبلغ عنها في رام الله والبيرة لعام ١٩٩٨ حوالي ٢١,٣% تلتها محافظة قلقيلية، ويذكر أن هذه النسبة ارتفعت في عام ١٩٩٩ وبلغت ٣٢,٧% من مجموع الجرائم المرتكبة ثم عاودت الانخفاض في العام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٩,٥%، ومما يجدر ذكره أن هذه الجرائم بمجموعها تناقصت إلى حد كبير، كما أكدت ذلك شرطة المباحث قياسا بالأعوام السابقة ١٩٩٦-١٩٩٨، ويعود هذا التناقص حسب المصدر نفسه إلى زيادة الوعي بالدور الذي تقوم به الشرطة من ناحية، وتطبيق القانون بصورة فعالة

---

[1] أحمد، حسين ، مرجع سابق، ص٩٥ .

أكثر من السابق، وربما يعد مثل هذا التناقص مؤشراً إيجابيا إذا استمر بالوتيرة نفســـها، إلا أن ذلـــك يرتبـــط بمجموعة من المتغيرات، مثل وعي المواطن بحقوقه وواجباته، ودور المدينة الإداري في المستقبل.

جدول رقم (٧-٥) أنواع الجرائم المرتكبة في مدينتي رام الله والبيرة خلال الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠١

نوع الجرم	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١ حتى ٢١-٣-٢٠٠١
السرقة	١٥٥	١٣٨	٢٦
مشاجرة وخلاف عائلي	٤١	٣٩	١٠
شتم وتحقير وتشهير	١٠	١٦	٦
إتلاف مال الغير	٣٥	٤١	٤
انتحال شخصية ونصب واحتيال	٢٠	٦	–
التسبب بالحرق	١٠	١٢	٥
إيذاء وتهديد	١٠٨	١٣٠	١٩
مقاومة موظف	٢٨	١٥	٤
حيازة غير شرعية	٩	٧	–
مخدرات	٣	٧	٢
فعل منافي للحياء ومعاكسة	١٧	١٣	–
تزوير	١١	١١	٣
محاولة انتحار	١	٣	٤
وفاة مشتبه بها	٢	١	–
شروع بالقتل	٥	٤	–
سكر وشغب	٦	١٢	–
هتك عرض وانتهاك حرم	٤	١	–
خطف	٢	٢	–
إطلاق نار	٣	٥	١
لواط	١	–	١
اغتصاب وشروع بالاغتصاب	١	١	–
إجهاض وولادة غير شرعية	١	١	–
قتل	١	–	–
مخالفة أنظمة وبناء دون ترخيص	–	٢	–
تسمم	–	١	–
المجموع	٤٧٤	٤٦٨	٨٥

المصدر: ملفات قسم المباحث – شرطة محافظة رام الله والبيرة .

فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت حالات الانتحار ٦ حالات لعام ١٩٩٩، وبلغت حالات مقاومة الموظف ٢٩ حالة للعام نفسه، كما سجلت ٣٣ حالة ضد رجال الشرطة في عام ١٩٩٧، وهذه الحالات أصبحت قليلة إن لم تكن معدومة في الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠١ .

وللوقوف على حجم الجرائم المرتكبة في المدينتين، فلا بد من الإشارة إلى أن مجموع الجرائم في المحافظة بشكل عام بلغت ١٤٧١ جريمة في عام ٢٠٠٠، وقد مثلت الجرائم المنفذة في رام الله والبيرة ما نسبته ٣٢% من المجموع الكلي أي ثلث الجرائم.

وبما أن سكان المدينتين يمثلون ٢٢,٣% من مجموع سكان المحافظة، فإن ذلك يعني ارتفاع نسبة الجريمة في المدينتين، بحيث أن أقل من ربع سكان المحافظة استأثروا بثلث الجرائم فيها علماً بأن عدد التجمعات السكانية في المحافظة ما بين مدينة وقرية ومخيم، بلغت حوالي ثمانين تجمعاً سكانياً بما فيها رام الله والبيرة إضافة إلى أن سكان المدينتين ينتمون إلى أصول ومنابت مختلفة (المناطق المهاجر منها)،قد أدى هذا المزيج إلى تزايد نسبة الجريمة فيهما.

الضغط على الخدمات :

وتشمل هذه الخدمات كل من المياه والكهرباء والمجاري والنظافة العامة وغيرها، وهي متفاوتة من حيث توفرها من ناحية، ومن حيث طبيعة الطلب، وبالتالي الضغط عليها من ناحية أخرى، فالمياه تمثل عنصراً رئيسياً، ويزداد عليه الطلب من وقت لآخر لأمور تتعلق بزيادة السكان من جهة، وزيادة وتعدد استخداماتها من جهة أخرى، وهذا ما أكدته بيانات مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة، التي أشارت إلى أن كمية الطلب على المياه زادت في المحافظة بشكل عام، وفي المدينتين بشكل خاص في الأعوام الممتدة من ١٩٧٤-٢٠٠٠، مما اضطر المصلحة إلى تأمين المياه من مصادر مختلفة منها ذاتية، ومنها مشتراه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت)، متجاوبة بذلك مع زيادة عدد المشتركين في شبكة المياه، بحيث وصل عددهم عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣٦٨٠٦ مشتركاً، علماً بأن العدد عام ١٩٧٤ كان ٦٧٥١ مشترك فقط (لاحظ الجدول المرفق رقم (٨-٥).

ويلاحظ من الجدول أيضا أن كمية المياه التي استطاعت المصلحة توفيرها من مصادرها الذاتية المتمثلة بآبار عين سامية، قد تزايدت بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تناقص كمية المياه المشتراة من الشركة الإسرائيلية للمياه وبلدية القدس وتخفيف الاعتماد عليها .

ومن أبرز المشاكل التي تواجه المصلحة بخصوص المياه، هو تزايد الطلب عليها في الفترة الواقعة بين شهر نيسان وحتى شهر أيلول، وهي أشهر الصيف مما يضطر المصلحة إلى قطع المياه عن أحياء دون أخرى في المدينتين لتأمين وصول المياه إلى السكان على أن لا تزيد مدة الانقطاع على أسبوع واحد في أسوأ الحالات.

جدول رقم (٨-٥) المشتركين بشبكة المياه وحجم إنتاج وشراء المياه المستهلكة في محافظة رام الله والبيرة

السنة	عدد المشتركين	إنتاج ذاتي	مياه مشتراه
١٩٧٤	٦٧٥١	١٤٩٩٤٠٦	١٣٣٩٥٥٩
١٩٧٥	٧٢٩١	٢٥٦٦٣٦	١٢٨١٣٨٩
١٩٩٧	٣٠١٠٤	٦١٥٤٦٦٢	٣٤٦٣٦٥٧
١٩٩٨	٣٢١٤٣	٧١٧٨٦٦٧	٣٤٧٠٣٣٧
١٩٩٩	٣٤٤٧٢	٨٢٥٢٤١٧	٣٣٠٢٩٧٥
٢٠٠٠	٣٦٨٠٦	٩١٠٧٤٨٦	١٨٩١٠٧٠

المصدر: مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة

ويذكر أن المياه بمصادرها المذكورة تخضع لفحوصات مخبرية يومية وشهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية، مما يعني خلوها من أي أضرار محتملة، إضافة إلى أن أسعار المياه موحدة سواء للمنازل أو المصانع، ولكنها تزداد بزيادة الكمية المستهلكة من المياه، وربما يبعث ذلك على الترشيد في المستهلك من المياه، وعلى الرغم من وفاء المصلحة بكافة التزاماتها من حيث توفير المياه وإجراء الفحوصات والقيام بأعمال الصيانة الدورية للشبكة باعتبارها الجهة الوحيدة المسؤولة عن المياه، فإن التزام السكان بدفع مستحقات توفير المياه هو التزام نسبي، إذ بلغ حجم الدين المتراكم على المواطنين كأثمان المياه ٦,٠٣٦,٠٢٣ مليون شيقل عام ١٩٩٧، وتضاعفت إلى ١٢٣٠٧١٤٠ مليون شيقل عام ٢٠٠٠، كما بينته ملفات الدائرة المالية في المصلحة، وبالتالي فإن ذلك يحول دون مقدرة المصلحة على الاستمرار في تقديم خدماتها، علما بأنها تحاول جاهدة البحث والتنقيب عن مصادر مائية جديدة تستطيع من خلالها الاستغناء عن المصادر الأخرى، وكل ذلك مرهون بتوفر السيولة النقدية لها [1].

النقل والمواصلات:

وهي الوجه الآخر من أوجه الخدمات التي تأثرت بشكل واضح بالهجرة إلى رام الله والبيرة، بحيث أصبحت المدينتان غير قادرتين على استيعاب الأعداد المتزايدة من وسائل النقل الداخلة إليهما والخارجة منهما،وترجع هذه الزيادة إلى كون المدينتين مركزا إداريا يضم العديد من الوزارات و المؤسسات الحكومية و الخاصة، وتستقبل مئات الموظفين الوافدين اليها من كل أنحاء الضفة الغربية ضمن الحركة اليومية التي يقومون بها .إضافة إلى كون المدينتين في الأصل مركزا تجاريا و إداريا للمحافظة، الأمر الذي يترتب علية دخول أعداد متزايدة من السكان إليهما لقضاء حوائجهم، كل ذلك أدى إلى وجود أزمة مرور لم تكن الشوارع مهيأة أصلا لاستيعابها، مما أوجد مثل هذه المشاكل، وقد يكون ذلك هو السبب في قيام بلدية البيرة ببناء المحطة المركزية للباصات للتخفيف من الأزمة المرورية في وسط المدينة، وقيامها بالتخطيط لمواقف السيارات الخاصة، واعطاء التراخيص بذلك وقيام بلدية رام الله أيضا بتشكيل لجنة السير للقيام بمهمة المتابعة لقضايا الشوارع

[1] مقابلة شخصية: عماد جمعة، مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة ٢١-٣-٢٠٠١

واعطاء التراخيص بذلك وقيام بلدية رام الله أيضا بتشكيل لجنة السير للقيام بمهمة المتابعة لقضايا الشوارع والمواصلات، وتخطيطها لمشروع يهدف إلى تخفيف الضغط المروري في وسط المدينة من خلال شارع التفافي يتم من خلاله تجنب السير وسط المدينة (شارع بطن الهوى) [1]

شبكة الصرف الصحي:

سبق الحديث عن نسبة السكان الذين يتوفر لديهم اتصال مع شبكة الصرف الصحي في المدينتين، وهي نسبة متدنية قياسا بخدمة الماء والكهرباء، ويعود ذلك إلى الطبيعة الجبلية في المدينتين، مما يجعل عملية الاتصال بالشبكة العامة أمرا صعبا من جهة، وامتداد المدينتين بشكل متسارع، وفي أنحاء مختلفة من جهة ثانية، وعدم تمكن البلديات من توفير شبكة الصرف الصحي كجزء من البنية التحتية بسبب قلة الأموال من جهة ثالثة، غير أن ذلك لا يعني عدم القيام بمشاريع في هذا المجال، علما بأن كلا من المدينتين في سعي دائم للوصول إلى أحياء المدينتين كافة، وخاصة في الأطراف للربط بشبكة الصرف الصحي، إضافة الى إنجاز بلدية البيرة المتمثل بمحطة التنقية قبل ثلاثة أشهر لإعادة الاستفادة من المياه العادمة، وكإجراء وقائي للمحافظة على الصحة العامة فيها، ولذلك، وبناء على ما ذكر يلجأ المواطنون الذين حرموا من هذه الخدمة إلى القيام بحفر الحفر الامتصاصية كوسيلة ممكنة للتخلص من المياه العادمة في منازلهم.

الخدمات الترفيهية :

قد يكون من نافلة القول أن الخدمات الترفيهية ترتبط بالمدن أكثر من غيرها، لذا فقد عملت كل من بلدتي رام الله والبيرة على إيجاد العديد من المراكز الترفيهية التي لا تقتصر خدماتها على سكان المدينتين دون غيرهم، إلا أنه وبالدرجة الأولى أنشئت لأجلهم، ومن أبرز هذه المراكز، المكتبات التابعة لبلدتي رام الله والبيرة، والمتنزهات والحدائق (حديقة العائلة رام الله) ومشروع إسعاد الطفولة (بلدية البيرة)، إضافة إلى رصد ما يقارب من ثلاثة ملايين دينار لتطوير المنتزه التابع للبلدية، ويأتي هذا التطوير للخدمات الترفيهية بسبب ازدياد الضغط عليها المتمثل بزيادة أعداد السكان الوافدين إليها مما حدا بالبلديات العمل على تطويرها، وإنشاء مراكز جديدة منها، مع العلم أن مثل هذا التطوير بحاجة ملحة إلى الدعم المالي سواء من خلال مستحقات البلديتين المالية على السكان أو من خلال المساعدات الداخلية والخارجية لها، التي تستخدم في المشاريع التطويرية في رام الله والبيرة .

التحول في اليد العاملة:

سبق الحديث عند تناول الحراك المهني للمهاجرين عن عملية التحول في اليد العاملة الناتجة عن التغير في القطاعات الاقتصادية السائدة في كل من القرى التي تمثل مصدرا هاما للمهاجرين والمدن ومنها مدينتا رام الله والبيرة التي تمثل المنطقة المستقبلة لهم.

من المعروف أن ظاهرة الهجرة تساهم في إحداث تغيرات في نسب العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى اعتبار أن رام الله والبيرة هما مدينتان، وبالتالي فهما مجتمع حضري غير زراعي، فإنه من

---

[1] مقابلة شخصية: احمد حسين عرقوب سكرتير بلدية البيرة واحمد أبو لبن، المدير الإداري، بلدية رام الله،٢١-٣-٢٠٠١ .

الطبيعي أن يتحول المهاجرون إليهما، إلى العمل في قطاعات اقتصادية غير الزراعة، مع العلم أن هناك نسبة عالية من المهاجرين ذات أصول ريفية، وقد بلغت هذه النسبة حوالي ٤٨,١% من جملة الأسر المهاجرة، وهذا يعني أن هؤلاء المهاجرين قد تحولوا من العمل في القطاع الزراعي إلى العمل في قطاعات أخرى، وهي القطاعات المرتبطة بالمدن، ولن يكون القطاع الزراعي من ضمنها .

وتعتبر هذه التحولات مشابهة لتلك التي حدثت في المجتمع الأردني، كأحد النتائج المترتبة على الهجرة إلى المدن الأردنية، إذ تناقص عدد العاملين في الزراعة في حين زادت نسبة العاملين في قطاع الخدمات، الأمر الذي أدى إلى تراجع كمية الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ مع الاستمرار في التزايد السكاني ومعدلات الاستهلاك .[1]

مشكلة البطالة:

شكلت مدينتا رام الله والبيرة مركزاً جاذباً لليد العاملة من مختلف المناطق في الضفة الغربية للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، غير أن ذلك لا يعني خلو المدينتين من مشكلة البطالة، وإن تدنت نسبتها، ولظهور مشكلة البطالة أسباب يتعلق بعضها بكون المهاجرين يشكلون منافساً قوياً لأبناء المدينتين الأصليين في الحصول على فرص عمل، وذلك عائد إلى كون المهاجرين يشكلون النسبة الأعلى من سكان المدينتين، وتنوع قدراتهم سواء العلمية أو العملية، بالإضافة إلى التزايد السكاني ودخول أفراد جدد إلى سوق العمل من المواطنين من جانب آخر، أدى إلى زيادة بروز هذه الظاهرة.

وأشارت بيانات الدراسة إلى أن نسبة العاطلين عن العمل بعد الهجرة بلغت حوالي ١٢% من جملة السكان المهاجرين، وهي نسبة أقل من النسبة الموجودة في رام الله والبيرة كمحافظة والبالغة ١٣,٥% عام١٩٩٩ [2]، على اعتبار أن النسبة التي خرجت بها الدراسة تمثل السكان المهاجرين فقط في حين مثلت النسبة ١٣,٥% كافة سكان المحافظة المهاجرين والمواطنين، ويذكر أن هاتان النسبتان أعلى من النسبة التي خرجت بها دراسة الهجرة الداخلية في الضفة الغربية والقطاع والبالغة ٩,١%، من جملة السكان المهاجرين في المحافظة [3]

ويذكر أن هذه النسبة أقل من نسبة العاطلين عن العمل من المهاجرين قبل الهجرة والبالغة ١٨% مما يعني انخفاض بمعدل ٦% .

وفي المقابل نجد أن نسبة العاطلين عن العمل بين السكان المواطنين بلغت ١٤%، وهي أعلى من سابقاتها، مما يؤكد الاتجاه القائل بأن المهاجرين يشكلون منافساً في العمل للسكان الأصليين، وهذا ما ذهبت إليه بعض الدراسات التي بحثت في الهجرة والنتائج المترتبة عليها [4] ، أو بسبب كون نسبة كبيرة من السكان في المدينين ترتبط بأعمال في الخارج، أو لوجود مصدر دخل يعتمد عليه الأمر الذي يغني عن العمل حتى مع

---

[1] برهم، نسيم، وأبو صبحة، كايد، الهجرة الداخلية في الأردن، مرجع سابق، ص٧٢ .

[2] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (تشرين أول – كانون أول،١٩٩٨). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم ١١) رام الله – فلسطين، ص٢١

[3] المالكي، م، شلبي، ي، مرجع سابق، ص٤٠.

[4] الحارثي، حسين بن سعيد بن سالم، الهجرة في المجتمع العماني، مرجع سابق ، ص٥٧ .

القدرة عليه، هذا وقد أظهرت الدراسة كذلك وجود فجوة في نسبة البطالة باختلاف الجنس، حيث بلغت نسبة البطالة لدى الذكور المهاجرين ١٣%، في حين انخفضت إلى ١١% لدى الإناث المهاجرات، وهي نتيجة تتفق من حيث المدلول مع نتائج الهجرة الداخلية السابق ذكرها، وتتباين معها من حيث النسب، حيث ارتفعت نسبة البطالة لدى الذكور المهاجرين عن الإناث المهاجرات إذ بلغت ١٦,٢% للذكور، و ١٤,٥% لدى الإناث.[١]

التحضر:

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة عالية من المهاجرين إلى رام الله والبيرة من أصول ريفية، تركت مكان سكناها، واستقرت في المدينتين، وهذا يعني وجود اختلال في التوازن السكاني لصالح المدن، وعلى حساب الريف، الأمر الذي يرفع من ظاهرة التحضر سواء على مستوى المحافظة أو على مستوى مدن الضفة الغربية، إذا ما علمنا أن المدن بشكل عام هي مراكز جذب للمهاجرين، ويتفق ذلك مع نتائج بعض الدراسات التي أكدت دور الهجرة الريفية الحضرية في عملية التحضر وزيادة بل ومضاعفة إعداد السكان في المدن الأردنية [٢]، وكذلك في المدن اليمنية، بحيث ارتفعت نسبة التحضر في مدينة صنعاء، التي تعد مركز جذب للمهاجرين من ١٦,٩% عام ١٩٧٥ إلى ٢٨,٥% عام ١٩٨٦ [٣].

وهناك عناصر إضافية تلعب دوراً هاماً في زيادة التحضر واتساعها، وتشمل الزيادة والتوسع في المخططات الهيكلية للمدن، وإضافة مناطق جديدة إلى حيز البلديات لإيجاد نوع من التناسب بين أعداد السكان وتوزيعهم على مساحة المدينة إلى جانب الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين أنفسهم، وإن كانت مثل هذه الزيادة متدنية قياساً بمثيلتها في الريف غير أنها تلعب دوراً في زيادة ظاهرة التحضر .

استعمالات الأراضي في رام الله والبيرة:

يعد التغير في استعمالات الأراضي في المدينتين انعكاساً للزيادة السكانية، واستجابة لمتطلباتها سواء بمصدرها الطبيعي الناتج عن الفرق بين المواليد والوفيات، أو المصدر الآخر غير الطبيعي، الذي لا يقل أهمية عن سابقه والمتمثل بالهجرة الإيجابية نحو رام الله والبيرة، تلك المتطلبات التي يكون السكان بحاجة ماسة لها، وتشمل كلاً من المساكن وطرق النقل والمراكز التجارية والمصانع والمراكز الترفيهية، مع العلم أن توفيرها يتباين باختلاف الحاجة لكل منها.

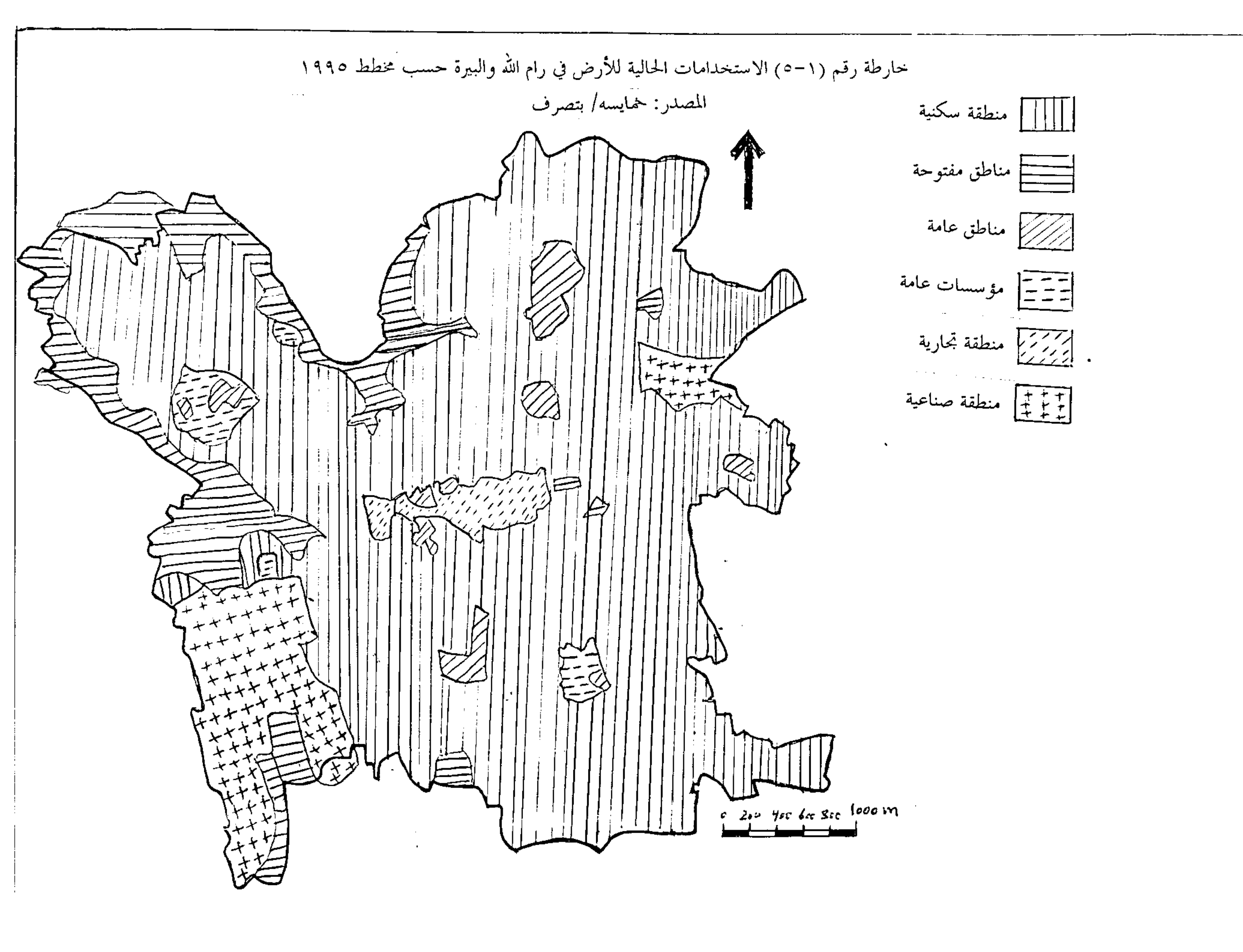
ومن المؤشرات الدالة على حدوث تغيرات في استعمالات الأراضي في المدينتين على سبيل المثال لا الحصر، الزيادة في المساحات المخصصة للبناء داخل الهيكل التنظيمي فيهما، والذي ظهر من خلال تزايد أعداد رخص البناء الصادرة عن مجلس البلديتين في سنوات مختلفة – سبق ذكرها –، على اختلاف استعمالاتها (سكني، صناعي، تجاري)، إضافة إلى التوسع الملحوظ في الهيكل التنظيمي للمدينتين كما أظهرته الخرائط المرفقة بالدراسة.

---

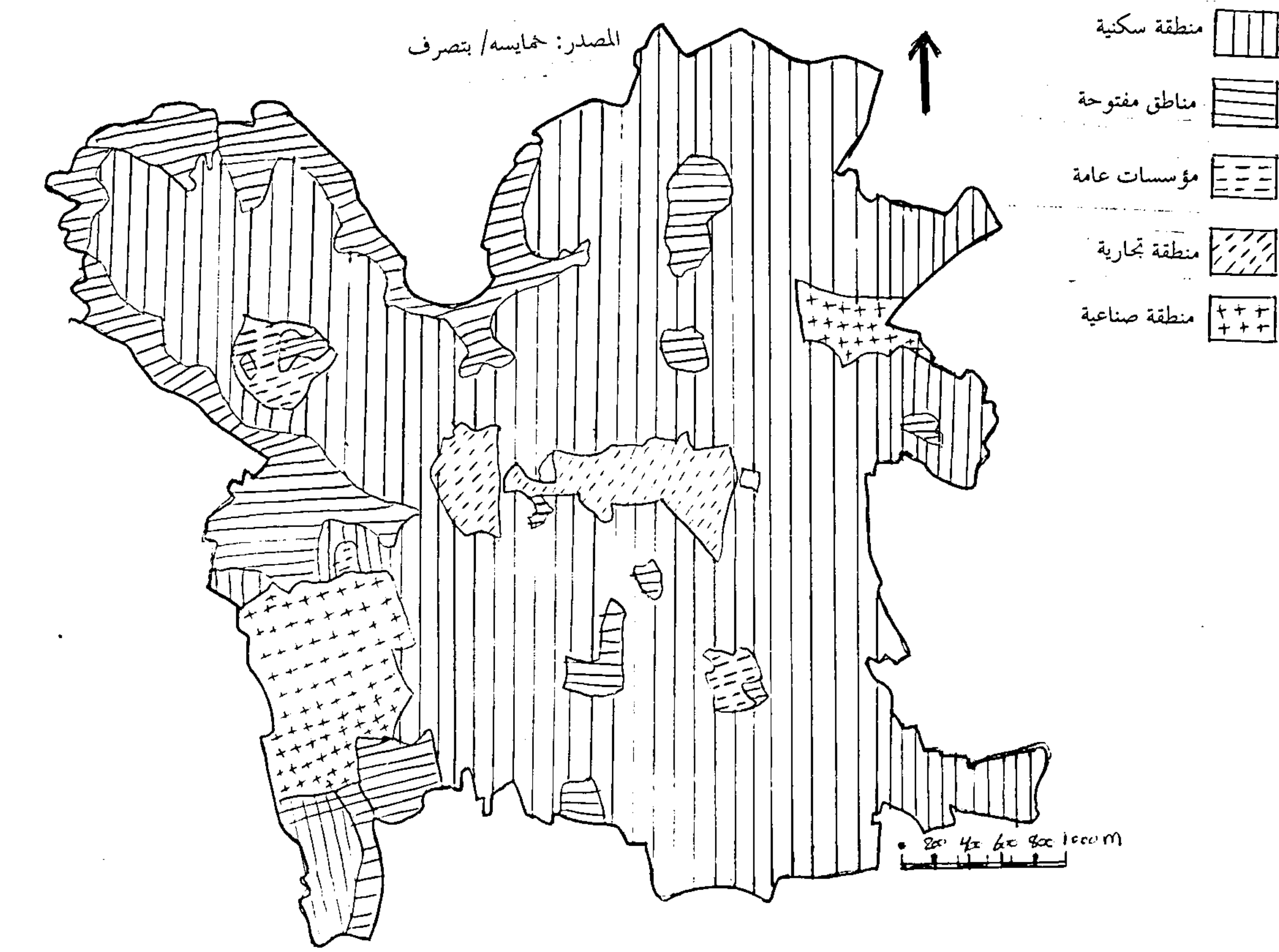
[١] المالكي، م، شلبي، ي، مرجع سابق، ص٣٩.
[٢] بر هم، نسيم، أبو صبحة، كايد ، مرجع سابق، ص٧١.
[٣] الكثيري، مرجع سابق، ص٢٢٧ .

خارطة رقم (١-٥) الاستخدامات الحالية للأرض في رام الله والبيرة حسب مخطط ١٩٩٥

المصدر: حمايسه/ بتصرف



خارطة رقم (٢-٥) الاستخدامات المقترحة للأرض في رام الله والبيرة حسب مخطط ١٩٩٧



هذا وقد تبين من دراسة الاستعمالات الحالية للأراضي في رام الله والبيرة وجود مجموعة أنماط لهـــذا الاستعمال، يحتل الاستخدام السكني المرتبة الأولى فيه مقارنة بأنماط الاستخدام الأخرى، كمـــا يظـــهر مـــن الخارطة المرفقة رقم (٢-٥)، يليه كل من الاستخدام الزراعي في الناحية الشـــمالية الغربيـــة مـــن رام الله، والاستخدام الصناعي ثالثاً، ثم بقية الاستخدامات الأخرى الأقل انتشاراً على مســـتوى الهيكـــل التنظيمـــي للمدينتين.

وقد مثل هذا الاستخدام واقع المدينتين استناداً إلى الخطة الرئيسة لعام ١٩٩٥، أي أنه تمثيل حديـــث نسبياً لهذه الاستخدامات، ولا يعني ذلك ثبات هذه الخطة، على اعتبار أن مجتمع المدينتين في حالة تغير مستمر تنعكس حاجاته على أنماط الاستخدام فيهما، وهذا بالفعل ما أشارت إليه خارطة استخدامات الأرض المقترحة في المدينتين (٣-٥)، التي جاءت متضمنة المزيد من التغيرات في أنماط الاستخدام، وإن كانت بعضها تغييرات غير جذرية، بقدر ما هي تعديلات أضيفت إلى المخطط الهيكلي، آخذة بعين الاعتبار مجموعة مـــن الأســـس الواجب مراعاتها في مخطط استعمالات الأرض، كالاستخدامات السكنية التي يتزايد الطلب عليها من عام لآخر أكثر من غيرها، إضافة إلى الاستخدامات الصناعية والمباني العامة وطرق المواصلات وغيرها[1]

ثالـــثاً: المشاكل المترتبة على الهجـــرة في المناطق المرسلة للمهاجرين:

على الرغم من عدم شمول الاستمارة للمشاكل التي ترتبت على الهجرة في المناطق المرسلة بسبب تعدد هذه المناطق واختلافها من الظروف الاقتصادية والإدارية والسياسية الى أن هناك آثاراً عامة يمكـــن مناقشـــتها وتعميمها على كافة المناطق وهذه المشاكل منها ما هي ديموغرافية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

الآثـــار الديمـــوغرافية :

تتمثل الآثار الديموغرافية للهجرة على المناطق المرسلة باختلال التوازن القائم بين الذكور والإناث على اعتبار أن الذكور هم الأكثر ميلا للهجرة مقارنة بالإناث، مما يعني تفوق الإناث على الذكور في هذه المناطق ، هذا من ناحية التركيب النوعي، أما من حيث التركيب العمري فإنه وبناءً على بيانات الدراسة فإن الأشخاص الأكثر هجرة هم أولئك القادرين على العمل والمتركزين في الفئة العمرية المتوسطة ١٥-٦٤ سنة وهي كما هو معلوم الفئة المعيلة للفئات العمرية الأخرى ٠-١٤ و ٦٥ فأكثر، إضافة إلى أن العدد الكلي للسكان في هـــذه المناطق يتراجع بسبب الهجرة منها.

الآثـــار السياســـية:

تنبثق الآثار السياسية من الوضع الخاص القائم في الضفة الغربية والمتمثل بالاحتلال الإسرائيلي، وبما أن نسبة عالية من المهاجرين نحو رام الله والبيرة هم من أبناء الريف المعتمدين أصلاً على زراعة الأرض، فإن هجرة هؤلاء السكان وترك أراضيهم يجعلها عرضة للسيطرة الإسرائيلية من خلال إقامة المستوطنات والمعســـكرات والطرق الالتفافية وغيرها، وهذه الآثار ظاهرة بشكل جلي في كافة أنحاء الضفة الغربية بشكل عام وليـــس في محافظة رام الله والبيرة وحدهما .

---

[1] خمايسه، راسم، مرجع سابق، ص٥٠-٥٢.

الآثـــار الاقتصاديـــة:

بما أن الهجرة نحو رام الله والبيرة هر هجرة انتقائية من حيث خصائص المهاجرين العمريـــــة كونهــــم القادرين على العمل والإنتاج والعلمية كونهم من الحاصلين في الغالب على مؤهلات علمية، فإن عملية الإنتاج في المناطق المرسلة قد فقدت عناصر أساسية وحيوية فيها وبالأخص عملية الإنتاج الزراعي على اعتبـــار أنهـــا النشاط الأبرز في هذه المناطق وكذلك فإن هذا التحرك يمكن أن يكون ذات نتائج ســـلبية علـــى المشـــاريع والبرامج التنموية في الريف نظرا لافتقارها للكفاءات والمؤهلات اللازمة لها، لأنها تفقد ثمرة غرسها بشــــكل مستمر بحيث يستترف المجتمع الريفي عناصره الأكثر صلاحا ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية.

الآثـــار الاجتمـــاعية:

تنعكس آثار الهجرة على الأوضاع الاجتماعية السائدة في مجتمع الأصل، ومن أبرز صور هذا التأثـــير عملية التفكك الأسري، سواء في أفراد الأسرة النووية في حالة هجرة رب الأسرة دون بقية أفرادها، أو بـــين أفراد العائلة (الأسرة الممتدة) والتي تتضاءل فيها عملية الاتصال وتفتر بين أفرادها العلاقات بسبب الهجرة، وقد تم مناقشة هذا الموضوع في إطار المشاكل التي واجهة المهاجرين تمت هجرهم الى رام الله والبيرة وتحت عنـــوان البعد عن الأسرة .

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المترتبة على الهجرة الداخلية في مدينتي رام الله والبيرة، وهذه النتائج جاءت متوافقة إلى حد كبير مع نتائج الدراسات التي قام بها الدارسون في مجتمعات أخرى مماثلة، هذه النتائج جاءت متسلسلة بتسلسل فصول الدراسة وقد كانت على النحو التالي:

- أكدت الدراسة على أن النمو السكاني الحاصل في رام الله والبيرة لم يكن نتيجة للزيادة الطبيعية بل لعبت فيه الهجرة الدور الأكبر عبر سنوات مختلفة، كما توصلت الدراسة إلى أن للدوافع الاقتصادية الدور الأبرز في جذب المهاجرين نحو رام الله والبيرة بكافة عناصرها تلاها كل من الدوافع الاجتماعية والديموغرافية إضافة إلى أن العامل المسافة أثر في زيادة المهاجرين كلما قلت المسافة مما يؤكد الفرضية التي تبنتها الدراسة، والقائلة بوجود علاقة عكسية بين المسافة المقطوعة (من مكان الأصل إلى مكان الوصول)وعدد المهاجرين، وكان للدوافع السياسية المختلفة بالاحتلال الإسرائيلي للمدن الفلسطينية عام ١٩٤٨ ومدينة القدس عام ١٩٦٧ أثر في زيادة المهاجرين نحو رام الله والبيرة وهذا ما ظهر من خلال ارتفاع نسبة اللاجئين في المدينتين .

أما الدوافع الأخرى، فقد كان لها مساهمة متواضعة قياسا بالدوافع والمتغيرات السابقة ,وبينت الدراسة أن ما نسبة ٥٣,٤% من المهاجرين نحو رام الله والبيرة هم من أصل ريفي يليهم كل من المهاجرين من أصل حضري وأخيرا المهاجرين من المخيمات.

- وأظهرت بيانات الدراسة أن هناك علاقة بين كل من سبب الانتقال (أو المغادرة) من ناحية، والمستوى التعليمي والعمر والجنس والحالة الاجتماعية والديانة والمهنة من ناحية أخرى، مما يعني رفض الفرضية الصفرية الواردة في الدراسة والقائلة بعدم وجود علاقة بين تلك المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين المتغيرات السابقة، كذلك أكدت الدراسة على وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمهاجر وبين كل من العمر عند الزواج الأول، والعلاقة بقوة العمل قبل الهجرة، وطبيعة العمل قبل الهجرة، مما يدحض الفرضيتين الثالثة والرابعة التي ارتكزت عليهما الدراسة، ويقضي بقبول الفرضية البديلة.

وبخصوص التوزيع الزمني للهجرة فقد تركزت الهجرة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٩ وبنسبة ٣٦,١% يليها الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٩ وبنسبة ٢٩,٥%.

- أما النتائج الخاصة بخصائص المهاجرين فقد أظهرت بيانات الدراسة إلى أن نسبة الجنس لدى المهاجرين بلغت ٩٧ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وأن مجتمع رام اللـه والبيرة هـو مجتمع فتي إذ بلغت فيـه نسبة صغار السن (٠-١٤) سنه ٣٥% و٦١,٤% للفئة العمرية الثانية (١٥-٦٤) سنة، أما الفئة الثالثة (٦٥ سنة فأكثر) فقد بلغت نسبتها ٣,٨%، أما العمر الوسيط فقد بلغ ٢٠ عاما للسكان المهاجرين، وبلغت نسبة كبار السن إلى صغار السن ١٠,٧% للمهاجرين و٢٧,٠% للمواطنين، في حين أشارت الدراسة إلى أن نسبة الأطفال إلى النساء ٧٤.٥% للمهاجرين و٨٤,٨% للمواطنين. كما دلت الدراسة على أن الحالة الزواجية (

(أعزب) هي أعلى النسب من بين الحالات الأخرى وبلغت ٣٦,٦% تلتها كل من المتزوجين بنسبة ٣٥,٤% ثم المطلقين بنسبة ٠,٥% والأرامل بنسبة ١,٨%.

أما المستوى التعليمي فقد بينت الدراسة أن نسبة الأمية لدى المواطنين بلغت ١١,١% وهي أعلى مما هو عليه الحال لدى المهاجرين والبالغة ٦,٢%، وهذه النسبة أعلى عند الإناث من الذكور.

وفيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية تبين أن ٧٢,٢% من المهاجرين يعملون ١٥ ساعة فأكثر أسبوعياً، وأن نسبة ربات البيوت المهاجرات العاملات بلغت ١٧%،وهي أعلى مما هو لدى النساء المواطنات والتي بلغت نسبة العاملات منهن ١٠,٢%، وأن ٢٧% من أرباب الأسر المهاجرين يعملون في القطاع الخاص، إضافة إلى ٤٠% يعملون في نفس القطاع من أفراد الأسر المهاجرة، وقد توزع المهاجرون على تسع مجموعات من المهن الرئيسة،احتلت المجموعة الثانية منها المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين العاملين فيها، وتشمل المتخصصون، وكانت نسبتها ٢٧,٦% قبل الهجرة ٢٤,٧% بعد الهجرة، تلتها المجموعة الخامسة وبنسبة ١٦,٧% قبل الهجرة و ٢٠,٧% بعد الهجرة، وتشمل هذه المجموعة العاملين في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق، أما المواطنون فيعمل منهم ١٦,٨%في نفس المجموعة (الخامسة)، في حين تلتها المجموعة الثانية من حيث الترتيب.

أما بشأن معدل الدخل الشهري فقد احتلت الفئة من ٢٠٠- ٣٩٩ دينار المرتبة الأولى لدى المهاجرين وبنسبة ٤٣,١% وللمواطنين ٤٧,٢%، وهي من أعلى النسب تلتها الفئة الثانية ٤٠٠-٥٩٩ لكل من المهاجرين بنسبة ٢٨,٣% والمواطنين بنسبة ٢٥,٦%، وتبين من خلال الربط بين المهنة والدخل أن الأشخاص العاملين في مهن المجموعة الأولى يتقاضون أعلى الرواتب، وأن العاملين في مهن المجموعة التاسعة (المهن الأولية) يتقاضون رواتب تراوحت ما بين أقل من ٢٠٠دينار وما بين ٢٠٠-٣٩٩ دينار، أما جهة العمل التي تركزت فيها نسبة العاملين سواء من المواطنين أو المهاجرين فهي خاص وطني وبنسبة ٧٩,٥% للمواطنين ٧٣,٨% للمهاجرين، كما أن ٦٩,٣% من المواطنين يعملون بأجر وأن ٦٨,٢% من المهاجرين لهم نفس الحالة العملية الرئيسة، ويعمل ٨١,٨% ٧٢,٧% من المواطنين والمهاجرين على التوالي في المدينة من حيث مكان العمل لكل منهما.

- وعودةً إلى الخصائص الديموغرافية لسكان، فقد أظهرت الدراسة أن معدل الخصوبة الكلي بلغ ٥,٧ شخص للنساء المواطنات ٥,٩ شخص للنساء المهاجرات، وبلغ معدل الوفيات الخام في رام الله والبيرة ٩,٠ بالألف للمهاجرين ٨,٧ بالألف للمواطنين.

أما الخصائص السكنية فقد انتهت الدراسة بمجموعة من النتائج كان منها أن ٦٨,٥% من المساكن كانت ملكاً خاصاً للعائلة قبل الهجرة، وأن ٧٧,٩% من المنازل احتوت على ٣-٦ غرف، وأن معدل عدد الغرف كان ٣,٨ غرفة، أما بعد الهجرة فقد مثلت المنازل المحتوية على خمس غرف ٣٠,٧% تلتها المنازل المحتوية على ست غرف وبنسبة ٢٦,٠% للمهاجرين و ٣١,٣% للمواطنين، وبلغ عدد الغرف من مساكن المدينتين ٥,٢ غرفة للمهاجرين، ٥,٧ غرفة للمواطنين .

أما مادة البناء لمنازل المهاجرين قبل الهجرة فقد مثل الحجر ما نسبته ٦١% قياساً بالمواد الأخرى، وأن المساحة المتراوحة ما بين ١٠٠-١٩٩م٢ بلغت نسبتها ٦١,١% للمنازل المذكورة، ووصل معدل الازدحام إلى ١٠١ شخص لكل غرفة للمهاجرين و٠,٨ شخص لكل غرفة للمواطنين.أما الملكية بعد الهجرة فقد مثلت المنازل المستأجرة بشقيها المفروش وغير المفروش أعلى النسب بحيث بلغت ٥٤,٢% تلتها المنازل المملوكة لتصل نسبتها ٤٤,٦%، أما المتوسط العام للأجرة الشهرية فقد بلغ ١٠٥ دينار.

واستكمالاً لخصائص المساكن فقد بينت الدراسة أن ٩٩,٥% من المهاجرين و٩٩,٧% من المواطنين يستخدمون الغاز كمصدر للطاقة في عملية الطبخ، وأن ٥٩% من المهاجرين و٤٩,١% من المواطنين يستخدمون الغاز في عملية التدفئة، وقد توفرت كافة الوسائل في منازل كل من المواطنين والمهاجرين بنسب مختلفة تراوحت ما بين ١٠٠% لطباخ الغاز و١٥,٥% للتدفئة المركزية. كما أن ٥٨.٦% من المهاجرين يعيشون في شقق سكنية، أما المواطنين فإن ٥٦% منهم يعيشون في منازل مستقلة (دار) حسب نوع المسكن، ويعود سبب اختيار المسكن إلى قربه من العمل في المرتبة الأولى بنسبة ٤٤,٨% لدى المهاجرين، وبسبب الميراث للمواطنين وبنسبة تصل إلى ٦٤%.

ومن خصائص المساكن أيضاً أن ٩٩,٨% منها موصولة بشبكة عامة للمياه والكهرباء للمواطنين والمهاجرين على حد سواء، إلا أنها تدنت إلى ٦٤,٨% للمهاجرين و ٧٥% للمواطنين من حيث الاتصال بشبكة عامة للصرف الصحي. إضافة إلى أن ٩٩% من منازل المدينة يتوفر فيها مطابخ متصلة بالمياه و٩٧,٦% من منازل المهاجرين تحتوي على حمام متصل بالمياه، في حين ترتفع إلى ١٠٠% من منازل المواطنين المحتوية على حمام متصل بالمياه، وأن ٩٧,٩% من منازل المهاجرين و١٠٠% من منازل المواطنين تضم مرحاضاً متصلاً بالمياه .

هذا وقد أظهرت الدراسة أن كافة المهاجرين واجهوا مشاكل مختلفة من هجرتهم إلى رام الله والبيرة ومازال بعضهم يعاني منها ولكن بنسب مختلفة، إلا أن هناك إجماعاً بينهم أن مشكلة غلاء الأسعار هي الأكثر وضوحاً وبالتالي تأثيراً على قطاع عريض من المهاجرين، وفي إطار علاقة المهاجر بأسرته، أظهرت الدراسة أن ٣٠% من المهاجرين يزورون أسرهم كل شهر تقريباً، أما نمط الهجرة فإن ٧٤,٥% من المهاجرين هاجروا هجرة جماعية مع أفراد أسرهم، هذا بخصوص المشاكل التي واجهت المهاجرين، أما تلك التي واجهت وما زالت تواجه المدينتين فتتمثل في قطاع الإسكان من حيث الضغط على المساكن، وزيادة الطلب عليها، وارتفاع أجورها، والمشكلة الديموغرافية الناجمة عن زيادة النمو السكاني الناتج عن النمو الطبيعي الموجود أصلاً، والزيادة الناتجة عن الهجرة.

أضف إلى ذلك زيادة نسبة الجرائم بمختلف أشكالها، بحيث بلغت نسبة الجرائم في رام الله والبيرة لعام ٢٠٠٠ ما نسبته ٣٢% من نسبة الجرائم في كافة أنحاء المحافظة. كما أن الهجرة قد أدت إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة، مثل المياه، وطرق المواصلات، وشبكة الصرف الصحي، والخدمات الترفيهية، وظهور نسبة من سكان المدينتين يعانون من مشكلة البطالة.

وأخيراً فإن للهجرة وجه آخر يظهر من خلال كل من زيادة التحضر في المدينتين، وتبرز آثاره بالتغير والتنوع في استعمالات الأراضي في رام الله والبيرة كما بينت الخرائط المرفقة بالدراسة. والآثار العامة التي تخلفها الهجرة على منطقة الأصل كالآثار الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: التوصيات:

بناء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة حول الهجرة الداخلية إلى رام الله والبيرة، فإن هناك مجموعة من التوصيات التي لا بد من إيرادها للأهمية، والتي تشتمل على نموذجين من التوصيات، يعالج الأول منها الإجراءات التي يمكن من خلالها الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية وبالتالي التقليل من المشاكل والآثار السلبية المترتبة عليها إلى رام الله والبيرة باعتبارهما المناطق المستقبلة للمهاجرين، وفي الأرياف باعتبارها المناطق المرسلة لهم وهي:

أولا: إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول ظاهرة الهجرة الداخلية في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) للوقوف على طبيعتها واتجاهاتها ووضع الضوابط الملائمة للحد منها.

ثانيا: إيجاد نوع من التوازن بين الريف والحضر، وعدم تركيز المؤسسات والهيئات في المدن دون القرى، وتوفير الخدمات والبنى التحتية في تلك القرى والتجمعات.

ثالثا: العمل على تطوير الريف الفلسطيني، كونه يشكل مصدرا رئيسا للمهاجرين إلى المدن ، من خلال إنشاء المشاريع والتعاونيات التي من شأنها ربط المزارع بأرضه، ومصدر رزقه.

رابعا: تعاون المؤسسات الحكومية والأهلية وتفعيل دورها في الحد من ظاهرة الهجرة، وبالأخص الهجرة الريفية الحضرية لما لها من نتائج سياسية واقتصادية تتمثل في تخلي السكان عن أرضهم، وتسهيل الاستيلاء عليها من قبل المستوطنين، وتقليل الإنتاج الزراعي على اعتبار أن الريف الفلسطيني هو الظهير المساند الذي يزود المدن بحاجاتها من المواد الغذائية.

خامسا: تعديل الهيكل التنظيمي للمدينتين بإضافة مساحات أرضية جديدة لهما، وتوزيع المؤسسات المقامة فيهما للتخفيف من وطأة التزايد السكاني الناتج عن الهجرة إليهما، وتحاشي بعض المشاكل التي عانت منها مدن كثيرة كانتشار البناء غير المرخص والعشوائي (مدن الصفيح).

سادسا: يتمنى الباحث على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يقوم بنشر نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧ الخاصة بالهجرة الداخلية، لتسهيل عملية الاستفادة منها سواء من الباحثين أو من المؤسسات ذات العلاقة

أما النموذج الثاني من التوصيات فيأتي في إطار الحل الممكن للمشاكل التي انبثقت عن الهجرة الداخلية إلى رام الله والبيرة، بمعنى أن هذا النموذج يأتي للتعامل مع المشاكل القائمة فعلا والذي يشمل:

أولا: العمل على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، من خلال سن قوانين يمكن من خلالها مواجهة المشاكل القائمة بينهما، بحيث تأخذ في حسابها إنصاف كل منهما، حتى لا تكون لمصلحة أحد الطرفين دون الآخر.

ثانيا: توفير الخدمات الرئيسة مثل (المواصلات، الصرف الصحي) للمناطق البعيدة عن مركز الدينتين من كافة الاتجاهات.

ثالثاً: القيام بإنشاء المشـــاريع الإســـكانية للموظفـــين العـــاملين في القطـــاعين العـــام والخـــاص، من ذوي الدخل المحدود، على اعتبار أن ارتفاع معدل أجور المساكن من المصاعب التي تثقل كاهل مثل هـــذه الفئات.

الملاحق

جدول رقم (١) العلاقة بين المهنة قبل الهجرة وسبب المغادرة

سبب المغادرة / المهنة قبل الهجرة		قلة العمل	قلة الخدمات	الزواج	التهجير	الدراسة	التحاق بالاسر	أخرى
المجموعة الاولى	تكرار	٨	-	٣	١	-	٢	٧
	%	٠,٣	-	٠,١	٠	-	٠,١	٠,٢
المجموعة الثانية	تكرار	٢٧	٤	١٠	-	١	١٥	٢٢
	%	١	٠,١	٠,٤	-	٠	٣	٨
المجموعة الثالثة	تكرار	٥	-	٤	١	-	٣	٨
	%	٠,٢	-	٠,١	٠	-	٠,١	٠,٣
المجموعة الرابعة	تكرار	٤	-	٢	٢	-	٣	٣
	%	٠,١	-	٠,١	٠,١	-	٠,١	٠,١
المجموعة الخامسة	تكرار	١٤	١	١	٢	-	٧	١٥
	%	٠,٥	٠	٠	٠,١	-	٠,٢	٠,٥
المجموعة السادسة	تكرار	٣	-	-	١	-	-	-
	%	٠,١	-	-	٠	-	-	-
المجموعة السابعة	تكرار	٩	١	١	٤	-	٦	١٥
	%	٠,٣	٠	٠	٠,١	-	٠,٢	٠,٥
المجموعة الثامنة	تكرار	٣	١	-	-	-	١	١٠
	%	٠,١	٠	-	-	-	٠	٠,٤
المجموعة التاسعة	تكرار	١٢	٢	٢	٢	-	١	٦
	%	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	-	٠	٠,٢

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠ قيمة مربع كاي= (١٤٧٨,٣٥٤) مستوى الدلالة٠,٠٠٠

جدول رقم (٢) العلاقة بين الحالة الزواجية قبل الهجرة وسبب المغادرة

الحالة الزواجية	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		دون سن الزواج	
سبب المغادرة	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
قلة العمل	٤٤	١,٦	٧٧	٢,٧	-	-	-	-	٨	٠,٣
قلة الخدمات	٧	٠,٢	٨	٠,٣	-	-	-	-	٢	٠,١
الزواج	١٩٠	٦,٧	٥	٠,٢	-	-	١	٠	٢	٠,١
التهجير	٢٢	٠,٨	١٧	٠,٦	-	-	-	-	٣٨	١,٣
الدراسة	١٤	٠,٥	٢	٠,١	-	-	-	-	١	٠
الالتحاق بالاسرة	١٢٣	٤,٣	١٦٦	٥,٩	-	-	١	٠	٢٤١	٨,٥
اخرى	٢٨	١	٨١	٢,٩	١	٠	-	-	٢	٠,١

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠ قيمة مربع كاي= (٣٨٠٥,١٦٠) مستوى الدلالة٠,٠٠٠

جدول رقم (٣) العلاقة بين الجنس وسبب المغادرة

سبب المغادرة / الجنس		قلة العمل	قلة الخدمات	الزواج	التهجير	الدراسة	الالتحاق بالاسر	أخرى
ذكور	تكرار	١٢٦	١٤	٥	٥٠	١٧	٢٣٤	١,٣
	%	٤,٤	٠,٥	٠,٢	١,٨	٠,٦	٨,٣	٣,٦
إناث	تكرار	٥	٥	١٩٦	٣٠	-	٣٧٢	٩
	%	٠,٢	٠,٢	٦,٩	١,١	-	١٣,١	٠,٣

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠ قيمة مربع كاي (٤٣٢,٧٣٨) ومستوى الدلالة ٠,٠٠٠

جدول رقم (٤) العلاقة بين العمر (الفئات الرئيسية الثلاث) وسبب المغادرة

الفئات العمرية / سبب المغادرة		قلة العمل	قلة الخدمات	الزواج	التهجير	الدراسة	الالتحاق بالاسرة	أخرى
٠-١٤	تكرار	-	-	-	-	-	١٥٦	-
	%	-	-	-	-	-	٥,٥	-
١٥-٦٤	تكرار	١١٩	١٦	١٩٧	٥٥	١٧	٤٢٤	١,١
	%	٣,٩	٠,٦	٦,٩	٢,١	٠,٤	١٥	٣,٥
فأكثر ٦٥	تكرار	٢٢	٣	٤	٢٥	-	٢٦	١١
	%	٠,٨	٠,١	٠,١	٠,٩	-	٠,٩	٠,٣

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠ قيمة مربع كاي (١٦٣٦,٣٦١) ومستوى الدلالة ٠,٠٠٠

جدول رقم (٥) العلاقة بين المستوى التعليمي والعمر عند الزواج الأول

العمر عند الزواج الأول / المستوى التعليمي		أمي	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
فما دون ١٩	تكرار	٤١	١١٩	٩٦	٤٩	٨	١٠	١
	%	٤,١	٤,١	٣,٤	١,٧	٠,٢	٠,٣	٠
٢٠-٢٩	تكرار	١٨	١١٦	١٢٥	١١٧	٩٨	١٣٤	٤٠
	%	٠,٥	٤	٤,٢	٤,٢	٣,٣	٤,٧	١,٥
٣٠-٣٩	تكرار	٥	٢١	١٥	٥	٩	٢٥	١٨
	%	٠,١	٠,٨	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٨	٠,٦
٤٠-٤٩	تكرار	١	-	٢	٣	١	-	-
	%	٠	-	٠	٠,١	٠	-	-
فأكثر ٥٠	تكرار	-	-	-	-	-	-	-
	%	-	-	-	-	-	-	-

نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠ قيمة مربع كاي (١٥٩٤,٥٣٦) ومستوى الدلالة ٠,٠٠٠

جدول رقم (٦) العلاقة بين الديانة وسبب المغادرة

الديانة	مسلم		نصراني	
سبب المغادرة	تكرار	%	تكرار	%
قلة العمل	١٢١	٤,٣	١٠	٠,٤
قلة الخدمات	١٩	٠,٧	-	-
الزواج	١٦٩	٦	٣٢	١٠١
التهجير	٥٠	١,٨	٣٠	١٠١
الدراسة	١٦	٠,٦	١	٠
الالتحاق بالاسر	٥٥٥	١٩,٦	٥١	١,٨
اخرى	١,٢	٣,٦	١٠	٠,٤

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠ قيمة مربع كاي (٧٠,٨١٠) ومستوى الدلالة ٠,٠٠٠

جدول رقم (٧) العلاقة بين المستوى التعليمي وسبب الانتقال

المستوى التعليم	أمي		ابتدائي		إعدادي		ثانوي		دبلوم		بكالوريوس		دراسات عليا	
سبب الانتقال	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
عمل	٨	٠,٣	٣٠	١٠١	١٠	٠,٤	٢٨	١	١١	٠,٤	٣٩	١,٤	٣٤	١.٢
دراسة	-	-	-	-			٢	٠,١	٢	٠,١	٦	٠,٢	١	٠
زواج	٤	٠,١	٥٠	١,٨	٥٩	٢,١	٣٦	١,٣	٢٦	٠,٩	٢٠	٠,٧	٦	٠,٢
لحاق	٤٣	٠,٥	٢٠٧	٧,٣	١٣٤	٥	٨٧	٣,١	٥١	١,٨	٦٤	٢,٣	٩	٠,٣
خدمات	٣	٠,١	٦	٠,٢	٥	٠,٢	١	٠	٢	٠,١	٢	٠,١	١	٠
اخرى	٦	٠,٢	٤٠	١,٤	١٩	٠,٧	١٤	٠,٥	١١	٠,٤	٢٣	٠,٨	٨	٠,٣

المصدر: نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠ قيمة مربع كاي (٧٤١,٦١٩) ومستوى الدلالة ٠,٠٠٠

جدول رقم (٨) العلاقة بين المستوى التعليمي وقوة العمل قبل الهجرة

المستوى التعليمي / العلاقة بالعمل قبل الهجرة		امي	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
ستغل ١-١٤ ساع	تكرار	-	-	-	١	١	٢	-
	%	-	-	-	٠	٠	٠,١	-
تغل١٥ ساعة فأ	تكرار	١١	٥١	٣٣	٣٠	٣٦	٥٧	٢٩
	%	٠,٤	١,٨	١,٢	١,١	١,٣	٢	١
طل سبق له العم	تكرار	-	٢	-	٢	١	١	-
	%	-	٠,١	-	٠,١	٠	٠	-
تعطل لهم يعمل	تكرار	-	٤	١	٣	-	-	٢
	%	-	٠,١	٠	٠,١	-	-	٠,١
طالب	تكرار	٥	٣٩	٣٦	٣٦	١٩	٥٦	٢٣
	%	٠,٢	١,٤	١,٣	١,٣	٠,٧	٢	٠,٨
ربة بيت	تكرار	٤٣	٩٥	٨٦	٥٣	٢٧	١٨	-
	%	١,٥	٣,٤	١	١,٩	١	٠,٦	-
اخرى	تكرار	-	-	-	١	-	-	-
	%	-	-	-	٠	-	-	-

نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠ قيمة مربع كاي (٨٠٥,٠١١) ومستوى الدلالة ٠,٠٠٠

جدول رقم (٩) العلاقة بين طبيعة العمل قبل الهجر والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي / طبيعة العمل		امي	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
دائم	تكرار	١١	٤٨	٣٢	٣٢	٣٦	٥٩	٢٨
	%	٠,٤	١,٧	١٠١	١٠١	١,٣	٢,١	١
مؤقت	تكرار	-	٢	١	-	١	١	-
	%	-	٠,١	٠	-	٠	٠	-

نتائج المسح بالعينة ٢٠٠٠ قيمة مربع كاي (٢٦٦,١٨٦) ومستوى الدلالة ٠,٠٠٠

المصادر والمراجع

المصادر العربية

١- القاموس الجغرافي، الأمم المتحدة، ١٩٧٣.

٢- الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، المجلد الأول، القسم العام، ط١، دمشق.

٣- الدباغ، مصطفى مراد، ١٩٨٨، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الجغرافي، دار الطليعة، بيروت.

٤- ملفات مديرية التربية والتعليم/ محافظة رام الله والبيرة.

٥- المجلس التشريعي الفلسطيني، القوانين، ١٩٩٦- ٢٠٠٠.

٦- غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة، ١٩٩٩، التقرير السنوي، مطبعة الأمل- القدس.

المراجع

١- أبو ريا، خليل أيوب، رام الله، قديماً وحديثاً، د.ت.

٢- أبو شكر، عبد الفتاح وآخرون، ١٩٩٩، التصنع في الضفة الغربية، ط١، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

٣- أبو صبحة، كايد، برهم، نسيم، ١٩٨٧، الهجرة الداخلية في الأردن طبيعتها واتجاهاتها ودوافعها وأسبابها، الجامعة الأردنية، عمان.

٤- أبو عياش، عبد الإله، الهجرة الداخلية والتضخم الحضري لمدينة عمان، د.ت.

٥- أحمد، حسين والشامي، مفيد، ١٩٩٥، مسح الأوضاع الديمغرافية وتقديرات القوى العاملة، الملتقى الفكري العربي، القدس.

٦- الآغا، نبيل خالد، ١٩٩٣، مدائن فلسطين دراسات ومشاهدات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٧- الحويشي، طه حمادة، جغرافية السكان، جامعة الموصل، العراق، د.ت.

٨- الخطيب، أديب، جغرافية فلسطين الطبيعية والاقتصادية والسياسية والبشرية، ط١، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، د.ت.

٩- الخفاف، عبد علي، الريحاني، عبد خور، جغرافية السكان، جامعة البصرة، العراق،، د.ت.

١٠- الدجاني، أمين حافظ، المدينتان التوأم رام الله والبيرة وقضاءهما، مكتبة النجاح الحديثة، نابلس.

١١- الربايعة، أحمد، ١٩٨٢، هجرة الريفيين في الأغوار الشمالية إلى مدينة إربد، الجامعة الأردنية- الأردن.

١٢- الربايعة، احمد، ١٩٨٧، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان.

١٣- الكثيري، ناصر عبد الله، الهجرة الداخلية لسكان المحافظات الشمالية في الجمهورية اليمنية، ١٩٧٥- ١٩٨٦.

١٤- المالكي، مجدي وشلبي، ياسر، ٢٠٠٠، الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس.

١٥- حجاج، عيد، ١٩٩٠، كل مكان وأثر في فلسطين، منشورات مركز الدراسات العربية، الجامعة الأردنية، الجزء الثاني، ط١، عمان.

١٦- حلبي، أسامة، ١٩٩٩، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت- لبنان.

١٧- حمايسة، راسم، ١٩٩٧، مخطط هيكلي تفصيلي مدينة رام الله، مركز التخطيط والدراسات، كفر كنا.

١٨- شاهين، عزيز، ١٩٨٢، كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله، منشورات مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت.

١٩- قدورة، يوسف جريس، ١٩٩٩، تاريخ مدينة رام الله، ط٢، مطبعة رفيدي، رام الله.

٢٠- كناعنة، شريف، ١٩٨١، الأوضاع السكنية في لواء رام الله، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت.

٢١- وهيبة، عبد الفتاح، جغرافية العمران، منشأة المعارف بالإسكندرية، د. ت.

٢٢- يافي، عبد الكريم، أسباب الهجرة الداخلية وآثارها، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع هيئة الخبراء حول النواحي الديمغرافية للتحضر والهجرة الداخلية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة العربية- بيروت، من ١-١٣ كانون أول ١٩٨٧.

٢٣- بزبك، محمود، ١٩٨٨، الهجرة العربية الى حيفا في زمن الانتداب، مكتبة القبس، ط١، الناصرة.

الرسائل الجامعية

١- كلالدة، نواف، الهجرة الداخلية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٦.

٢- عناب، وائل، الجغرافية الاقتصادية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

٥٨٠٨٥٠

النشرات الإحصائية

١- التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٦١، التقرير الأول رقم (١) عدد الأبنية وخصائصها في مناطق البلديات.

٢- التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٦١، مجلد رقم (١) الخصائص العامة للسكان.

٣- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧، النتائج النهائية، تقرير المساكن، الضفة الغربية (الجزء الأول) رام الله – فلسطين.

٤- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، التعداد العام للسكان والمنشآت، ١٩٩٧، النتائج النهائية، تقرير السكان، محافظة رام الله والبيرة، الجزء الأول، رام الله – فلسطين.

٥- المعهد العربي لإنماء المدن، ١٩٨٦، الهجرة من الريف الى المدن في الوطن العربي.

٦- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧، النتائج النهائية للتعداد ملخص (السكان، المساكن، المباني والمنشآت)، محافظة رام الله والبيرة، رام الله – فلسطين.

٧- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٨، الكتاب الإحصائي التربوية السنوي، ١٩٩٧/ ١٩٩٨، رقم (٤)، رام الله – فلسطين.

٨- دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٦٢، النشرة الإحصائية السنوية.

٩- مركز الإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٤، ديمغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم ١)، رام الله – فلسطين.

١٠- مركز الإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٤، سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، الضفة الغربية.

١١- مركز الإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٧، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، رام الله، فلسطين.

المصادر الأجنبية

١- AL-BIREH CITY – AL – BIREH MUNICIPALIYU – ١٩٩٧.

٢- Thaira, sabbah,١٩٩٩, demographic profile for Palestine refugees and non refugees, cairo, November.

٣- John C. Caldwell, ١٩٦٩, African Rural – Urban Migration, The Movement to Ghana's Towns, Columbia University Press, New York,.

٤- Statistical Demography, Rogand Pressat, Methuen.

٥- The west bank data bais, ١٩٨٨, The Jerusalem post – Jarusalem.

Abstract

Internal Migration to the Towns of Ramala and Al-Beera

This study investigates the phenomenon of internal migration to the towns of Ramala and Al-Beera since these two towns enjoy an intermediate geographical location on the one hand, and an administrative and political importance among the towns of the West Bank on the other. The study consists of five chapters each of which discusses one aspect of that phenomenon in order to take in account all its aspects.

Chapter One deals with the theoretical background including the problem of the study, the reasons of its choice, its aims, its hypotheses and data sources. It also includes the study questionnaire, the boundaries of the studied area, the study obstacles, the method of analysis, and the previous studies that dealt with the same subject.

Chapter Two makes a preface to the subject by giving an idea about the two towns from various prospects including the location, climate, geographical features, urban aspect, education, demography, and other aspects that may be related to the circumstances of both towns in a historical context that is suitable to the subject of the study.

Chapter Three deals with the reasons and motives that cause migration as a social phenomenon whether they were economical, social or political motives.

Chapter Four discusses the various demographic, social, economical, and housing characteristics of the immigrants. These characteristics were compared with the characteristics of their peer citizens of both towns.

Chapter Five deals with the most eminent results and effects of the internal migration to Ramala and Al-Beera upon the various aspects, economical, social, political and others. These results were correlated with some of the immigrants' characteristics. In addition, it contains the most important results and recommendations of the study.

The study used the method of collecting data by means of distributing questionnaires among the study population in both towns which contained a class random sample of 5% of the total number of the houses

of both towns. Thus, it included all the citizens and immigrants of both towns. The sample represented 612 families which included 507 immigrant families and 105 citizen families.

The scientific methodology of the study depends on the descriptive, behavioral, quantitative, and analytical methodology since the study dealt with more than one aspect in investigating the migration phenomenon. However, all of them are contained in one frame.

The study attempted to recognize a number of aims including the geographical, economical and administrative location of both cities, the potential motives that motivate migration to them, the immigrants' characteristics, and the migration results upon the areas of origin and destination.

The study dealt with the problem that it attempted to treat since the migration to both towns is a random migration not preceded by a suitable planning that could cope with the immigrants and that could in turn decreases the negative results of their migration on both towns and the areas of their origin.

The importance of the study lies in the fact that migration plays an important role in affecting directly the characteristics of the population on both sides. In addition, the study is the first of its kind in this respect, especially that it concentrated on Ramala and Al-Beera since they occupy an intermediate geographical location of the West Bank.

While carrying out the study, the researcher faced a number of problems. One of those major problems was that some of the population refused to fill the questionnaire either completely or partially by refusing to answer questions concerning their income or work before migration and other questions.

On the other hand, the researcher faced problems related to obtaining data and maps from official circles.

The study reached a number of findings related to internal migration in both towns. These findings were in conformity to a large extent with the findings of studies carried out by researchers in other similar communities. These findings came in series according to the study chapters as follows.

The study confirmed that the population growth in both Ramala and Al-Beera was not resulting from natural increase. On the contrary, migration

played the largest role in its increase during different years. The study also reached the finding that the various economical motives had the most eminent role in attracting the immigrants (family heads) towards Ramal and Al-Beera, followed by the social factors. More than often, the political factors related to the Israeli occupation of the Palestinian cities and towns in the year 1948, and then the occupation of Jerusalem in 1967 had a great effect in increasing the immigrants towards Ramala and Al-Beera. This factor is obvious by the large percentage of refugees in both towns. Other factors had a humble contribution to the population increase in comparison with the previous factors and variables.

The study showed that 53.4% of the immigrants to Ramala and Al-Beera are from rural origins, followed by immigrants from an urban origin and finally the immigrants from refugee camps.

As for the chronological distribution of migration, it concentrated between 1990-1999 with a percentage of 36.1% followed by the period between 1980-1989 with a percentage of 29.5%.

Findings related to immigrants' characteristics. The study data revealed that the sex percentage of the immigrants was 97 males per 100 females. The community of Ramala and Al-Beera is a young community where the percentage of each age group is as follows:
Age group (0 – 14 years): 35%, (15-64 years): 61.4%, (65-more): 3.8%.
The mean age of the immigrants is 20 years, while the percentage of the old people to the young people was 10.7% for the immigrants compared with 27.0% for the citizens. The study revealed that the percentage of children to women was 848 per thousand of the immigrants compared to 745 per thousand of the citizens. The study also showed that the marital status (single) was the highest compared with the other statuses reaching to 36.6% followed by married people with a percentage of 35.4%, then divorced people with a percentage of 0.5% and finally widows and widowers with a percentage of 1.8%.

Educational Level: The study showed that the percentage of illiteracy among the citizens was 11.1% which is higher than the immigrants' percentage reaching to 6.2%. This percentage is higher for females than males.

Economical characteristics: The study showed that 72.2% of the immigrants work 15 hours or more weekly. The percentage of working housewives among the immigrants was 17% which is higher than citizen working women whose percentage was 10.2%. The percentage of the immigrant family heads working in the private sector was 27% in

addition to 40% of the immigrant family members working in the same sector. The immigrants were distributed at nine categories of the main professions. The second category of the main professions that included the specialists ranked first concerning the number of immigrants working in it whose percentage was 27.6% before the migration and 24.7% after the migration. The fifth category came next with a percentage of 16.7% before the migration and 20.7% after the migration. This category included service workers and sellers in markets and stores. As for the citizens, 16.8% of them work in the fifth category followed by the second category respectively.

Monthly income: The category (200-399 JD) ranked first for the immigrants with a percentage of 43.1% compared with a percentage of 47.2% for the citizens which made up the highest percentage. This is followed by the second category (400-599 JD) with a percentage of 28.3% and 25.6% for immigrants and citizens respectively. The linking between the profession and the income, it was revealed the people working in the professions of the first category earned the highest salaries, while the workers in the ninth category (primary professions) earned salaries ranging between less than 200 JD and 200-399 JD. As for the employment side where the highest percentage of workers whether immigrants or citizens concentrated, it was national private with a percentage of 79.5% and 73.8% for citizens and immigrants respectively. In addition, 69.3% and 68.2% of citizens and immigrants respectively work in return of wages. 81.8% and 72.7% of citizens and immigrants respectively work in town regarding the place of work.

Demographic characteristics of the population: The study showed that the total fertility average was 56.7 person for citizen women and 5.9 person for immigrant women. The raw death average in Ramala and Al-Beera was 9.0 per thousand and 8.7 per thousand for immigrants and citizens respectively.

Housing characteristics: The study arrived at the following findings:
68.5% of the houses were owned completely by the families before the migration.
77.9% of the houses contained 3-6 rooms.
Average of rooms was 3.8 rooms.
After the migration:
30.7% of the houses contained 5 rooms.
26.0% and 31.3 % of the houses contained six rooms for immigrants and citizens respectively.
Number of rooms in houses of both towns: 5.2 and 5.7 for immigrants and citizens respectively.

Building materials: The building materials of the immigrants houses before the migration consisted of 61% of stone compared with other materials.
61.1% of the said houses had an area ranging between 100-199 square meters.
Average of person per room: 1.1 person per room and 0.8 person per room for immigrants and citizens respectively.
Ownership after migration: Rented furnished and unfurnished houses had the highest percentage reaching 54.2% followed by owned houses with a percentage of 44.6%.
General average of monthly rent: 105 JD.

The study also showed that 99.5% and 99.7% of immigrants and citizens respectively use gas as a source of energy in cooking; 59% and 49.1% of the immigrants and citizens use gas in heating.
Home facilities: All home facilities were available for both immigrants and citizens in various percentages such as 100% for gas cookers and 15.5% for central heating. In addition, 58.6% of the immigrants live in apartments while 56% of the citizens live in independent houses according to type of housing. The reason for choosing the house was mainly because it is near to the work place with a percentage of 44.8% of the immigrants while it was because of inheritance for the citizens with a percentage of 64%.

Housing characteristics: 99.8% of the houses are connected to a public network of water and electricity for both immigrants and citizens. But the percentage decreases to 64.8% and 75% for immigrants and citizens when it comes to connection with public sewage. 99% of the houses have kitchens connected with water. 97.6% and 100% of the immigrants and the citizens houses respectively have bathrooms connected with water. 97.9% and 100% of the immigrants and citizens houses respectively have water closets connected with water.

The study also showed that all the immigrants faced various problems due to their migration to Ramala and AL-Beera and some of them are still suffering from those problems in different rates. However, they all agreed that the problem of high level of costs was the most eminent and consequently the most influential upon a large sector of the immigrants.

The relationship between the immigrant and his family: The study showed that 30% of the immigrants visit their families nearly every month.

Migration Type: 74.5% of the immigrants migrated collectively with their families.

Problems facing the two towns:
Both towns face the problem of the housing sector including the pressure on houses, the great demand on them, the high level of their rents, the demographic problem resulting from the increasing population growth due to both natural growth and migration.

Another problem is the increasing rate of various crimes. The percentage of crimes in both towns in the year 2000 was 32% of the crimes in all the regions of the district. Migration also increased the pressure on public services including water supply, transportation, sewage network, and recreational services. The problem of unemployment has also begun to penetrate.

Finally, migration has also another aspect that has appeared by the increasing civilization of both towns. This is revealed by the change and diversity of using lands in Ramala and AL-Beera as shown by the maps enclosed with the study. Moreover, there are general effects caused by migration on the original area such as the demographic, political, economical and social effects.